السودان

موت حلم



غراهام ف. توماس

ترجمة: عمران أبو حجلة

دار الفرجاني



مؤلف هذا الكتاب غراهام توماس صاحب خبرة واسعة في الشؤون السودانية ، فقد درس جميع الأحداث التي مرَّ بها السودان دراسة مفصّلة ، وهو الى جانب خبرته كمؤرخ ذي تجربة شخصية سياسية ، يتميز بامتلاك نظرة معمقة لعلاقات وادي النيل ببريطانيا العظمى . وفضلاً عن ذلك ، يتمتع المؤلف بعلاقات صداقة وطيدة تربطه مع معظم الشخصيات السياسية السودانية .

دار الفرجاني
ص.ب ١٣٢ - طرابلس
الجماهيرية الليبية
1993

الغلاف: زهير أبوشايب



دار
الفرجاني

ص.ب ١٣٢ - طرابلس
الجماهيرية الليبية
1993

الطبعة الأولى

١٩٩٤

السودان

موت حلم

غراهام ف. توماس

ترجمة: عمران أبو حجلة

دار
الفرجاني

الفصل الأول

تراث السودان

« أثارت روح المهدي جذوة الوطنية والمشاعر الدينية في وطنه كما حررت بلاده من الأجانب » .

السير وينستون تشرشل

لا شك في أن المَعْلَم الأشد بروزاً في السودان هو نهر النيل العظيم ، الذي وهب الحياة لتلك البلاد ، بل بالأحرى نهرا النيل الإثنان : النيل الأزرق المتدفق من جبال أثيوبيا (الحبشة) ، والنيل الأبيض الذي ينساب شمالاً من بحيرة فكتوريا ثم ينعطف عند الخرطوم . والسودان أكبر قُطر في إفريقيا ، إذ تبلغ مساحته مليون ميل مربع تقريباً ويقع في الشمال الشرقي من القارة . وليست هذه المساحة الضخمة كلاً متجانساً في الطبيعة ولا في المناخ . كيف ذلك وهي تمتد من خط عرض ٢٢ شمالاً وتنساح إلى خط عرض ٤ شمال خط الإستواء عند أقصى نقطة لها في جنوب البلاد !

وفي الجنوب خلَق النهرُ مساحة واسعة تغطيها المستنقعات . هذه هي المنطقة التي تعرف بالسدود ، أما مساحتها فتبلغ مساحة فرنسا ، وفيها يظل مجرى النهر يتغير على الدوام ، مما يجعل سير السفن عسيراً جداً وبطيئاً للغاية . هنا تقع الغابات الاستوائية ، وترتفع الجبال التي تعجّ بالأزهار وبأشجار فاكهة مختلفة الأصناف . هذه هي البراري التي لا تزال تعيش فيها الحيوانات المتوحشة الكبرى في أفريقيا . هنا تختال قطعان الفيلة في جلال وهدوء ، وتسير أفراس الماء ويهجم وحيد القرن على ما يجده أمامه بعنف .

وهنا تزأر الأسود وتتواثب الفهود وتنط من هنا وهناك مجموعات القرود والسعادين . وهنا تنطلق الظباء المتعددة الأنواع هاربة من خصومها . وهنا أيضاً تتوفر الحيات والثعابين والأفاعي الضخمة ، وتتواجد جميع حيوانات القنص من كل صنف . . لقد ظلّ مناخ هذه المنطقة وطبيعة أرضها عسيرة على السيطرة وعصية على التنمية والتطوير . إنها أرض يتحدّر معظم سكانها من أصول نيلية ، ولهم تقاليد وارتباطات أقربُ ما تكون إلى القبائل الإفريقية المجاورة في أوغندا وكينيا والكونغو أكثر منها من أهل شمال السودان الناطقين باللغة العربية . وقد اتبعت الحكومة الثنائية الإنكليزية / المصرية في السودان سياسة تقوم على سد منافذ منطقة الجنوب أمام التجار العرب من أهل الشمال وذلك خشية أن يستغل هؤلاء التجار أهالي الجنوب السذج . وهكذا تم خلق ثلاث مديريات سودانية في هذه المنطقة : (المديرية الاستوائية ، ومديرية بحر الغزال ، ومديرية النيل الأعلى) . وكانت تشرف على إدارتها هيئة خاصة من الموظفين البريطانيين يسمونّهم (بارونات المستنقعات) . ولّما كانت فترة عمل الواحد منهم قصيرة ، وكذلك حياته ـ نتيجة للأمراض الاستوائية ـ فقد كان يتم توظيفهم على أساس عقود قصيرة الأجل ، ولقاء مكافآت كبيرة إذا ما قورنت بأقرانهم الموظفين في الشمال حيث كانت فترة خدمتهم طويلة ، وهم يتمتعون بحق التقاعد بعد بلوغ الخامسة والأربعين .

ولو تتبعنا نهر النيل شمالاً للاحظنا أن طبيعة الأرض تتغير فتغدو مراعي سافانا (حشائش مدارية) . هنا يسقط بعض المطر فييسّر فلاحة الأرض وتربية الماشية بصورة أفضل . وهنا أيضاً نجد الحياة البرية وافرة ، فخلال مواسم الهجرة تغطي السماء ملايين الطيور ذات الألوان المتعددة . وإلى الغرب من ذلك تقع المديريات القاحلة ، مثل كردفان ودارفور ، والتي تقطنها قبائل بدوية من أبناء شعب الفور . وكان لهؤلاء الفور منذ

مئات السنين سلطنة مستقلة عاصمتها مدينة الفاشر، لكنها لم تكن على قدر كبير من الحضارة. وعلى طول النهر في ملكال تعيش قبيلة الدنكا، والتي تذهب أطوال رجالها إلى أكثر من سبعة أقدام ويغدو بناء أجسامهم رائعاً ووقوراً. حتى إذا بلغ النيل الأبيض مدينة كوستي والنيل الأزرق في واد مدني طالعنا حقول القطن الفسيحة. وهي تغطي ألوف الفدادين، وتعود بمعظم ثروة السودان من العملة الصعبة. وإلى الشمال من مدينة الخرطوم والتقاء النيلين: الأزرق والأبيض، تنبسط الصحارى مشكلةً جزءاً من الصحراء الإفريقية الكبرى. هذه هي صحراء النوبة كما يسمونها في السودان. وإلى الشرق من النوبة يتمطى البحر الأحمر. وتندرج الهضاب الساحلية التي تعمرها قبائل البجة شديدة الغيرة على استقلاليتها، وأن عثمان دقنه تميز بكونه الزعيم والقائد الذي تمكن من تنظيم وقيادة جيش من رجال قبيلته، كان الجيش الوحيد الذي ألحق الهزيمة بكتيبة من الجيش البريطاني.

في هذا الشمال القاحل لا يسقط المطر تقريباً، وهو يغطي ثلثي مساحة السودان، وفيه ما يعادل هذه النسبة من السكان أيضاً. والمنطقة معظمها من العرب والمسلمين بالوراثة، وهي في ذلك نقيض جنوب البلاد نقيضاً حاداً.

والواقع أن هذا التقسيم، شمال وجنوب، قد ظلّ منذ عصور سحيقة في تاريخ البلاد هو اللعنة التي دَهت السودان أصلاً، فبالرغم من محاولات مختلفة طيلة قرنين من الزمان لتوحيد كامل البلاد، أفشل هذا التقسيم، وإلى درجة كبيرة، أي تقدّم فيها. فالبلاد لم تكن وحدة واحدة، لا وحدة عرقية ولا وحدة جغرافية. إن تركيب سكان السودان معقد وغامض كالحدود والفواصل التي تفصل فيما بينهم.

إن هناك حوالي ستمئة قبيلة منفصلة الواحدة منها عن الأخرى،

فهي لا تجتمع على لغة ولا على هوية وطنية واحدة ، ولا تضمها ثقافة متجانسة ! هؤلاء هم سكان هذه المنطقة الشاسعة الامتداد والتي ظلّت على حالها طوال عدة قرون .

ولا يكاد يكون تاريخ السودان المبكّر تاريخاً يمكن تتبعه إلاّ عن طريق الملاحظات المتناثرة التي تركها الرحالة في تلك البلاد . فالمنطقة الشمالية (النوبة) إنما احتلها الفراعنة المصريون أيام المملكة المتوسطة (٢٠٠٠ ـ ١٧٠٠ ق.م) وبعد الاستيلاء على مصر في حوالي (١٧٠٠ ق.م) احتلتها قبائل الرعاة (الهكسوس) الذين أدخلوا إليها الحصان . ويؤرخ الفرعون تحتمس الأول أنه في أثناء فتحه للسودان الشمالي قد « اخترق الوديان التي عجز عن اختراقها أسلافه الملوك » . ولربما أن الشهادة الثمينة لتاريخ السودان هي جدران هيكل الملكة حتشبسوت على الضفة الغربية في الأقصر . وهي تشير بوضوح ، في تصويرها الحملات التي عادت وهي محملة بالكنوز من بلاد بِنط ، إلاّ أن المصريين القدماء قد توغلوا عميقاً في السودان . كما تُظهر بقايا الهياكل المصرية ، والتي تم إنقاذها من أن تغمرها أمواهُ السد العالي وتمت إعادة نصبها في المتحف الوطني في الخرطوم ـ أن احتلال المصريين للبلاد استمر ما بين سنة (١٥٠٠ ـ ١١٠٠ ق.م) كما تبينّ بالوثيقة أيضاً أن الإمبراطور الروماني نيرون ما بين سنة (٥٤ ـ ٥٨ ميلادية) قد أرسل اثنين من قواده إلى هذه المنطقة ، فتقدّما حتى بلغا منطقة السدود (إلى الجنوب من الخرطوم) ، ومن هناك كتبا إلى الامبراطور (أن السودان بلد لا تستحق عناء أن يفتحها أحد) . وحوالي ١٥٠٠م عرفت سلطنة الفونج في شمال السودان ، وفي هذا الوقت تم تحوّل الأهلين إلى الإسلام ونجح ذلك التحول . وعلى كل حال فإن هناك مجتمعات مسيحية ظلّت على دينها . وهناك أدلة على أن الديانة المسيحية استمرت قائمة حتى القرن السابع عشر الميلادي في مملكتي مروة ونباطة . وفي أوائل القرن التاسع عشر لم يبق من البلاد خاضعاً للامبراطورية العثمانية إلاّ ذلك الشريط الساحلي

المحيط بمدينة سواكن ، أما قبل ذلك فقد كانت للعثمانيين سيطرة اسمية على شمالي السودان . وبعد العثمانيين جاء النفوذ الأوزوبي إلى القارة بكاملها ، وبالكاد أنه أثر في المساحات الشاسعة في غرب السودان وجنوبه . وهناك لم يكن الأوروبيون يعرفون عنه أكثر من الأساطير والخرافات . والحق أن التأثير الذي تركته المسيحية والإسلام هو الذي أثّر بصورة تامة في مستقبل البلاد . وهكذا من ناحية جغرافية كما من ناحية سياسية ودينية ـ كانت هذه العوامل هي التي أدّت إلى تقسيم البلاد : إلى شمال إسلامي ذي ارتباطات عرقية ولغوية مع مصر والعالم العربي ، وإلى مقاطعات جنوبية تقطنها شعوب نِيليّة من أعراق حاميّة محافظة شديدة الكبرياء وقبائل زنجية ـ إفريقية سوداء . وأياً كان الحال فحتى القرن التاسع عشر الميلادي حين جاء التحدي من غازٍ غريب ذي قوات متفوقة ونظام سياسي متقدّم ـ ظل السودان بلاداً لا هوية لها . حتى إذا استحوذ محمد علي باشا على البلاد سنة ١٨٢١ عَمَدَ إلى لّم شمل البلاد لأغراض الإدارة بعد أن ظلّت المنطقة مجهولة بالفعل .

كان محمد علي يضمر في نفسه دوافع عديدة ومتنوعة ، فهو أولاً يود أن يضمن توفير عبيد أرقاء يخدمون جنوداً في جيشه ، ويفكّر في أن يزيد من الاستقرار المالي في مصر بالاستحواذ على الذهب الذي يعتقد أنه متوفر في تلك المناطق بكميات كبيرة . كذلك كان الباشا مهتماً بأن يزيل بقايا المماليك (النخبة العسكرية) الذين حكموا مصر قبله هو . وكان هؤلاء قد فروا إلى شمالي السودان ، فهم الآن يسيطرون على منطقة دنقلا . إن توسع امتداد النفوذ المصري / التركي كان هو العامل الذي جلب السودان أول الأمر ، وبشكل غير مباشر إلى دائرة الاهتمام البريطاني ؛ وكان هذا الاهتمام إنما تسّرب بفعل التدخلات الفرنسية في افريقيا بوجه عام ، وفي افريقيا الوسطى على التخصيص . فمنذ البداية ، بعد تجربة قصيرة العمر من الحكم المصري المباشر للسودان ـ تُرك الأهلون المحليون متعددو القبائل

يخضعون لشيوخ القبائل التقليديين أو المتزعمين في الأقاليم ، لكن الحكم ظل متركزاً إلى حد ما في يد الحكّام العامين المعيّنين والذين يتخذون من الخرطوم مقراً لإقامتهم . وهكذا غدت تلك المدينة هي العاصمة الإدارية للسودان .

وقد ساعد الاتصالُ المستمر مع مراكز الثقافة الإسلامية في خلق توجُّه أكثر إيجابية نحو الدين وشجّع على ذلك ، كما أن عدداً قليلاً من الطرق الدينية أصبحت ذات نفوذ كبير . وكانت إحدى هذه الطرق هي أساس طائفة الختمية الذين تشجعهم مصر بصورة خاصة وتتزعمهم عائلة الميرغني . والواقع أن عائلة الميرغني هذه ، وحتى الوقت الحاضر ، قد حافظت على ارتباطها الوثيق بالقاهرة . وهكذا فإن السودان ظلّ منطقة يسيطر عليها المصريون بشكل غير كامل ، أي أن نفوذهم لم يمتد إلى كل القبائل والمناطق . وكان استمرار هذه السيطرة يُعتبر أولوية فعلية لدى خلفاء محمد علي ، فلم يكن عديمَ الأهمية أن يتم تعيين السير صموئيل بيكر والجنرال غوردون من قِبل الخديوي اسماعيل ، وقد رمت بريطانيا من ذلك إلى إضعاف تجارة الرقيق وتحسين المواصلات في السودان . وعلى كل حال وبعد أن تم عزل الخديوي اسماعيل ١٨٧٩ ثم استقال الجنرال غوردون سنة ١٨٨٠ فإن الموقف في السودان قد تدهور ونشطت تجارة الرقيق من جديد . لقد أصبح نظام فرض الضرائب نوعاً من التعذيب ، وعمّ الفساد ، وبذلك أصبحت الظروف ناضجة للثورة . لكن ، ما هو العامل المساعد الذي قدح الشرارة لمحاولة طرد الأتراك ؟ لم يخطر ذلك العامل ببال أحد ، ألا وهو ظهور شخص في السودان اسمه محمد أحمد ، كان ابن رجل من دنقلا حرفته بناء القوارب ، ولكنه شخص يجمع بين قوة الجذب وجذوة الحماسة الدينية . هذا هو الذي غدا أول زعيم وقائد وطني بحق وحقيق . والذي طبّق على السودان ومارس فيه مزايا شخصيته وأعماله معاً . لقد ثبت الآن أن المهدية كانت نتيجة متحصلة من ممارسة الاضطهاد وسوء الإدارة من قِبل

الغـزاة الأتراك ـ المصريين . هذا رأي . . لكنه لا يعكس إلاّ بصـورة جـزئيـة ذلك التـعـقيد المركّب للظروف وأوضاع البلاد التي كانت المهدية حصيلتها . فـقـد جـاءت المهـدية هذه كـردّ فـعل على مجموعة من الظروف الاجتماعية ، والسيـاسيـة ، والاقـتـصـادية . وكـان رد الفعل هذا طريقة دينية في روحها وراديكاليـة في مـغـزاها . فـالجهاد وحده ، ووحده فقط كان يستطيع أن يوفر الحـافـز الضروري لإزالـة تلك الظروف . والحق أن السلطات الرسـمـيـة في السـودان آنذاك قـد بَخَسَت قـدر هذه المهدية أول الأمر ، كما استخفت بقوة هذه الحـركـة . ذلك هو شأنهُا ، أما في نظر العديد من السودانيين فإن محمد أحمد هذا هو (أبو الاسـتـقـلال) ، والرجل الذي وحّد قـبـائل البلاد بروح من توجّهـه الإسـلامي ،والذي بفـضله استطاع طرد الحكام الغرباء وترسيخ الأسس لقـيام دولة وطنية في السودان .

خـلال هـذه الـفـترة كـانت السـودان تعـتبر بلداً لا يقع ضـمن نطاق الاهتمام البريطاني .

« وهكذا فإن مجموعـة من الاعـتبارات غير المنطقية ، سياسياً مالياً ، وأخـلاقـيـاً هي التي دفـعت الحكومـة البريطانيـة لا إلى تحـاشي التـعاطي مع المشكلة السـودانيـة فـقط ، بل أيضـاً دفـعتـها إلى الوقوف في وجه محاولات حـكـومـة الخـديـوي وذلك باتخاذ تدابير حـاسـمـة في المديريات السـودانيـة المهددة » .

وفي محـاولة لإنقـاذ نفـوذ مصر وكـبح جماح محمـد أحمد الذي نجح في السيطرة على المقـاطعـات الغـربيـة ، كردفان ودارفور ـ عمدت بريطانيا إلى ارسـال قـوة استكشافية على غير رغبة منها في ذلك . لقد أُرسل غوردون إلى السـودان لإكمال هذه المهـمـة ولتنظيم انسـحـاب مصر من السـودان وتسهيل ذلـك ، غير أن التـزام غـوردون الشـخصي بمـجـابهة المهـدي أدى إلى قـتل الجنـرال . عـنـد ذلـك تـغير الوضع . إذ أن ذلك الإخـفـاق المذلّ جـعل

التدخل البريطاني فيما بعد شيئاً لا مناص منه . فالتفوق السوداني الكاسح على الحامية البريطانية في الخرطوم ومصرع الجنرال غوردون إنما كانا يعنيان سيطرة المهدي على الجزء الأكبر من السودان المصري سابقاً سيطرة تامة .

بَيْدَ أن المهدي المنتصر لم يطل عمره ليتمتع بثمرة انتصاره الباهر . فبعد موته المبكّر (ربما بفعل مرض التيفوس) في يونيو ١٨٨٥ انتقلت زعامة البلاد إلى خليفته الذي اختاره بنفسه ، وهو الخليفة عبدالله (التعايشي) . فأقام عبدالله نظاماً إدارياً يعكس الأيديولوجية الدينية لحركة الإمام المهدي . وتتمثّل الأهمية الخاصة لحكم هذا الخليفة في أن الجزء الأكبر من السودان إنما تم توحيده تحت حكم المهدية في تلك الفترة . وقد مارس الخليفة السلطة عن طريق إدارة كان فيها موظفون بيروقراطيون مدنيون ، وحكام عسكريون لكن ضرورة الحفاظ على الطبيعة العسكرية لحكومة الخليفة هذه أعاقت الاستقرار العام في البلاد . وصوّر العديد من الدارسين الأوروبيين بوجه عام ، الكولونيل (الجنرال فيما بعد) وينجيت وسلاطين باشا بوجه خاص ، الخليفة عبدالله على أنه عنوان الشر والسوء في السودان .

وقد أعاق البعد ، والعقبات الجغرافية ، المقاطعات الاستوائية في الجنوب من الاندماج الفعّال فيما بينها ، وبذلك تم وضع أساس التجزئة التي كانت لعنةً دَهَت السودان ولا تَزَال حتى الوقت الحاضر . إذ كان وادي النيل سِلعة في « السوق الدبلوماسي » في أوروبا . وبات معروفاً أن جنوب السودان يقع بصورة نهائية ضمن فَلَك النفوذ البريطاني . من ثَم غدا يُنظر إلى تحرير السودان من الطاغية الإسلامي ، وعلى يد بريطانيا ، بصفته رسالةً تمدِينية وانتقاماً لمصرع غوردون

وقد عارض السير إيفلين بارينغ ، نائب الجنرال البريطاني الذي عُهد إليه حكم مصر في أول الأمر ، الضغط المصري الذي مارسه الخديوي

لإعـادة فـتح السودان . لكن بناء سدّ أسوان في عام ١٨٩٥ استدعى ضرورة فـرض السـيطرة على منابع النيل العليا . فلم تحن سنة ١٨٩٨ حتى أُرسلت حملة عـسكرية ضخمة جداً على رأسها الجنرال كتشنر لإعادة فتح السودان . هذه هي الحـملة التي أدّت إلى وقـوع مـعركة أُم درمان سنة ١٨٩٨ . والواقع أنه منذ بواكير القـرن التاسع عشر كانت مصر قد أصبحت محميةً بريطانية ، ومـن ثـم غـدت مـسألة « هل يُسمح لمصر أن تشـارك في السيطرة على السودان ؟ » سـؤالاً غير مطروح للبـحث أبداً . كـذلك لم يكن مقبولاً لدى حكومـة بريطانيـا أن تنشىء في السـودان إدارة بريطانيـة مـستترة (مبطّنة) في تـلك الحـال . وهكذا تم اقتراح حل توفيـقي للمـسألةِ ، وكـانت لهذا الحل آثار بعـيـدة المـدى علـى مستقبـل تطـور السـودان ذاتـه . ذاك هـو الميثاق (الاتفـاقـية) المصري / البريطاني الذي تم توقيعه سنة ١٨٩٩ وبموجبه برز الحكم الثنائي الذي قُدر له أن يسـتـمر حتى سنة ١٩٥٥ . وقد عنى هذا أن تمد بريطانيـا نفـوذها في افـريقيا تحت ستارٍ من الشرعية التي كان منافسوها في أوروبـا لا يـمـلـكـون مـثلهـا . ومن ثَم فإن العلَم البريطاني والعلمِ المصري ارتـفـعـا في الســودان جنبـاً إلى جنب ، ومنحـا آليـة الحكم الثنائي اعترافـاً رسـميـاً بـالـوضع ، مع أن المصريين لم يرضـوا أبداً بنصـيـبـهم الضئيل من السلطة . مما أدى بدوره إلى ممارسـتـهم ضـغـوطاً وخلقـهم توترات اسـتمرت لسنوات عـديدة في إدارة البـلاد . وباخـتـصـار ، فإن مصر كـانت هي التي تدفع نفـقـات الإدارة المشتركـة وبريطانيـا تنفذ تلك الإدارة . وكانت الأولوية الأهـم لـلحكم الثنائي في السـودان هي إعـادة النظام والقـانون إلى البـلاد . ومن ثم فـقـد كانت الحكومة (الإدارة) في أساسها حكومة عسكرية . وكان الحاكـم العــام للسـودان يتقلّـد منصـب سيردار ، أي (القائـد الأعلى) . ويـرأس حكومـة أوتوقـراطيـة قـوامـهـا حكـام عسكريـون في الأقاليم . وقد واجـه كـل مـن كـتشنـر وونجيـت الـذي خلفـه كحاكـم عام للسودان سنة ١٨٩٩ ، عـدة مـشاكـل ، وثلاث مـن هذه المشاكل كانت في غاية الصعوبة

والحرج : وجود عناصر المهدية والتي تركّزت في المناطق الغربية بوجه خاص ، ووجود ثورات وتمردات محلية متنوعة ، وأخيراً إدارة المناطق التي تقطنها القبائل الوثنية والبدائية في جنوب السودان . وكانت إعادة فتح بريطانيا للسودان عمليةً بطيئة جداً زادَ في بُطئها أنه كانت هناك حاجة لإعادة ترسيم حدود البلاد . ومن ثم فإنه كان على مهمة إعادة بناء الدولة أن تنتظر حتى تتم تهدئة الوضع . ومع ذلك فقد تم التغلّب على جميع هذه العقبات كما تمت إقامة إدارة مدنية في السودان بصورة تدريجية ، وتم تطويرها بعد ذلك . وفي هذه الإدارة اتخُذت الشريعة الإسلامية أساساً لشؤون العائلة والزواج فيما ظلّ أساس قانون العقوبات هو النظام البريطاني المطبق في المستعمرات . وبقيام الحرب العالمية الأولى زادت الحاجة إلى الكوادر العسكرية البريطانية في مناطق أخرى من الامبراطورية ، فتم استبدال أفراد ذلك الكادر تدريجياً بمجموعة منتقاة من الشباب البريطاني الذين يتمتعون بصحة جيدة ، ومعنويات وأخلاق متميزة ، وبقدرات تتصف بشجاعة الرياضيين وتحمُّلهم . وقد حكم هؤلاء السودان تحت إشراف مجموعة ثلاثية في تكوينها تضم : الموظفين المدنيين ، والقانونيين ، والماليين أيضاً .

على هذه الصورة تم إنشاء جهاز سياسي وإدارة مدنية تدير الشؤون الموحدة لأكثر من مليون إنسان . وتسعفها في ذلك « النوايا الحسنة ، والثقافة الكلاسيكية » ، أو كما عبرّ عن ذلك فيشر حين قال « السودان بلد أسود لكن الزُرق هم الذين يحكمون فيه » .

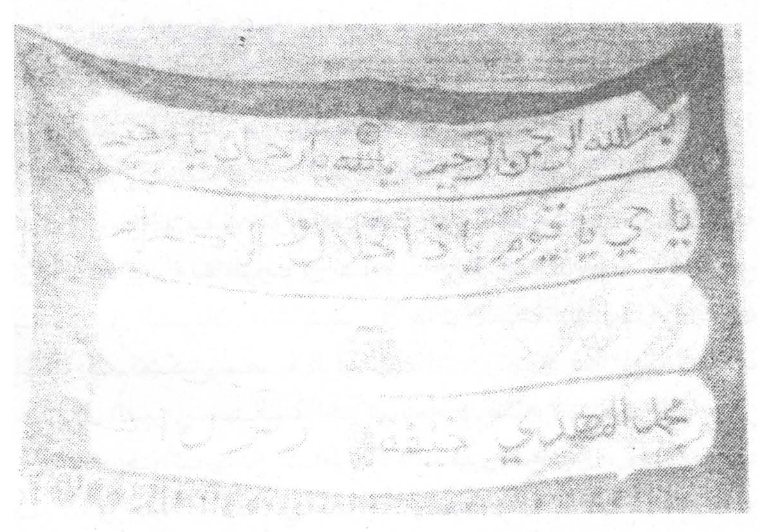
وقد استطاعت هذه الإدارة المدنية أن تخلق لنفسها سمعة طيبة أقامتها على أساس الكفاءة والتنظيم والتماسك ، لكنها أبدت ميلاً إلى الأخذ بالنظام الأبوي والقبلي المتوارث في السودان ، فأدى ذلك بدوره وبصورة حتمية إلى نمو المشاعر الوطنية لدى أهل البلاد .

والحق أن القرار الذي اتخذه كتشنر في أن جنوب السودان يجب أن يتحوّل إلى المسيحية فيما يبقى الشمال مسلماً ، قد قُدر له أن يترك آثاراً حاسمة في تاريخ البلاد فيما بعد . فهو الذي أدى إلى تكريس عزل الأقاليم (المديريات) الجنوبية ، وإلى خلق نظام وقِيَم فيها يكون مختلفاً تماماً عن نظيره في الشمال . ومن ثم يمكن القول إن إحدى المشاكل الكبرى التي جابهت الإدارة المدنية في السودان قد ظلّت على الدوام هي دمج الجنوب في حكومة الشمال .

ولا حاجة إلى التذكير بأن التوتر في العلاقات البريطانية ـ المصرية ، تزايد بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد برزت المشاعر الوطنية في مصر بقوة تتصف بالعنف والتفجير . كما بات يُنظر هناك إلى تطوّر الري والزراعة في جنوب السودان على أنه تهديد للقطر المصري . وكذلك زاد إدراك السودانيين والمصريين على السواء أن الحكمَ المزعوم أنه بريطاني / مصري في السودان إنما هو حكم سيطر عليه البريطانيون وحدهم . فقد احتل هؤلاء جميع المناصب العليا في الإدارة ، كما أدخلوا إلى البلاد النظامين : القانوني ، ونظام التعليم حسب النمط البريطاني . وقد تصّرف الموظفون الكبار في هذين المجالين من الإدارة بإخلاص ، وكرّسوا أنفسهم لخدمة المناطق الريفية ، لكنهم كانوا لا يثقون بالمتعلّمين (المثقّفين) السودانيين من أهل المدن ، ومن ثم فقد أثاروا المعارضة التي كانوا يخشونها ، إذ أن طبقة المثقّفين السودانيين هذه طوّرت في نفوسها نزعة وطنية قومية . كان الوعي السياسي في السودان أخذ يتبلور في بواكير العقد الثالث من القرن العشرين ، فتمّ تشكيل عصبة الراية البيضاء . وكان رد فعل إدارة السودان على اغتيال السير لي ستاك ، الحاكم العام في القاهرة سنة ١٩٢٤ ، هو الذي زاد إلى درجة كبيرة من نشاط هؤلاء المثقفين الوطنيين . وقد تبدى رد الفعل لدى إدارة السودان في صورة آثار مباشرة ، إذ تم اقصاء جميع



« المهدي »



« إحدى رايات الحركة المهدية »

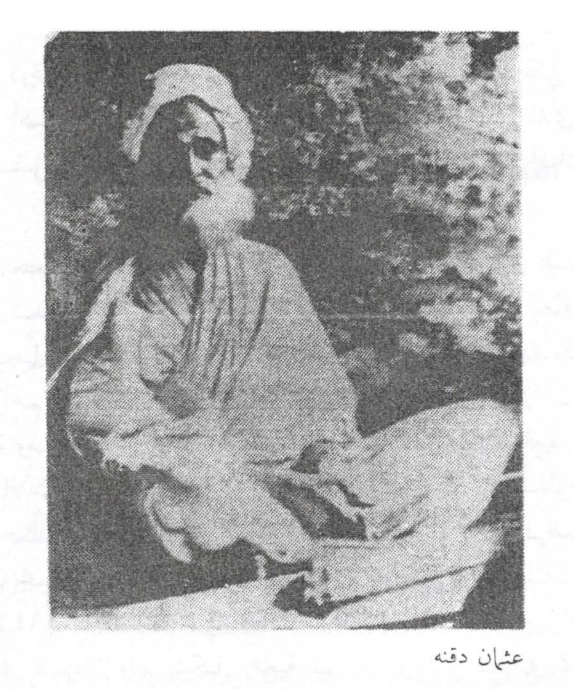
المصريين بالفعل من المناصب العليا في تلك الإدارة ، وطُردت القوات المصرية من السودان . كذلك حاولت الإدارة المحلية أن تُحيي حكماً سلطوياً غير مباشر من خلال زعماء القبائل . كما أخذت عن قصد منها تبطىء في نشر التعليم الثانوي . وكنتيجة لاستبعاد السودانيين المثقفين زاد النشاط السياسي لهؤلاء ، فأنشأوا مؤتمر الخريجين ، والذي اعتبروه أداة لتحديد أهدافهم السياسية وترقية التعليم في بلادهم . ولم تَحِن سنة ١٩٤٢ حتى كانوا في مركز أهّلهم لإخراج بيان سياسي حوى مطالب ذات مضامين سياسية ودستورية . وكان عدم الاستجابة بل الرد الجبهي لمطالبهم هذه من قِبل أمين عام الداخلية في إدارة السودان ، هو الذي أدى إلى أزمة ثقة بين الجانبين . كما أدت الخلافات في الرأي فيما بين أعضاء المؤتمر آنف الذكر إلى تشكيل الأحزاب السياسية في البلاد . فها هو اسماعيل الأزهري رئيس المؤتمر المشار إليه « والذي أصبح رئيس وزراء ورئيس جمهورية فيما بعد » يقوم بإنشاء حزب « الأشقاء » في سنة ١٩٤٣ ليساند فكرة « وحدة وادي النيل » ويكون نظيراً لحزب الاستقلال « الأمة » ، الذي كان تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي ، حفيد المهدي الكبير الذي أنشأ الطائفة المهدية منذ زمن طويل . يومذاك ساد شعور في بعض أنحاء السودان بأن أفراد حزب الأمة كانوا مستعدين للتعاون مع الإدارة البريطانية القائمة في البلاد ، وبأنهم « أدوات وعملاء للاستعمار البريطاني » . وكان من الحتمي في هذه المرحلة من تطور الأوضاع أن يقوم اتحاد ما بين الفرق الدينية والأحزاب السياسية ، بل كان ذلك مفيداً إلى حد ما ، رغم أنه يبرز نوعاً من الاستقطاب في شمال السودان كما يبلور انقساماً عميقاً في البلاد إلى مجموعتين لكل منهما نموٌ سياسي متجذّر ومستقل .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية . وقد دفعت هذه الحرب الأوضاع في السودان دفعة كبيرة إلى الأمام ، كما دفعت الإدارة المدنية فيه مثلَ ذلك . وتم الإمساك بزمام هذه الدفعة من قِبل حركة نضال السودانيين العظيم .

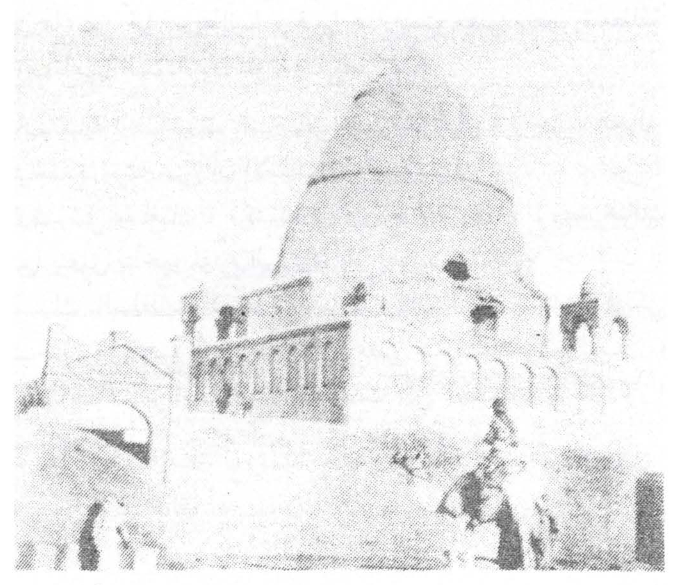
فالإيطاليون في الحبشة كانوا مضطرين لدخول السودان ، بينما كان رومل والفيلق الإفريقي يكتسح ليبيا متجهاً إلى القاهرة ووادي النيل . وكانت العلاقات الودية مع الموظفين الرسميين البريطانيين في السودان قد أمّنت تعاون أهل البلاد مع قوات الحلفاء . لم يكن في السودان شيء من تلك العداوة العميقة التي تبدّت في مصر ، حيث رفض كل من القصر الملكي والحكومة المصرية إعلان الحرب على المحور كما رفضوا تأييد قضية الحلفاء بطيبة خاطر .

والحق أن الحرب لم تترك أثرها على السودان فحسب بل تركت مثل ذلك على بقية أفريقيا وآسيا أيضاً ، إذ سّرعت في إبراز الطموحات الوطنية في تلك البلدان . هذا ما أدركه على الفور وزير الداخلية البريطاني السير دوغلاس نيوبولد ، فبادر منذ سنة ١٩٤٢ إلى بحث عدة مقترحات تهدف إلى إنشاء هيئة استشارية تنصحه بخصوص ذلك . وقد عمل سعادة الوزير هذا بسرعة كبيرة ، فتم إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان في سنة ١٩٤٣ ، وكان ذلك هو الخطوة الأولى فيما كان يُعتبر تقدماً بطيئاً نحو خلق مؤسسات تمثيلية في البلاد . لم تكن هذه الخطوة متوقعة آنذاك . وفي فترة لا تتجاوز عقداً من السنين غدا الحكم الذاتي السوداني حقيقةً واقعة . كان ذلك المجلس منتدى للبحث ولم تكن توصياته ملزمة . وقد وُجه إليه النقد بأنه مثقل برؤوساء القبائل . كما أن جنوب البلاد مقصىً منه . وكان يُخشى أن تكون نوايا الإدارة البريطانية هي تسليم جنوب السودان إلى شماله ومغادرته نهائياً . ولم يخفف من تلك الخشية والمخاوف نشر اتفاقية صدقي - بيفن في سنة ١٩٤٦ مع أنها قد تضمنت أن حق تقرير المصير والحكم الذاتي لجنوب السودان مأخوذ بعين الاعتبار لدى الطرف المصري منها

ولقد تقبّل السودانيون ذلك الشكل الجديد من الإجراءات بكل احترام ، وتبنّوه . ومن ثم فإن التقدّم إلى إكسابها الصفة الرسمية كان شيئاً طبيعياً ، إذ أن المجتمع السوداني في أساسه مجتمع ديمقراطي ، من عادة المجموعات القبلية فيه أن تناقش الموضوعات ذات الاهتمام الكبير . ولم



عثمان دقنه



ضريح المهدي بعد أن رشقته قوات كتشنر الانكليزية بالرصاص

يعش السير دوغلاس نيوبولد ليقود هذا التطور ريثما يثمر ، ففي مارس من سنة ١٩٤٥ أصيب الرجل بمرض أودى بحياته . لم تكن لدى دوغلاس قدرة على مقاومة المرض ، إذ كان منهكاً بأعباء العمل خلال سنوات الحرب .

ومن حسن حظ السودان وأهل السودان أن تم تعيين السير جيمس روبرتسون كمساعدٍ للإدارة المدنية في السودان قبل ذلك بعامين . كان الرجل ضخماً قوي البنية ، طاقته على العمل غير محدودة وذا شخصية جبارة . وأهم من ذلك أنه كان نافذ البصيرة . ولقد قدّر أن سياسة راديكالية ومباشرة هي أمر ضروري في تلك الظروف المتغيرة . ذلك أن قيامَ هيئة الأمم المتحدة وإعلان الحريات الأربعِ ، ثم تلك الموجة الوطنية التي اجتاحت جميع البلدان الخاضعة للاستعمار آنذاك ، قد فرضت بالحاح أن السودان يجب أن ينتقل من وضعه القائم ويتقدّم نحو مستقبل جديد . وفي سنة ١٩٤٦ تم تقديم مقترحات تدعو إلى القيام بإجراء تغييرات دستورية في السودان وتم تشكيل جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي تمت الموافقة عليهما بالإجماع من قِبل بريطانيا ، فيما عارضت مصر وبصورة مطلقة كلاً من ذلك وقاطعهما السودانيون المؤيدون لمصر .

وبعد نهاية الحرب تم انتخاب حكومة عمالية (حزب العمال) في المملكة المتحدة ، مما عنى أن الاستعمار القديم قد مات . فبرحيل السير وينستون تشرشل ومغادرته مكتبه في داوننج ستريت ، لم يعد هنالك أي تساؤل فيما يتعلّق بتأخير تقدّم السودان ولا بصدد استخدام اجراءات القمع فيه للتمسك بالسلطات البريطانية هناك . كان الرأي السياسي في كل من المملكة المتحدة وفي جميع أنحاء العالم يرفض مثل تلك الأساليب . وكان حزب العمال الحاكم برئاسة السير كليمنت آتلي بصفته رئيساً للوزراء في بريطانيا قد التزم بتسهيل حركة التحرر من الاستعمار في العالم .

الفصل الثاني

الأيام الأخيرة من الحكم البريطاني

«لم تكن الشهوةُ إلى الغزو ، بل كان حب النظام هو الأساس الذي قامت عليه الامبراطورية » .

سير ا. دوف كوبر

كان للموجة القومية الكاسحة التي اجتاحت العالم بأسره أثرٌ وأي أثر ، لا في السودان فحسب بل في مصر أيضاً . فقد رأى الوطنيون المصريون ، يدفعهم النحاس باشا رئيس الوزارة وحزب الوفد (أكبر الأحزاب في مصر) الفرصةَ سانحة أمامهم للتخلّص من تبعية الحكم البريطاني . إذ كان ما فعله البريطانيون يوم حاصروا الملك فاروق في قصر عابدين بدباباتهم في أثناء الحرب وأصدروا إليه أوامرهم بتغيير حكومته ، بل بتغيير موقفه من الحرب ككل ، قد ترك أثراً عميقاً في قلوب المصريين . فبادروا الآن إلى تشجيع السودانيين في إستنجاز طموحاتهم السياسية . ففي مارس سنة ١٩٤٦ طار وفد يضم جميع الأحزاب السودانية من الخرطوم إلى القاهرة للتفاوض . غير أن السيد عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة سرعان ما ساورتهم المخاوف والشكوك في أن للمصريين دوافع خفية ، فانسحبوا من الوفد .

وفي الوقت نفسه واجهت المفاوضات المتعلّقة بتجديد المعاهدة البريطانية ـ المصرية ، صعوبات عسيرة . ففي السابع من شهر اكتوبر سنة ١٩٤٦ تسلّم الحاكم العام وأمين عام الشؤون الخارجية في السودان خبراً مفاده أن بروتوكول صدقي ـ بيفن كان مفتوحاً وقابلاً لتأويلات مختلفة ،

وبخاصة ما يتعلّق بأن السودان سيظل مرتبطاً بمصر .

كان المصريون يرون البروتوكول في هذا الضوء . أما السودانيون فقد غمّهم الأمر واهتموا بذلك . من ثم طار عبد الرحمن المهدي إلى لندن ليقابل رئيس الوزراء البريطاني . وفي الوقت نفسه ضغطت إدارة السودان بقوة على الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية في أن يقف الجميع إلى جانب أهل السودان . وهكذا عاد السيد عبد الرحمن في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى الخرطوم وقد اطمأن نفساً . كان صدقي باشا قد استقال وتم استبداله بالنقراشي باشا الذي كان يلقى قبولاً أكبر لدى بريطانيا . وعلى كل حال فإن المجلس الاستشاري في السودان كان ما يزال متخوفاً ، فاضطر الحاكمُ العام لأن يوضح إلى أعضائه الموقف البريطاني لطمأنتهم . وفي تلك الأثناء كانت فترة هادلستون في منصبه كحاكم عام تقترب من نهايتها ، ففي ٦ مايو سنة ١٩٤٩ تقاعد الرجل وجاء خلفه السير روبرت هاو الذي وصل مع السيدة هاو إلى الخرطوم ليتولى منصب الحاكم العام بدلاً منه . وكان السير روبرت على الدوام يعتبر رجلاً يتمتع برعاية جزيل الاحترام آرنست بيفن الذي كان يمنح الرجل ثقته المطلقة . ومن المهم من الناحية السياسية أن السير روبرت وصل الخرطوم في شهر مايو ، أشد شهور السنة حرارة في البلاد ، والذي كثيراً ما ارتفعت درجة الحرارة فيه إلى ١٢٥ درجة فهرنهيت . لم يكن التكييف في المنازل والدوائر قد وصل إلى السودان بعد ، وكانت مراوح السقف تئز ناقلةً الهواء الحار من جانب من الغرفة إلى آخر . كان وصول فخامته في مثل هذا الوقت إشارة واضحة إلى الجدّية التي نظرت بها الحكومة البريطانية إلى وضع كل من السودان ومصر . في هذا الموقف وفي هذه الظروف قادت الحكومة المصرية بريطانيا إلى ساحة مجلس الأمن في الأمم المتحدة ، لكن دون جدوى .

وقد سارع السير جيمس روبرتسون ، والحاكمُ العام الجديد للسودان

هاو ، للوقوف في وجه أي تحرّكات مصرية أخرى وأنشأ جمعية تشريعية افتتحها الحاكم العام رسمياً في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وكانت تتألف من عشرة أعضاء يتم انتخابهم مباشرة من الأهلين في المدن الرئيسية ، ومن ٤٢ ممثلاً لأقاليم الريف يتم انتخابهم من الكليات ، و ١٢ عضواً من حديثي الانتخاب من مجالس المقاطعات الجنوبية ، وعشرة أعضاء يعيّنهم الحاكم العام ، وأحد عشر عضواً من المجلس التنفيذي ، ستة منهم بريطانيون . يومذاك تم انتخاب محمد صالح الشنقيطي ناطقاً باسم الجمعية وعبدالله خليل (أمين عام حزب الأمة) رئيساً لها ووزيراً للزراعة .

وقد قاطع السيد علي الميرغني والجماعة المؤيدة لمصر تلك الانتخابات ورفضوا المشاركة فيها ، فأتاح ذلك لحزب الأمة وللسيد عبدالرحمن السيطرة عليها واحتلال المناصب الرئيسة فيها . وكان وزراء حزب الأمة هم : الدكتور علي البدري وزيراً للصحة ، وعبد الرحمن علي طه وزيراً للتربية والتعليم ، وعبد الرحمن عبدون مساعداً لوزير الري ، ومحمد علي شوقي مساعداً لوزير العدل ، وابراهيم أحمد وزيراً بلا وزارة .

وقد برهنت الجمعية أنها كانت أرضيّة مفيدة للتدريب على الإجراءات البرلمانية ومسؤوليات الوزارة ، فهي التي أقامت الإدارة في البلاد على أسس ثابتة في السنوات اللاحقة . وقد كتب السير جيمس في مذكراته « قرابة نهاية عام ١٩٥٠ كان الهياج آخذاً في البروز مرة ثانية ، وكان ظاهراً أن للمصريين دوراً في ذلك » .

هكذا كان الأمر . وقد جاء خطاب العرش في البرلمان المصري وهو يتضمن من جديد إشارة تؤكد مبدأ « وحدة وادي النيل » ، فجاءت ردود الفعل على تلك الإشارة في السودان سريعة واضحة . لقد سُرّ بذلك مؤيدو مصر (الاتحاديون) ، أما أنصار الإمام المهدي بقيادة السيد عبد الرحمن فقد اهتاجوا من الغضب . كانت الشائعات على أشدها والخواطر متهيجة إلى

درجة كبيرة . وقد نقلت الأخبار أن جماعة المهدي كانوا مستعدّين للقتال وأن الحاميات المصرية في السودان كانت ستساند قضية الاتحاديين . في هذا المرجل الذي يغلي بخميرة سياسية وهياج وطني دخلتُ أنا وزوجتي « ازماي » في ١٦ نوفمبر من ذلك العام ساحةَ الصراع في السودان . وسرعان ما وجدنا نفسينا منغمسين في شؤون السياسة في تلك البلاد . وفي طريقنا إلى الخرطوم جلسنا على مقربة من سيدة مهذّبة هي المسز وولر زوجة المفتش العام المقيم ، الذي يشرف على مصلحة مياه النيل . كانت سيدة بريطانية الجنسية ولكنها ممثلة للحكومة المصرية . وبعد خدمة زوجها الطويلة ، والمتميزة ، في نوعها ، وبفضل رفعتها وقوة شخصيتها ، غدت المسز وولر ممثلة لزوجات الأجانب في البلاد . وقد تلطفت فسألتنا لأي فرع من فروع الخدمة نتبع ، وعندما أجبت أنا وزوجتي أننا موظفان في سلك التربية والتعليم علّقت تلك السيدة متحسرّة (يا للأسف ، إنكما لن تدعيا إلى القصر إلاّ بعد بضع سنوات) . كان ذلك أول مرة نلمس فيها طبيعة التعالي لدى موظفي الامبراطورية البريطانية ، والتي كان السودان ، لحسن حظه ، متحرراً منها . وقد سّرنا كثيراً أننا استطعنا تقديم تحياتنا إلى تلك السيدة في حفلة عامة أقيمت في حديقة القصر بعد بضعة أسابيع من وصولنا إلى مقر عملنا الجديد .

كانت الجماعة البريطانية في إدارة السودان قليلة العدد في تلك الأيام ، وكان على المرء أن يقوم بخلق التسلية لنفسه ، وبخلاف التمرينات الرياضية في البولو وركوب الخيل والصيد ، كان مجال الترفيه مقصوراً على حفلات الكوكتيل وحفلات الغداء وحفلات العشاء كان جهاز الإدارة السياسية في السودان لا يتجاوز عدده ٤٠٠ نفر طوال الفترة ما بين ١٨٩٩ إلى ١٩٥٦ وكانت دوائر الحكومة السودانية الأخرى لا يتواجد فيها إلاّ عدد قليل نسبياً من الموظفين البريطانيين رغم أن القطر السوداني هو في حجم شبه القارة الهندية تقريباً .

وفي إحـدى لقـاءاتنا ، بل مـغـامـراتنا الاجتماعية الأولى ، دُعينا إلى حـفلة تقـدّم فـيها المشروبات الروحية ، فتحدّثت مع رجل ضخم بدا أنه ذا خـبرة طـويلة بالسـودان وأهله . وبكل مـا لدي من حماسـة يتـصف بها أهل ويلز ، ومن مـشـاعـر اشتراكـيـة ولّدها فّي حـزب العمال في بريطانيا ، رُحت أحـدّث الـرجـل عـن « كـيـف يجب أن يدار السـودان » . إنني كنت أحـد المرشـحين على قـائمـة حزب العمال في الانتخابات البرلمانية الأخيرة . فقال لي ذلك الرجل بصراحـة إنه يجب عليّ أن أُطلع السكرتير المدني في السودان على آرائي هذه ، فـقلت : يسـعـدني ذلك . ولم يمضِ إلاّ اسبوع حتى تلقيت أنا وزوجـتي دعـوة لحضور حفلة في منزل السكرتير المدني والليدي روبرتسون . وحين دخلنـا قـال ذلك الرجـل (الضخـم) الـذي تحدّثت معه من قبل : « حـسنـاً ، الآن تستطيـع أن تخبـر السكرتيـر المدني كـيف عليـه أن يدير البـلاد » . لم يكن أمـامي مجالٌ للانسـحـاب ، فاعتذرت وتابعت التعبير عن وجـهـة نظري . وكـان هذا بداية صـداقـة ثرية وقـيّمة لم تنتهِ حتى وفاته بعد ٣٤ عاماً من ذلك التاريخ .

ولْيسـمح لي القـارىء الكريم أن أقـدّم بالغ تقـديري وامـتناني لذلك الرجل العظيم الذي كـان بعـد نظره وآيماءاته إليّ ؛ ثم تسـامحه مـعي من نوع رفـيع للغـاية . نعم كانت له أخطاؤه ، ولم يكن يتسامح مع الحمقى ، لكنه كـان يخلق لدى محدثه شيئاً من الودّ والعاطفة النبيلة . لقد كان قائداً للرجال بـحـق وحـقـيـق . وكـان من توفـيق الله له أن بارك في زواجـه من نانسي ، السـيـدة الجديرة بكل احترام في ذاتها . إنها سيدة حازمة في رأيها ، عطوفة في تصّرفـاتها ، وتتـمـتع بمـقـدرة وشـجـاعـة كـبيرتين . وهي خِلو من اعتبارات الـتـكـرّم والتـعـالي على الغير بغير حق . ومـا أسرع أن كـسـبت ودَّ كلٍّ من زوجـتي وأنا ، فبقينا نتمتع بصداقتها وعطفها حتى هذا اليوم .

ولا شك أن السير جـيمس في أول الأمر قد شعر بشيء من التسلية ،

وهو يجد مرشحاً سابقاً لحزب العمال البريطاني في خدمة حكومة السودان ـ بيدَ أن كلاً من « ازماى » وأنا حيوانان في غريزتهما تعاطي السياسة . ولا شك أيضاً في أن السير جيمس قد استمتع بوجهتيّ نظرنا المخالفة لرأيه في حل مشاكل السودان . كانت حكومة السودان يومذاك تتألف بصورة كاملة تقريباً من خريجي أكسفورد وكامبردج من أصول برجوازية متوسطة ومحافظين سياسياً وخلفيات من هذا القبيل . وحين وصلنا السودان كان معظم كبار الموظفين ورؤساء الدوائر في إدارته قد ظلّوا في خدمة البلد منذ سنة ١٩٢٦ يوم الإضراب العام . وبصفتهم طلاباً في ذلك الحين فقد ساقوا باصات النقل وشاركوا بقدر ما في محاولات فك ذلك الإضراب . وكانت الصفة الرئيسة فيهم أنهم أذكياء ، خلاّقين مجدّين في العمل ، ورجالاً شجعاناً ، لكنهم كانوا خاضعين (مثلنا جميعاً) لتأثيرات الولادة والخلفية العامة والتعليم والخبرة . كان الموظفون البريطانيون يفتقدون مفهوم المشاعر القومية عند أهل السودان ، وإن كانوا في داخلهم وطنيين . وكثيراً ما فكّرت أن خلفيتنا أنا وزوجتي بصفتنا من أهل ويلز ـ هي التي يسرّت علينا تحسّسَ الطموحات الوطنية عند السودانيين . ولا شك في أن السير جيمس ساورته الشكوك حولي أول الأمر ، وظنّ (كما أخبرني بعد عدة سنوات) أنني كنت منحرفاً ويسارياً متطرفاً . فقد قال لي فيما بعد أن ذاك هو السبب الذي دفعه إلى نقلي من سلك التربية والتعليم إلى مكتب العمل ، حيث قال « هناك باستطاعتي أن أبقيك تحت الرقابة » . وليس هناك من شك في أن عدداً من الموظفين الكبار في الدائرة السياسية قد نظروا بعدم ارتياح كبير . بل وببعض العداء أيضاً ، إلى وصول عضوين من حزب العمال البريطاني إلى السودان . فبعد بضع سنوات قيل لي : كان هناك اشتراكي واحد فقط في الثلاثينات . والواقع أنني كثير الامتنان لتلك الصداقة والتأييد الذي لقيته من السير جيمس والليدي روبرتسون اللذين قابلتهما مراتٍ كثيرة في الشهور القليلة التالية لوصولنا .

كان البيت الذي خُصص لنا في أم درمان غير مكتمل التأثيث حين وصلنا إليه ، فكان علينا أن نُقيم في فندق (جراند أوتيل) . وكان الفندق رائعاً في تلك الأيام ، وخاصة بالنسبة إلينا . كانت غرفتنا رقم ٣٢ ذات شرفة تُطل على حديقة الفندق وضفة النيل . وكان الجو رائعاً . وما أعظم النشوة الحسيّة التي كان يجدها المرء بمجرّد أن يجلس ويراقب ذلك النهر الخالد العظيم والقوارب التي تتمطى على ضفّتيه بفتور . هناك كان صفّ الأشجار العريض الذي أمر بزرعه كتشنر كما يقال - يسير بمحاذاة النهر مرحبّاً بالناظر إليه ، ومرخياً ظلاً مثيراً للبهجة من حرارة الشمس اللافحة . وعلى طول ذلك الشارع كانت تعيش الطبقة الحاكمة في السودان : ففي الجانب الأقصى من الفندق كان يقوم القصر الذي أعيد بناؤه للحاكم العام ، وكان أقرب ما يكون إلى كعكة زفاف بيضاء . وبين الفندق والقصر كانت بيوت عالية باردة يقيم فيها القائد ، أمين عام العدل ، وأمين عام الداخلية ، والسيد علي الميرغني وغيرهم . كانت حدائق تلك البيوت تمثّل غزارة في الألوان وتفوح منها روائح العطور الشرقية من مختلف الأشجار ، وتزينها نخلات باسقات ترتفع رؤوسها عالية ضاربة في قبة السماء الزرقاء .

ما كان أعظمَ حظنا في أن نعيش في فندق غراند هذا في ذلك الوقت . فبصفته الفندق الكبير الوحيد ، كان غراند أوتيل بؤرة استقطاب لموظفي حكومة السودان وكبار زوار البلاد . وفيه كان مركز التقاء السياسيين السودانيين والصحفيين الدوليين . وملخص القول : لقد كان موطن اجتماع لأعراق وأجناس مختلفه . في هذا المكان قابلنا عبدالرحمن عبدون الذي كان أول سوداني كسبنا صداقته . وكان مساعدَ ناظر الريّ ومؤيداً متحمساً للسيد عبدالرحمن المهدي . . وسرعان ما توطدت بيننا أواصر الصداقة . وكانت قصة حياته مثيرة وجذابة حقاً . فقد ولد أيام

كـان الخليفة عبدالله يحكم وعاش حتى وافته المنية في عام ١٩٨٤م وكان أول سـوداني يتلقى تعليـمـه في كليـة غوردون وأول مهندس سوداني على الإطلاق يـكـون مـسـؤولاً عـن بناء القناة الكبرى التي تخترق مشروع الجـزيرة لزراعـة الـقطن ، ذلك المشروع الذي سيـقـدّر له أن يكون المصـدر الرئيسي لخـزينة السـودان . هذا هو الرجل الذي قـدّمنا إلى السيد عبدالرحمن المهدي باشا . وكـان هذا بداية عـلاقـة وثيـقـة مع السيد ومع عائلته ـ أي أبنائه ، وبخاصة خلفـاءه الإمـام الصـدّيق والإمـام الهادي ؛ ثم حفيده الصادق المهدي رئيس وزراء السـودان فـيها بعـد . والحـقـيـقة وفي نظر الكثيرين من الأفراد الأصغر سـنـاً من تلك العـائلة صرت أُعـرف بلقب العم . وفي إحـدى المناسـبـات وصـفَ ا محمـد أحمد ، إبن السيد الصادق ، وذو الخمس سنوات من العمر ، حين سئل عمن أكون ، بقوله : « أنهم الفرع البريطاني من العائلة » .

كـان تجـديـد المطالب المصرية في السـودان هو الذي أدّى إلى رد فـعل عنيف ومبـاشـر . فـقـد برز التـوتر بسرعـة . وقـام حزب الأمة (المهديين) بحـملة ضـخـمـة في أم درمـان خطب فـيـها عبدالله خليل ووزراء آخرون . والحـقـيـقـة أن عـبـدالرحمن علي طه كـان صـادقـاً ومقنعاً في كلامه حتى أن النحـاس باشـا إستفـزّه ذلـك ودفعـه إلـى ارسال برقية احتجاج إلى الحاكم العـام ، وعليـهـا ردّ عبدالله خليل باحتجاج نقيض استنكر فيه تدخل مصر في شـؤون السـودان . وقد انتهـز عبدالرحمـن هـذه الفرصـة ، حيـث طالب أعـضـاء حـزب الأمـة في الجمعية التشريعية بإجراء تصويت يدعو إلى إقـامـة حكم ذاتي للبـلاد فـوراً . وهذا ما وضع جيمس روبرتسون والموظفين البريطانيين الآخرين في مـوقف حـرج . فـقـامـوا بمباحثات مطولة مع قادة السـودان ذوي القناعـات المخـتلفـة لاستيضاح ما إذا كان بالإمكان الوصول إلى حل توفيـقي للقـضية . وقد ساورني الشك آنذاك في أن السير جيمس لم يكن مـعاديـاً لتلك الحركة (وكان لهذا الانطباع أن يتأكد لديّ في السنوات

اللاحقة) ، لكن موقفه كان موقفاً لا يحُسد عليه : لأنه ، لو عارض الحاكمُ العام تلك الحركة في ذلك الظرف لخاطر بالاصطدام مع حزب الأمة ، ولربما اتخذ عبد الله خليل والسيد عبد الرحمن قراراً على وجه السرعة بالانسحاب من الاجتماع ومقاطعة التطورات الدستورية اللاحقة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لو أن السير جيمس روبرتسون أيّد الاتجاهات النقيضة ورغبات غير الأنصار من الزعماء القبليين في الشمال لكان السودانيون الجنوبيون شعروا أن بريطانيا قد خانتهم . وزاد الأمر تعقيداً في ذلك الحين أن وزير الخارجية المصري كان في لندن يجري مباحثات مع وزير الخارجية البريطاني .

وفي يوم المناقشة ، وهو ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، توجهنا أنا وازماي بأقصى سرعة ممكنة إلى حيث كانت الجمعية التشريعية . وهناك استمرت المناقشة من ٩:٣٠ صباحاً إلى الواحدة بعد الظهر ، ثم استؤنفت الساعة ٤:٣٠ من ذلك اليوم . وعندما وصلنا حوالي الساعة ٥:٣٠ مساء أفزعنا أن رأينا صفوفاً طويلة من السودانيين واقفين ينتظرون السماح لهم بالدخول إلى قاعة الزوار . ومن حسن الحظ أن صديقنا (مساعد وزير النقل) شقّ طريقه بسيارته في تلك الجموع الحاشدة وبذلك شق لنا طريقاً إلى هناك . كان الجو مكفهراً والمجلس متوتّراً ، وأشبه ما يكون بمجلس العموم البريطاني . وكان حزب الأمة شديداً في خطابه يطالب بحق تقرير المصير ، أما أهل الجنوب فكانوا مترددين ، إذ كان الزعماء القبليون غير راغبين في التخلي عن أهميتهم بسرعة . وقد اقترح السير جيمس روبرتسون تعديلاً يهدف إلى حق تقرير المصير لكنه يتضمن أن تتم ممارسة ذلك الحق فيما بعد . واستمرت المناقشة حتى الساعة الأولى من صباح اليوم التالي عندما تم خذلان ذلك التعديل بـ ٤١ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً . وبالتالي أجيزت الحركة بـ ٣٩ صوتاً ضد ٣٨ صوتاً .

كما هو متوقع - استشاطت حكومة القاهرة غضباً من ذلك ، وأبرق رئيس الوزراء المصري إلى الحاكم العام في السودان طالباً منه تفسيراً لما جرى ، وفي نفس الوقت أبدى وزير الخارجية البريطاني امتعاضه من ذلك ، وبخاصة فيما يتعلّق بتوقيت المناقشة . وإني لمتأكد من أن السير جيمس كان مصيباً في نُصحه الحاكم العام ألا يوقف المناقشة ، لأن ذلك سيكون أسوأ كلمة يقولها فيها . واستمرت المناقشة فأرضت النتيجة معظم أهل البلاد . لقد رأى حزب الأمة أن اقتراحه بطلب التصويت قد أجيز ، ولكن خصوم حزب الأمة حبذوا تأجيل قيام الحكم الذاتي . وكان نجاح اقتراح التصويت إشارة واضحة للقاهرة على أن حركة الاستقلال كانت حركة حقيقية قوية فعلاً في السودان . وقد استطاع الحاكم العام أن يتجنّب اتخاذ إجراء حاسم لصالح حركة الاستقلال متذرعاً بضآلة الفرق في عدد الأصوات . ذلك أن عدم الحسم في التصويت كان إشارة واضحة إلى حقيقة أنه لا أحد في السودان آنذاك ولا في العقود الثلاثة التي تلت - سوف يتمتع بمركز الأغلبية الواضحة في البلاد . وهذه مأساة .

وقبل حدوث هذه المناقشة المصيرية ببضعة أيام كانت « لجنة تعديل الدستور » التي تم عقدها بإشارة من حكومة السودان (الإدارة) تقوم بصياغة مقترحاتها . كان محمد أحمد المحجوب ، وهو محام متقاعد وزعيم حركة المعارضة في الاجتماع السابق - قد أصبح عضواً في تلك اللجنة ، وكان لمساهمته دور كبير في توجيه الحديث وصياغة المناقشة ذاتها . لقد كان محامياً لامعاً ، وإليه تعود معظم الجهود في صياغة دستور انتقالي « هو الذي أصبح ، فيما بعد ، أساس الحكم الديمقراطي في البلاد » . فحتى بعد عهدين من عهود الديكتاتورية العسكرية في السودان لا يزال ذلك الدستور نافذ المفعول في(١٩٨٥ - ١٩٨٦) . لقد جسّ السير جيمس روبرتسون نبض السودان وتحقق أنه كان من الضروري أن يستمر في الضغط قُدُماً نحو حكومة ذاتية كاملة الصلاحيات

ولننتقل الآن إلى مشكلة جديدة . كانت المشكلة الأخرى التي واجهت حكومة السودان في ذلك الوقت هي ظهور اتحاد النقابات بعد الحرب العالمية الثانية ، وبروزه الآن على المسرح . يومذاك وقعت حكومة السودان تحت ضغط من النقابات ومن حكومة حزب العمال في بريطانيا كي تُدخل حكومة السودان تشريعاً يعترف باتحاد النقابات هذه ويسجلها . ولم يتم ادخال ذلك التشريع فحسب بل ذهب سير جيمس روبرتسون إلى أبعد من ذلك وعينّ ديفيد نيومان ، وهو موظف اتحاد نقابي بريطاني ، في منصب مستشار للإدارة في السودان ولاتحاد النقابات فيها . وكان أقوى هذه النقابات السودانية هو اتحاد نقابات عمال السكك الحديدية ، والذي كان أفراده في مركز حيوي شديد الأهمية ، بحكم أن نظام السكك الحديدية هذا كان ضرورياً لاستمرار حياة البلاد . لقد بدأت السكك الحديدية في السودان على يد كتشنر وكان هدفه منها إعادة فتح تلك المنطقة من السودان الممتدة من حلفا إلى الخرطوم . بعد ذلك تم مدّ الخطوط الحديدية شرقاً إلى بور سودان ، وجنوباً إلى وادي مدني ، منطقة القطن الرئيسية في البلاد ، وغرباً إلى « الأبيض » لجلب تجارة الصمغ العربي من تلك المنطقة .

وحين وصلتُ مع « ازماي » إلى السودان ، كانت النقابات تمدّ عضلاتها وتتوسع ، فيما كان الإداريون البريطانيون ينظرون إليها بفزع ، باعتبارها حركة معادية للنفوذ البريطاني . وقد استطعت على الفور أن أدرك هذه المخاوف دون أن أتعاطف معها . ولا بدّ أنه كان من الصعب على الموظفين البريطانيين الذين قضوا عشرين أو ثلاثين سنة يحكمون البلاد بسلطات شبه مطلقة لا يناقشهم فيها أحد أن يجدوا أنفسهم الآن يواجهون اتحاد العمل المنظم وأفكار ذلك الاتحاد . لقد غضب بعضهم من ذلك ونقم على تعيين موظف بريطاني ليساعد وينظم جماهير العمال في المجال الجديد ، وفي خط كانوا يقدّرون مسبقاً أنه سيكون ثورة عليهم . وقد احتدّت الأزمة

الدستورية في البلاد من جراء القيام بسلسلة من الإضرابات أو التهديد بها فعلاً . وفي اليوم الثاني من شهر ديسمبر كانت « ازماي » تكتب إلى الوطن (بريطانيا) أن الإضراب كان فعّالاً . « لم يكن يأتي من بورسودان أي شيء ، لا البريد ولا المواد الغذائية » . وفي اليوم التالي أُبلغت أنه « تمّ توقف خطوط السكة الحديدية بالكامل » .

وعلى كل حال وعندما تناولنا الغداء مع عائلة روبرتسون لم يكن السير جيمس منزعجاً ، لا من السخونة في الجانب السياسي ضد إرادته ، ولا من الهجوم في الجانب الصناعي ضدها . ومن الطبيعي أن مصر شجّعت ، بل موّلت ، عمال سكة الحديد هؤلاء ، وما أعظم سرور النحاس باشا بأي شخص أو عمل يعرقل عمل الموظفين البريطانيين ! ولقد حبّذ الكثير من كبار الموظفين في إدارة السودان أن تتخذ إجراءات قمعية ضد النقابات ، وكانت وجهة نظرهم أن النظام كان مستقراً والأمن وطيداً ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ فكان هذا حافزاً مثيراً للنقابات ومكافأة لهم على نشاطاتهم المعادية في السابق . لكن الحكومة السودانية عالجت الأمر بأن دعت لإقناع معظم هذه النقابات بأن التشريع الجديد في مصلحتهم ، لكن المحرّضين ، والذين كان بعضهم من الشيوعيين ، أوحَوْا إلى تلك النقابات بما يريدون واستمروا يضغطون عن طريقها للحصول على مطالب معادية للإدارة . والواقع أن مثل تلك المطالب كانت حقوقاً مشروعة ومبررة كما يُنظر إليها في المملكة المتحدة ، فليس ما تقوم به تلك النقابات إلاّ مجرّد ضغط لرفع مستوى حياة عمالها . والواقع أيضاً أن كثيراً من الموظفين الحكوميين ، والتجار الأجانب وأرباب المصالح التجارية غير السودانيين ، وعائلات أصولها من الهلال الخصيب ـ قد أسهمت إسهامات كبيرة لخير السودان ، غير أن بعض أصحاب المشروعات التجارية هناك رأوا الآن أن هيكلية المجتمع السوداني قد تعرّضت للتهديد من قِبل قيادة النقابات .

كـانت هناك عـقـبات داخلية خطيرة تواجه حكومة السودان وخلافات شـديدة بخـصـوص سيا‌ستها . ولم يكن يخامر السير جيمس أي شك في أن قـيـام حكومة لتقرير المصير والاستقلال كانا شيئين لا مناص منهما ، وبالتالي فـقـد عـمل جـاهداً لبلوغ تلك الغـاية بالسرعة الممكنة . وكان معظم الحكّام العـامّين في السـودان ومـدراء الأقـاليم فـيـها يؤمنون بهذا الهدف ، لكنّهم على قناعـة تامـة بأن بضع سنوات لهي فترة زمنيـة ضرورية لأن يتم انتـقال الحكم بصـورة سهلة لا تعترضها عقبات نحو ذلك الاستقلال . أما السكرتير المدني فكان يعـتـقد أن أي تصّرف يوحي بتأجيل ذلك سوف يولّد في البلاد صراعاً أكـيـداً ، بل ربما خلق ثورة يتم فـيها سفك الدماء ، مما يضطر الحاكم العام إلى اسـتـخـدام القوات البريطانية العسكرية . وكان الحاكم العام مصمماً على تحـاشي ذلك . وقـد فـعل . إلاّ أنه بفعله هذا جابه معارضة كبيرة من داخل إدارتـه ، فـالـسير ر.ج. هيلرد المدير العـام للسكك الحـديدية في السـودان والتي تشكّل أكبر صناعـة بمـفـردها في البـلاد ـ كـان مـوظفـاً رفيع المستوى وعـضـواً مـرهـوباً في السلك السـيـاسي ، وذا خبرة كـبيرة جـداً في مـعـالجـة الاضـطـرابـات في الـسـودان . وكـان رجـلاً لا نـدّ لـه إلاّ الـسـير جـيـمس روبرتسـون نفـسـه من حـيث المستوى الوظيفي ، وهو (هيلرد) يحبذ اتباع سـيـاسة حازمة مع كل من النقابات العمالية ومؤيدي الاتحاد مع مصر ، ومع المثـقـفين المدنيين والخريجين أيضاً . وكان يعاضد السير جيمس روبرتسون في عـدم تقبله لذلك ، حيث شاركه السـيـاسيـون ، وبخاصة الأخوان هوكس وروث ، فـتلقـى منهما ومـن السير آرثر جـيـسكل مـسـاعـدةً كـبيرة في هذا الأمـر ، وكـان الأخير هو المدير العام لنقابة عمال القطن في الجزيرة بالسودان لكنه كـان رقـيـقـاً ذا طبـيـعة أكاديمية وليس نداً لمستر هيلرد . وكلاهما كان عـضـواً في مجلس الحـاكم العام والمجلس التنفيذي . لكن السير آرثر بخلاف أخـيـه هيو جيسكل لم يكن ميالاً إلى الشؤون السياسية ، فسرعان ما استقال من خـدمـة السلك السياسي وكرّس نفسه للعمل في مشروع الجزيرة . وكان

طبيعياً أن يتمنّى هيلرد من الحكومة السودانية تبني سياسة عدائية تجاه النقابات ، لأنه وبصفته مديراً عاماً لمصلحة السكك الحديدة يواجه الآن أقوى وأضخم ، وأشد تنظيم نقابي في البلاد وهو تنظيم متطرف يتزعمه قادة ادعوا الشيوعية ، نظّموا عدداً من الاضرابات التي أدت إلى شل العمل وأوصلت السودان إلى حالة من شبه التأزم اقتصادياً . كان هيلرد يرغب في سحق تلك الإضرابات لأسباب واضحة ، لكن السير جيمس روبرتسون ، إدراكاً منه للاحتمالات السياسية التي قد يتمخّض عنها ذلك القمع ، سواء في داخل البلاد أو في خارجها (وعلى الأخص رد الفعل المصري المتوقع) ـ قاوم جميع الضغوطات لاتخاذ أي إجراء عنيف يتصف بالاعتباطية . وليس لديّ شك في أنه كانت هنالك انقسامات عميقة في الإدارة المدنية في السودان حين واجهت مشاكل هائلة وحسّاسة ، حتى أن السير جيمس ذُهل من سرعة التطورات . وتم إخماد منتقدي سياسته . وبالرغم من الاضرابات ونقص التمويل فقد تمتعنا باحتفال عيد الميلاد لأول مرة بعيداً عن الوطن . كان البريطانيون مصممين على إحياء المهرجان التقليدي حسب المألوف ؛ فباشروا بالقيام باحتفالات متلاحقة كثيرة . وكان من الطبيعي والقمين بالاحترام والتقدير حضور الجميع لقدّاس يوم الميلاد في الكاتدرائية . وهنا تبدى أحد المظاهر الأكثر جذباً وتقبلاً للحياة في الخرطوم آنذاك ، وأعني تلك الروح الأصيلة في التسامح من جانب السودانيين أنفسهم . فقد شاركوا طواعية وبروح الجماعة في حفلات الإفطار والغداء وحفلات الشاي أو حفلات العشاء أيضاً . ورغم أنهم مسلمون محافظون يتمسكون بدينهم فقد تقبلوا بصورة كاملة وجود (أهل الكتاب) . ولا عجب في ذلك ، فميلاد السيد المسيح مذكور في القرآن نفسه ، والحديث الشريف ينص على أنه « إذا كان على المسلمين أن يتخذوا أولياء فليكونوا من النصارى) * . ولقد راقتهم احتفالاتنا وقيّموها كاحتفالات أعيادهم نفسها . إن إحدى

* (ولتجدن أقرب الناس الذين قالوا إنا نصارى) . (المائدة ٨٢)

المسرات التي يحظى بها البريطانيـون الملتحقون بالخدمة في السودان هي التمتع بالأعـيـاد العـامـة الخـاصـة ببريطانيا والأخرى الخاصة بمصر، بحكم الإدارة الثنائيـة . وكـان يتم الاحـتـفـال بعـيـد ميلاد الملك الامبراطور كما يتم نظيره للملك فـاروق . هذا بالإضـافـة إلى عطل الأعـياد الإسلامية وعطل الأعياد المسـيحية المتميزة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، وهي تختلف عن عيد الميلاد لـدى الـطوائف الغـربيـة من حـيث تاريخهـا في كلٍ من عـيـد الميـلاد وعـيـد الفصـح . يومذاك كنا نتطلّع إلى سنة ١٩٥١ بتشوّق وبهجة غامرة .

واستُهـلّـت الـسـنـة الجـديدة (١٩٥١) بنوع من النغم القـادم من هوليـود ، فـفي يناير من ذلك العام وصل الأمير علي خان وريتا هيوارث إلى الخـرطوم حـيث احتلا الطابق الأول بكامله من غراند هوتيل . ومن الطبيعي أن غـدت الخـرطوم في (هيـصـة) : فـالبريطانيـون والسودانيون على السواء كـان الفضول يدفعهم لرؤية هاتين الشخصيتين ذاتي الشهرة العالمية . وكانت أول لمحـة رأيناهما فـيها وقتُ الغداء ، عندما ذهبنا كعادتنا إلى قاعة المائدة في الفندق . ووفـقـاً للإجـراء المتبع والعـادي الذي يقضي بإغـلاق جميع نوافـذ القـاعـة من جـراء الحـرارة ، غدت القاعة تسبح . وكان مما أثار دهشتنا أن رأيناهما يرتديان نظارات شـمـسـيـة بدت غير لائقة بالموقف . كانت هويتهما مـعـروفة تماماً فلم يكن هناك داعٍ لتنكرهما . وعندما رَحّب بهما وسار أمامهما النادل الملكي المظهـر أحمد آدم ، رئيس النوادل في الفندق ، ثم تقـدّمـهـما إلى الطاولة التي سيتناولان طعامهما عليها ـ ترك الضيفان الكبيران انطباعاً بأنهما لم يأخـذا حمامـاً . كانا وسخين ، وكان شعر ريتا هيوارث منسقاً يمثل تاجها الحـقـيـقي بفخار . وقد أدخلت هذه الزيارة بعض الارتياح في النفوس خلال فـترة المـتـاعـب والاضـطرابات المتـواجـدة في البلد . إذ كـانت مجـمـوعـة من الاضطرابات المتـعاقبة قد أدت إلى ملاحقة وقمع بعض العمال وقادة النقابات المهنيـة ، مما أدّى إلى قـيـام اضراب عـام اسـتمر خمسة أيام . في تلك الأثناء

حاولت إقناع السير جيمس روبرتسون أن يبعث بعض زعماء النقابات للدراسة بكلية اتحاد النقابات ، في روسكن ، بأكسفورد لكن محاولاتي صُدّت بصرامة حين عارضها أمين عام مديرية العمل . فقد ارتأى الأخير أن اتحاد النقابات نفسها ليس إلاّ بؤرة لتفريخ الانحراف . كذلك كنت أحاول إدخال فكرة التدريب أثناء العمل كمشروع يتلقاه المشرفون على شؤون النقابات ، وخاصة السودانيون منهم ، على أساس أنه خطوة في تحسين التدرّب على الإدارة .

وفي مارس من ذلك العام تم إعلان أسماء لجنة الحاكم العام التي ستناقش مسألة الدستور . وكانت تتألف من ١٣ سودانياً . وكان أمين عام الداخلية مهتماً في أن يبدأ العمل في ذلك بسرعة ، فتم عقد الاجتماع الأول منه في اليوم الثاني والعشرين من ابريل من ذلك العام ، عندئذ انزعج المصريون من هذا التطور كثيراً ، لكن اهتمامهم انصرف عن ذلك بفعل القرار الفجائي الذي اتخذه الملك فاروق بطلاق زوجته الجميلة والمحبوبة في أوساط الشعب المصري ، الملكة فريدة . وكانت فريدة قد منحته ثلاث بنات ولم تنجب وريثاً ذكراً لعرش مصر . والواقع أن أهل وادي النيل المصريين والسودانيين على السواء استولت عليهم الدهشة يوم السادس من مايو حين تزوج الملك فاروق شابة مصرية فتية ، إسمها ناريمان (كان قد رآها في محل جواهرجي كبير في القاهرة) . كانت هذه الفتاة مخطوبة ، ولكن الملك أصر على الزواج منها ، مما أثار حنق كثير من المسلمين المتمسّكين بعقيدتهم والذين يرون أن الخطبة ملزمة كالزواج نفسه . وقد تم التعبير عن ذلك وفي كثير من التندّر البذيء من قبل السودانيين عندما أنجبت الملكة ناريمان طفلاً ذكراً بعد ثمانية أشهر من زواجها !!

كانت ارتباطاتنا بالسياسيين السودانيين تتزايد بصورة دائمة ، وكان هؤلاء السياسيون ذوي آراء متنوعة ووجهات نظر مختلفة .

وقد تم استقبالنا من قِبل قادة الطوائف الدينية الرئيسية في البلاد : السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني . والواقع أن رسائلنا إلى بريطانيا ومذكرات « ازماي » اليومية تكشف حلقة موصولة من حفلات الإفطار والغدْاء وتناول الشاي وحفلات العشاء أيضاً . على هذا النحو سرعان ما عقدنا صداقات عميقة وحميمة لم تنفصم حتى قطعها الموت . وفي موقف كان فريداً من نوعه كانت علاقاتنا حميمة تماماً مع أصدقاء من جماعة السيد عبد الرحمن المهدي وخاصة مع ابنه السيد صدّيق ، ومحمد صالح الشنقيطي الناطق باسم الجمعية التشريعية ، وعبد الرحمن عبدون ، وابراهيم أحمد ، وعبد الله خليل أمين عام حزب الأمة ورئيس الجمعية التشريعية .

هذا كما فزنا أيضاً بثقة وصداقة كل من السيد علي الميرغني وطائفته ، وبخاصة ميرغني حمزة ، والدرديري محمد عثمان ، ومبارك زرّوق . ثم مع اسماعيل الأزهري فيما بعد . وكان هناك أيضاً تجمع من المستقلين ضم عبد الفتاح المغربي ، والزبير حِمِد الملك ، ومحمد أحمد محجوب ، بل حتى خصم البريطانيين العتيد خضر عمر (العضو المؤسس لحزب الأشقاء) ، الذين كانوا زواراً شبه دائمين إلى البيت الذي نسكنه . والحقيقة أن بيتنا الصغير على ضفة النهر في أم درمان كان مركز التقاء للجميع ، بمن فيه مجموعة من الشباب الذين كانوا من عمرنا نحن ، وآخرون مثل محمد توفيق أحمد ، وكامل شوقي ، واسحاق خليفة الشريف ، وكمال الجاك . . وجمال محمد أحمد ، وشفيق شوقي ، ومنصور خالد . وأراني متأكداً أن بعض أفراد الحرس القديم في الإدارة السياسية للسودان كانوا ينظرون إلى لقاءاتنا مع بعض هؤلاء الناس بفزع ، لكن السير جيمس والليدي روبرتسون تكرما بأن منحانا الكثير من وقتهما ورعايتهما . وحين انظر إلى الخلف في يومياتنا ورسائلنا ، أراني أندهش من

التقدير الذي منحنا إياه السير جيمس رغم انكبابه على العمل اليومي ما بين ١٥ ـ ١٨ ساعة في اليوم في تلك الأثناء . ففي إحدى الرسائل المكتوبة سنة ١٩٥١ يقول « إنني أغوص في العمل أكثر من اللازم قليلاً ، لكن هذا ليس جديداً عليّ » .

ولا شك أنني واجهت بعض المتاعب مع زملائي الأعلى وظيفة مني والذين يعتبرونني اشتراكياً مندفعاً . ولربما أن هذا لم يساعدني في العمل عندما رفضت الانضمام إلى النادي البريطاني في السودان . وكان يُنتظر من جميع الرسميين البريطانيين أن ينخرطوا في عضويته ، وقد سألني السير جيمس حول هذا الموضوع فأجبته : « إنني أعتبر الإنضمام شيئاً منفراً . كما هو منفر أن يقوم نادٍ في السودان على أساس العرق . . لو سُمح للسودانيين أن ينضموا إلى النادي لربما أسعدتني عضويته عند ذاك » . وأدهشه ذلك فأجاب بعنف : إن المصريين واليونانيين والأرمن والأقباط ، لكل فئة منهم نواديها الخاصة . فلماذا لا يكون مثل ذلك للبريطانيين ؟ فقلت له : ذاك أمر سخيف . فالسودانيون يتقدّمون نحو حكم أنفسهم بأنفسهم وربما الاستقلال الكامل ، فما أسخف أن يُحرموا على يديْ أجنبي غريب عن بلادهم من الانضمام إلى نادٍ للغرباء يقوم على أرض سودانية !! كان ذلك في نظري شيئاً مهيناً بل سياسة رديئة غير لائقة . وقد تقبّل السير جيمس موقفي هذا وإن لم يتفق معي فيه . وفي ابريل من ذلك العام نقلني السير جيمس إلى دائرة العمل في مكتب السكرتير المدني ، وكان سروري عظيماً حينما انتُدبت للقيام برحلة صناعية في مصر في الظاهر ، أما في الحقيقة فقد كانت المهمة هي تقدير الموقف والقوة الاقتصادية لتلك البلاد . ولحسن الحظ أن « ازماي » التي كانت تقوم بالتدريس في كلية تدريب البنات في أم درمان استطاعت أن ترافقني . وكانت تلك المهمة مغامرة استكشافية رائعة ، فقد جُبنا البلاد طولاً وعرضاً بالقطار ، وعلى متن

قارب ، ورأينا للمرة الأولى كلاً من مواقع معبد « أبو سنبل » (وكان في موقعه الأصلي قبل نقله) وأسوان ، والأقصر ، والقاهرة ، والاسكندرية . وقد حللت لبعض الوقت ضيفاً على شركة (شِل) للنفط . فقمت بزيارة مصفاتها الضخمة في مدينة السويس كما عبرت إلى

سيناء ورتبت أمري بأن قمت بزيارة إلى (ماء موسى) (بئر النبي موسى) ، ذلك البئر الذي شرب منه النبي موسى كما هو معروف في التوراة .

ولقد راعني ذلك التناقض الظاهر في مصر : المظاهر الرعاعية للباشاوات فيها بالمقارنة مع الفقر المدقع للفلاحين في الغيطان . كانت القصور الفخمة والحدائق الخاصة اليانعة تحيط بها أكواخ حقيرة يعيش فيها الفلاحون . ومن حيث وضعنا الوظيفي فقد كنت أنا وازماي موظفين كبيرين من موظفي الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري في السودان . فعنى ذلك ، ويا للعجب ! أننا كنا نتمتع بمنصبنا هذا باعتبارنا موظفين مصريين كباراً . كما عنى أيضاً أن مركزنا الاجتماعي كان رفيعاً في نظر المصريين . كانت البلاد بلاداً إسلامية لكننا لاحظنا أنها ما تزال فرعونية الجذور . وكانت البيروقراطية في البلاد عامة وإلى درجة لا تُصدّق ، وكان الخمول والكسل يتبدى في مختلف أرجاء البلاد . . فقبل أن يومىء (الفرعون) برأسه لا يتم أي شيء .

لم يتخل المصريون أبداً عن مطلبهم في السيادة على السودان ، وقد نقِموا على إصدار حكومة السودان رأيها في ضمان حقوق السودانيين . . ومن ثم كان هناك على الدوام توتر في جو العلاقات بين القاهرة والخرطوم . وكانت الدعاية المصرية بالغة القوة وشديدة الفعّالية . « نحن اخَوان ، يربطنا الإسلام » . هذا هو الموضوع الدائم التكرار في التحريض المصري . كما أن المصريين كانوا يستثمرون أموالاً طائلة في توفير مقاعد

دراسـة لـلـطـلبـة السـودانيين في المدارس المصرية في السـودان . وكـان عـدد ضـخم من السياسيين والصحافيين من أهل السودان يتقاضون رواتب شهرية منهم ، كما كـانوا يوفـرون ترفـيـهـاً سـخياً لهؤلاء عندما يزورون مصر . وفي سنـة ١٩٥١ كـان نفـاذ السيـاسـة المصرية إلى المجتـمع السـوداني عـميقاً ومـتأصـلاً . فـقـد قـامـوا أولاً بحـملة هائلة تدعـو إلى وحدة وادي النيل ، وكـتـبت جـريدة الأهرام المصرية أنه : تم انفـاق حـوالي نصف مليـون جنيه مصري في مجال الخـدمـة الاجـتماعـيـة في السـودان . وذلك إضـافة إلى دعم وإنشـاء ١١٣ مـسـجـداً ووقفية في تلك البلاد . كذلك اقترحت وزارة الثقافة المصرية افـتـتاح مزيد من المدارس المصرية هناك . والواقع أن المدرسة الأهلية في أم درمـان والتي تـم تعـيـيني فيها إنما كان يتم تمويلها تمويلاً كاملاً من قبل المصريين ، كما كـانت ، وبكل صراحـة ، مـركزاً للدعاية المؤيدة لمصر ويتم تسـييرها لذلك الهدف . ومن أجل أن أكـون منصفاً مع الحكومة المصرية عليّ أن أذكـر أن الـمصريين كـانوا يرون هذا النشـاط مجرّد تعـديل لكفّة الميـزان في السـودان . فـهم يشـعـرون أن الوجـود البريطاني في السـودان إنما هو بأصله وفـصله لمصلحة بريطانيا وفي خدمتها ، ويحسّون أن ذلك ميزة ضدهـم .

وأثـنـاء مـا كنا أنا و « ازمـاي » في مصر كـتـب المسـؤول عن شـؤون السـودان أن المصريين يعـملون لإجـهـاض الاتفاقية الثنائية في الحكم ، لكن هذا قـوبل بالشك فـيـه سـواء في الخرطوم أو في لندن . فالبريطانيون شعروا أنه مـا دام الملك فـاروق في شـهر العسل والنحاس باشا في إجازة ـ فإن ذلك غير محتـمل الوقـوع . وكـان الحـاكم العـام قـد زار القـاهرة منذ مـدة قصيرة آنذاك والسير جـيـمس روبرتسـون قد قضى ساعتين في الحديث مع ابراهيم فـرج باشـا وزير الخـارجـيـة في الاسكندرية لكنه سـجّل في يومياته آنذاك أن المحـادثات كـانت (قليلة الجـدوى) . بيـد أن الشـائعات استمرت بإلحاح حـول « مـكايد المصريين » لإلغـاء الحكم الثنائي . وأثناء مـا كنا أنا وازمـاي

نتمتع بجولتنا في مصر كان المصريون يعجنون خميرة المتاعب للإدارة في السودان . فالبوليس السوداني كان يشكو منذ فترة من ضآلة رواتب أفراده وسوء أحوالهم المعيشية ، وكان أفراد هذا السلك في نظري يعانون تذمراً محقاً في هذا الأمر . وهم الآن يريدون إنشاء اتحاد خاص بهم ويطلبون ارتباطاً لهذا الاتحاد مع اتحاد نقابات العمال ، لكنهم أُخبروا (أخبرتهم الإدارة البريطانية) أن تشريع اتحاد نقابات العمال لا يتضمنهم .

وفي أول شهر يونيو من ذلك العام أعلن البوليس إضراباً عاماً ، فرأى المحرّضون السياسيون من أفراده ، والعناصر الإجرامية بطبعها من أوساط الشعب ـ أن تلك فرصة سانحة للاستفادة من الوضع المتأزم . يومذاك عمّ السلب والنهب في أسواق ومؤسسات اليونانيين والأقباط (ومن السخرية أنهم كانوا من أقباط مصر) . وقد ساء قائد البوليس ، (وكان بريطانياً) ، ومساعده (وكان قبطياً) ، التصّرف في ذلك الموقف . ومن سوء الحظ أنه قتل مواطنان سودانيان في تلك الاضطرابات . في ذلك الوقت كان رئيس اتحاد نقابات العمال هو الشفيع الشيخ ، الذي يشاع أنه شيوعي ، وهنا يجب القول وبإنصاف أن الرجل تصّرف بشكل غير مسؤول ودون كفاءة . كانت زعامة النقابات عدائية النزعة لبريطانيا ، ويسارية الميول ، لكنها ليست شيوعية أبداً . فليس هناك إنسان ماركسي ملتزم يمكن أن يتصّرف بغباء بغرض تسريع تدهور الموقف .

حيال ذلك الوضع تصّرف السير جيمس روبرتسون بكل برودة فاعترف بالمظالم التي يشكون منها . وأنا أقول « ببرودة » لأن السير جيمس آنذاك كان واقعاً تحت ضغوط من كبار الموظفين عنده ، سواء في السلك السياسي من إدارته أو من رؤساء الدوائر الكبرى في حكومة السودان . يومذاك أمر السكرتير المدني قوة الدفاع السودانية أن تستعد لأخذ زمام

الموقف في البلاد إذا لزم الأمر ، فيما أن الكتيبتين البريطانيتين في تلك القوات أُمرتا بالبقاء في معسكراتهما وعدم الخروج منها . لم تكن لديه أيّة نية في السماح لما كان في أساسه نزاع عمل أن يتحول إلى أزمة سياسية . وكان الوضع حرجاً ، إذ أن قوة الدفاع السودانية كانت مترددة (في التدخل) وإن ظلّت تلتزم بالضبط والربط العسكريين .

وقد أُمر أفراد سلك البوليس بالعودة إلى وظائفهم ، وعاد ٧٠٪ منهم إلى العمل . والحق أن السير جيمس روبرتسون يستحق أرفع ثناء على حكمته في معالجة ذلك الموقف المتفجّر .

كانت الحرارة في شمال السودان عالية جداً ذلك العام ، وكنا نعاني من تجربتنا الأولى لحلول شهر رمضان ، شهر الصيام الطويل ، عند المسلمين . وقد تعجّبنا من شدة تحمّل السودانيين وتمسّكهم بتعاليم دينهم في مثل تلك الظروف القاسية من المناخ ، ولم نستطع أن نستوعب في أفكارنا امتناع هؤلاء القوم عن تناول الشراب والطعام من طلوع الشمس إلى غروبها ! كان الطعام في مثل درجة الحرارة المرتفعة هذه ليس مشكلة ، أما الرغبة في الشرب فكانت إلحاحاً من المستحيل إخماده . وأخيراً جاء العيد . فابتهج كل فرد بإقامة احتفال البتيرم (أي عيد الفطر) في نهاية ذلك الشهر ، وخفّت توترات الناس عند ذلك . وقد حثّنا السيد صدّيق المهدي الذي احتفلنا معه بالإفطار الأخير ،من شهر رمضان على أن نزور جزيرة آبا ، أي المكان الذي انبثقت فيه المهدية حيث نحلّ ضيفين على والده . في ذلك الحين ألّم مرض خطير بالسيد عبد الرحمن المهدي ، فبات الموقف حرجاً ، وتمّ إدخاله إلى عيادة طبية في سويسرا للمعالجة ، لكن الأمر أبقي سراً وأُذيع أنه كان في إجازة . يومذاك كان هو الزعيم غير المنازع في حركة الاستقلال ولم يكن أحدٌ في مقامه الرفيع ليحل محله . . وقد سمحتْ لنا جولة رسمية في مؤسسة الجزيرة للقطن أن نقوم بزيارة جزيرة آبا ، وهناك

التقينا ، وللمرة الأولى ، بالسيد الهادي وهو الإبن الثاني للسيد عبدالرحمن والذي غدا فيما بعد إماماً للأنصار . وكان السيد الهادي ، حتى ذلك الحين ، قد ظلّ مبتعداً عن الشؤون السياسية في السودان وكان أن اقترحت على السيد عبدالرحمن إحضار السيد الهادي إلى الخرطوم وإشراكه في الأمور . وقبل أن نغادر الخرطوم في شهر أغسطس في رحلة استمرت ستة أسابيع ، ولأغراض تدريبية مختلفة ، ومشاريع تدريب في بريطانيا ـ قمت أنا شخصياً بعدة لقاءات مع قادة كل من حزب الأمة والطائفة الختمية كيما أستطيع أن أبلغ أصدقائي القدامى المستر جيم غريفثس ، والمستر هيلاري ماركاند والمستر هربرت موريسون بوجهة نظر السودانيين . وقد قضيت وقتاً طويلاً في نقل انطباعاتي الخاصة عن السودان ومصر إليهم جيمعاً . لكن الحكومة العمالية (في بريطانيا) ذات الأقلية الضئيلة كانت تحارب جاهدة للبقاء في الحكم ، فهي غير مهتمة في الواقع بالشؤون الخارجية . يومذاك كان هربرت موريسون هو وزير الخارجية وكان يناضل بكل قواه ضد المشاكل التي خلقها مصدّق وأزمة البترول الإيرانية . وضد جلبة التهديدات المتلاحقة من جانب مصر . وقد كتب السير جيمس روبرتسون عن موريسون الذي خلف آرنست بيفن معتبراً إياه « أقدر إداري غير منحاز ، لكن المشاكل المصرية سوف تمتحن قدرته وكفاءته » .

استدعانا السيد عبدالرحمن ، وكان قد عاد من علاجه في سويسرا يوم الثامن من اكتوبر كي نتناول الشاي معه في قصره بالعباسية في أم درمان . ففاجأنا ذلك إلى حد ما حيث كان يعيش في هدوء كامل نتيجة لوضعه الصحي ومرضه في القلب . وحين وصلنا مقر إقامة العائلة فوجئنا بمنظر السيد . وكان شيخاً بطيء الحركة ، يتوكأ على عكازه بتؤدة ووقار . وكان أنيقاً وهو يرتدي جلابيته البيضاء تحت عباءة بنيّة غامقة مطرزة بخيط رفيع من الذهب بدا غير منسجم مع زوج الجرابات الفاقع الألوان وذي الطُبَع المشجرة الذي كان يرتديه .

استفسر مني السيد عبد الرحمن على الفور عن وجهة نظري تجاه الوضع القائم في البلاد ، لأن الحال كان يتدهور بصورة ظاهرة ، وبخاصة تلك العلاقات بين بريطانيا ومصر . وفيما كنا نتحدث نقل زين العابدين جهاز التلفون إلى الحديقة . ودارت محادثة قصيرة (لم أدرِ من هو المُخاطب فيها) وَرّدت وجه السيد بطريقة ما . وبات الجو مكهرباً عندما وضع السيد سماعة التلفون بحدة . وقبل أن يبتلع قرصاً من الدواء أخذه من علبة كانت معه ، وجّه كلامه إليّ بالعربية قائلاً « لقد ألغت مصر معاهدة الحكم الثنائي » .

وخيّم في الجو سكون مشحون ، فلم يكن هذا العمل الوحيد الجانب في حسبان أهل السودان ولم يفكروا فيه البتة . لقد اعتبروه أمراً بَعيد الاحتمال . كانت المترتبات السياسية الواضحة على ذلك أن مصر لم يعد لها وضع شرعي في السودان . في تلك اللحظة ناضل محمد علي شوقي الذي كان حاضراً مع السيد الهادي وانتفض واقفاً على قدميه ، وكان الرجل شديد العرج ، ثم طرح نفسه على قدميّ السيد عبد الرحمن قائلاً : « الآن يجب أن نعلن استقلال السودان . هذه هي اللحظة المناسبة » . ثم مضى يوضح رأيه بقوله : إن سعادة الحاكم العام والسكرتير المدني في حكومة السودان غائبان عن البلاد ، ومن ثم فإن بمقدور الناطق بلسان الجمعية التشريعة ، وهو الشنقيطي ، أن يعقد الاجتماع وتجري عملية تصويت تجيز الاستقلال .

كانت الدموع تنهمر على خدّي شوقي حين تطوّع لأن يُنزل العلم المصري عن القصر . ولقد أيّد الهادي توسلات شوقي هذه وسأل والده راجياً أن يغتنم الفرصة . لكن السيد عبد الرحمن التفت إليّ وسألني « ما الذي كنت ستفعله لو كنت في موقفي هذا ؟ » .

وأحرجني سؤاله تماماً . فأنا أولاً موظف في حكومة السودان وإن كنت موظفاً صغيراً ، لكني أحد الرعايا البريطانيين أيضاً . لقد وقعت حقاً

في ورطة . ولو كنت في موقف السيد عبد الرحمن لكنت فعلت ما نصح به شوقي ، لأن من شأن ذلك أن يجبر الحكومة البريطانية أن تختار بين أمرين : إما الإذعان للأمر الواقع الذي تم انجازه ، أو القاء القبض على السيد عبدالرحمن وجميع أعضاء حزب الأمة وإلقاؤهم في السجن . ومن شأن ذلك أن يوحّد البلاد بأكملها خلف الأنصار وفي تأييدها لهم ، ومن ثم يمنحهم آخر الأمر الاستقلال الذي طالما تلهفوا عليه كما يحررهم من وصمة « عملاء بريطانيا » . وفي الوقت الذي كنت في أتداول هذه الاحتمالات في خاطري جاء عبد الله خليل مندفعاً يتلوه عبد الرحمن عبدون ، ويلحق بهما السيد صدّيق . لقد بدا أن الجميع كانوا يتحدّثون في الوقت نفسه عن الموضوع نفسه . لكن السيد الكبير أسكتهم بإيماءة منه وسأل خليل أن يفصح عن وجهة نظره هو شخصياً . فقام بذلك خليل بفصاحة وجزم ، وقال « أعطيت كلمتي للسيد جيمس روبرتسون بأن حزب الأمة سوف يتقدّم إلى الاستقلال بالطرق الدستورية ، ولن أحيد عن هذه الطريق أبداً » . وعزز عبدون رأي خليل الآنف الذكر كما أيده السيد الصدّيق إبن السيد عبد الرحمن . واهتاجت الخواطر ، فهدّد عبدُ الله خليل أنه سيستقيل ، وصرخ شوقي قائلاً : « دعه يمضي » . خلال ذلك كان السيد عبد الرحمن الكبير يجلس بهدوء ، ولبضع دقائق ، ثم ألمح إلى أنه يقبل وجهة نظر السيد عبدالله خليل .

وأراني الآن مقتنعاً بل على قناعة تامة بأنه : لو لم يكن السيد عبد الرحمن يعاني من ذبحة قلبية لكان اتخذ القرار وأعلن الاستقلال . فالرجل لم يكن على ثقة تامة ببريطانيا ، وكانت له تحفظات على السياسات التي يتخذها الحاكم العام والسير جيمس . وهكذا ما كان لشوقي أن يمزّق العلم المصري ولا أن ينزله عن السارية آنذاك ، وإنما قُدر له أن يعيش حتى يرى إنزال ذلك العلم عن السارية يتم مع إنزال العلم البريطاني أيضاً لترتفع عوضاً عنهما راية الاستقلال السوداني فوق قصر غوردون .

وعندما بلغت هذه المعلومات الشارع السوداني ، تكشّف فيما بعد أن

النحاس باشا ، الزعيم الروحي لحزب الوفد والزعيم الحقيقي المحبوب في مصر لم يقم بإلغاء الاتفاقية الثنائية فحسب ـ بل أعلن أيضاً كون الملك فاروق ملكاً على مصر وعلى السودان أيضاً . وفي السادس عشر والسابع عشر من اكتوبر ذلك العام وقّع الملك فاروق مرسومين في البرلمان المصري بخصوص ذلك . وإضافة إلى إعلان سيادة فاروق على القطرين : مصر والسودان ، فصّل المرسومان الطريقة التي سيتم تعيين الوزارة السودانية بها ويتم عزلها بأمر من الملك . كما أن مجلس ممثلي شعب السودان ، وبموافقة الملك ، سوف يسن القوانين ويوافق على الميزانية ، لكن الملك سيتمتع بحق حل ذلك المجلس حسب مشيئته ، أما الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والقوات المسلّحة والنقد فستكون من صلاحيات الحاكم المصري المطلقة وحده .

كان رد فعل حزب الأمة (الأنصار) على هذا الإعلان مباشراً وحاسماً ، فوقعت الأحزاب السودانية الموالية لمصر بما في ذلك السيد علي الميرغني في حرج . لم يكونوا مهيئين له حتى الآن ، كما أنهم لم يُستشاروا بشأنه ، فالأزهري ، وحتى أشد مؤيدي مصر حماسة في السودان وهو محمد نور الدين ـ أدهشهما ذلك . وقد أخبرني السكرتير المدني (البريطاني) عندما أبديت له نفوري من تزايد النفوذ المصري بأن قال « لا حاجة بك لأن تهتم ، بمقدورك أن تطمئن إلى أن مصر على الدوام تفعل الشيء الخاطىء في الوقت الصحيح » . وقد ثبت صواب هذا الرأي في أكثر من مناسبة .

كان رد فعل الحكومة البريطانية يتسم بالمراوغة ، وكان حزب المحافظين قد استعاد الحكم في بريطانيا في الانتخابات السابقة . ففي خطاب الملك عند افتتاح البرلمان الجديد آنذاك أوضح الخطاب أن الحكومة البريطانية تعتبر الانسحاب الوحيد الجانب من الاتفاقية الثنائية في السودان عملاً غير شرعي ، ومن ثم فهو غير قائم أصلاً ، ولا نافذ المفعول . كان تصميم بريطانيا على عدم قبول ذلك الإلغاء ينفي الخطوة المصرية بالكليّة ،

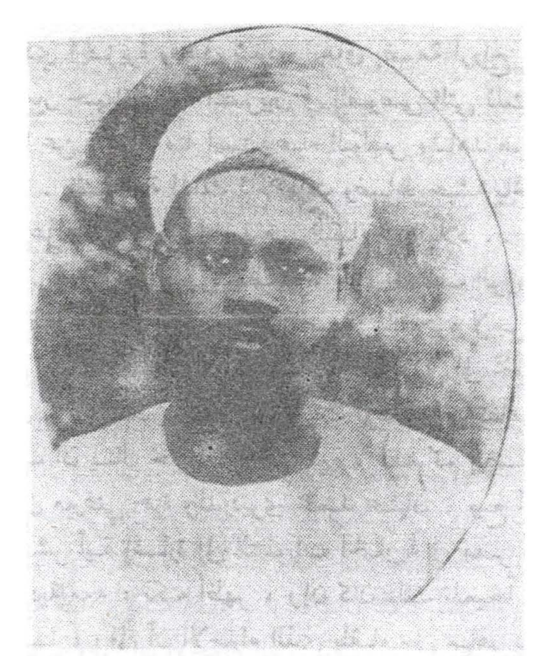
وكـان حـديث النحـاس مجرد كلام فارغ وخطاباً استهلاكياً . وكنتيجة جانبية لهذه الأحـداث على السـودان عـمدت مصر ، وبصورة صبيانية ، إلى تعويق الـبريد البري لفترة قـصيرة . وفي ذلك الوقت استطعت من جـانبي أن أُنقّح وجـهـات نظري حـول هذه الأمـور بكتـابة مـقـالات عن السودان ومصر في جـريدة الأوبزيرفر Observer في لندن تحت إسم مـسـتـعـار جعلته ريتشارد راسل . وقـد تمت كـتابة تلك المقالات بالموافقة الكلية من جيمس روبرتسون كما تم نشرها في الصـحف البريطانية ووسائل الإعلام العالمية .

واسـتـمـر الهياج السياسي في السودان وزاد سخط الطلبة ، فترتب على ذلـك إغـلاق المدارس لفترة من الوقت . وقـد يسرّ لي عـملي التنقل . . وأن أجـوب السـودان في مختلف أطرافـه . وفي هذه الأثناء اسـتـمتعت بلقاء وليم لـوس حـاكـم مـديرية النيل الأعلى والمستـشـار الدسـتـوري للحـاكم العـام للسـودان فـيما بعـد . والان ، كـانت سَنَتُنا الأولى قـد شـارفت على نهايتـها فأحـيينا حـفلة عـيـد الميـلاد في بورسودان ضيوفاً على بيل كلارك ، المسؤول عن ذلك الميناء . وكان سخياً في كرمه إلى أبعد الحدود .

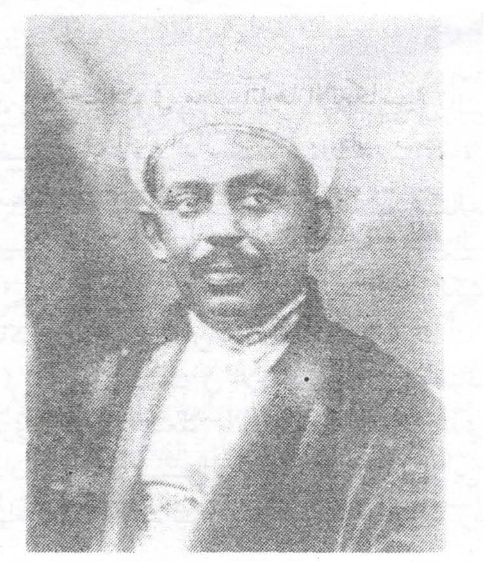
وقـبـل بـدايـة سنة ١٩٥٢ ، بوقت قـصير ، قـام توم دريبرغ عـضـو الـبرلمـان الـبريـطاني ورئيس حـزب العمال في ذلك الوقت بزيارة إلى السـودان حيث كـان أخـوه عـالم الأنثـروبولوجيـا قـد خدم كحاكم مديرية في جنوب الـسـودان وتوفي ودفن هناك . وكنت قـد قـمت بتنظيم أمـر تلك الزيارة على حـسـاب السـيـد عبد الرحمن . في ذلك الوقت كان الزائر صحفياً نشيطاً وذا أهميـة وأثر كـبيرين . وكـان يحرر عـمـوداً اسـبـوعـيـاً في صـحـيـفة « أخبار رينولدز » . لقـد أبلغني السير جـيمس بالتفصيل بالزيارة وكلّفني بخدمته ، ولا أدري هل كـان الرجل على علم بدوري في اتخاذ الترتيـبات أو عن اهتمام السـيـد عـبد الرحمن . هذا شيء لست أدري حقيقته حتى الآن . وقد رتّبت مجمـوعـة لقـاءات مع السـياسيين البارزين والصحفيين الكبار كما رتبت حلقة من الاسـتقبالات الرسمية وحفلات العشاء في ذلك الحين . وقد أحرجنا إلى حـد كـبير حين قدم الزائر برفقة جنديين ، شاذين جنسياً ، من أفراد سلاح

الجو البريطاني . بل إنه كان يقصد أن يرافقاه إلى عشاء الحاكم العام . وبالكاد تم ثنيه عن ذلك حين هددتُ بأن أتصل تلفونياً بعظيم الاحترام كليمنت آتلي زعيم حزب العمال في ذلك الوقت . ولم أفعل ، لكني دبّرت الأمر بأن يُستدعى الشخصان إلى الخدمة في السويس بأمر عسكري طارىء . وقد حرر زائرنا الكبير بضع مقالات شديدة التعاطف مع السودان وأهله في صحيفة أخبار رينولدز ، مما أرضى السيد عبد الرحمن عظيم الرضا عنه وعن الزيارة التي دفع نفقاتها . أما سير جيمس فقد اعتبر ذلك غاية في التسلية ، كما جاء في تقاريره التي كتبها ، لكنه كان ممتعضاً من ميول واتجاهات وزارة الخارجية البريطانية . وقد قال لي على الغداء ذات مرة « تدور الشائعات أن تشرشل يفكر في بيع السودان إلى فاروق ، فإن حدث شيء من ذلك فإن أهل السودان سيقومون بالثورة » . واعتبرت هذه الخاطرة من السير جيمس إشارة لأن أنقل ذلك إلى حزب العمال البريطاني وأصدقائي في لندن ، ففعلت ما قصد إليه .

كانت الأمور في السودان تختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً ، كانت الأمور الداخلية في السودان تتسم بالصعوبة إذ أن الإضراب العام الثاني قد أضمر الاقتصاد ، ولم يكن هنالك ارتياح سياسي . فحتى جماعة الاتحاديين اضطرب أمرهم بفعل الأحداث الأخيرة في القاهرة وعدم التشاور معهم حول شؤون السودان . لقد أُلقي بهم مرة ثانية إلى شاطىء الفوضى . . وقد نشرت جريدة الأوبزرفر تصريحاً من أنطوني ايدن قال فيه « إن الأحزاب المؤيدة لمصر في السودان ، لم تعانِ في حياتها تفككاً وانقساماً واضطراباً كما تشهد الآن » . لقد أخفق النحاس باشا إخفاقاً ذريعاً وتم إضعاف سلطانه حين رفضت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية الاستجابة للإجراء المصري في إلغاء الاتفاقية الثنائية . لم يعد ذلك حدثاً يلقى أي اهتمام . وفي محاولة يائسة لاستعادة سلطاتها المتضائلة لجأت الحكومة المصرية ثانية إلى العنف مثيرةً الرعاع ، بزعامة الطلبة الذين يتم تلقينهم ، للنهب وإشاعة الفوضى في شوارع القاهرة . يومذاك تم إحراق رموز الاستعمار



السيد عبد الرحمن المهدي في شبابه



السيد علي الميرغني في شبابه

البريطاني في نادي الجزيرة وفندق شبرد وإزهاق بضعة أرواح من البريطانيين أنفسهم وتدمير حياة مئات المصريين في الفوضى التي تلت . وقد أخر النحاس باشا عن قصد منه استدعاء البوليس وشاهد هو والملك فاروق القاهرة تحترق . ونتيجة لذلك قام الملك وضباط جيشه باتخاذ الإجراءات الضرورية فتم عزل النحاس باشا وفرض النظام في البلاد . . لقد جيء بعلي ماهر باشا . وهو رجل ليبرالي ونظيف . وما أن ألّف الوزارة حتى سارع زعماء مختلف الفئات السودانية المؤيدة لمصر إلى القاهرة لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء الجديد . أما في السودان فبدا ميل إلى تخفيف التوتر في العلاقات بين التجمعين الأكبر ، حيث توصلا إلى تفاهم أكيد على أن السودان يجب أن ينال حق تقرير مصيره . لقد تم إيضاح ذلك إليّ في المحادثات بين ميرغني حمزة والدرديري محمد عثمان . ومع أن السيد علي الميرغني لم يشر أية إشارة إلى التطورات الجارية في مصر أو السودان في اجتماعاتي العادية معه ، لكنه أظهر ، وإن كان ذلك تلميحاً ، إلى أنه مهتم بموقف بريطانيا ، وإلى أن الاحترام الذي يلقاه علي ماهر باشا هناك يشير إشارة واضحة إلى أن الموقف آخذ في التحسن .

كانت لهذه الأحداث في مصر آثارها الانعكاسية في السودان . وكان السير جيمس يضغط في اتجاه ابراز حكومة سودانية مستقلة ، مع أنه تسلّم رسالة فاترة في مضمونها من مكتب الشؤون الخارجية في الوزارة تقول « ليس من سياسة حكومة صاحبة الجلالة أن يتم إعداد السودان ليحكم نفسه في ١٩٥٣ » . وكان رد السير جيمس روبرتسون قد انكشف في تعليق له وجّهه إلى الحاكم العام لم يزد عن أن قال فيه (يجب أن نناور لكسب مزيد من الوقت) . وهكذا كانت في الإدارة في السودان مناقشات طويلة بعد الإلغاء المصري للاتفاقية تتعلّق بالأساس الدستوري الذي ستقوم عليه حكومة السودان . وكان السؤال الرئيسي المطروح : أين تقع سيادة السودان بعد إنهاء المعاهدة الثنائية وريثما تنجز البلاد تقرير مصيرها ؟

يومـذاك أصّر البريطانيـون على أن هذا السؤال مجرّد مقولة نظرية ، باعتبار ما فـعلتـه مصر « أمراً غير قانونـي وغيـر شرعــي » . . لكـن الدرديري محمـد عـثمان ، ومحمـد أحمد محجـوب ، وهما زعـيما أكبر مجمـوعـتين ضـاغطتين في السـودان جـعـلا السـؤال نفسـه قـضـية حيوية وملحّة للغاية . لذا أرسلت اللجنة الدسـتـورية برقـيـة إلى هيئة الأمم المتـحـدة تطلب فـيها أن تقوم لجنة تشرف على إدارة البـلاد خـلال الفترة الانتـقـاليـة على أن يتم تعـيينها من قبل هـيئة الأمـم . ولم يتم تلقي جـواب على ذلك . ومع توفـر السـيطرة الكاملة سـيـاسياً على الموقف المباشر في البلاد وجّه السير جيمس روبرتسون رجاء إلى رئيـس تـلـك الـلـجنة ، وهو القـاضي سـتـانلي بيكر أن يُعِد تقـريراً يضـمّنه التـوصيـات التـي كـان قـد تـم الاتفاق عليها حتى ذلك الحين . وحين قُدِّم التـقـرير إلى الجـمـعـيـة التشريعـيـة في شهر ابريل اللاحق لم تُدخل عليه إلاّ تعـديلات طفـيـفـة قـبل أن تمت إجازته في مايو من سنة ١٩٥٢ . لقد كان ذلك التـقـرير إنجـازاً رائعـاً بالفـعل . ومن سـوء الحظ أن انعقاد الجمعية قد تأجل ـ فكان ذلك الاجتماع فعلاً آخر جلسة تعقدها تلك الجمعية ، وكانت من قـبل قد مدّدت بقاءها إلى أطول من الحد النهائي المسموح به للتمديد . وكـان من المتـوقع أن تجُرى الانتخابات قبل موسم الأمطار سنة ١٩٥٢ لكن الأحـداث الجـارية جعلت ذلك مستحيلاً ، فترتّب عليه أن السودان فَقَدَ أي هيئة تمثيلية فعّالة لإنجاز المطامح السودانية في هـذه المرحلـة الحرجـة مـن عـمـره ، ومن تاريخ البـلاد ، فـقـد اعترف السير جـيـمس بذلك في كـتابه ووصـف تلك الفترة بصـفـتـهـا (واحـدة من الأخطاء الكبرى التي اقترفـتُهـا بـصـفـتـي السـكرتير المدني) . والواقع أن أحـداً لم يحتج على تأجـيل عـمل المجلس التشريعي في وقـتـه ، مع أن الشنقـيطي أبدى بعض التحفظات على ذلك .

فــي هذه الأثناء كـانت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة تستخــدم نفوذها الهائل لإعادة الحياة إلى الفكـرة القديمة ، فكـرة صدقي ـ بيفن (وهي السيادة الرمزية لملـك مصـر علــى السودان) وكــان الهلالي

باشا رئيس وزراء مصر في ذلك الحين يحاول استرضاء عبد الرحمن . وقد نجح في ذلك إلى حد ما وإلى درجة أن تم إرسال بعثة شخصية من قِبله إلى القاهرة في السابع والعشرين من مايو . غير أنه عندما تم كشف الستار عن تفصيلات ما جرى ـ غدا من المستحيل على السيد عبد الرحمن أن يقبل أي مظهر للسيادة المصرية . وهكذا عادت البعثة إلى الخرطوم في الثاني عشر من شهر يونيو بعد أن أخفقت في التوصل إلى أي اتفاق .

في تلك الأيام ذهبتُ في جولة إلى جنوب السودان . وما كان أجمله وما أشد قدرته على أن يبعث النشاط ! هنا كانت المشاكل في نقيض ظاهر مع تلك المشاكل القائمة في الشمال . وقد عدت إلى الخرطوم قبل وقت قصير من الإجازة السنوية . . لكن الفترة كانت كثيرة الأحداث . ففي أوائل شهر يونيو هاتفنا الشنقيطي يسأل عما إذا كنا نستطيع الذهاب إلى القبة على الفور ، حيث يود السيد عبد الرحمن أن يتحدّث معي بصورة مستعجلة . فوصلنا هناك بعد بضع دقائق حيث طُلِبَ إلينا أن ننتظر لأن السيد كان منهمكاً في العمل . لقد تيقظ فضولنا يومذاك لأن سيارة الحاكم العام وهي من نوع رولز رويس ، كانت في المرآب . وفي أثناء ما كان مستقبلونا يقومون بخدمتنا بتقديم عصير الليمون انفتح باب الصالون وخرج إلينا السيد الكبير . وقد حيّانا بلطف ، لكني لاحظت أنه لم يكن كما عهدته من قبل وكما أعرفه عادة . في تلك اللحظة كان من الواضح أنه هائج مغتاظ ، تبدى ذلك في قرعه القلِق والمتعجل بعصاه على الأرض . كما بان في لون بشرة وجهه ، فالرجل ذو بشرة أقرب إلى السمرة لا إلى السواد . وقال : « إنني غضبان جداً فسامحني . إن عليّ أن أستلقي برهة من الزمن . وسيخبرك عبد الله ما الذي حدث صبيحة هذا اليوم » .

وفيما كان السيد الكبير يغادر المكان دخل عبدالله خليل ومعه شخصان . كانا أمريكيين ، فودعهما ورافقهما إلى سيارة الرولز رويس قبل أن يلتحق بنا . ثم أنه أوضح لي أحد أن الرجلين ، والذي كان روبرت ميرفي ، (وكيل في البنتاغون) قد سأل السيد عبد الرحمن إن يعترف بالملك

فـاروق ملكاً على السـودان . وبالمقـابل فإن السيد يستطيع أن ينال أي لقب يرغـبـه ويضمن لنفسه دخلاً سنوياً مقداره ثلاثة ملايين جنيه كل عام . وقد وجِمنا لذلك . . إذْ من غير المعـقـول ولا القابل للتصديق أن يأتي السيد عبد الرحمن الذي قـضى عـمـره وحياته وأنفق ماله وهو يعارض الاتحاد مع مصر فـيـقـبل بذلك الآن . وعندما سألتُ عن اللقب المقترح أجاب عبدالله خليل أنه (نائب خـديوي) ثم أضاف « ويود السيد أن يعرف ما إذا كنتم سمعتم شـيئاً من هذا القـبيل ، وما إذا كانت بريطانيا هي التي وراء هذا المسعى » . فأجبـتـه : لم أسمع بشيء من هذا البتة ، وأنا متأكد أن السير جيمس الذي لا يـروقـه نظام الحكم القـائم في القـاهرة لم يسـمع بذلك أيضـاً ، بل إنه لا يوافق على مـثل هذا المسـعى . وهو لم يفكر في مثل هذا المقترح أصلاً . لقد كـان كل مـسعاه لصالح السودانيين . هذا هو المنحى الوحيد الذي يتجهه في إدارته . وعندمـا سألني أن أفسرّ استخدام السيارة الرسمية للحاكم العام في ذلك الظرف لم أستطع إلاّ أن أجيب بأن الأمريكيين كانوا يضغطـون علـى الحكومـة البريطانيـة لأن تجـد طريقـاً لمسـاندة فاروق ملك مصر . واستشاط السيـد عـبـد الرحمن غـضـبـاً ، لكنه بدمـاثتـه المعهودة أخبر الأمريكيين أن مـقترحـهم هذا (مـرفـوض بالكامل) . وخـلال سـتـة أسـابيع كـان الثورة المـصرية قـد قـامت ونفي الملك فـاروق ولم يعـد ملكاً على مصر . وحـيـن سألـت السير جـيـمس عن ذلك الحـادث في وقت لاحق لم يتذكر شيئاً ، ولم يشر إليه في مذكراته فيما بعد .

كانت إجازتنا السنوية في بريطانيا ليست عطلة حقيقية إذ تابعنا عملنا في الحـملة لصالح استقلال السودان . وبموافقة من السير جيمس روبرتسون ألقيت أنا شخصياً خطبة في أعضاء البرلمان البريطاني في إحدى قاعات مجلس العـمـوم ، كما تحـدّثت مع عـددٍ من أعـضـاء البرلمان والوزراء السـابقين بمن فـيـهم جـريفـثس ومـاركند ومـايكل سـتـيوارت وموريسون . وأثناء ما كنا لا نزال في بريطانيـا عـزلت القوات المسلّحة المصرية الملك فاروق وعيّنت الجنرال محمـد نجيب رئيسـاً للجـمـهـورية ، فغادر البلاد عن طريق البحر إلى عالم

النسيان ، ثم إلى موت مبكّر لم يمهله طويلاً . لقد كان ذلك الملك يقول على الدوام : قريباً ما يكون هناك خمسة ملوك فقط في العالم ، أربعة من ورق اللعب ، ملك الكوبا والسباتي والديناري والأسود ، وملك بريطانيا خامسهم . ومما يدعو إلى السخرية أنه كان يضيف بأنه « سيبقى ملكاً لمصر طوال ما هو مسيطر على الجيش فيها » . أما الآن فقد فَقَدَ تلك السيطرة . وفيما كان يقول وداعاً إلى محمد نجيب كانت كلماته الأخيرة « ستجد مصر بلداً حكمها أصعب مما تظن بكثير » .

كانت لهذه الأحداث في مصر انعكاساتها في السودان . إذ كان لنجيب هذا علاقات وارتباطات كثيرة مع أهل السودان ، فقد عاش في الخرطوم عندما كان أبوه يخدم في الجيش المصري فيها ، كما كان أخوه (علي) مساعداً عاماً مفوضاً للحاكم العام في السودان ، وكان ذا شعبية عظيمة في المديرية التي يخدم فيها . وقد اهتم الاتحاديون السودانيون بكون الزعماء الجدد في مصر جماعة غير معروفة القدر ولا أهمية لها ، فيما ابتهج حزب الأمة بأن يروا نهاية الملكية في مصر . كيف لا وهم ما يزالون يخشون أن تنقلب الأحداث لغير مصلحتهم ، مع أن أهل السودان كانوا يعتقدون أن نجيب سوف يؤيد حق تقرير المصير للسودان . أما سير جيمس روبرتسون فقد كان يراقب الأحداث باهتمام ويقظة بالغتين ويعلّق قائلاً : « لقد تقبّل السودانيون الثورة المصرية بهدوء عظيم وهم يراقبون تلك الرواية المحزنة من مقاعد النظّارة . ولا أظن أن علينا أن نقلق كثيراً ولا طويلاً حتى تتغير الأشياء في مصر » وبعد بضعة أسابيع قال « نحن نأمل أن يتوضح موقفنا ومركزنا السياسي والدستوري إلى درجة أننا سنستطيع الاستمرار وإجراء الانتخابات المطلوبة وأن السيد عبد الرحمن والسيد علي الميرغني يمثلان خطراً كبيراً على السودان بحكم التنافس الشخصي والطائفي فيما بين الاثنين » . لكن الأشياء كانت تتغير في مصر بسرعة عظيمة . فلقد اعتقد نجيب وناصر أنه بعزل فاروق سيستطيع المصريون هزيمة البريطانيين في لعبتهم المفضلة بمجرد فضح ألاعيب ومكايد بريطانيا . وسارعت

الحكومة الجديدة في مصر إلى فتح المباحثات مع حزب الأمة وجبهة الاستقلال ، ولّما كانت تلك مستعدة لأن تسلّم للسودانيين حكم أنفسهم فقد تم التوصل إلى الاتفاق بين الطرفين بسرعة فائقة .

وفي الثالث والعشرين من شهر سبتمبر من ذلك العام كان السيد عبد الرحمن قلقاً جداً ويرغب في التعرّف على وجهات نظر الحكومة البريطانية . فطار إلى لندن لإجراء مباحثات مع المستر ونستون تشرشل والمستر إيدن ، اللذين أقرّا أمامه بصراحة أن المصريين قد تفوقوا على بريطانيا في المناورة ، وأن البريطانيين لم يستطيعوا الاعتراض على ذلك . . وقد استقبل المستر تشرشل السيد عبد الرحمن في ١٠ ـ داوننغ ستريت ـ مقر الوزارة وتحدّث معه عن المهدي الكبير وعن معركة أم درمان وامتدح ميزة استقرار الملكية وأهميتها في البلاد . يومذاك كان الشنقيطي يقوم بمهمة الترجمة في المحادثات ، ولقد لقي صعوبة ما في تفسير أن تشرشل في حديثه مع السيد عبد الرحمن كان يشير إلى النظام الملكي في المملكة المتحدة لا أنه راغب في حث السيد عبدالرحمن على أن يكون ملكاً على السودان . كان السيد عبد الرحمن ، بعد أن اقتنع بقبول الواقع ، مطمئناً إلى أن بريطانيا تقبل الموقف الذي اتخذه هو . فعاد إلى القاهرة ، حيث تم التوقيع على اتفاقية مع محمد نجيب في اليوم الثاني عشر من اكتوبر . وبعد ذلك بخمسة أيام طار ٦٥ عضواً قيادياً من أعضاء حزب الأمة إلى القاهرة لتحية السيد الكبير . وقد لاحظت أنه (يبدو من الأكيد أننا سنقوم بانتخابات عامة هنا في السودان قبل حلول عيد رأس السنة . وأنا أعتقد أن نجيب كان راغباً في الوصول إلى اتفاقية حقيقية) . وهكذا كتبت إلى بريطانيا في نهاية ذلك الشهر لأقول (إن جميع السياسيين السودانيين سيعودون إلى وطنهم هذا اليوم ، وإن حشوداً ضخمة تتجمع لاستقبالهم . وها أنصار المهدية يغنون ويرقصون ويستعرضون قوتهم) . وفي هذا الوقت كتب هيلاري ماركاند إليّ يقول (أنه قد أجرى حديثاً مطولاً مع السيد عبد الرحمن وأن أصدقاءه الذين أعربوا عن رضاهم عن المحادثات التي أجروها مع المستر إيدن ، ليست

لديهم رغبـة في أن يتـدخل حـزب العمال في الأمـر ، لكن زعماء المعارضة في بريطانيـا قـد طمأنوهم إلى أنهم مـسـتـعـدون للمساعدة إذا لزم الأمر . وعلى التأكـيـد فإن حـزب الأمـة كان مبتهجاً بل مغتبطاً عندما أفصح بذلك السيد الهادي حين حضر لتناول الشاي) .

كـانت الاتفـاقـيـة تقـوم أساساً على وضع الحكم الذاتي وتقرير المصير الذي كـان السير جيمس روبرتسون مهتماً شديد الاهتمام بانجازه ، فأدرك أن في تلك الاتفـاقـيـة بعض التـعـديلات المعيّنة التي تثير الاهتمام . . لقد بدأ نجيب المحـادثات مع الحكومـة البريطانية . وطار السير جيمس إلى القاهرة لإجـراء محادثات مع السـيـد رالف سـتيفنسون السفير البريطاني هناك ، ومع نـجـيـب والمسـتر كـافـري السـفير الأميركي إلى مصر . كـان الأميركـيـون يضـغطون على بريطانيـا أن تنهي القـضـية مع المصريين . . (حتى بثمن بيع السـودان والسـودانيين) ، وتم بعث شـخص أمـريكي إلى السودان ليفاوض فـأشـــار إلى السـودانيين بقـوله (عشرة مـلايين من الزنوج السـود سـفـاكي الدمـاء) مما أثار السير جيمس الذي كان يحاول بكل قوته إقناع محمد نجيب أن السـودان تحـتـاج إلى وقت أكـثـر ، وأن السودانيين لا يستطيعون تصريف شـؤون بلادهم دون (قـدر كبير من المساعدة في ذلك من الخارج) . وفوق هذا وأهم منه أن السير جـيـمس كان يخشى بروز عقبات كبيرة إذا تم التخلي عن السـودانيين في الجنوب بدون أية ضمانات لحـقـوقـهم . ولم تنجح رغبته في الحـاجة إلى وقت أطول ، لأن نجيب كان يعلم أنه قد سبق وأنجز اتفاقية جـيّدة مع أكبر حـزبين في السـودان . ومع الأسف الشديد فقد ثبت فيما بعد أن رأي السير جـيـمس كـان هو الرأي السديد . كان أمين عام الداخلية في إدارة الـسـودان مـهـتماً اهتمامـاً شـديـداً بتأكـيـد الإسراع في سـودنة الوظائف العـامـة ، وبخـاصـة في مجالات الإدارة المدنيـة والبوليس والقوات المسلحة . كـان المد يطغى في اتجـاه الاسـتـقـلال ، وكانت لندن تحث الحاكم العام على الـوصـول إلى إنهـاء الأمـر بـأقـصـى سرعـة ، على أمل أن ذاك سـوف يزيل التـوترات والمخاوف المتعلّقة بالقواعد البريطانيـة في منطقـة السويـس . أما

القـاهرة فكانت تدرك تماماً أهميـة التـوجـه السيـاسي نحـو سودنة الحكم في السـودان . وقـد اعـتبر السير روبرتسـون أن السودان قد ألقي بـه في مرجـل الفـوضـى . هـا هـو يكتـب « طبـيـعي أن البـلاد (السودان) قد ألقيت في ذلك الوضع من قـبل مكتب الشـؤون الخـارجيـة في بريطانيا وسفارة بريطانيا في القـاهرة ، لأننا بالرغم من جميع مـا قلناه وكـتـبناه حـول هذا الأمر كانت الجـهـتان تظنان أن بريطانيا تستطيع أن تشتري اتفاقية نهائية بخصوص منطقة القنال لو دفعت ثمناً لذلك هو السودان . هذا هو السبب الذي جعل السير أنطوني إيدن ينصح السيـد عـبـد الرحمن في اكـتـوبر ١٩٥٢ ويطلب إليه أن يذهب إلى القـاهرة لعـقد اتفاقية مع محمد نجيب » . كان في هذا الوقت أننا أقـمنا حفلة دُعي إليها السيد صدّيق ، وعبد الله خليل ، والشنقيطي وزعماء آخـرون في حـزب الأمة ، كما دعونا قادة طائفة الختمية ، والاتحاديين بمن في ذلك الدرديري محمـد عـثمان وميرغني حمزة . وكـانت هذه أول مـرة تم فـيها ردم الفـجـوة الكبرى (والانقـسـام العميق) بين أكبر تجمعين في البلاد طوال العشرين سنة الأخيرة . وأنا أقـر وأعترف أننا كنا مـتـوترين وعـصبيين في أول الأمـر ، أمـا بعـد فترة من البرود والهدوء الأوّلي فـقـد زال التـوتر وغدا أقرب إلى العـلاقـات غير الرسـمـيـة . لقـد أدخلت « ازماي » الارتياح إلى نفوس الجـميع ، وبعـد سـاعة لا أكثر سأل السيد صدّيق فيما إذا كان هناك مكان خـاص يسـتطيع فـيـه أن يتـحـدّث إلى الدرديري . وكـانت الغـرفة الوحيدة المتـاحـة هي غـرفة نومنلرنحن ، لكنهما كانا سعيدين في الانزواء فيها لإجراء المحـادثات بينهما . . وبعـد سـاعة ونصف خرجا من اجتماعهما وأعلنا أنه : بقـبـول كل من السيد عبد الرحمن والسيد علي الميرغني سوف تتم المنافسة بين الجماعـتيـن في الانتخابـات المقبلـة . وكانـت هـذه خطوة كبيرة الأهمّية إلى الأمـام ، فطـوال عـقـد مـن الزمـن تقريبـاً كانـت طائفة الختمية والاتحاديون يرفـضون الاشتراك في أية انتخابات .

ولم يحـن يناير من سنة ١٩٥٣ حـتى وقّعت جميع الأحـزاب السـودانيـة اتفـاقـيـة أخـرى أشـمل من سـابقـتـها مع مصر . فحتى الحزب الجمهوري



السير جيمس روبرتسون

الاشتراكي وقّع تلك الاتفاقية . من ثم تم بعث سفارة مصرية إلى السودان (رئيسها صلاح سالم سيء السمعة ـ الرائد الراقص) . كان عبدالله خليل مرتاباً بعض الشيء لكن السيد عبد الرحمن كان مقتنعاً وراضياً تماماً عن أن نجيب قد وافق على أهم نقطة يطلبها هو وهي : « نقطة حق تقرير المصير » وأنه يجب عدم المجازفة بما تم تحقيقه وذلك بالإصرار على الحصول على ضمانات أخرى والتي من الممكن تقريرها وقت الاستقلال . وعن هذا يكتب السير جيمس بتجهم في يومياته قائلاً (ماذا كانت علينا أن نفعل في مثل ذلك الظرف ؟ كانت هنالك جدوى ضئيلة في مقاومتنا حين أجمعت الأحزاب السياسية قاطبة على الاتفاق مع مصر . لكن هل كنا نتخلى عن الجنوب والنظار لو وافقنا ؟ هل كان بمقدورنا أن نقف ونقاوم لفترة أطول ؟) هذه هي الإشكالية الحرجة . لم تكن هنالك قوة باقية لتأييد رأي إدارة السودان (البريطانية) واعتراضاتها على الأمرين الحيويين فيما يتعلّق بالجنوب ولا بالتسريع في سودنة الإدارة . فقد كان هذان الأمران موضوعين تتجاهلهما الحكومة البريطانية . وفي الرابع عشر من فبراير تم توقيع الاتفاقية البريطانية ـ المصرية في القاهرة .

ولو شئنا تقدير الموقف آنذاك بدقة في الوقت الحاضر لقلنا أن تلك الاتفاقية قد تم توقيعها وانتهى الأمر . وهكذا أمر السير روبرتسون بإقامة الحفلات اللائقة بتلك المناسبة وأوجب أن يحضرها جميع الموظفين البريطانيين في البلاد . كما أصدر سعادة الحاكم العام للسودان ما يشير إلى إلحاحه على أن يتم التجمع تحت تمثال الفيلد مارشال اللورد كتشنر حيث ألقى خطاباً احتفالياً بمباركة الاتفاقية أمام ألوف وألوف من السودانيين المبتهجين .

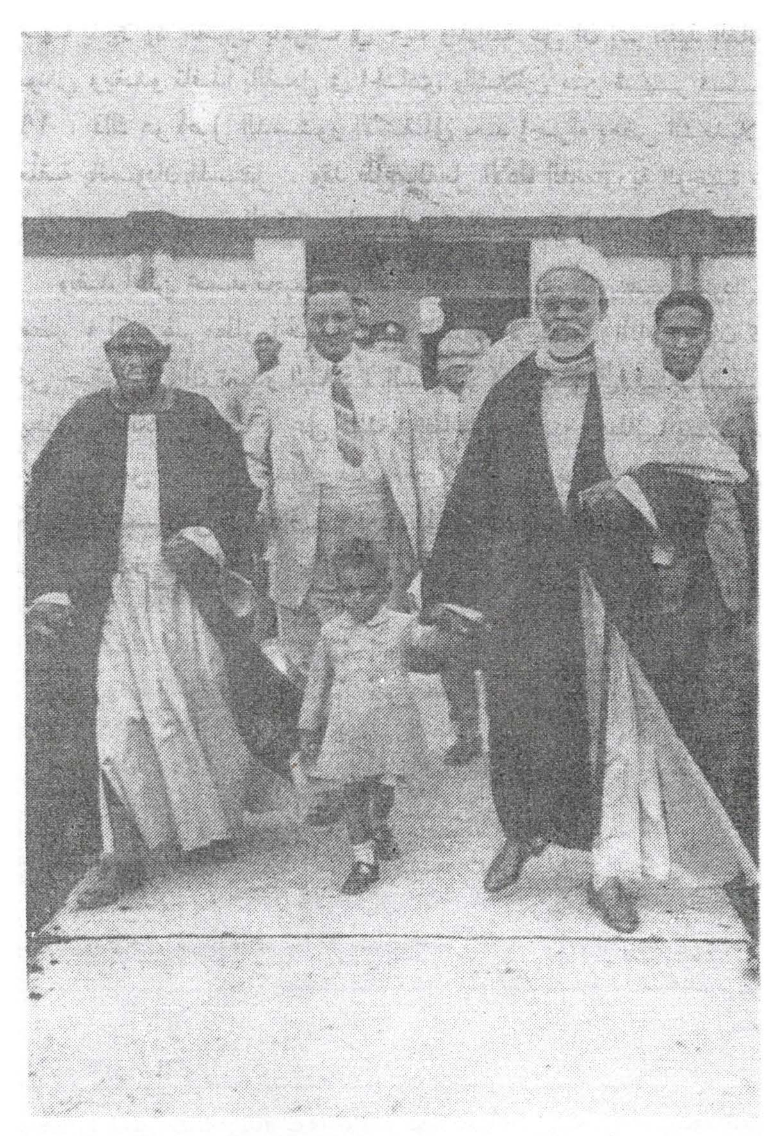
وفي شهر مارس من ذلك العام طار المستر سلوين لويد إلى الخرطوم للنظر عن كثب في الموقف ، وبخاصة أنه كان يخشى أن يغادر البريطانيون مواقعهم في السودان بصورة عاجلة ، ولقد حاول المستر لويد أن يقنع السير جيمس نفسه أن يطيل بقاءه قليلاً (لتثبيت الموقف ، وتهدئة الوضع) ، فكان جواب السير جيمس (هناك أسباب كثيرة تضطرني إلى عدم

البقاء . . . وقد أبلغت من طرفي المستر لويد أنني مسؤول أمام الحاكم العام في السودان لا أمام الحكومة البريطانية ، وإن كان سعادة الحاكم العام راغب في إعادة فتح القضية ، فتقرير ذلك أمر متروك له وحده . كانت هذه نقطة مهمة تشير إلى استقلالية الإدارة في السودان . وخلال بضعة أسابيع غادر السير جيمس والسيدة عقيلته الخرطوم . وكانت مناسبة عاطفية مثيرة ذرفت فيها دموع كثيرة حينما استقلا القطار إلى بور سودان في إجازتهما النهائية أول ابتعادهما عن البلاد . كانت هذه نهاية حقبة ابتدأت بوفاة الجنرال غوردون . كان السير جيمس آخر حاكم إداري في الخرطوم .

كان تعقيباً طريفاً بعد ذلك أن يزورنا السيد علي الميرغني ويعلق على رحيل السير جيمس بعد فترة قصيرة من مغادرته المحطة . وقد انفجر غاضباً مستنكراً تصرفات السير جيمس ولائماً إياه على جميع المحاولات والاتفاقات القبلية في السودان . كانت خطيئة السير جيمس الكبرى في نظره أنه خلق من السيد عبد الرحمن المهدي رجلاً له نفوذ وتأثير كبيرين ، وأن ذلك هو السبب في جميع المتاعب التي يعانيها السودان في الوقت الحاضر ! وقد سأل السيد الميرغني : لماذا كان السير جيمس يرغب في تغيير كل شيء ؟ كان هو وعائلته قانعين وراضين حتى تدخّل السير جيمس . (إن ذلك الرجل : قد جعل عائلة الميرغني تتجه بنظرها إلى مصر طلباً للمعاضدة والتأييد ، لأنها لم تكن تثق لا في السير جيمس ولا في السيد عبد الرحمن) . كانت النقمة عارمة ولم تتم أية محاولة للتخفيف منها ، فظلّت تفصح عن ذاتها وكشف حقيقتها .

وقد رتّب الرائد صلاح سالم الأمر في إقناع مختلف الطوائف في مجموعة مؤيدي الاتحاد مع مصر كي تشكّل حزباً اتحادياً واحداً يتزعمه اسماعيل الأزهري . من ثَم تمت المصالحة على الأقل ، بصورة علنية بين السيد عبد الرحمن والسيد علي .

أما بريطانيا فحتى لو كانت راغبة في أن تفعل مثل ذلك لما وجدت



السيد عبد الرحمن المهدي في لندن لمقابلة ونستون تشرشل

أمامها بديلاً إلاّ القبول بالموقف في حينه والموافقة على أن يتم تنفيذ القانون السوداني ويغدو نافذاً بالفعل في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر ١٩٥٥ . ذاك هو أصل الدستور الانتقالي بعد إجراء بعض التعديلات المتعلّقة بالسودان المستقل . وقد ظلّ بالفعل الأداة الدستورية الوحيدة منذ ذلك التاريخ رغم عهود الدكتاتوريات التي تعاقبت على البلاد .

ولقد أعلن محمد نجيب في القاهرة أنه يأمل في أن ينضم السودانيون إلى مصر ، لكن لهم مطلق الحرية في أن يختاروا الاستقلال التام ، وإن كان يرفض حقهم في أن تغدو البلاد (السودان) عضواً في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) . على ذلك الخطاب أجابت بريطانيا بفتور بأن ذاك الأمر ليس مطروحاً أبداً في ذلك الحين . لكن أحداً من أهل السودان لم يكن متحمساً على الإطلاق للانضمام إلى رابطة الشعوب البريطانية ما عدا محمد علي شوقي ، فقد كان ذلك مقترحاً لا واقعياً في نظرهم .

الفصل الثالث

الاستقلال والسيادة

« إن النعمة التي يتمتع بها شعب هي إستقلاله ».

المؤرخ جيبون

خلال الثلاث سنوات المقررة لابتداء تنفيذ تقرير المصير في السودان وقع عبء تسيير الحكومة علي كاهل أ.ف. بيتون ، ونائبه جاويين بيل والسير وليم لوس الذي عين مستشاراً للحاكم العام للشؤون الدستورية والخارجيـة . وقد تم إنشاء ثلاث هيئات لتمهد الطريق أمام الوضع الجديد . وكانت هذه الهيئات هي : لجنة الانتخابات ، واللجنة الاستشارية للحاكم العام ، ولجنة إدخال السودنة في الدولة . ومن هذه الهيئات الثلاث كانت الأولى التي بدأت نشاطها بفعالية هي اللجنة الانتخابية . وكانت برئاسة ذلك الرجل الهندي المتميز سوكا مارسن . وقد تألفت من عضو بريطاني وثانٍ أمريكي وثالث مصري وثلاثة سودانيين ، وظلّت تتمتع باحترام وتقدير الجميع . وقد كسبنا (أنا وازماي) صداقة هذا الرجل ، وكثيراً ما رأيناه هو وزوجته خلال هذه الفترة . وبعد أن أجرى بضع تعديلات على قانون الانتخابات وعلى الإجراءات المتعلّقة بذلك قام هو نفسه بالإشراف على تلك الانتخابات فكانت بفضل الجهود العظيمة التي بذلها وحصيلة من طبع السودانيين الطيب ، تسير بيسر ودون متاعب .

وكان طبيعياً أن يمنح المصريون هباتٍ سخية إلى جميع الأحزاب المؤيدة لمصر ، بل حتى للأفراد فيها . وأنا أذكر أنني كنت يوماً في الصباح ذاهباً إلى مركز عملي ، فرأيت شاحنة مصرية كبيرة لاحظت أنها تتوقف

عند بوابات دور مختلفة ، وفي كل توقف كان يدخل تلك الدار صندوق معتدل الحجم . وبعد أن حدث ذلك مرتين قررت أن أتعقب تلك الشاحنة ، وعندئذ رأيت ما سبق أن رأيت مثله عند اثنتي عشرة بوابة قبل أن تعود السيارة العسكرية إلى الثكنة التي انطلقت منها . وحين وصلت مكتبي هاتفت مديرية الأمن السودانية وأبلغتهم عما شاهدته . ثم إنني نسيت الأمر كله : وبعد نصف ساعة من ذلك ، دخل إلى مكتبي رجل سوداني زاعماً أنه مهندس اتصالات (بالهاتف) . وشككت في الأمر ، لأن جهاز التلفون كان يعمل ، ولم يتعطّل . وألحّ عليّ الرجل أن أتبعه كي يريني العطل ، فرضخت للأمر ولحقت به . وقد شعرت بالدهشة عندما أبرز لي بطاقة هويته فإذا هو من سلطات الأمن . وسألني ما إذا كنت أستطيع تحديد المنازل التي بلّغت عنها ، فسرت معه وأشرت إلى ست دور أو سبع تقريباً . كانت إحداها دار طبيب مصري معروف جيداً . وقد علمت فيما بعد أنه تمت مداهمة تلك الدور ووُجدت فيها ألوف من أوراق النقد المصرية . كانت جميع تلك الدور خاصة بالمتعاطفين مع مصر . وبعد انتهاء الانتخابات وصفت ما حدث إلى الكولونيل عبدالفتاح حسن رئيس هيئة أركان القوات المصرية في السودان ، وسألته : ما هي أخلاقية تقديم الرشاوي إلى الناخبين ؟. فقهقه ضاحكاً من ذلك وأجاب : « يا غراهام ، الواقع أنني لا أفهمكم أنتم أيها البريطانيون ، تنفقون ملايين الجنيهات لفتح بلد ما بالقوة ـ هذه شجاعة ووطنية !! أما توزيعنا المال فإنه لا يترك أرامل ولا يخلّف أيتاماً . ليس انفاق ثلاثة ملايين جنيه إلاّ ثمناً نسبياً لغزو بلد ما » .

كانت الحدود الدستورية للعمل قد تم وضعها على يديّ القسم السياسي في مكتب السكرتير المدني ، وأراني على قناعة تامة الآن أنه تم رسم تلك الحدود والمضامين بأمانة وإنصاف بكل ما تستطيعه مجموعة من الأفراد من حيث الأمانة والإنصاف . غير أني وفي رأيي الخاص ، لمستُ بعض الانحياز لأهل المدن على حساب أهل الريف . هذا ما وفّر امتيازاً لحزب الاتحاديين السوداني ، لأن ذلك الحزب كان هو الأقوى في العاصمة

وفي مديريات شمال السودان . ولديّ فكرة جيّدة عن الموقف حينذاك بحكم عملي في دائرة العمل ، إذ أن ذلك المنصب لم يكن يتطلّب مني أكثر من التنقل في البلاد فحسب ، فعليَّ بالتالي أن أظل بصورة دائمة على اتصال بمكاتب العمل في جميع المديريات ومع مختلف أصحاب الاتجاهات في البلاد . لذا كان بمقدوري أن أجس النبض وأقدّر الحرارة إذا شئنا أن نقول مثل هذا ، كما أن خلفيتي (السياسية) مكنتني من أن أترجم وأقدّر ما وجدته تقديراً معقولاً . (ولا أقول هذا من قبيل الإطراء) ، فقد تم الرجوع إلى كثير من آرائي بصدد ذاك الموضوع من قِبل كثير ممن هم أعلى مني من السياسيين البريطانيين والسودانيين ، بل حتى من قبل السيد عبدالرحمن نفسه .

كانت الانتخابات في خاطر كل فرد في البلاد تقريباً . وقد اتهمّ السيد عبدالرحمن بأنه يرغب في أن يكون ملكاً على السودان . وبالرغم من تصريحاته الكثيرة التي تنفي ذلك فقد أيدت الشائعات تأكيد تلك التهمة ، وبخاصة أن السيد عبدالله الفاضل والسيد محمد خليفة شريف ـ كانا يحبذان ذلك ويدعوان إلى وجود عائلة ملكية في البلاد . أما السيد عبدالرحمن فكان يقدّر أن وجود الملكية أو النظام الملكي أصلاً لهو شيء لا محل له في السودان . وبعد وقت قصير من الانتخابات دُعيت (أنا وازماي) إلى عشاء غير رسمي من قِبل السيد عبدالرحمن المهدي في بيته المجاور للقبة. . . هناك كان الحديث عاماً دون شيء محدد مثير للاهتمام أول الأمر ، وإلى أن قال محمد علي شوقي فجأة « إن غراهام له تحفظات مهمة على السيد صدّيق وترشيحه في الانتخابات » . عندئذ سألني السيد الكبير باحتداد ما إذا كان هذا الأمر صحيحاً ، وعن الأسباب التي دفعتني إلى ذلك . وكان جوابي أن الجمهور يخشى الطموحات الملكية وإنه غير مقتنع بنفي ذلك ، وأنه لو رشّح الصدّيق نفسه للبرلمان لكانت مخاوفهم قد ثبتت في أوهامهم . ثم أضفت « أن الصدّيق سوف يكون في مركز فيه إذلال وإهانة له ، حيث أن حزب الأمة لن يكسب الانتخابات » . وما

كانت هناك قنبلة سوف تترك أثراً أعظم مما قلته . فقد انفجروا جميعهم يتكلمون في نفس اللحظة . واقتنعت تماماً بأن هناك شعوراً عاماً لدى الحضور بأنني عميل بريطاني أقوم بنشر الفزع والارباك ، فبادرت على الفور إلى التدخل محاولاً طمأنتهم إلى أنني ظللت على الدوام أحاول أن أعبرّ عن الحقيقة التي أراها وأقتنع بها . وقلت : إن على الصديق الصدوق أحياناً أن ينقل أخباراً غير مرغوب فيها ، وأخرى سارة ، أحياناً أخرى . على ذلك أومأ السيّد الكبيرّ برأسه موافقاً ، وطلب مني حجة تؤيد رأيي فأخبرته بالتفصيل عن اتصالاتي واسمي بحكم علاقاتنا المهنية وبحكم سياسة التعبير الصريح عن السياسة التي اتبعناها في أغلب الأحيان ، ولقاءاتنا الكثيرة مع السودانيين من مختلف الاتجاهات والميول . وهاج الصدّيق غضباً ، وتحداني أن أتنبأ بعدد المقاعد التي سيفوز بها حزب الأمة . ومن حسن الحظ أنني كنت قد أجريت حسابات شخصية بهذا الخصوص خلصتُ منها إلى أن الحزب لن يفوز بأكثر من ٢٤ إلى ٢٦ مقعداً . وبدا لهم الأمر غير قابل للتصديق ، واضطربت الخواطر من ذاك التقدير . وفي مساء ذلك اليوم اتصل بي السيد عبدالرحمن وأكّد لي أنه على يقين من أنني كنت متحمساً لاستقلال السودان ، وإنني إنما قلت بإحساس صادق من عاطفتي وتقدير سديد من عقلي . كما كان متأكداً بنفس القدر من أنني كنت مخطئاً في تقدير عدد المقاعد ، لأن جميع التقارير التي وصلته أشارت إلى خلاف ذلك ، وإلى أن حزب الأمة سوف يفوز فوزاً كبيراً . وقد تركنا الاجتماع بقلب حزين لأن ذلك كان أول عدم اتفاق بارز ومهم مع أصدقائنا فيه ، وكان الصدّيق حانقاً إلى درجة كبيرة . وقد شعرت « ازماي » أنني كنت صريحاً جداً وقد يكون ذلك صحيحاً لأنني ما زلت شاباً .

لم يكن يخامرني شك أبداً في أن النتيجة كانت استنتاجاً استباقياً بسبب من طبيعة توزيع المناطق الانتخابية ، فقد كان التمثيل متحيزاً إلى درجة كبيرة في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاديون . لم يكن هذا خدعة ولا تحايلاً مخططاً له ولا مرسوماً ، وإنما تم رغم أن اللجنة الانتخابية كانت

شديدة التدقيق . ومع ذلك فقد حدث ما حدث . ويسرني الآن أن أورد أنه لم يقع أي انقطاع أو فتور في علاقاتي بالسيّد عبدالرحمن ، بخلاف السيد صديق الذي ظل فاتراً تجاهي إلى ما بعد فرز نتائج الانتخابات .

وقد وقع حادث آخر مثير للاهتمام بعد بضعة أيام من ذلك ، حين كنت أتحدّث عن أشد مؤيدي مصر ، وهو محمد نورالدين ، مع السيد عبدالرحمن . يومذاك أشرت إلى السيّد أنه : إذا لم تقم معارضة لنورالدين هذا في مقاطعته ، وهي مقاطعة حَلفا ، فستتاح له الاستفادة من جميع طاقاته الكبيرة في مكان آخر من البلاد ، مما يترك انطباعاً لدى الصحافة في بقية العالم أن أهل وادي حَلفا بالإجماع يؤيدون الاتحاد مع مصر . واقترحت على السيّد إيجاد مرشح مستقل ينافس نور الدين في تلك المنطقة ، لأن لا مؤيدين لحزب الأمة هناك . وقد تمخّضت تلك الإشارة وذلك الاقتراح عن توجيه إلى محمد توفيق أحمد ، وهو أحد زملائي في الوظيفة في دائرة العمل ، كي ينافس محمد نورالدين على المقعد لضمان أن يظل نورالدين منشغلاً بتلك المنافسة .

وأنا أرى أن السير جيمس روبرتسون ، قد وقع في خطأ في التقدير قبل الانتخابات ، وذلك لسماحه أن يتم تشكيل حزب جديد في البلاد . وكان الوقوع في الخطأ نادراً من قبل ذلك الرجل ، فقد كان رجلاً بارزاً ثاقب النظر في أمور السودان ، وعميق الاطلاع فيها ، وذا خبرة طويلة في شؤون البلاد امتدت إلى ثلاثين سنة من الممارسة . وفيما كان تقرير المصير يقترب بدا الوضع في السودان وكأن البلاد ستشهد معركة بين السيد علي الميرغني وبين حزب الأمة (السيد عبدالرحمن المهدي) . وكان كثير من الموظفين البريطانيين يخشون أن تنتهي سنواتهم الطويلة من تكريس خدمتهم للسودان بالفوضى ، بل حتى بسفك الدماء ، لأن العلاقات بين السيد علي والسيد عبدالرحمن قد ظلت طوال حياتهما متوترة إلى درجة الاشمئزاز والنفور . هذا هو أساس تسريب فكرة إنشاء حزب ثالث . دارت الشائعات في الخرطوم مشيرة إلى أن أبا هذه الفكرة هو ديزموند هوكسورث

الـذي كـان يـعـمل آنذاك في مكتب السكرتير المدني . لكنه نفى ذلك ، كما أنكر السير جيـمس في كـتـابه أن الفكرة نبـعت من مكتـبه . ومع هذا فإن سلطة ونفـوذ السكرتير المدني كـانت من القوة بحيث تم الحصول على موافقة لتـشكيل ذلك الحـزب . هذا هو حـزب الجـمـهوريين الاشتراكيين كما أطلقوا عـلى أنـفـسـهـم ، والذي وجّه خطابه إلى مـوظفي الحكومـة السـودانيـة وإلى المثـقـفين ذوي القناعـات الليبراليـة من الشـعب . وفي رسالة لاحقة اعترف الـسـير جـيـمس لي أنه قـد تم الإيحاء بالفكرة من عنده ، وقـال « أنا أتفق مـعك في أن إنشاء حزب الجمهوريين الاشتراكيين ربما كان خطأ وقعتُ فيه . لـكـــن الـفكـرة كـانت مجرد محاولة لخلق حـزب مـعـادٍ للماركـسـيـة يؤيد الاستقلال ، إذ شعرت بالفعل أنه كان هناك العديد من السودانيين الذين لا يرغـبون في أن يقترن اسمهم باسم السيّد عبدالرحمن المهدي أو يرتبطوا به مع أنهـم وبـنـفس القـدر ضـد الاتحـاد مع مصر . وبدون حـزب وسط لم تكن هناك طريقـة تتيح لهم أن يعبرّوا عن وجهة نظرهم هذه . وعلى كل حال فلا يبـدو أن إنشاء الحزب قد نجح ولا الفكرة قد تحققت .

ومما يثير الاسـتـغراب أن السير جيمس في كتابه يسمي ذلـك الحـزب « حـزب السـودان الجـمـهـوري »، وأظن أن انتـقـاء صيـغة هذا الإسم قد اُختيرت خـصـيـصـاً لتوميء إلى السيد علي الميرغني أن الحزب لم يكن طائفياً كما توميء للسـيـد عـبـدالرحمن أنه كـان حـزباً معادياً للملكية . وقد أصبح ابراهيم بدري هو الأمين العـام لذلك الحـزب . كـانت عائلة البدري هذا في الأصل من أتبـاع المهـدي لكنهـا تحـوّلت إلى تأييـد وجـهة النظر البريطانية ، فـالبريطانيـون شـجـعـوا أفراد تلك العائلة على التعليم للبنات والصبيان وعندمـا شـاع أمـر تشكيل هذا الحـزب ثار السـيـد عبدالرحمن المهدي ، إذ اعـتـبر القـضـيـــة محاولة لإضـعـاف حـزب الأمـة وشق جـبـهـة الدعـاة إلى الاسـتـقـلال . كما أن الحـزب أيضـاً لم يرقَ في نظر السيد علي الميرغني ، إذا اعـتبره محاولة خـبيـثـة أخرى من جـانب مكتب السكرتير المدني في حكومة السـودان لخلق إرباك عـام في الأمـر كله . وقـد عبرّ السيد المهدي بشدة عن

وجـهـة نظره إلى السير جـيمس فيما غدا السيد الميرغني غير راغب في التعاون مع حكومـة السـودان . وفي هذا الظرف أرسل السكرتير المدني مـوظفـاً كبيراً جـداً من السلك السـيـاسي في دائرته ليـحـذر السـيد الميرغني من وقوفه هذا الموقف المعـادي ، وقـد لقن ذلك المبـعوث السيد علي وجهة النظر المطلوبة . ولأكـثـر من نصف سـاعـة ظلّ السـيد الميرغني صامتاً . وبعد هذه الإطراقة الطويلة أجـاب بطريقـة التلمـيح والتـضمين « لسنوات عديدة ظللت أشكـو إلى السـيـد جيمس من الضجة التي تحدثهـا الأسود في حديقـة الحيوانات ، (والـقـريبـة من منزله هو في الخـرطوم) ، ولسنوات طويلة ظلّت الضـجـة تفـسـد هدوئي ، لكن السير جيمس اختار أن يتجاهل احتجاجاتي ولم يتخذ أي إجـراء ضـد تلك الأسـود (ويعني عـبدالرحمن وحزب الأمة). والآن ها هو يطلق القـرود (الحزب الاشتراكي في الساحة بكاملها » .

شـعـرت أنا شـخـصـيـاً أن الوقت لم يكن مناسباً لإدخال مثل ذلك الـتـطـور السيـاسي الجـديد ، وأن أثره سـيكون أقل مـا يمكن . وتم ذلك بـالـفـعـل . فـقـد جفّ ويبس ثم مـات ، لكنه زاد مـرارة العـلاقـات بين الـبريـطانيين والسـودانيين ، وفي ظرف حـرج تمامـاً . وعندمـا عُرفت نتـائج الانتـخـابات فـزع كل من السـيد عبدالرحمن وحزب الأمة ، فقد ذهب ٥٠ مـقـعـداً إلى حـزب الاتحاد الوطني ونال حزب الأمة ٢٢ مقعداً فقط ، أما حـزب الجنوب فكانت له ٩ مـقـاعد ، وكان ١١ عضواً من المستقلين . وأما الحـزب الاشتراكي فـقد فاز بثلاثة مقاعد ، كما فازت جبهة معاداة الاستعمار بمـقـعد واحد حظي به الشيوعيون . وقد تم انتخاب محمد أحمد محجوب من فئة الخريجين .

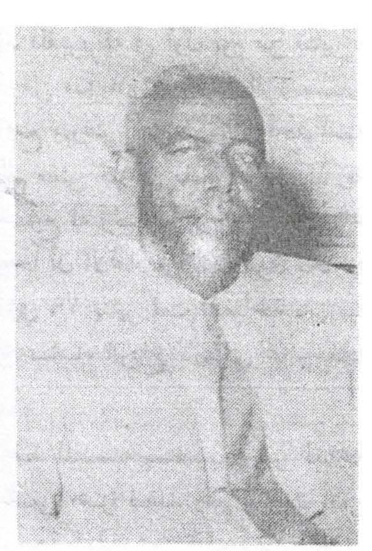
يومـذاك شـعـر السيد الكبير بالخيبة العميقة ، وأحسّ أن البريطانيين قـد خـانوه وسـاقـوه إلى المذلّة . وبدا أن العـمل الذي صرف له حـياته كلها كـان عـبثـاً . وكان كريماً إلـيَّ عندما أخبرني أن تنبؤي كان دقيقاً ، كما أخبر حـفيده الصادق فيما بعد أنه حين يود نصيحة صادقة يحتاج إليها فإنه سيجد تلك النصيحة عند غراهام توماس ، أي عندي شخصياً .

كان فوز حزب الاتحاديين الوطني بأكثرية المقاعد في الانتخابات ، في تحليل أدلى به السير جيمس ، والذي كان قد تقاعد حين ذاك ، إنما جاء نتيجة لعدد من العوامل منها : أنه كان هناك نفور لدى المسلمين الحقيقيين من هراطقة أتباع المهدي ، كما كان هناك أيضاً نفور من السيد عبد الرحمن وأصدقائه ومن تصرفاتهم كأثرياء حديثي العهد . كذلك كان لدى السودانيين اشمئزاز من أن حزب الأمة هذا يعتمد كثيراً على البريطانيين . ولقد رأى السير جيمس أن الدعاية المصرية والمال المبذول قد تركا أثراً كبيراً . كما أن سمعة محمد نجيب والتخوف العام من أن بريطانيا لم تعد قوة مهمة في الشرق الأوسط كان لهما نصيب أيضاً .

وكان من الواضح جداً أن الاتحاديين لم يحددوا أبداً مفهوم شعار (الاتحاد مع مصر) . ولا أظن أن السيد الميرغني ولا الختمية كانوا راغبين في أن يقعوا تحت سيادة مصر . وقد عبّر السير جيمس عن (أن بعض الفائزين في الانتخابات) لن يؤيدوا مصر ولا حكم مصر لهم . وقال : « نعم إن أشخاصاً مثل فضل الله علي التوم ومحمد سعيد طلبة ومحمد أحمد أبو سن وغيرهم كانوا معادين للسيد عبد الرحمن لكنهم ليسوا مع محمد نجيب » .

ولم يتضح الموقف تماماً لدى جبهة الاستقلال لكن أحداً منها لم يُقدم أي اقتراح يدعو الأنصار ، (اتباع المهدي) لأن يلجأوا إلى العنف للوصول إلى هدفهم في الاستقلال أيضاً . وانتهت السنة بهدوء . لكن مع شعور من الخوف يرافقه شيء من الترقب والقلق .

كان السودانيون جميعاً يتطلعون إلى الاجتماع الأول الذي سيعقده برلمانهم في بواكير يناير سنة ١٩٥٤ . فالحكم البريطاني في السودان في الواقع قد انتهى ، ولم يكن للنفر القليل من الموظفين البريطانيين الذين تبقوا هناك أي دور تنفيذي وإنما كانوا استشاريين لا أكثر في الفترة الانتقالية وطوال العملية التي ستؤدي إلى انبثاق حكومة سودانية .



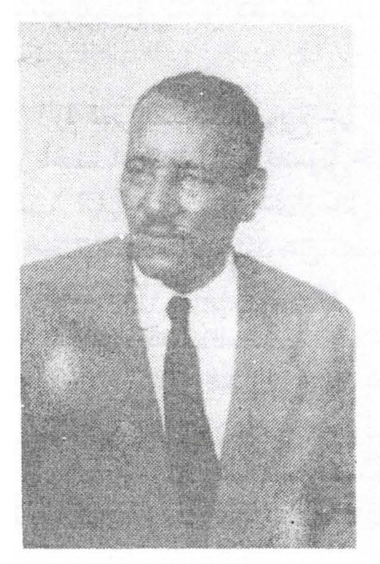
عبد الرحمن علي طه



محمد صالح الشنقيطي



عبد الرحمن عبدون



ابراهيم أحمد

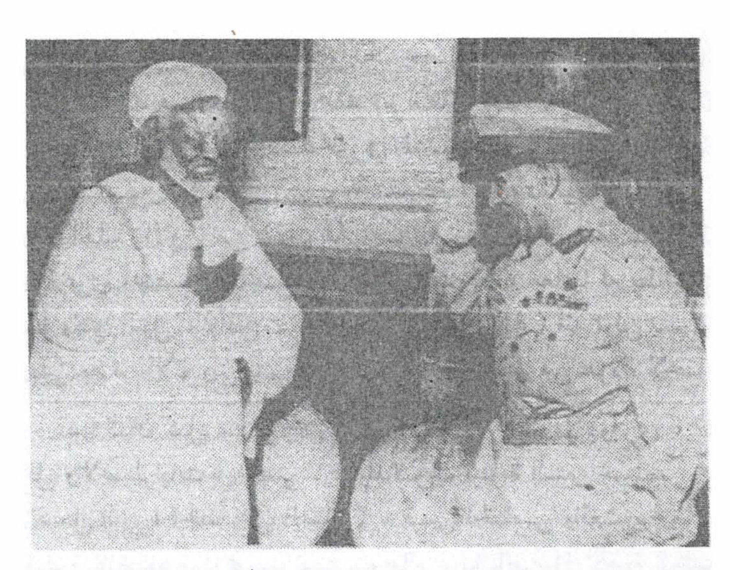
واجتمع البرلمان في الوقت المقرر له في أول يوم من يناير سنة ١٩٥٤ . وفي اليوم نفسه تخاصم اثنان من مؤيدي الأزهري الرئيسيين . وقد صّرح لي مبارك زرّوق أنه تخاصم مع ميرغني حمزة . وكان أحد أسباب عدم الاتفاق يدور حول تسمية ابراهيم مفتي كناطق للمجلس ، إذ رفضه الحاكم العام وأيده في ذلك المجلس التابع له رغم أن الأصوات لصالحه كانت ٥٤ ضد ٤٣ صوتاً . وكان واضحاً أن الاتحاديين منقسمون بحدة بين الختمية والأشقاء . وعلى كل حال وفي ١٩ يناير تمت المصالحة بين مبارك هذا وميرغني حمزة لأن الإثنين قد حضرا عشاء الوداع لازماي عند مغادرتها إلى بريطانيا .

شكّل الأزهري حكومته واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الداخلية إضافة إلى رئاسة الوزراء . أما ميرغني حمزة فقد جمع وزارات التربية والتعليم والزراعة والري ، وكانت هذه مسؤولية ومشقة كبيرة ، لضخامتها . أما مبارك زرّوق فقد أصبح وزيراً للاتصالات والنقل البري . وقد ضمّت الوزارات الأخرى مثل ابراهيم مفتي للتجارة ، وحمد توفيق للمالية ونورالدين في دائرة الأشغال العامة ، بينما غدا أمين السعيد وزيراً للصحة .

ولم تمض بضعة أسابيع حتى نشب الخلاف بين الاتحاديين حول تعيين أعضاء لجنة السودنة بصورة خاصة . ولم يكن هذا بالمستبعد ولا الغريب (كما كتبت في إحدى رسائلي) ، « لأنهم قد سمّوا لعضوية تلك اللجنة خمسة أشخاص يبعثون على الضحك » . . أحدهم موظف صغير ، والثاني صحفي ، وليس لدى الثلاثة الآخرين ، أية فكرة عن موضوع الإدارة . فحتى محمود الفكّي ، وهو اتحادي متحمس ، ثار على هذا التعيين ، فيما أن يحيي الفضلي (وهو أحد زعماء الاتحاديين) استشاط غضباً لعدم إعطائه منصباً ، وأعلن أنه سوف يعمل على إبعاد الدرديري محمد عثمان من لجنة الحاكم العام . وهدّد ميرغني حمزة بأنه سيستقيل وأيده في ذلك محمد نورالدين . وكان يحيي هذا يلقى مساندة من حوالي ١٢ عضواً

من حزب الاتحاديين ، بل إنه حاول أن يحصل على تأييد له من حزب الأمة ذاته ، أما الرائد صلاح سالم ، فقد تم انتقاده بشدة وقيل له : أبعد أنفك عن هذا الموضوع ، ولا تتدخل في الشؤون السودانية . ولقد لاقت الحكومة التشهير بها ، بل السبّ والشتم بصراحة وعلانية في السوق . وفي الأسابيع القليلة الأولى من عمرها بدت الصورة العامة قاتمة تماماً . فلكي يجمع الأزهري أعضاء الاتحاديين حوله ألقى خطاباً معادياً لبريطانيا ومؤيداً لوحدة وادي النيل ، وأذاعت الحكومة (السودانية) أنه « لن يتم توظيف أي أجنبي بعد الآن ولن يتم تمديد عقد العمل لأي من هؤلاء لاحقاً » .

فيما كان كل ما سبق يحدث ، ولربما لإنقاذ الأزهري ، نشبت القلاقل والاضطرابات في مصر . (وتذكرتُ نبوءة السير جيمس عن أن مصر تفعل الشيء الخطأ على الدوام) . ففي الخامس والعشرين من شهر فبراير انفجر الصراع بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر إلى درجة العلنية . وقدّم نجيب استقالته من رئاسة مجلس الثورة فقُبلت . وقد رأيت السيد عبدالرحمن في نفس ذلك اليوم فوجدته مكتئباً من أخبار القاهرة ، لأنه كان يعتبر نجيب صديقاً طيباً ومُنصفاً للسودان . لقد أرعب السودان ما جرى في مصر ، وعندما جاء مبارك زرّوق وقت الشاي في اليوم التالي كان مشمئزاً . يومذاك انتحى بي عبدالله خليل جانباً في ميدان السباق في الخرطوم وقال لي : « إن السيد عبدالرحمن يريد أن يبعث رسالة أخرى إلى المستر آتلي ، لأن السيد غير مرتاح للأحداث أبداً » . كان محمد نجيب محبوباً إلى درجة غير عادية في مصر وفي السودان أيضاً . . وعمد رعاع القاهرة إلى النهب والسلب . وقد ساند محيي الدين ، وفرقةُ الدبابات التي يقودها ، محمد نجيب ، فاضطر عبدالناصر إلى الرضوخ . كانت نتيجة محاولة عبدالناصر أن يعزل محمد نجيب أنها تركت صدمة عميقة الأثر في جميع أنحاء السودان . يومذاك أُرسل أكثر من مئتي ألف برقية احتجاج من السودان . وكان الاتحاديون في حالة من الفوضى والتشوش ، مع أن الأزهري كان لا يزال يدعو إلى وحدة النيل . في ذلك اليوم قابلت السيد



السيد عبد الرحمن المهدي يحيي الرئيس محمد نجيب

عبد الرحمن ، فوجدته يشعر بالارتباك حيال تلك التطورات . ومن باب المصادفة الغريبة أن كتب كليمنت آتلي إلى السيد عبدالرحمن يحثه على ممارسة الحذر وأن يسعى لتهدئة الموقف وضبط النفس .

في ذلك المساء جاءني مبارك زرّوق ليراني ، فدهشت أن أرى التغير في وجهه ، لقد بدا منهكاً تماماً يشعر بالإحباط والحيرة من أحداث مصر . وقد اضطررت أن أكتب في اليوم التالي : « ليست لديك فكرة عن الاحتقار الذي يُنظر به إلى مصر لدى جميع السودانيين . إن احتقارهم لا يصدّق إلاّ عند رؤيته ، إن جمال عبدالناصر وصلاح سالم هما مادة التندّر والسخرية على ألسنتهم » .

كان سيجري افتتاح البرلمان السوداني في أول شهر مارس ١٩٥٤ ، ووفَد ممثلو عدة أقطار في العالم لحضور حفلة الافتتاح ، وتم انتداب موظفين سودانيين وبريطانيين لمرافقة الشخصيات المهمة من المدعوين ورعايتهم . وكنت أنا مكلّفاً برعاية راورجار جوادي الذي يمثّل البانديت نهرو عن الهند . كان شخصاً جذاباً ومتزوجاً من إحدى أجمل النساء اللواتي قابلتهن في حياتي كلها . وكان هو سفير الهند في مصر ، ورجلاً محبوب الرفقة . وحين أعلن الجنرال محمد نجيب عن رغبته في حضور افتتاح البرلمان ، خلق إعلانه هذا شيئاً من الارتباك بين الجماعات المؤيدة للاستقلال . إذ كانوا لا يدرون كيف يتصرفون في تلك الحال . من ثم عُقدت عدة اجتماعات ، شاركت في بعضها شخصياً . كان حزب الأمة لا زال شديد الحنق والشعور بالصدمة من نتائج الانتخابات . وكان أعضاؤه في ذلك الوقت لا يزالون مقتنعين بأن الأزهري سيقود السودان إلى وحدة مع مصر . فاتخذوا قراراً بأنهم سينظمون مظاهرة ضخمة كي يثبتوا للعالم ووسائل الإعلام فيه على الخصوص ، أنه رغم نتائج الانتخابات ، فإن السودانيين جميعاً لا يريدون الاتحاد مع مصر . كانوا مصممين على أن إرسال إشارة من هذا القبيل إلى العالم لهي أمر أساسي ، غير أن السيد المهدي كان ملتزماً التزاماً كاملاً باللاعنف . وفي الاجتماع غير الرسمي عند السيد الكبير مع السيد الصدّيق ، وعبدالله خليل وشوقي ، وآخرين بمن

فيهم أنا نفسي وفي مزرعته المحاذية لنهر النيل في أم درمان ، تم رسم الاستراتيجية النهائية لذلك التجمع والمظاهرة . واتفق على أن يقوم الأنصار بالتجمع قريباً من المطار ثم يسيرون في الصف على طول طريق الموكب . أما البَرَكة من قِبل السيد الكبير فتمنح من شرفة بيت السيد صديق ، وهو آخر بيت على الطريق المؤدية إلى المطار . وكان الشعار الذي سيرفع هو « أهلاً بك يا نجيب ، لكن لا اتحاد مع مصر » . لم تكن هنالك أي عداوة شخصية لمحمد نجيب كفرد ، وتم الاتفاق بالإجماع على الترحيب به وحسن استقباله . وقُدر أن حوالي نصف مليون من الأنصار سوف يستجيبون لهذه الدعوة فيأتون من منطقة النيل الأزرق والأقاليم الأخرى .

وفي مطلع شهر مارس كنت أقود سيارتي في شارع غوردون (الذي تغيرت تسميته) حين أحاط بي ألوف وألوف من الأنصار الهاربين من وسط مدينة الخرطوم . كان بعضهم يحمل هراوات ثقيلة (وليس هذا غير عادي في السودان) . وحين أطللت برأسي من نافذة السيارة لأهنئهم صدمني تماماً أن أخذوا يطرقون سيارتي بعصيهم ، ولما كنت في حاجة إلى وقود فقد انعطفت إلى محطة الوقود القريبة ، فوجدتها مهجورة . وناديت وانتظرت من يقوم بالعمل فيها . عند ذاك زحف تجاهي من الخلف صبي صغير كان مختبئاً وراء برميل زيت وقال : « عد إلى بيتك يا حضرة المدير ، إذهب ، إنهم يطلقون الرصاص ، لقد مات بعضهم » . وهكذا ، سمعت لأول مرة عن فجيعة الأول من مارس . ورفض الصبي تزويد سيارتي بالوقود ، فزحفت صوب فندق غراند . لم أستطع أن أمر بجانب المركز الحكومي إلى الكورنيش وإنما قدت سيارتي في طريق موازٍ له حتى وصلت إلى حاجز شرطة ، سمح لي باجتيازه في الطريق إلى الفندق . هناك كان يتجمع عدد من الموظفين البريطانيين الذين قد احتجزوا مثلي أيضاً . وكان سوكامرسن ، رئيس اللجنة الانتخابية قد دبّر أمره ووصل إلى هناك ، وهو الذي أخبرني أن ماك جوكين مدير البوليس ، والذي كان على وشك أن يغادر البلاد في إجازة نهائية بعد ستة أسابيع قد قُتل ، وأن ٢٦ آخرين قد قتلوا أيضاً ، وتم إعلان حالة الطوارىء في البلاد . وقد ظللنا على الشرفة

نرشف كؤوس البيرة وتحيط بنا الأسلاك الشائكة ، غير مدركين تماماً أن القتلى على بعد بضعة ياردات منا منطرحين حيث قتلوا . وكان راديو أم درمان يناشد الناس باستمرار أن ينصرفوا إلى بيوتهم ويظلوا فيها . وبعد فترة لاحقة علمت بتعاقب الأحداث التي أفسدت علينا يوماً من البهجة . لقد تجمع الأنصار كما هو متفق عليه ، وبعد أن نالوا بركة السيد المهدي ، ظلوا ينتظرون وصول الرئيس المصري ، لكنهم اكتشفوا أنه لن يستخدم الطريق التي رسمها من قبل ، لأن أحد الموظفين الإداريين قرّر أنها شديدة الخطورة بالنسبة إليه ، وهربه من المطار عبر بوابة خلفية . عندئذ قرر الأنصار الزحف إلى قصر الحكومة الذي أُخذ إليه محمد نجيب . وهكذا زحف عشرات الألوف إلى القصر وهم يهتفون بما اتُفق عليه من قبل . وحين وصولهم إلى الساحة الرئيسية على مقربة من القصر أقامت الشرطة حاجزاً مسلحاً على عرض الطريق . كانت هذه نكبة . فقد غدا الموقف أن أخذ الذين في الأمام يصرخون على من خلفهم بينما ظل الذين في الخلف يدفعون الذين أمامهم قدماً . لقد تولّد الضغط وتزايد ، وحين بات صف البوليس في خطرٍ من أن لا يصمد قاد مساعد البوليس (واسمه مهدي مصطفى) سيارته وسط الجمهور في محاولة منه لوقف الأنصار . فجن جنون ذلك الحشد ، فقُبض على مهدي مصطفى نفسه ، وهو أحد أتباع المهدي وقُتل . وفي محاولة لانقاذه ركب ماك جوكين حصانه ودخل وسط الجماهير ، فانتزع من سرج الجواد وطعن حتى الموت . كانت الجماهير قد عصف بها الجنون . وقد فتحت مفرزة من قوة الدفاع السودانية النار فعمّ الاضطراب والفوضى التي خلّفت ٢٦ قتيلاً . وقد استغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى عُرف عدد القتلى الصحيح ، لكن بإضافة أحد عشر شرطياً بات المجموع ٣٣ قتيلاً وفرت الناس ، وقد تعجّبت آنذاك أنني أنا في سيارتي لم ألقَ نفس المصير الذي لقيه مهدي مصطفى .

في وقت متأخر من ذلك اليوم قررت أن أسلك الطريق ثانية إلى بيتنا في أم درمان ، وذلك لأطمئن على سلامة جميع ممتلكاتنا فيه ، وبخاصة أن كل شيء كان قد تم رزمه وغدا جاهزاً للمغادرة النهائية يوم السابع

من مارس . وكانت أزماي قد سافرت قبل ذلك بشهرين . وقد حاول أصدقائي وزملائي أن يثنوني عن محاولة الرجوع ، لكنني لم استجب لذلك ، بل قدت السيارة بحذر إلى جسر النيل الأبيض وأقنعت مفرزة الجيش هناك أن تسمح لي بالعبور . كانت شوارع أم درمان في حالة من الفوضى يتناثر فيها الركام . فهناك حافلات محروقة ، وسيارات وقطع من الصخور ، وزجاج مكسّر ، وبسطات باعة مقلوبة محطّمة ، وأخيراً وصلت البيت لأجد جيراني مصطفين هناك والخادم فزع مرعوب ، ولأجد رسالة من مكتب مدير المقاطعة يطلب مني إخلاء البيت لأن جميع الموظفين البريطانيين في أم درمان يواجهون خطراً كبيراً . ورفضت أن أفعل ذلك . ولعدة أيام مضت كان هنالك حالة من الحصار ، لا كهرباء ولا هاتف وقليل من الطعام ، حيث كان التموين الباقي في البيت قليلاً بحكم قرب سفري . ومن حسن حظي أن خفّ أصدقائي السودانيين لإنقاذي ، فلم أعد معرضاً لأي خطر بل أصبحت في حماية الأنصار أيضاً . كان وصول الأخبار إليَّ صعباً ، وكانت الحكومة تخشى أن تقع مذبحة الأنصار من الغرب . لكن ذلك لم يحدث . وما هي إلاّ أيام معدودة حتى عادت الأمور إلى طبيعتها العادية . وقد هاتفني الشنقيطي في اليوم الثالث من آذار ليخبرني أن السيد عبدالرحمن قد تم احتجازه في منزله وأن خادمه الشخصي باب الله (وهو عجوز سمين جداً لا علاقة له البتة بالسياسة) قد سُجن مع أنصار آخرين لتزعمه الثورة . والحق أن التفكير في باب الله هذا كثوري كان شيئاً مثيراً للسخرية .

وبمجرّد أن تم فتح جسر النيل الأبيض من جديد قدت السيارة إلى الخرطوم لأقوم بوداع السيد عبد الرحمن قبل أن أغادر إلى بريطانيا . وقد صدمني أول الأمر أن طلبي المقابلة قد رُفض ، رفضه الحرس المسلح الذي أقيم عند بوابة دار السيد من قِبل الحكومة . لكني بصفتي موظفاً بريطانياً أقنعت قائد الحرس أنني لا أحتاج إلى ورقة (أي إذن) . كان السيد عبدالرحمن يجلس على بساط سوداني وحوله نفرٌ من الأنصار المسنين يجلسون حول قدميه . وبدا لي أنه منهك . وعندما اقتربت فعل السيد شيئاً لم يفعل

مثله أبداً من قبل : انتصب على قدميه وعانقني بحرارة ، وعلى الطريقة السودانية ، وقبلني على خديّ الاثنين . وفيما كنا واقفين هناك تحققت أن الدموع كانت تسيل على وجهه ، فأذهلني ذلك . . لم أكن أتوقع أبداً أن أرى هذا الرجل يبكي . وبعد لحظات قصيرة هادئة قال لي « حبيبي ، أنت الشخص البريطاني الوحيد الذي يأتي ليراني في وحدتي . لم يقترب مني أي شخص ، لقد وضعوني في الإقامة الجبرية في هذا البيت . إنهم يعلمون أنني لم اشترك أبداً في هذه المأساة . هذه حقيقة يعلمونها . فلماذا أتعرض لهذا الإذلال ؟ » . وأطرق هنيهة ثم قال « لم أكن أعتقد على الإطلاق أن البريطانيين سيسمحون بحدوث ذلك ! لقد عملت معهم طيلة حياتي . لقد وهبتهم عمراً من التعاون . فلماذا لم أجد لوس يأتي لزيارتي ؟ » . تأثرت من ذلك جداً وغلبني التأثر ، لأن هذا الرجل كان قائداً عظيماً لشعبه بالفعل ، له شخصية هائلة ، لقد أحببت الرجل . . وجلسنا دون كلام ويدانا متشابكتان ولم ننطق كلمة أخرى . كان وداعاً كله عاطفة عميقة .

في أثناء حالة الطوارىء عمدت القوات المسلحة إلى التمركز فوق أسطح البنايات الرسمية ، وتم تفتيش القطارات حيث قبض على ١٧٦ شخصاً من الأنصار . كما ارتفع عدد الوفيات ، لأن كثيراً من الجرحى ماتوا في المستشفيات . وكان راديو القاهرة يظل يذيع ويكرر بقصدٍ أنه تم إلقاء القبض على السيد الصديق ، وكان هذا غير صحيح وإنما قصد منه استثارة اتباع المهدي في الجزيرة وكردفان ودفعهم إلى الثورة .

وكانت حفلة الوداع التي أقيمت لي رزينة بحكم الأحداث المؤسفة . كما تأثر حديثي مع أصدقائي القدامى بمن فيهم محمد أحمد محجوب ، كامل شوقي ، محمد توفيق أحمد ـ تأثراً كبيراً بالأحداث المفجعة الأخيرة . فمحمد حمد النيل (السفير إلى لندن) وغيره عبروا عن مخاوفهم ، واعترف ذاك الصّديق بأنه يجهل ما ستؤول إليه الأمور . أما مبارك زرّوق الذي سامرني في الليلة الأخيرة فقد أطارت الأحداث صوابه . وغادرت المنزل مبكراً في الصباح التالي مع مياه النيل إلى القاهرة ، وكنت أظن أن رحلتي هي الأخيرة في ذلك النهر . والحق أني كنت أوجس خوفاً شديداً على

مستقبل السودان .

لم أكن أول بريطاني يغادر الخدمة في السودان الآن . ففي نهاية سنة ١٩٥٤ كان معظم كبار الموظفين البريطانيين قد تركوا البلاد . أما العدد الضئيل منهم الذي بقي هناك فقد كانت خدمتهم استشارية لا أكثر . وقد شعرت أنني قد أصبحت مرتبطاً بحزب الأمة السوداني إلى حد ما ، وذا علاقة بدعاة الاستقلال في البلاد بحيث سيُسمح لي بالاستمرار في ذلك الاتجاه . وتهيأ لي في ذلك الحين أن المدّ يسير لصالح جماعة المتطرفين من محبِّذي مصر بين السياسيين السودانيين وأن الاتحاد مع مصر كان احتمالاً قوياً وحقيقياً . كنت مخطئاً في ذلك ، فبعد إعمال الفكر تبينّ لي أنه كان عليَّ أن أبقى في السودان ، لكنني التحقت بخدمة صاحبة الجلالة في ما وراء البحار فانتقلت إلى كينيا ، لأجرب نوعاً آخر من حكم المستعمرات ، ولأختبر تصرفات جماعة ماو ماو . وقد استمر انشغالي بأمور السودان والسودانيين رغم ذلك الانتقال . وتتبعت عن كثب مختلف الأحداث التي تلت في البلاد .

ظلّت مصر تلقي بظلالها الطويلة على السودان . أُبعد حزب الأمة لكن الاتحاديين واجهوا حَرَجاً خطيراً . وفيما كنت أسافر صُعدا في وادي النيل في مرحلة رجوعي إلى الوطن قام جمال عبدالناصر بمحاولة أخرى لإبعاد محمد نجيب . وقد دهشت عند وصولي إلى أسوان حين وجدت من يبلّغني أن عليَّ أن لا أستمر في سفري إلى الشمال ، لأن « هنالك مشاكل في القاهرة » . هذا هو الموقف الذي أوضحه لي حاكم السودان (وكان في ذلك الوقت سودانياً) . وعندما سألته إلى جانب من يقف هو : عبدالناصر أم محمد نجيب ، قال لي « أجيبك عن ذلك غداً » . وأقنعته أن يسمح لي بالاستمرار في طريقي إلى الأقصر ، وتابعت طريقي لكن في حراسة عسكرية فرضها الجيش . كانت الأقصر قد أُخليت من الأجانب فقضيت ثلاثة أيام كاملات زرت أروع الآثار فيها دون أن يزعجني السياح ، ثم أنني قدمت ضماناً خاصاً مكنني من الاستمرار في

طريقي إلى القاهرة . وهناك اتصلت هاتفياً بالسفير راجا راجوادي ليلقاني هناك . وبعد رحلة ليلية طويلة وصلت إلى محطة القاهرة .

هناك حيّاني مدير المحطة ، وكان يلبس قبعة طويلة ومعطفاً له أذيال وبرفقته راجا . وبفضل الهدوء النسبي الذي خيّم على مكتب مدير المحطة كنّا نسمع هدير جماهير القاهرة . وقد أذيع فيما بعد أن مليون إنسان نزلوا إلى الشوارع . كان راجا قلقاً على سلامتي لأن الجماهير كانت معادية لبريطانيا ، فلا بد أن رجلاً انكليزياً مثلي سيكون في خطر عظيم . لكن راديو القاهرة بعد فترة قصيرة من وصولي أعلن أن الجنرال محمد نجيب لا يزال هو رئيس البلاد . وحيا زئير الجماهير ذلك الخبر وتغيّر الجو كلية في شوارع المدينة . وقد غادرنا المحطة في سيارة السفارة التي يرفرف عليها العلم الهندي . وعندما استفسرت : إلى أين سيكون قصدنا ؟ قيل لي « إلى مكان في القاهرة هو أكثر الأمكنة أماناً ، إلى قصر عابدين » . كانت الحشود ضخمة هائلة ، لكنهم سمحوا لنا بالمرور ، وقد أنقذنا بالفعل أنهم كانوا في مزاج طيب . سارت السيارة بنا عبر ساحة كثيفة الحراسة . وعندما وصلنا القصر لقينا هناك العقيد عبدالفتاح حسن وزير شؤون السودان وأول مصري صديق لي . وفيما كنا نرشف فنجان القهوة الثاني انضم الينا اللواء البنّا . وهو سوداني كان ياور محمد نجيب ومساعداً له . وقد سألته ما إذا كان يُسمح لي بمقابلة الرئيس المصري ففاجأني الرجل بقوله (ولِمَ لا) ، فأُخذت إلى غرفة رئيس الجمهورية . كان ذلك في الساعة العاشرة والنصف صباحاً . وقد قضيت مع اللواء محمد نجيب ساعة ونصفاً تحدثنا في أثنائها عن أمور شتى . وشاركته وجبة خفيفة . وقد تناولنا شؤون السودان ، وأظن أنه وجدها مربكة ومشوشة لكنه في أعماقه كان يتمنى لأهل السودان كل نجاح . وفيما يخص حلف الأطلسي تحدّث سيادة اللواء معارضاً إدخال تركيا في الحلف الغربي ، ثم أظهر اهتماماً كبيراً بشؤون السياسة الداخلية في بريطانيا والنظام الحزبي فيها .

كان الرجل قصيراً إلى درجة تلفت النظر ، يرتدي الزي العسكري

البسيط ولا يحمل أية أوسمة . كان وجهه مخططاً وعيناه ودودتين . وكان صريحاً جداً ولطيفاً في معاملته ، وعندما خرجت سألني ما إذا كنت أود أن أرى شيئاً معيناً أثناء بقائي في مصر فأجبته : « أود أن أرى القصور الملكية » فعلّق مازحاً : لماذا يهتم الاشتراكيون بمظاهر الملكية ؟ في الغد جاء رئيس دائرة الآثار المصرية إلى الفندق الذي أنزل فيه وقضيت عدة أيام وأنا أتفرج على القصور في القاهرة والاسكندرية (ولم تكن قد فتحت للجمهور) . وقد سرّني بوجه خاص أن أتفرج على قصر المتنزه في الاسكندرية ، وهو المكان الذي غادر منه فاروق مصر إلى المنفى سنة ١٩٥٢ . كان كل شيء في القصر كما تركه فاروق . وكان هنالك جهاز تلفون واحد في غرفة النوم وعدد كبير من أجهزة التلفون في الغرفة المجاورة حيث كان الخادم يشرف على طلبات الاتصال . كان على رؤوساء الجيش والقوات الجوية والأسطول وحتى رئيس الوزراء أن يتصلوا بالملك عن طريق (حسن) خادمه ، وهذا نفوذ قوي . وقد قابلت حسن هذا بالفعل عندما وصل بعد الانقلاب فقيراً معدماً إلى الخرطوم وغدا صديقاً إلى محمد توفيق أحمد . كان الحمام الملكي لا يزال يحتوي بقايا أوراق الدولة التي تم حرقها والتي أمر الملك فاروق خادمه حسن أن يصب عليها مادة الكيروسين . حتى وعاء الكيروسين كان لا يزال واقفاً إلى جانب الحمام فبدا أثراً غريباً من أسرة مالكة فارقها عزّها .

ازداد التوتر في طول السودان وعرضها بعد الفوضى والاضطراب الذي حدث في أول مارس ، فتم ترحيل النساء والأطفال البريطانيين من مديرية النيل الأعلى ومن منطقة غربي السودان حيث كان أتباع المهدي أقوياء ، وراجت شائعة عن نيّة القاء القبض على السيد الصدّيق والزعماء المهديين الآخرين ، لكن هذا لم يحدث ، فخفّ التوتر المترتب عليه . والواقع أن كثيراً من الشكر والتقدير على هذا يجب أن يوجه إلى كل من السير روبرت هاو (الحاكم العام) ورئيس الوزراء السوداني اسماعيل الأزهري ، فلم يتصرّف الحاكم العام بشكل صحيح فحسب وإنما بتعاطف عظيم وفهم عميق للوضع أيضاً . لقد أنشأ صداقة مع اسماعيل الازهري

وكسب احترامه وثقته . وقد نجح مثل ذلك في تعامله مع البعثة الاستشارية (البريطانية) والتي خُطط لها أن تقوم بتحييد نفوذ الحاكم العام وخاصة في مناطق الجنوب . كان الرئيس واسمه ميان زياد الدين من باكستان رجلاً سهلاً ، فيما كان حسين ذو الفقار صبري رجلاً عسيراً في معاملته ، حتى أن درديري محمد عثمان ، وهو اتحادي ، انزعج منه وأعلن أنه مستقل وليس اتحادياً . أما الجنوبي سيرسيو ايروا فقد ظلّ على الدوام يحوك الدسائس مع الجميع ومع كل فرد ، ولكن الصبر والإصرار اللذين أبداهما الحاكم العام هاو انضما إلى خبرات السير وليم لوس ليتغلب على مناورات الأعضاء غير المسؤولين .

وفي أوائل شهر مايو ذهبتُ إلى لندن لأقيم مع جيمس غريفثس وزوجته ويني . كانت حكومة جلالتها منذ بضعة شهور تبحث في السياسة المستقبلية في مصر ، وبدا للباحثين أنه من المأمول أن يتم التوصل إلى تفاهم على القواعد البريطانية في منطقة القنال . في ذلك الحين كانت الاتفاقية المقترح عقدها تعني انسحاب القوات البريطانية خلال عشرين شهراً والإبقاء على اتفاقية قناة السويس (سنة ١٨٨٨) . وكان يجب أن يبقى جزء من القاعدة يعمل بانتظام ، ويظل جاهزاً للاستخدام على الفور إذا تم القيام بهجوم على مصر أو على أية دولة عضو في الجامعة العربية . وقد أثار المصريون اعتراضات حول تركيا وحول ارتداء الزيّ العسكري من قبل الفنيين البريطانيين .

وفي الثالث من ذلك الشهر رأيت كليمنت آتلي وأطلعته على وجهة نظري فيما يخص السودان ومصر ، بما في ذلك مقابلتي للرئيس نجيب . وقد صدم المستر آتلي من (بيع) إيدن للسودان ، وقال لي : (لقد رفضنا على الدوام أن نبحث قضية السويس مع السودان . أنا لن أساوم أبداً على السودان لقاء السويس ، لا أخلاقية في هذا) ثم أخبرني أنه « سوف يتصل بمكتب الشؤون الخارجية » وسألني عن الاقتراحات الجديدة .

وبعد بضعة أيام كنت أتناول الغداء مع السير جيمس والسيدة روبرتسون فأخبرني السير جيمس أنه كان قلقاً جداً على السودان . وأضاف أن إيدن قد عنّفه لإلحاحه فيما يخص دستور الجمعية التشريعية حين كانت الحكومة البريطانية عند منتصف الطريق في مفاوضات دقيقة مع المصريين ، واحتدّ من أن مستشاري المستر ايدن ، بمن فيهم السير جيمس بوكر (الذي صار سفيراً إلى تركيا فيما بعد) كانوا موجودين ولم يقولوا شيئاً ضد الاقتراحات المعروضة آنذاك .

ولقد فكّر السير جيمس في الذهاب إلى سلوين لويد ، لكن الشكوك راودته في الحكمة من تركه السودان . لقد شعر أن الحاكم العام أيضاً كان سيتقاعد بدوره ، فلم يذهب ، ولا شك في أنه كان يخشى على القوات البريطانية « من أن تتورط بعد كل الذي فعلناه لخدمة السودان » .

بعد وصولي إلى المملكة المتحدة تسلّمت عدة رسائل ، وبخاصة من أصدقائي في حزب الأمة ، تتعلّق بالتطورات في السودان ، حيث بدا أن الحكومة هناك وبعض الأعضاء المتزعمين فيها مصممون على المضي في انتهاج سياسة الاتحاد مع مصر .

كانت التوترات تتزايد بين أنصار المهدي . وتسلّمتُ رجاءً متعجلاً من السيد عبدالرحمن لأن أرتب لقاء مع أكبر عدد ممكن من الزعماء السياسيين في بريطانيا ، إذ أن السيد الصدّيق سوف يجلب معه إلى بريطانيا وفداً يضم ابراهيم أحمد ومحمد أحمد عمر ، فنظمت للوفد لقاءً مع كليمنت آتلي في غرفته بمجلس العموم البريطاني . وقد بدأت المقابلة بأن لخصت للمستر آتلي أهم التطورات السياسية الأخيرة في السودان وموقف حزب الأمة . وبدا المستر آتلي غير مهتم واستمر يعبث بالنشافة على مكتبه ، وشرح ابراهيم أحمد ، أقدر جماعته في معالجة الأمور ، ورفاقه وجهة نظرهم فيما استمر آتلي يعبث . وعندما تدخلت سألني رئيس الوزراء السابق قائلاً « يا توماس قبل ٢٥ دقيقة قلت . . . » ثم أخذ يقتبس مما قلته حرفياً ـ وختم قائلاً « يبدو أن في ذلك تناقضاً مع ملاحظتك الأخيرة . كيف توفق

بين هاتين الملاحظتين ؟ » . شعرت بخيبة ، لكنه كان على حق ، لقد أصغى باهتمام شديد إلى ما قلناه ، وبعقله النفاذ استطاع أن يستوعب فحواه . في ذلك اللقاء نقل الوفد بكل وضوح حنقهم من النفوذ المصري في السودان ، وكانت ملاحظة السير آتلي في ختام الاجتماع الذي استغرق أكثر من ساعة أن قال : « لقد آمن حزب العمال على الدوام بتقرير المصير ، وقد أخذتُ ملاحظة بكل ما قيل ههنا » . وكان السير جيمس غريفثس قد انضم إلينا في أثناء المباحثات .

لقد رأيت أن أقابل كل شخص مهم استطعت أن أراه بمن في ذلك الكابتن شارلز ووترهاوس (فهو وزير سابق) ، وباتريك ميتلاند ، وكلاهما عضو في الجناح اليميني من حزب المحافظين ، وكانا ينتقدان سياسة الحكومة البريطانية تجاه مصر والسودان انتقاداً شديداً .

وأياً كان الحال ، ففي ٢٧ يوليو وقّعت حكومة جلالتها اتفاقاً مبدئياً بمقتضاه تغادر القوات البريطانية منطقة القنال . وفي ذلك اليوم نفسه تزوجت شيلا بنت جيم وويني غريفثس ، وكان بين المدعوّين إلى حفلة الزفاف كل من السير آتلي ، وماركاند ، وفرانك بيزويك (عضو البرلمان) وبرنارد تيلور (اللذين نالا لقب لورد مدى الحياة فيما بعد) ، والليدي ايزابيل غريبس (أرملة سير ستافورد) . . فأتاح لي ذلك فرصة جديدة لأن ألحّ على كل من السير آتلي وغريفثس .

وفي ٢٩ يوليو ألقى آتلي خطبة عنيفة في مجلس العموم ، اتهم فيها الحكومة بـ « أنها باعت السودانيين وألقت بهم في خضم التيار » ، وتنبأ أن سيكون هناك خطر عظيم في أن يقع السودان مرة ثانية في أيدي المصريين .

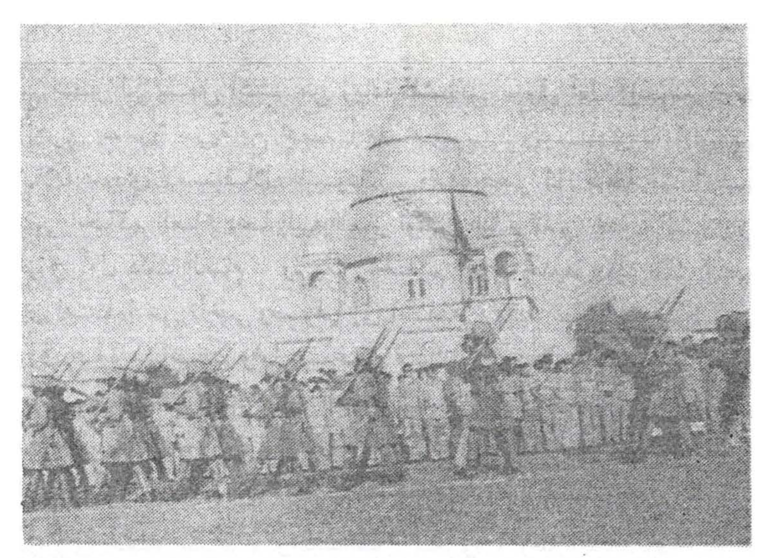
وقبل تلك المناقشة كنت بعثت برقيات إلى كل من المستر أتلي ، وغريفثس ، ودريبرغ وميتلاند . وكانت برقيتي إلى المستر آتلي كما يلي « بكل احترام أبلّغكم أن مصر لن تلتزم بالمعاهدة الجديدة وفق اتفاقية السودان . وأرى أن علينا الامتناع عن التصويت لصالحها بل التوصية

بإشراف دولي (على السودان) . إن الاتفاقية الجديدة ستجبر السودانيين على الالتحاق بمصر » .

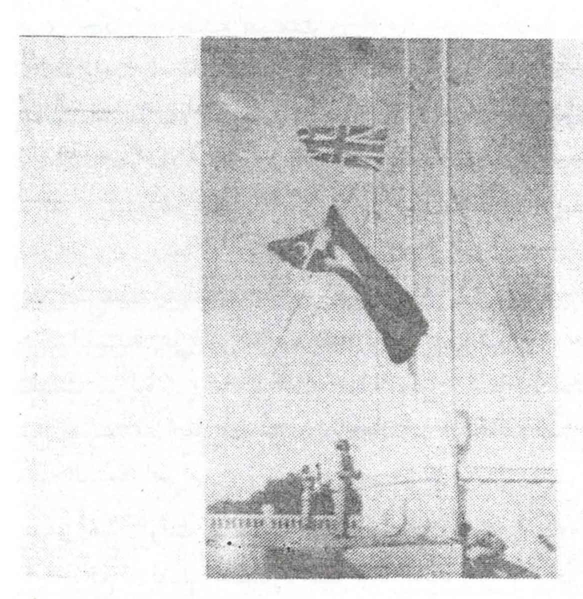
وقد تبع المناقشة في البرلمان البريطاني تصويت على الاتفاقية ، فكانت نتيجته ٢٥٩ صوتاً لصالح الحكومة و ٢٨ صوتاً ضدها . يومذاك صوّت عدد ضئيل من الليبراليين وأعضاء حزب العمال لصالح الحكومة ، لكن بقيّتهم امتنعوا عن التصويت . وكان جميع الذين وقفوا ضدها من حزب المحافظين .

كانت لجنة السودنة في الخرطوم واقعةً تحت ضغط عنيف ، ومع هذا أكملت اللجنة مهمتها في تسعة شهور بدلاً مما خُطط لها أصلاً ، وهو ثلاث سنوات . وكان ذلك نهاية جهد عظيم حقاً . لقد كرّس الموظفون الرسميون (البريطانيون) ، والذين كانوا ذوي التزامات مختلفة كلّ طاقاتهم لخدمة السودان ، وكانوا يستعجلون تقاعدهم ، فغادر معظمهم السودان إلى بريطانيا في نهاية تلك السنة . بل لقد أعدّ السير روبرت والليدي هاو نفسيهما للرحيل . والحق ، أن السير روبرت كسب احترام السودانيين الذين كانوا يشكّون فيه أول توليه منصبه . لكنهم اعترفوا بدقته في عمله والتزامه بمسلكية ثابتة طوال المدة التي أكمل فيها مهمته هذه . وفي الأيام الأولى من سنة ١٩٥٥ كانت الإدارة السودانية الجديدة تواجه مهمات صعبة جداً . وتبدّت أمارات التردي فيما يخص الشؤون الداخلية كما أن . . الحكومة على الرغم من العقبات التي واجهتنا في إدارة الشؤون الداخلية فإنها قد استمرت تؤدي عملها . وفي الثامن عشر من أغسطس ، حدث تمرد في كتائب الجيش في المديرية الاستوائية . يومذاك وقع ما كان يخشاه السير جيمس روبرتسون وتحققت نبوءته بصدد ذلك ، بالرغم من تحذيره جميع الأحزاب حول هـذا الأمر . في تلك الأثناء اشتعلت المديرية الاستوائية جميعها بالثورة ، وباتت مديرية بحر الغزال في خطر ، لكن الحكومة استطاعت الإبقاء على مديرية النيل الأعلى تحت السيطرة .

في هذه الفترة وصل إسماعيل الأزهري إلى الرأي القائل بأن الاتحاد



استبدال القوات البريطانية بقوات سودانية جديدة



رفع علم استقلال السودان

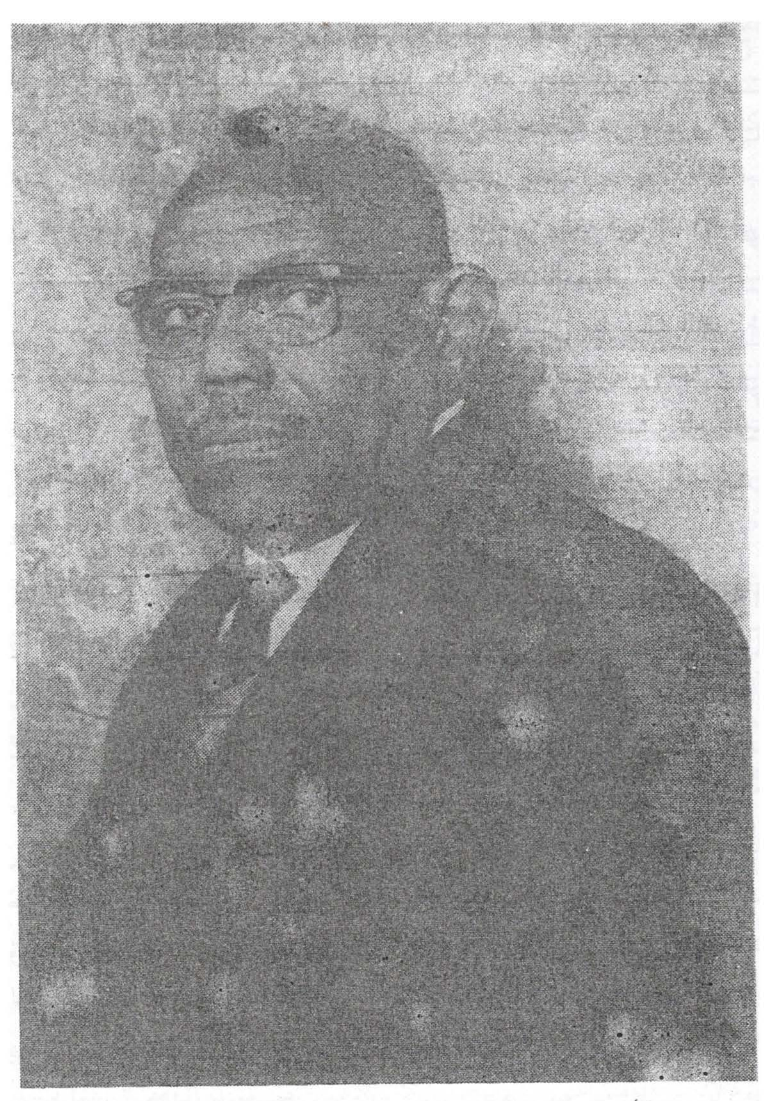
مع مصر لن يفعل أكثر من زيادة المشاكل . وفي أول ديسمبر اجتمع الأزهري بصورة سرية مع محمد أحمد محجوب (زعيم المعارضة) واتفقا على إعلان فوري لاستقلال السودان . وقد حضر كل منهما عشاء رسمياً في قصر الحاكم العام دعا إليه السير نوكس هيلم الذي خلف السير روبرت هاو في أول ذلك العام . ولم يكن الحاكم العام الجديد يدرك تلك التطورات حين اعتذرا عن تأخر وصولهما إلى الحفلة . وقد قضى محجوب ومبارك زروق عدة ساعات وهما يصوغان قرار الاستقلال الذي يُعلن السودان « بلداً مستقلاً » والذي أقره البرلمان السوداني بالإجماع . وبدلاً من « حاكم عام » للبلاد تقرر أن يكون هنالك « مجلس دولة » يتألف من خمسة أفراد سودانيين . . وكان هؤلاء هم : أحمد محمد صالح ، وأحمد محمد ياسين ، والدرديري محمد عثمان ، وعبدالفتاح المغربي ، وسيروسيو ايرو . . آنذاك كانت معظم القوات البريطانية والمصرية قد غادرت البلاد ، وكان الحاكم الجديد قد حكم البلاد بضعة أشهر لا أكثر . وخلال شهر واحد شكّل الأزهري حكومة وطنية ضمّت وزراء من حزب الأمة بين وزرائها . ثم تبع ذلك تطور مثير جداً . إذ كان رئيس الوزراء يحبّذ نظاماً علمانياً للدولة ، لكن السيد علي الميرغني لم يوافق على ذلك . كان ما يقع عجيباً بالفعل ، فبعد عقدين من الاختلاف بين الزعيمين الدينيين : السيد عبدالرحمن المهدي والسيد علي الميرغني ، ها هما يقتربان من بعضهما ويبذلان ضغطاً مشتركاً على الأزهري . وبدا الأزهري أكثر ميلاً إلى الاستقرار والهدوء بعد تشكيل حزب الشعب الديمقراطي في يونيو ١٩٥٦ . وفي خلال بضعة أسابيع سحب السيد علي الميرغني تأييده للأزهري واستقال عدة وزراء يتبعونه ، فسقطت الوزارة . وكانت تلك لحظة نجاح سارة للسيد عبدالرحمن ، إذ أصبح عبدالله خليل رئيس وزارة لحكومة ائتلافية من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي .

في هذا الوقت فاجأت مصر السودان مرة ثانية ، بل فاجأت العالم كله في الواقع . لقد أعلنت تأميم قناة السويس . وحين تم غزو السويس

في اكتوبر ١٩٥٦ من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا . . اصطفّت السودان مع بقية الدول العربية إلى جانب مصر ، وفي ذلك لعب وزير خارجية الحكومة الائتلافية في السودان دوراً بناءً وقيادياً . ولقد أشرنا إلى قصة السويس المحزنة هذه في مكان آخر ؛ لكن النكبة تركت ظلها في وادي النيل كله . وقد خفف من وقع المصيبة حادث واحد ، هو قبول السودان عضواً في هيئة الأمم المتحدة . لقد بلغ السودان رُشده كدولة مستقلة فاحتلت تلك الدولة مقعدها في لجنة الأمم في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٥٦ .

ثم حدث ما بدا ذا أهمية نسبية قليلة في ذلك الوقت . . في ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، حين أقدم محجوب وهو العضو الأبرز والمستقل في البرلمان السوداني على الانضمام إلى حزب الأمة ؛ بيد أن آثار هذا الحدث أثبتت أنها خطيرة جداً وقاتلة لكل من حزب الأمة ، وللأنصار ، وللديمقراطية كلها في السودان . في تلك الآونة (أيام انضمام محجوب إلى حزب الأمة) بدا المستقبل مشجعاً ، والسودان مطمئناً على سيره في المستقبل . فها هو رئيس الوزراء عبدالله خليل يتمتع بخبرة طويلة في شتى مجالات تسيير الأمور في البلاد ، وهو يرئس فريقاً من وزراء أكفاء شديدي المراس ، يتمتعون بمستويات عالية من الذكاء وقوة الشخصية ، والقدرة على العمل . وأكثر من ذلك أنهم جميعاً يتحلون بخبرة كبيرة في شؤون الإدارة . إذن ، كل شيء على ما يرام . وزاد الخير بركة أنه في النصف الأول من ذلك العام كان محصول القطن طويل التيلة جيداً جداً ، لكن ذلك القطن لم يلقَ تصريفاً حسناً ، لقد عانى المحصول من سوء تسويقه ، فألقى ذلك عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة . هذا في الوقت الذي كان فيه إحراز تقدم اقتصادي للبلاد شيئاً ضرورياً . وقد تركت هذه العوامل توتراً على تحالف الأحزاب التي تشكل الحكومة ، فلم تكن بين أعضائها خلافات سياسية وأخرى دينية فحسب ، بل برزت هناك تناقضات في السياسة

الاقتصادية أيضاً . كان الائتلاف مجرّد تجمع جديد لأحزاب محافظة قديمة ، لكنها في حقيقة الأمر أحزاب يعادي كل منها الآخر . فلقد نظر وزراء حزب الأمة إلى مشاركة الحزب (الديمقراطي الاشتراكي) في الحكومة على أنه مصالحة مؤقتة قصيرة العمر ، إنما يتقبلونها للوقوف في وجه الميل المتزايد إلى العلمنة . كما تبدّت خلافات داخلية مع ممثلي الجنوب الذين ما كانوا يتفقون مع أحد . ومع ذلك فقد تماسكت الحكومة الائتلافية طيلة المتبقي من الدورة البرلمانية . وبعد تأجيل افتتاح الدورة المقررة في يوليو ١٩٥٧ ، تعاونت جميع تلك الأحزاب في التحضير للانتخابات التي كانت ستجرى في فبراير ١٩٥٨ . لكنه قبل إجرائها بإسبوعين كان جمال عبدالناصر الذي استطاع إزاحة اللواء محمد نجيب قد قاد مصر إلى اتحاد غير مدروس مع سوريا ، فيما سيُعرف لاحقاً باسم : الجمهورية العربية المتحدة ، كما باشر في خلق نزاع حدودي مع السودان . لقد أصّر على أن المنطقة المحيطة بـ « حَلَفا » هي أرض مصرية . وعلى ذلك رد السودان بانفعال عنيف ، وأشارت حكومته إلى أن المناطق المتنازَع عليها قد أسهمت ثلاث مرات على الأقل في انتخابات سودانية . في أثناء ذلك النزاع كان السيد عبدالرحمن يُبحر إلى « آبا » في العوامة (الطاهرة) في رفقة من الضيوف بينهم بعض المصريين . وفيما كان الجميع في طريقه إلى جزيرة آبا اقترب من العوامة قارب نهري لينقل إليها رسالة برقية من عبدالله خليل . وقرأ السيد عبدالرحمن البرقية بتأنٍ ، ثم علي التو أخبر ضيوفه بما حدث قائلاً : « كيف تستطيعون النوم في الوقت الذي تغزو فيه مصر بلادنا نحن ؟ » وجرى نقاش كان أقرب إلى المشادة حول ما إذا كان الواجب يقتضي العودة إلى الخرطوم على الفور . لكنه تقرر أن تستمر الرحلة إلى « أبا » حيث كانت برقية أخرى من عبدالناصر إلى السيد عبدالرحمن تنتظر أن يتم تسليمها هناك . في تلك البرقية كان الاتهام صريحاً بأن السيد المهدي متحالف مع بريطانيا ، وأنه يسعى إلى الاستحواذ على ممتلكات مصرية . وفاضت عينا



اسماعيل الأزهري رئيس الوزراء

السيد عبد الرحمن بالدمع ، وتبدّى فيهما الغضب ، فقال بصوت متهدج « كيف له (عبدالناصر) أن يتهمني بمثل هذا وهو يعلم أنني شخصياً قد جُرحت على يد البريطانيين ! وأن اثني عشر شخصاً من إخوتي وأبناء عمومتي قد قتلتهم بريطانيا ! كيف له أن يتهمني بمثل ما يقول !! » . وحين هدأ خاطره سوّد رسالة جوابية إلى عبد الناصر يبلّغه فيها أن الأراضي التي ضمّتها مصر قد انتخبت عضوين في البرلمان السوداني ، وأنها ظلّت أرضاً سودانية منذ القديم . ثم أضاف « وأنا على وطيد الثقة أن (الحكومتين) مصر والسودان ، تستطيعان الوصول إلى حل يرضي الطرفين » . وقد تم الوصول إلى ذلك عن طريق إجراء استفتاء عُلّقت أثناء ه السيادة السودانية على حَلفا ، وسُحبت كتائب الجيش المصري من المنطقة .

كانت المحاولة المصرية للاستيلاء على الأراضي السودانية نافعة في تلك الفترة إذ أنها وحّدت السودان فوراً من ناحية سياسية ، وأنهت وإلى الأبد أمل الحركة الداعية إلى الاتحاد مع مصر . وحين اجتمع البرلمان السوداني في يوليو كان الوضع الاقتصادي في البلاد قد زاد تدهوراً وعمّ الشعور بالتذمر . كانت الحكومة القائمة تواجه الانتقاد من داخل البلاد ومن خارجها . بل حتى من داخل البرلمان . وزاد عدمُ الاتفاق بين أعضاء مجلس الوزراء ولم يلح في الأفق بروز قيادة فعّالة في البلاد . هذا كما انتشر جو من الشائعات والشائعات المضادة وازداد القلق أيضاً . وطوال سنة ١٩٥٨ بكاملها ظلّ عبدالله خليل يواجه هجوماً مستمراً لا مثيل له . وكان شريراً في نواياه ، إذ ظل راديو القاهرة يصب حممه على الرجل طيلة الوقت متهماً إياه ، (وهذا صحيح) ، بأنه كان متعاطفاً مع البريطانيين بل مع الغرب بصورة عامة ، وبأنه (وهذا غير صحيح) إنما يخون السودان

والقضية العربية والإسلام ذاته . وكان عبدالله خليل هذا ينظر بازدراء إلى عبدالناصر ، وقد صرّح لي مرة في تعليق له على بناء سد أسوان بأن قال « كان لكل فرعون هرمه الخاص ! » وعيناه تكاد أن تنطقان بأن « ها عبدالناصر قد بنى هرمه أيضاً » . وقد بدا واضحاً أن هناك خلافات خطيرة فيما بين وزراء حزب الأمة ، وحول قضايا شديدة الأهمية ، وبخاصة حول مسألة جنوب السودان ، وزاد الأمر سوءاً أن أخفقت الحكومة السودانية في بيع محصول القطن الثمين لميزانية البلاد ، وللسنة الثانية على التوالي ، فنشطت في صفوف حزب الأمة حركة تدعو إلى جعل عبدالرحمن علي طه رئيساً للوزراء . . بدلاً من عبدالله خليل . وكان السيد صدّيق يحبّذ تلك الحركة لأنه كان على نفور مع عبدالله خليل ، غير أن السيد عبدالرحمن الكبير كان شديد الإخلاص لعبدالله خليل هذا ، وقال « لقد لازمني الرجل ووقف معي في الظروف الحالكة » . والحقيقة أن عبدالرحمن علي طه انسحب من التعاطي بالسياسة بعد وقت قصير من ذلك وعاد إلى قريته ليعيش هناك . وفي اليوم الذي كان فيه البرلمان يستعد للاجتماع من جديد (وهو السابع عشر من نوفمبر) حدث في البلاد انقلاب نظّمه الفريق ابراهيم عبّود . وليس هناك من شك في أن ذلك الانقلاب إنما تم بالاتفاق مع رئيس الوزراء نفسه (عبدالله خليل) وهو رجل عسكري قديم .

يومذاك راجت تقارير متعاقبة تزعم أن مصر هي التي أوحت بالانقلاب كما راج أن الانقلاب قد حصل بعد مشاورات طويلة جرت في أوائل شهر نوفمبر من ذلك العام اتفق فيها عبد الله خليل واسماعيل الأزهري على استباق تحقق المساعي المصرية فبادرا إلى انقلاب من عندهما . كان ذلك انعطافاً غريباً في التاريخ ! كيف يتفق أشد المراهنين على وحدة وادي النيل ويشارك في عمل من شأنه الوقوف في وجه تحقيق تلك

الوحـدة ! ومع من ! مع عـبـد الله خليل . وكـان هذا بخلفيته الطويلة من التـعـامل مع البريطانيين ، يشك في وطنيـة الرعـاع المتـواجـدين في صـفوف الـداعـين إلى الـوحـدة ، بـل ويحتـقـرهـم . كما كـان على قناعـة تامـة بأنهم سـيـقـودون السـودان إلى الدمـار لو بقوا دون أن يكبح جماحهم أحد . وعلى هذا الأسـاس كـان يؤمن بأن الدولة الجـديدة سـتكون في أمان أكثر لو وقعت في يد العـسكريين من أبنائهـا ، وبخـاصـة أن مـعظم هؤلاء العـسكريين قد دربهم البريطانيـون أنفسهم ، وتشّربوا نظرة البريطانيين وتقاليدهم في الإدارة والحكم . هذا إضـافـة إلى أن عبدالله خليل كان يعتقد أن السيد عبدالرحمن غير كـفـؤ لمواجهة أبناء المدن الوحدويي النزعة . ولا شك في ذلك الوقت أن اسماعـيل الأزهري أيضـاً كـان مخدوعـاً في بعض مـؤيديه الشـديد التطرف .

وحـدث الانقـلاب . يومـذاك تم القـاء القبض على محمد أحمد محجوب ، إذ كـان مـعـروفاً أنه لن يوافق على استبدال الديمقراطية بأي دكتاتورية عسكرية يشرف عليـهـا ابراهيم عـبـود (وهو خـتمي متحمس) ويكون نائبه فيها هو أحمد عـبـد الوهاب (وهو من أنصـار المهدي المتحمسين أيضاً) . والطريف في هذا الأمر أن يتساءل المرء ما إذا كان السيد عبدالرحمن قد أُبلغ بالإنقلاب المزمع ، أو أنه وافق عليه فعلاً !! لقـد قيل في ذلك الوقت : إن الإنقلاب كـان مـفـاجأة له . غير أن هناك توافقاً أكثر مما ينبغي بخصوص أن الرجلين اللذين جـاءا ليترأسـا طقم الحكم أحـدهما هو الفـريق ابراهيم عـبود الختمي المتـحـمـــس ، والمؤيد شـديد الولاء للداعـيـة إلى الاتحـاد مع مصر (علي الميرغنـــي) . . وبين عـبـدالله خليل المعروف الاتجاه . فهل تم ضمان تأييد عـبـدالله خليل ومـوافقته على أن يكون رئيس الوزراء من غير أنصار المهدي ؟ ربما تم الاتفـاق على أن يكون عـبد الله خليل والختمية قد تفاهموا على أن لا يؤيدوا التـدخل المصري في السـودان . هذا مـقـابل ذاك . وأنا شـخـصياً لا

أتقبّل أن أصدّق أن عبدالله خليل بعد خدمته طول حياته وولائه الصادق للسيد عبدالرحمن المهدي قد يُقدم على القيام بخطوة خطيرة مثل هذه دون التشاور مع المهدي نفسه . وتقول السيدة فاطمة ، إبنة السيد عبد الرحمن المهدي : أن والدها كان يعلم بالانقلاب ووافق عليه « شعوراً منه بأنه ليس هناك بديل لذلك » . هذا كما أن السيد الصادق المهدي قد أكّد ذلك الأمر أيضاً .

هكذا أخفقت التجربة الأولى من الديمقراطية في السودان ، وبدأت تجربة الديكتاتورية للمرة الأولى .



الدرديري محمد عثمان



يحيى الفضلي

الفصل الرابع

تجارب في الديكتاتورية والديمقراطية

« ما أثقلَ الحرية حين تتجاوز حدودها ! » .

وردز ويرث

ما إن تم استيلاء الجيش على الحكم حتى تم تعليق الدستور الانتقالي ، وحُل البرلمان وعُطّلت جميع المؤسسات الديمقراطية في البلاد . وكما كتب محمد أحمد محجوب فيما بعد « إن الجيش لا يهمه أن يُوجَد أي شكل من أشكال الدستور في الحكم » . لقد استولى المجلس الأعلى للقوات المسلّحة على جميع السلطات الدستورية ، فأبقى الفريق عبود لنفسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية علاوة على منصب القائد الأعلى للقوات المسلّحة . وكان واحداً من أوائل تصّرفات المجلس الأعلى للثورة أن أعلن أنه : سيلتزم بجميع المواثيق ، وأن القوانين القائمة ستبقى نافذة المفعول ، كما وجّه أمراً إلى جميع موظفي الدولة أن يظلوا في مراكزهم . وكتبرير لتصّرف ضباط المجلس الأعلى أعلنوا للشعب أنهم : أنما اضطُروا للاستيلاء على الحكم بسبب من تفشيّ الفساد العام ، وعدم استقرار الوضع في البلاد ، والفوضى الاقتصادية التي تردّت إليها الحال في السودان . . ولا حاجة إلى القول بأن الديكتاتوريات في كل مكان تقدّم للشعب هذه التبريرات الثلاثة حينما يقترف العسكر جريمة قتل الديمقراطية . ومع ذلك فمن الغريب في التاريخ على طوله أنه سجّل أن جميع الديكتاتوريات ، بدون أي استثناء ، هي التي أدّت إلى الفساد ، وخلقت عدم الاستقرار ، وولدت الفوضى الاقتصادية في البلاد . وهكذا تم في حال الفريق عبود .

فبعد بضعة شهور تم اقصاء العميد عبدالرحيم شنان (رئيس القيادة في الشمال) ، والعميد محيي الدين أحمد عبدالله (القيادة الشرقية) ، من عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلّحة ، فبادرا إلى محاولة القيام بانقلاب جديد . لقد حرّكا قواتهما في الساعات الأولى من صباح اليوم الثاني من مارس ١٩٥٩ إلى الخرطوم فحاصرت الفريق عبود في منزله ، وكان قد تم القبض على ثلاثة أعضاء من المجلس الأعلى . . فاضطر الفريق عبود إلى الرضوخ لمطالبهما وتم تشكيل مجلس أعلى جديد دخله كل من اللواء شنان والعميد محيي الدين ، كما انضم إليهما مقبول الأمين (الذي كان قد أُبعد من الحكومة في مناسبة سابقة) . وقد رفض العميد عبدالوهاب ، وهو أحد أعضاء المجلس الأعلى ، أن يقسم يمين الولاء للمجلس الجديد وقال : « إن الذين بادروا إلى القيام بانقلاب يستحقون المحاكمة العسكرية لا توليّ مناصب جديدة . إن أي عمل من هذا القبيل من شأنه أن يدمّر أساس النظام كله في الجيش » . وعلى الفور أحيل عبدالوهاب هذا على التقاعد بعد منحه ترضية وثلاثة آلاف هكتار من أرض الدولة .

وفيما كان الصراع مستمراً في أوساط كبار ضباط الجيش قام العميد محيي الدين ، الذي لم يكن قانعاً بمقعد في المجلس الأعلى فحسب ، بمحاولة انقلاب جديدة . يومذاك جلب بعض قواته إلى الخرطوم في الثاني والعشرين من شهر مايو . وكان الفريق عبود مستعداً تماماً هذه المرة ، فتم إفشال المحاولة وألقي القبض على عبد الرحيم شنان ومحي الدين وحوكما فحكم عليهما بالإعدام ، لكنه لم يحصل تنفيذ للحكم ، إذ تم تخفيفه فيما بعد إلى السجن عشرين سنة . كذلك تم اتهام عضو آخر من أعضاء المجلس الأعلى هو أحمد عبدالله حامد ، غير أنه لم يثبت عليه في التحقيق أكثر من أنه كان على علم بالمؤامرة لكنه لم يبلّغ رؤساءه عنها . ولذلك أكتفي بتوبيخه على التقصير . . كذلك حدث اضطراب جديد قبل نهاية

السنة أيضاً . إذا قام خمسة ضباط صغار في مدرسة أم درمان العسكرية بالعصيان ، فألقي القبض عليهم وحكموا بالموت شنقاً ، وتم تنفيذ الحكم فيهم .

وبالرغم من عدم استقرار الأوضاع في الداخل كما أسلفنا ، فقد توصل نظام عبود إلى اتفاقية مع مصر (التي أصبحت الجمهورية العربية المتحدة الآن) حول مياه النيل ، وتسلّم السودان ١٥ مليون جنيه تعويضاً له عن الأضرار التي ألحقها انشاء السد العالي بالأراضي التي غمرتها المياه . كانت الإدارة السودانية السابقة لإنقلاب عبود قد طالبت بـ ٣٥ مليون جنيه ، أما الكلفة الفعلية فقد كانت ٦٠ مليون جنيه . وهو المبلغ الذي أُنفق على نقل ٥٠ ألف شخص من وادي حَلَفا إلى أماكن أخرى لم تغمرها مياه السدّ .

وعلاوة على ما سبق فإن حكومة عبود استطاعت بيع القطن الذي ظل مجمداً طوال السنتين السابقتين ، فأمدّها ذلك بعون مالي حسّن أوضاعها كثيراً . وبرغم هذا التحسّن فإن أموال الخزينة كانت سائبة ، فقامت لجنة دستورية تم إنشاؤها لمعالجة ذلك التسيّب ، لكن مداولاتها لم تنشر ، فتلاشت جهودها ولم تترك أثراً .

وفي الرابع والعشرين من شهر مارس ١٩٥٩ مات السيد عبدالرحمن المهدي ، رأسُ الحربة في حركة استقلال السودان ، نتيجة لنوبة قلبية هاجمته . وكان الدكتور عبد الحليم معه كما كان الدكتور الذي أرسله السير تشابمان اندروز (السفير البريطاني) حاضراً أيضاً . وحين وصل الدكتور يوسف بدري البابَ ليقدم احتراماته إلى السيّد الكبير في ذلك اليوم أخبره سعادة السفير الذي كان يغادر المكان أن حالة السيد المهدي ميؤوس منها . وحين دخل الدكتور يوسف أعلمه عويل النساء في الداخل أن ابن المهدي الكبير قد فارق الحياة .

يومذاك فقد الدكتور صديقاً عزيزاً عليه كما فقد السودانيون جميعاً زعيماً لهم وقائداً من مستوى رفيع .

والحق أنه ليس هناك فرد سوداني يقف نِداً لذلك الفقيد . ولقد تم نعيه إلى العالم ، لا من قبل أتباعه (الأنصار) فحسب ، بل من قِبل الكثيرين غيرهم . وكان من بين الذين حزنوا عليه بحق منافسُه القديم السيد علي الميرغنيّ . يومذاك قُدر عدد الذين ساروا في جنازة الرجل بثلاثة ملايين . وقد خلَفه ابنُه الصدّيق عبدالرحمن كإمام للأنصار ورئيس لجبهة المعارضة المتحدة في السودان . وكانت المعارضة تتألف من : حزب الأمة ، ومن الاتحاديين الوطنيين والشيوعيين ، ومن أحزاب صغيرة أخرى .

واستمرت الجبهة المتحدة في معارضتها للنظام العسكري ، فكانت توجه رسائل احتجاج ومذكرات إلى المجلس العسكري ، بصورة دائمة ، لكن دون جدوى . بل كانت مطالبهم في العودة بالبلاد إلى حكم مدني ، وعودة كتائب الجيش إلى ثكناتها لا تلقى رداً البتة . وكان محمد أحمد محجوب يحبذ اللجوء إلى المقاومة بالعنف إذا تمت اعتقالات جديدة . لكن السيد الصدّيق أعلن موقفه بصدد ذلك قائلاً : « إنني لا أود أن ألقى الله ويداي ملطختان بدماء المسلمين » . وفي الساعات المبكرة من ١٠ يوليو ١٩٦١ تم القاء القبض على محجوب . لقد توجهت إلى داره ثلاث عربات مصفّحة وثمانية جنود يحملون مدافع رشاشة ، وسيق محجوب إلى مطعم نادي الضباط في الخرطوم حيث نفي من هناك إلى مدينة جوبا في جنوب البلاد . وهناك تم اعتقاله طيلة سبعة أشهر . هذا كما رافقه إلى هناك أحد عشر سياسياً آخرون . وكان من بينهم أحمد سليمان الوزير والذي عُين سفيراً في لندن فيما بعد . وعبدالمحجوب من الحزب الشيوعي ، ومحمد عبدالرحمن نقدالله الأمين العام لحزب الأمة . ثم جاءت ضربة أخرى للجبهة المتحدة يوم موت السيد الصديق المبكر في الثاني من شهر اكتوبر

١٩٦١ عن عمرٍ لا يزيد عن ٥٢ سنة . إذ ظلّ قلقاً لعدة شهور بسبب ارتفاع التوتر وخصوصاً حين نشب القتال بين الأنصار ورجال الشرطة في أم درمان .

طِوال سنتين لاحقتين ظلّت النقمة تعتمل في صفوف الطلبة والعمال وجماعات المهنيين . كان التدهور في الشمال قد ازداد بفعل الثورة العلنية في السودان الجنوبي ، ففي ١٩٦٣ كانت ثورة آنيا نيا (Anya Nya) قد تمكّنت من السيطرة في الإقليم الاستوائي . وبعد سنة من ذلك قررت حكومة الفريق عبود طرد جميع رجال الدين الأجانب (ومعظمهم من المبشرين الانجيليكانيين والروم الكاثوليك) من جنوب السودان ، لأنها كانت تعتقد أن هؤلاء المبشرين هم الذين أشعلوا نار الثورة . ولا شك أن حصيلة هذه الأعمال لا بد وأن تترك أثراً معادياً لحكومة السودان في أوساط الدول الأخرى .

كان نظام عبود نظاماً أبوياً (بطركياً) وتكنوقراطياً في نفس الوقت . لم تكن له جذور في الأرض تسنده ، وفي نهاية ١٩٦٤ كان ذلك النظام يعاني من مشاكل عديدة . . فتعليق صلاحيات البرلمان كان معناه أنه لم يبقَ للسودانيين أي طريق مشروع للإفصاح من خلاله عن نقمتهم وما يشكون منه من تذمر . هذا ما ولّد اضطرابات في الشمال وثورة في الجنوب . أما الأزمة في الشمال فقد تبدّت على شكل مظاهرات للطلاب قُتل فيها طالب واحد . كذلك ألقى النظام القبض ، بدون سبب ، على اثنين من القضاة كان أحدهما بابكر عوض الله ، وكنت قد عرفت هذا الرجل يوم كان يشغل وظيفة مسجّل عام في اتحاد النقابات وكنت أحد أفراد دائرة العمل ، أيام الحكم البريطاني . ثم وقعت أحداث قتل أخرى أعقبت وفاة ذلك الطالب ، وبذلك انهار المجلس العسكري في السودان . لقد نجحت ثورة الشعب وأصبح سر الختم الخليفة ، وهو رجل تربوي متميز ، رئيساً

لـلـــوزراء في الإدارة المدنيـة الجـديـدة . يومـذاك أعيـد العـمل بالدسـتـور الانتـقـالي وعاد إلى الوظيفة صديقان قديمان لي هما محجوب ، وزيراً للشؤون الخـارجيـة ، وزرّوق وزيراً للمالية . أمـا عـبـود والذي كان قلقاً فيما يتعلّق بسكنه وتقـاعـده فـقـد انتظر حـتى تمت تسوية تلك الأمور . وحين ضمنها لنفسـه تقـاعـد في اليـوم الخامس عشر من نوفمبر من ذلك العام . ولم تترك السنوات الستّ من الحكم العـسكري ، حكم الفـريق عبود ، أية آثار دائمة في حيـاة الـسـودان ، غـير أنهـا كـانـت إيحـاء ملهماً للعـسكريين أنه يمكن الاسـتـحـواذ علـى السلطة عن طريق فـوهة البندقـيـة ، والرصـاصة المنطلقة منهـا . وعلى كـل حـال فـيومذاك انتهت أول ديكتاتورية في السودان وبدأت المحـاولة الثانية لقيام حكومة ديمقراطية في البلاد .

كـان سر الخـتم الخليـفـة الذي أصبح الآن رئيس وزراء حكومة مدنية يتـمـتع بخلفـيـة مـتـمـرسـة في شـؤون الإدارة . فهو واحد من أول مجموعة سـودانـيـة تـم تـدريـبـهـا على تقنيـات الإشراف عندمـا أدخلتُ بنفسي ذلك البرنامج إلى السـودان سنة ١٩٥١ . كـانت شـخـصيته جذابة ، وقدرته على التـعاطي مع الناس كبيرة تماماً ، لكنني أحسست أنه يعوز تلك القوة والجرأة اللتين يتطلبـهما منصب رئيس الوزراء . على كل حـال فإن الرجل كان يحظى بالقـبـول بل كـان مناسـبـاً تمامـاً في مثل ذلك الوقت الحرج . وهكذا شكّل الرجل جسراً ممتـازاً للإنتقال بالبلاد إلى الديمقراطية المنشودة .

تـشـكّلت الحكومـة الجـديدة من خمسـة أعـضـاء من أفـراد الأحـزاب القـديمـة وثمانية أعضاء من جبهة المهنيين المتحدة التي تزعمت ثورة اكتوبر . وكـانـت الجـبـهـة مـؤلفـة من أسـاتذة جـامـعـيين ، ومـدرّسين ، وطلاب ، ومـوظـفين مـدنيين ، ومن نقـابيين مـهنيين ، ومن فـلاحين في حـقـول قطن مشروع الجـزيرة . وكـانت إلى حـدٍ مـا جبهة راديكالية ، أميل إلى اليسار ، وبالطبع ضـمّت الجـبـهـة الشـيـوعيين أنفسهم . وفي تلك الحكومة خُصص

منصبان للجنوبيين ، وقسّمت الأقاليم الجنوبية إلى مجموعتين سياسيتين : الاتحاد الوطني الافريقي للسودان ، ويقوده وليم دينق ، (الذي تم اغتياله) ، والجبهة الجنوبية . وبعد إجهاض مؤتمر السلام في ١٩٦٥ اندمجت هاتان المجموعتان للمشاركة في الانتخابات . ولكن أسلوب دينق المعتدل لم يُرض الآلاف من أولئك الذين هربوا بعد مذابح ١٩٦٥ م .

في تلك الظروف برزت العصابات إلى الميدان ، ولم تكن على علاقة سياسية بأي من التكتلات السابقة ، وانقسمت آنيا نيا بفعل الخلافات القبلية والدينية فيما بينها . كذلك ظهر التصادم بين القادة والزعماء القدامى الذين كانوا قد ظلوا يقاتلون لسنوات طويلة وبين القادة الأحدث سناً والأرقى تعليمًا وتدريباً أيضاً . وكان بين هؤلاء جوزيف لاقو ، وهو رائد سابق في الجيش السوداني عاد إلى الجنوب في سنة ١٩٦٤ .

في ذلك الحين كانت الحكومة ترغب في إجراء انتخابات في مارس ١٩٦٥ ، لكنه بدا واضحاً أن هناك ما يحول دون إجرائها ، وهو الصراع الناشب في كثير من النواحي في الثلاثة أقاليم الجنوبية . وقد جرى نقاش عميق وطويل في الشمال حول : هل يجب أن تتم تلك الانتخابات أو أنه ينبغي تأجيلها . وارتأى الحزب الديمقراطي والحزب الشيوعي وعناصر الجنوبيين الموالية للحكومة ضرورة التأجيل ، لأنهم خشوا أن يفقدوا نفوذهم . وحين رفض الجنوبيون المشاركة في الانتخابات اضطُرت الحكومة لأن تستقيل . يومذاك تم تقديم طلب إلى رئيس المجلس الأعلى الذي أُعيد تشكيله ، فأصدر توجيهاً مفاده أن تجُرى الانتخابات فقط حين يستطاع ذلك ، ورفض الحزب الديمقراطي هذا التوجيه ودعا إلى المقاطعة . وجرت الانتخابات . وفيها فاز حزب الأمة بصورة حاسمة فنال ٧٥ مقعداً من ١٥٨ مقعداً ، فيما ضمن حزب الاتحاد الوطني ٥٢ مقعداً فقط . وعلى كل حال وبحكم النسبة المنخفضة في التصويت وعدد المرشحين الكبير في

كـثير من النواحي فـقـد تم انتـخاب عدد كبير ممن فازوا على أساس أصوات الأقليـات . ومع ذلك فـقد كان الانتخاب مهماً من حيث أنه أول مرة تشارك فـيهـا المرأة في الانتـخـاب ، وكان هذا علامة بارزة تدل على التقدّم ، فمنذ ١٥ سنة فـقط كانت أول ٦ بنات سودانيات يدخلن جامعة السودان . هكذا أصبح محمـد أحمد محجـوب رئيس وزراء حكومـة ائتـلافـيـة مع حزب الاتحاد الـوطـنـي . ويومـذاك حقق اسماعيل الأزهري طمـوحـه في أن يكون رئيس دولة بأن جُعل رئيسـاً دائماً للمـجلس الأعلى . بذلك انتـهت تلك التركـيـبة المضـحكة والبـاعـثـة على السخرية التي بموجبها تتم رئاسة الدولة من قبل ٥ أعضاء يتعاقبون في المنصب بصورة دورية .

في تلك الحكومـة كـان لمحـجوب هدفان ، إذ بدا أنه أخذ يغدو أكثر محُافَظَـةً مـن السابق متناسيـاً أفكاره المبكرة ذات السمـة الراديكاليـة والاشتراكـيـة . فـقـد كان مصمماً على أن يسحق المتمردين في الجنوب ، وأن يزيح الشيـوعـيين من البرلمان ويبعدهم عن مراكز النفوذ . وباشرت حكومته نشـاطهـا . وكنتـيـجـة للحـملة العسكرية الجديدة على الجنوب ازداد الشعور بـالمـرارة هـنـاك . ولا شـك في أن فـظـائع كـثيرة اقترُفت في تلك الحـملة ، اقترفـهـا الطرفان . لكن الحكومة أتهُمت بتحطيم الكنائس والمدارس وإهلاك المـاشـيـة وحـرق الغـلال ، ومن ثم بنشر الجـوع بين السكان . ومن جـراء ذلك زاد تأييـد عـصـابات آنيا نيا بين الجنوبيين كحصيلة لسياسة القمع التي اتبـعـتـهـا الحكومـة . في هذا المجال أخفقت حكومة محجوب . لكنها لقيت نجـاحـاً أكبر في مجال إزاحـة الحـزب الشيوعي . فقد أجاز البرلمان قراراً بطرد الأحـد عشر نائبـاً شيـوعـيـاً ، بل نجح في حظر وجـود الحزب أصلاً . وما أسـهـــل عـلى الماركـسـيين أن هبطوا إلى العـمـل السري وتشكيل الخـلايا من جـديد ! وهذا مـا فـعلوه . وهنا يجب القول أنه : نعم كان الحزب الشيوعي

السوداني حزباً ماركسياً بالتأكيد ، لكنه أولاً وأخيراً كان حزباً وطنياً ذا نزعة وطنية وقومية .

ومن سوء الحظ أن تفسّخت الحكومة الائتلافية وتنازعت أمرها حول السيطرة على السياسة الخارجية . فقد شدّد الأزهري بصفته رئيساً للدولة على أن يكون هو الذي يتولى العلاقات الخارجية . وهذا ما رفضه رئيس الوزراء ، والذي أبى أن يسلّم بذلك ، وأصّر على القيام بمهمات منصبه . وحين تم التصويت في البرلمان حول ذلك فقدت الحكومة الثقة في يوليو ١٩٦٦ واضطر محجوب إلى الاستقالة من الوزارة . وقد أدت هذه الأحداث إلى انشقاق ، ولأول مرة في حزب الأمة ، بين الزعماء التقليديين الذين يقودهم محجوب سياسياً ويؤيدهم الإمام الهادي روحياً (وكان الإمام الهادي قد خلف في منصبه أخاه الإمام الصديق بعد وفاة الأخير سنة ١٩٦٢) وبين الجناح الراديكالي في الحزب ذاته . وكانت أغلبية نواب الحزب في البرلمان مواليه لابن اخ الإمام الصادق المهدي الذي كان هو الزعيم الرسمي لحزب الأمة . وقد عرفتُ كلاً من الإمامين : الصادق والهادي . وكان الهادي هذا هو الإبن الثاني للإمام عبدالرحمن . وحين قابلته للمرة الأولى كان لا يزال شاباً حديث الزواج ، وقد وجدته يمتلك ذلك السحر والجاذبية اللذين يتصف بهما أفراد عائلة المهدي عامة ، لكنه كان محدود الثقافة وقليل الخبرة ، كانت حياته تتركز في جزيرة آبا ولا يعرف عن العالم الخارجي إلاّ قليلاً . وقد أثرتُ هذه النقطة مع أبيه السيد الكبير وأشرت إلى أنه فيما إذا حدث أي شيء للسيد الصديق فإن الهادي هو الثاني من حيث الترتيب في العائلة . وتقبّل السيد عبدالرحمن هذه الإشارة ، فجيء بالهادي إلى الخرطوم لقضاء فترة هناك . وفي الخرطوم رتّبنا للزائر إقامة عدد من اللقاءات على الفطور والعشاء وصرِنا مولَعين بصحبته . كان صاحبنا رجلاً مخلصاً ومتحمساً وشديد التقى والورع . وأنا أعتقد أنه أكثر

أبنـاء الـسـيـد الـكبير تديناً ، لكنه بدا لي محافظاً جـداً وتقليـدياً في تنـاوله لـلأمـور . كـانـت تنقـصـه تلك المرونة في تعـاطي الأمـور ، وتعـوزه الفطنة السـيـاسية . وكان شديد التأثر بـ « حَـمِـية » السيد عبدالله الفاضل ، الذي كانت تخامره طموحات ملوكية .

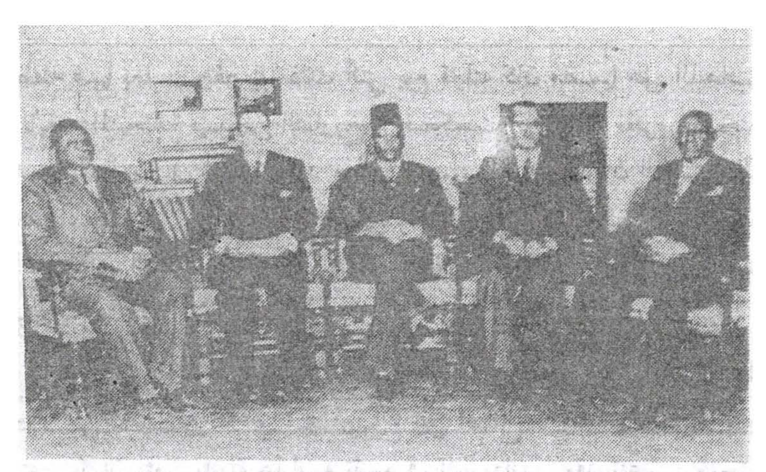
حين توفي الإمـام صـدّيق تداولت عـائلة المهدي الأمر حول من يخلفه وهذا شيء طبـيـعي ، وكـان الإمـام صدّيق في وصيّته قد سمّى ابنه الصادق لخلافـتـه ، لكنه عند وفـاة الوالد كـان الصـادق هذا شـاباً لم يبلغ السـابعـة والعشرين من عـمـره . وفي الاعـتـبـارات عند المسلمين لا يلقى الترتيب في الـولادة والأولوية في الحق تقـديراً كـبيراً مـثل التـقـدّم في العـمـر ، والخبرة ، والصـلاحـيـة لتـولي الأمـور والقدرة على ذلك . كل هذه شؤون لا تؤخذ في الحـسـبان . كان عبدالله الفاضل يحبذ تعيين الهادي (صهره) ، ولما كان هو العـضـو الأسنّ في العـائلة فإن رأيه كـان يلقى احترامـاً . وهكذا تم الاتفاق على أن يكون الهادي هو إمـام الأنصـار الجـديد ، ويا لها من نتائج مأساوية ترتبت على ذلك !

كان الصادق مختلفاً جداً عن عمه . لقد جاء ليقابلني حين كان عمره ١٥ سنة بصـفـتـه يمـثل جده وأباه « اللذين سمعا أنك مريض وكلاهما الآن غـائب عن الخـرطوم » . هكذا أخبرني بكل رصـانة . وحتى في ذلك الوقت رأيت محدّثي فـتى شـديد البنيـة ، ضـخماً . وقـد ولّدت تلك الزيارة صـداقة طويلة مـسـتـمـرة بيننا . يومذاك تحدثنا معاً ساعتين طويلتين . كان الشاب ضد الإمبريالية بعنف ، ومعادياً شديداً للبريطانيين أيضاً . وكانت شخصيته وثقـافـتـه مـتميزة بارزة في حديثه . فترك انطباعاً عميقاً في نفسي ، حتى إنني كـتـبت إلى السير جـيـمس روبرتسـون أقـول « لن تحتاج إلى النظر أبعد من الصـادق بن الصدّيق لأنه سيكون زعيم المستقبل وقائد هذه البلاد » .

وبعـد عـدة سنوات أخبرني الصـادق أن لقـاءنا الأول قـد جـعله يغير

خططه فيما بعد . وتفصيل ذلك أنني يوم قابلته كان مصمماً على الذهاب إلى الولايات المتحدة ليدرس التاريخ . فعكست أنا وجهة نظره ونصحته أن يدرس التاريخ في أكسفورد ، لأن أكسفورد هي المكان الوحيد الكفؤ لذلك ، أما الولايات المتحدة فهي بلد لا تاريخ له . وقد قبل نصيحتي هذه فدرس التاريخ وتخرّج في كلية سان جونز ، وكان أصغر شاب في خريجيها سناً على الإطلاق .

كان الإمام الهادي محافظاً ، أما الصادق فكان راديكالياً مع أنه ظل « رجلاً من الأنصار ، أي مهدياً » عن اقتناع ، ومسلماً متمسكاً بتعاليم دينه . كان يؤمن بدولة علمانيه تقوم في السودان . وقد تزعّم ، وبحق ، وبصفة شخصية . ، قضيّة أهل الجنوب عندما طلب إجراء تحقيق مستفيض في الأعمال الوحشية التي اقترفتها الحكومة . يومذاك لم يكن العهد قد طال على الصادق في البرلمان السوداني ، فقد تأهل لدخول البرلمان وهو في أصغر عمر يسمح بالترشيح لذلك أي ثلاثين سنة . كان شاباً على عجلة من أمره حين قَبِل منصب رئيس الوزراء في السادس والعشرين من يوليو ١٩٦٦ ، وقد رجا الهادي محجوب أن يتخلى عن المنصب وأن يُخْلي له مركزه ؛ لكن محجوب ، وهو السياسي الحكيم واسع الخبرة والذي قاد حملات انتخابية وذو سمعة وطنية وعالمية - لم يكن في نيته أن ينزاح من الطريق . لذا نصحتُ الصادق بأن ينتظر ، فمحجوب رجل متقدّم في السن ، وسيرتقي (الصادق) في بضع سنوات إلى ذلك المنصب بصورة حتمية . وقد علمت لاحقاً أن نقدالله ، الأمين العام لحزب الأمة كان محركاً رئيسياً في حث الصادق لأن يكون زعيم الحزب ورئيس الوزراء ويحل محل محمد أحمد محجوب . وكانت هنالك مجموعة شبيهة بمجموعة (تركيا الفتاة) بين شباب السودان ، في ذلك الوقت . فهي متحمسة لانتهاج سياسة راديكالية ، وهي مستعجلة في الأمر لا تستطيع الصبر على ما يفعله الزعماء



مجلس السيادة من اليسار إلى اليمين

سيريسيو إيروا ، عبدالفتاح المغربي ، الدريري محمد عثمان ،

أحمد محمد ياسين ، أحمد محمد صالح



عبدالله خليل

التقليديون المحافظون ، سواء في الجانب السياسي أو الجانب الديني من الحركة المهدية . إذن ، كان الصِدام شيئاً لا يمكن تجنبه . وكان الصادق على قناعة تامة بأن كلاً من محجوب والإمام الهادي بعيدان كل البعد عن الأعضاء الأفتى شباباً والأرقى ثقافة في السودان ككل ، لا في حزب الأمة وحده . كان محجوب قد أصبح شديد المحافظة . . والصادق يرى أن التغيير بات ضرورة ماسة . لذلك قَبِل المنصب الجديد تراوده آمال كبيرة وتوقعات عظيمة . كيف لا وهو يتمتع بأكثرية برلمانية ممتازة !! كانت أفكاره عن الإصلاح الاقتصادي جيّدة ، وهو يود استخدام التنمية الاقتصادية لتعديل التمايز بين المناطق في البلاد . لذلك كان سيباشر خلق حكومة إقليمية غير مركزية . وكان السودانيون الجنوبيون يحبونه ويثقون فيه ، فلاحَ للجميع أمل كبير في أن تستقر البلاد . على هذا الأساس اقترح الصادق أن يكون هناك رئيس شمالي للسودان ، ونائب رئيس جمهورية جنوبي (بدلاً من مجلس أعلى) ، وكان راغباً في إنقاص نفوذ الحكومة عن طريق منح بعض الاستقلالية للجنوب .

وعلى كل حال فقد تمت معارضة الصادق في إدارته ، ويا للغرابة ، من تحالف غير مقدس ضمّ التقليديين في الجناح اليميني من حزب الأمة ومن الجناح اليساري الذي ضمّ الطلاب والشيوعيين ومَن أطلق عليهم اسم: الصّفوة ، أو النخبة الثقافية . ففي نظر فئة منهما كان الصادق تقدمياً أكثر مما ينبغي ، وفي نظر اليسار ، وهي الفئة الأخرى ، كان الرجل (فابياً) . وكان الجناح اليميني هو الأقوى في المناطق الريفية ، فيما (اليساريون) ، وهم الأعلى صوتاً والأرقى تنظيماً ، مسيطرين في المدن . وزاد الصادق في نقمة اليسار عندما رفض المصادقة على قرار المحكمة العليا والقاضي برفع الحظر عن الحزب الشيوعي الذي أصدره محجوب .

وهنا مأخذ على الرجل . فأي سياسي يتمتع بخبرة أكثر مما لدى

الصادق كان سيدرك أنه ليس من الحكمة أن يُحارب على جبهتين في الوقت نفسه ، بل عليه أن يحيّد إحداهما . وقد حاول بعض الشيوعيين مع عدد قليل من مؤيديهم العسكريين أن يقوموا بانقلاب ، فتم اجهاضه .

وبالرغم من المعارضة للصادق فإن جماعته من حزب الأمة فازت بـ ١٥ مقعداً في المناطق التي كان قد تّمت تهدئتُها في الجنوب ، وفاز حزب الاتحاد الوطني الإفريقي بعشرة مقاعد ، وحزب الاتحاد الوطني بخمسة . وهكذا غدا المحافظون التقليديون قلقين ، ذلك أنه من أجل تهدئة الجنوب أيّد الصادق سياسة الحريّة الدينية ولم تكن لديه رغبة في إعلان دولة إسلامية في البلاد . وازعجت نتائج الانتخابات الإمام الهادي فاغتنم محجوب تلك الفرصة للانتقام . وعندما انضم حزب الاتحاد الوطني إلى جماعة محجوب انتهت حكومة الصادق وعهدُ وزارته . وفي مايو سنة ١٩٦٧ غدا محجوب رئيساً للوزراء مرة ثانية في حكومة ائتلافية جديدة ضمت الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي . كما ضمت أولئك الذين يتبعون جناحه من حزب الأمة . وحين رأى الأزهري هذا التبعثر في حزب الأمة حشد حزب الشعب الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني ، ودمجهما في حزب جديد سماه حزب الاتحاديين الديمقراطي .

كانت الصورة السياسية في السودان الآن تدعو إلى السخرية المؤسية . ها هو جناح الصادق يستطيع شلّ الحكومة بالكامل ، لأنه يقبض على نقطة التوازن فيها ؛ وها هو محجوب يعتقد أن الصادق إنما ينتظر الفرصة المناسبة لتدمير الحكومة . لذلك تحرّك محجوب بسرعة ، وحلّ البرلمان . وكانت النتيجة أن عمّ الهياج وانتشرت الفوضى ، إذ رفضت أكثرية الأعضاء قبول ذلك الحل . من ثَم ترتّب على ذلك أن ظهرت للوجود حكومتان في الوقت نفسه : واحدة تجتمع داخل بناية البرلمان ، والثانية تلتقي في فناء المبنى . ونظراً لهذا الوضع المضحك كتب القائد



ابتهاج السودانيين بحكومتهم المستقلة

الأعلى في الجيش إلى المحكمة العليا يطلب تبيان أي الحكومتين هي صاحبة السلطة التشريعية . وبعد مداولات طويلة ونقاش كثير قررت المحكمة العليا أن محجوب هو الرئيس الشرعي للحكومة وأصدرت أمراً بإجراء انتخابات جديدة في ابريل سنة ١٩٦٨ .

وحين تم ذلك ، برز حزب الاتحاديين الديمقراطيين ليفوز بمئة مقعد ومقعد واحد من الـ ٢١٨ مقعداً . أما جماعة التقليديين من حزب الأمة فقد فازت بـ ٣٦ مقعداً ، بينما فاز جناح الصادق بـ ٣٠ مقعداً فقط . والواقع أن الصادق نفسه خسر مقعده لصالح عضو تقليدي من حزب الأمة كان يؤيد السيد الهادي . كذلك فاز حزب الاتحاد الوطني الإفريقي بخمسة وعشرين مقعداً هو وجبهة الجنوب . كان كسب الحزب الشيوعي السوداني مقعداً واحداً . وكان قد سُمح لذلك الحزب بالدخول في الانتخابات بحكم الظروف المتغيرة آنذاك . كان مدى الاقتراع هذه المرة أعلى كثيراً من سابقاتها ، وتم إجراء الانتخابات في معظم الأقاليم الجنوبية لأول مرة سنة ١٩٥٨ . وفي أثناء تلك الانتخابات تم اغتيال دينق ، لكن حزب الاتحاد الوطني الإفريقي استمر في نشاطه . وعلى كل حال فإن المنشقين والمنفيين انفصلوا وانضموا إلى جبهة التحرر آنيا نيا المتمركزة في أوغندا .

هكذا إذن . . . كان حزب الاتحاديين يتمتع بأكثرية مقاعد البرلمان تقريباً (أقل من الأغلبية بـ ٩ مقاعد) . . لكن الهادي طلب من الأزهري الحصول على منصب رئيس الوزراء للسيد محجوب ، وحصل عليه ، كما طلب تخصيص أربعة مناصب وزارية أخرى لجماعته .

حقاً إن السياسة تخلق رفاقاً عجيبين في الفراش . تلك حقيقة ، فنحن نجد في الوزارة الأخيرة كلاً من عبدالخالق محجوب الشيوعي مع محجوب التقليدي شديد الكراهية لذلك الحزب ! ورغم هذه التركيبة

العجيبة بدت الحكومة قوية ، وذات برنامج إيجابي من حيث الاقتصاد ومن حيث إعادة تنظيم الإدارة في الجنوب بشكل خاص ، ومن حيث تحسين العلاقات مع العالم العربي والاتحاد السوفييتي . يومذاك كان صادق ومؤيدوه يقفون في صف المعارضة .

وعلى كل حال فقد كانت هناك توترات خطيرة آخذة في البروز في حكومة محجوب هذه في خريف سنة ١٩٦٨ . إذ كانت إدارته تعتمد على التنسيق بين أحزاب متنوعة . في تلك الأثناء جاء سر الختم الخليفة السفير السوداني في لندن ، إلى تناول الغداء معنا في المنزل . وكان واضحاً من التعليقات التي أبداها أن بين الصادق وبين أعضاء حزب الأمة اختلافات عميقة في الرأي مع عمه الإمام الهادي زعيم الأنصار .

وفي السادس والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٦٨ عانى محجوب ، رئيس الوزراء ، من نوبة مَرَضية فتم نقله بالطائرة إلى لندن لمعالجة علة عصبية فيه . وحين استعاد الرجل قواه العقلية فيما بعد ، ذهبتُ أنا وازماي لعيادته عدة مرات . وكان الرجل قلقاً جداً حول المشكلات الاقتصادية التي تواجهها بلاده ، وشديد الاهتمام بحلّها إن استطاع ذلك . وفي أول يناير من سنة ١٩٦٩ طلب إلينا الذهاب لمقابلته في دورشيستر حيث كان في مرحلة النقاهة ، وهناك توسل إلينا الرجل ، بل رجانا رجاء حاراً أن نقابل وزير الخارجية البريطاني نيابة عنه ، وكان يعرف أننا على صداقة مع ميشيل ستيوارت . ولقد أخبرنا رئيس الوزراء المريض أن السفير السوداني حاول الحصول على مساعدة اقتصادية من حكومة جلالتها ، لكن شيئاً من ذلك لم يتم ، كما أخبرنا أيضاً أنه في حاجة إلى عشرة ملايين جنيه استرليني كقرض فوري للبلاد بغرض تخفيف قيود الاعتماد من بريطانيا للمباشرة في إنشاء مشروعات صناعية صغيرة في مختلف مناطق السودان . وكان الرجل شديد الاهتمام بأن يطوّر مشروعات ضخ صغيرة لخدمة الزراعة على الخصوص .

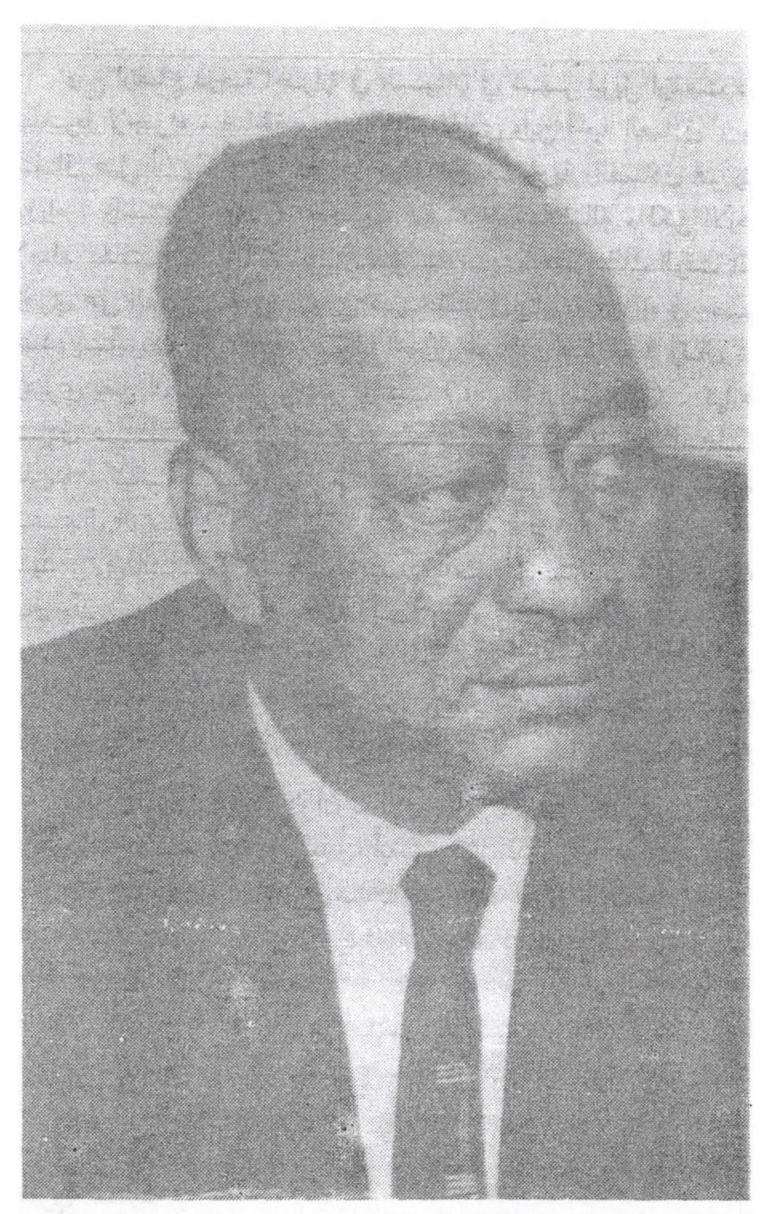
وبالفعل قابلنا وزير الخارجية في السادس والعشرين من يناير في غرفته في مجلس العموم البريطاني . وفي ذلك الوقت كان في لندن تشديد على الأمن والسلامة فتم تفتيشنا أنا وازماي بدقة من قِبل شرطي بملابس مدنية ، إعتذر إلينا ، قبل السماح لنا بالدخول على الوزير . وكان الوزير مايكل ستيوارت متعاطفاً مع طلبنا ، لكنه لا يودّ الالتزام بشيء ، فوعد بإعادة النظر في الموقف . وقد كررت له الرسالة التي طلب إلينا محجوب أن ننقلها إلى الحكومة البريطانية ، ومفادها أن السودان سيتعرّض لانقلاب عسكري خلال ستة أسابيع إذا لم يتلقّ المساعدة المطلوبة على الفور . كان هذا من باب التنبؤ ، لكنه تم بالفعل ، فوقع الانقلاب بحق وحقيق . لكن في وقت غير الذي قدّره محجوب . كذلك رغب محجوب إلينا أن نحذّر الحكومة البريطانية مما يترتب على مثل هذا الانقلاب وقال : إنه سيكون مفزعاً . وفي هذا أيضاً كان الرجل مصيباً في تنبؤاته .

وأخيراً غادر محجوب لندن ليتابع شفاءه ضيفاً على الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، وكان هذا صديقاً شخصياً له ومعجباً متحمساً بموهبة محجوب الشعرية ، كما هو معجب بحدسه السياسي أيضاً . وانقضى شهر كامل ، عاد بعده محجوب إلى السودان فاستقبله الرئيس الأزهري بكل ترحاب .

في أثناء فترة غياب محجوب جرت أكثر من محاولة للإصلاح ما بين الفئات المتعارضة ضمن جناحي حزب الأمة ، وفي تلك الأثناء كانت وزارة الخارجية البريطانية ، لا تزال (تعيد النظر في الوضع) . وقد جدّدتُ طلبي إلى الوزير ميشيل ستيوارت حين التقيت به في السفارة المصرية في شهر مارس من ذلك العام ، وأظهر لي بعض ما يبعث على الأمل : لقد تم تخفيف قيود الاعتماد قليلاً ، أما قرض العشرة ملايين جنيه فقد رُفض . بَيْدَ أن ذاك التكرّم البسيط (أي تخفيف قيود الاعتماد) جاء متأخراً جداً .

ومع ارتفاع درجة الحرارة في السودان في شهر ابريل ارتفعت درجة الضغوط لإجراء مصالحة ما بين الإمام الهادي وابن أخيه الصادق ، وتم الاتفاق على أن يكون الإمام هو رئيس الجمهورية والصادق هو رئيس الوزراء . واستُشير من ذلك محجوب فهدّد بالاستقالة ، لكن الأزهري والإمام الهادي أقنعاه بأن يظل في منصبه . وفي حوالي ذلك الوقت اقترح الأزهري على الصادق أنه هو الذي سيخلفه في رئاسة الوزراء في حينه ، ووعده بتأييده في ذلك . هكذا أخبرني الصادق فيما بعد وقال : إن الأزهري يظن أن ذاك الترتيب هو الأنسب (لصالح السودان) . كما علّق الصادق على ذلك الرأي بقوله لي : هذه عباءة فضفاضة لا أستطيع أن أرتديها . كانت المحادثات مستمرة بين الأحزاب الكبرى فيما يتعلّق باستبدال الدستور الانتقالي في البلاد (القائم منذ ١٩٥٦) بدستور دائم جديد . وفي الثالث والعشرين من شهر مايو أصدرت الأحزاب إعلان اتفاق بأن يكون الدستور الجديد إسلامياً ، وجمهورياً ، ورئاسياً . وبعد يومين من ذلك عُطّل الدستور المؤقت حين قبض على زمام الحكم في البلاد ضابط مغمور اسمه جعفر محمد نميري بتأييد مجموعة من صغار الضباط وتشجيع من الشيوعيين .

لقد تم الانقلاب دون أن تسفك الدماء . . ولم يرتضِ أهل السودان بتلك الثورة فحسب بل رحّبوا بها أيضاً . كان قد أنهكهم التشاحن الدائم فيما بين الأحزاب القديمة . يومذاك أخفقت الديمقراطية من جديد ، وبدأت الديكتاتورية العسكرية مرة ثانية . وكان لتلك الديكتاتورية أن تدوم طيلة ستة عشر عاماً ، لتقود بلداً متسامحاً وكفؤاً نسبياً ومعتمداً على ذاته إلى هوة من الدمار العام والإذلال الشامل . فقد استمرت الخلافات بين الفئات المتنازعة في حزب الأمة ، وانعدم وجود حكومة حازمة . فمهّد ذلك الطريق إلى فترة من تاريخ السوادان يمكن وصفها بأنها فترة فساد عام ، وعدم استقرار ، وسفك دماء ، شهدت البلاد مثلها أيام الحكم التركي المصري المشترك .



محمد أحمد محجوب

الفصل الخامس

نميري - الصراع على السيطرة

« إن الطغاة نادراً ما يحتاجون إلى مبررات » .

الشاعر بيرك

تم التمهيد للانقلاب العسكري في الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ بالتنازل السياسي فيما بين الأحزاب . وتم الانقلاب . وما أسرع أن عمد نميري إلى إنشاء مجلس ثوري يتألف منه هو نفسه ، ومن عشرة ضباط آخرين مع رئيس وزراء بحكم المَنصب . وما أسرع أن انتخب ذلك المجلس جعفر نميري رئيساً للدولة ، وعيّنه قائداً أعلى للقوات المسلحة بعد أن منحه ترقيةً إلى رتبة لواء . هكذا بدأت المأساة الحديثة ، مأساة السودان ، ومعها ستة عشر عاماً من طغيان نميري المتزايد والذي كان مثلاً كلاسيكياً للعناد المترتب على الاستحواذ القسري على السلطة .

في ذلك الانقلاب تم تعيين القاضي بابكر عوض الله كرئيس للوزراء ، وأقيمت إدارة من واحد وعشرين وزيراً معظمهم من المدنيين ، فأقسمت اليمين في مناصبها . وكان بابكر هذا مسجِّلاً يقوم بعمله في اتحاد النقابات حين كنت في خدمة الحكومة السودانية بدائرة العمل فيها ؛ ثم أصبح قاضياً ورئيساً لمحكمة العدل في السودان . وكان على الدوام يميل إلى اليسار ويُبدي تعاطفاً مع العمال وحركة النقابات بشكل عام ، إذ كان الرجل اشتراكياً . ومع أن خصومه اتهموه بأنه شيوعي فقد كنت على الدوام أشكُ في هذه التهمة . كان الرجل واسع الاطلاع ، عميقاً ، وذا اهتمامات ثقافية عريضة . ولا شك في أنه كانت للرجل فلسفة سياسية أساسية في

نفسـه ، لكنهـا لم تكن الماركسـيـة العلمـيـة بالمفـهـوم السائد في روسيا أو الغـرب . ومع أن ذكـاءه كان محدوداً فإن مستواه كان أرقى بكثير من مستوى مـعظم ضـباط القوات المسلّحة . وسرعان ما أعلن بابكر إلى الأمة أن سياسة العـهـد الجـديد ستكون هي : (تسليم السلطة إلى العمال والفلاحين والجنود والمثقفين) .

وأياً كـان الحـال فقد تم إصدار مرسوم رئاسي ، (أي من أعلى سلطة في البـلاد) بذلك . وفـيه تم تخويل مجلس الثورة الذي كان رئيسه نميري أن يعلن مـا يشـاء . وعند ذاك أعلن المجلس السـودان (جمهـورية ديمقراطية) وشـجـع إقـامـة (اشتراكـيـة سـودانيـة) فـيـهـا . كما علّق أعضاؤه الدستور المـؤقـت ، وألـغـوا المؤسـسـات الحكوميـة السـابقـة ، وحظروا نشـاط جميع الأحـزاب السـيـاسـيـة في البـلاد . بل لقد أُعلنت تلك المؤسسات والأحزاب محظورة بحـجـة أنها (تدور في فلك الإمبرياليـة) . كما تم تأميم الصناعات الرئيـسـيـة وجـرت السـيطرة على الاقتصاد في البلاد . هذا كما وُضع مشروع الجـزيرة للقطن والناجح جـداً ، هو وجميع المصـارف الخاصة (البنوك) تحت إدارة الـدولة .

كـانت الإدارة الجـديدة تلقى إسناداً من الحـزب الشـيـوعي السوداني ، يؤيدها دعـاة القـومـيـة العـربية ، والمحافظون ، وبعض الجماعات الدينية في السـودان . وعلى الفـور وُضع أحمد محجـوب قـيـد الإقامة الجبرية في منزله ، وبـعــد بضـعـة أيام وُضـعـت ٦٣ شـخـصـيـة سـودانيـة أخـرى في الحـبس الاحـتياطي . (وبعد يومين من غياب محجوب سمعت أنه كان سالماً) . ثم تمت محاولات لإقناع الصـادق المهـدي أن ينضم إلى رجـال العـهـد الجديد أو يؤيد العـهـد على الأقل ، لكنه رفض بصـورة مطلقـة أن تكون له أية عـلاقة بالدكـتـاتورية العـسكرية . فـتم اعـتـقـاله في الخامس من يونيو ١٩٦٩ بعد احـتـجاز اسماعيل الأزهري نفسه . ويكاد يكون أول أعمال الحكومة الجديدة أنها اعترفت بالحكم الشـيـوعي في ألمانيـا الشرقـيـة . يومـذاك بدا واضـحاً أن سـيـاسـة مجلس الثـورة لهـي سـيـاسـة مـعـاديـة للغـرب وميالـة إلى

الاتحاد السوفييتي . وكان محجوب مقتنعاً بأن انقلاب مايو هذا في السودان هو انقلاب غذته مصر . وربما كان الرجل محقاً في ذلك ، فقد كان نميري يعبدُ الرئيس عبدالناصر بشكل أقرب إلى الصنمية ، فشكّل نفسه على غراره ، وكان السوفييت في ذلك الوقت في أوج علاقتهم بمصر . والواقع أن القاهرة كانت تفزع جداً من احتمال أن يكون الأنصار ، وهم عدوّها التقليدي ، على وشك أن يتسلموا السلطة في السودان ، وبخاصة الخلافات فيما بين أجنحة الأمة كانت قد تمت تسويتها . ولقد حضرتُ أنا وازماي حفلة في السفارة المصرية في السادس والعشرين من شهر يونيو ، وكان الدكتور كمال هجرس الوزير في لندن حاضراً فصّرح لنا بقوله : (إن الروس لا يساعدون حكومة السودان الجديدة لكن السوريين على اتصال وثيق بها) .

ثم إنه تم عزلُ سّر الختم الخليفة ، السفير السوداني لدى بريطانيا بصورة عاجلة ، فطلب حق اللجوء السياسي إلى بريطانيا ومنحته الحكومة ذلك . وقد حل محله جمال محمد أحمد ، وهو أحد المثقفين البارزين من أبناء السودان . وأيام كنت أنا وازماي في الخرطوم كان محمد أحمد هذا هو المشرف على المركز الثقافي في الخرطوم ، وكانت ميوله يسارية تماماً . وقد أكّد لي السفير الجديد « إن الصادق المهدي سريعاً ما يتفق مع الحكم الجديد في السودان ، في حين أن عمه الإمام الهادي سيظل غير متعاون على الإطلاق » . وأنا أذكرُ يومذاك أنني أخبرت ذلك السفير بصورة جازمة أنه سيكون على مجلس الثورة أن يتحرك مسافة طويلة قبل أن يغدو العهد الجديد مقبولاً لدى الصادق . أما « علّي » أخو الصادق والذي كان في المملكة المتحدة آنذاك فقد أخبرني أن عمه عبدالرحمن المهدي قد قُبض عليه .

في تلك الأزمة أُنشئت (محكمة الشعب) لمحاكمة الوزراء السابقين ، وفيها وللمرة الأولى منح قانون العقوبات أثراً رجعياً . على كل حال كانت الحكومة الجديدة غير واثقة من نفسها . وخير مثل على ذلك أنه

لما مـات أخـو اسماعـيل الأزهري في العشرين من أغـسطس ، تردد أعـضاء الحكومـة في السماح لأخيـه اسماعـيل بحـضـور الجنازة ، وناقشوا ذلك ، ثم قـرروا أنـه لا مـانع من حـضـوره ، فـفـعل . وعند عـودة الأزهري إلى منزله أصـابتـه نوبة قلبـيـة فنُقل إلى مـستشفى الخرطوم حيث فارق الحياة بعد ستة أيـام . وقـد أُعـلن خبر وفـاته من راديو أم درمـان على الصـورة التـاليـة (في صبـيـحـة هذا اليـوم توفي اسماعـيل الأزهري . وقـد كـان مـعلماً في مدارس السـودان من قـبل) . لم يرد أي ذكـر لعـمله السياسي الطويل ولا المناصب الرفـيـعـة التي شـغلهـا ذلك الرجل ! لقـد أغفلوا أنه ظل طيلة ثلاثين عاماً وسط حلبـة السـيـاسـة في السودان ، بصفته زعيم مؤتمر الخريجين ، وأنه كان أول رئيـس لـلـوزراء في الـسـودان المسـتـقل ، ثم أول رئيس دائم للمـجلس الأعـلى في تـلـك الـبـلاد ! وقـد عـمـلـت الحكومـة كل مـا اسـتطاعت لمنع السـودانيين من التـعـبير عن احترام الفـقـيـد يوم جنازته ، حـتى إنها أوقـفت الـقـطـارات خـارج مـديـنـة الخـرطوم كما قـيّدت حـركـة الشـاحنات الكبيرة وحـافـلات الركـاب أيضـاً . ومع كل ذلك فإن هذه الإجـراءات جميـعها لم تـسـتطع أن تمنع نصف مليـون إنسـان من الانتـقـال ولو على ظهـور الحـمير للوفاء بحق الفقيد الكبير .

بـعـد ذلـك بفترة ذهبتُ أنا وازمـاي كـالعـادة إلى مـؤتمر حـزب العمال البريطاني الذي عُقـد في برايتـون ذلك العام ، وهناك قابلت ميشيل ستيوارت الذي كـان لا يزال وزيراً للخـارجـيـة . كذلك قضينا بعض الوقت مع أحمد الفكّي ، السـفير المصري ، وكـان بارزاً تمامـاً بصفته ممثلاً لبلاده ويعمل دون كلل لخـدمـتـهـا . وكان الوقت شديد الحرج لأن جمال عبدالناصر كان وثيق الارتـبـاط مـع السـوفـيـيت في تلك الآونة . وبعـد بضـعـة أيام وصل بابكر عـوض الله إلى لندن في طريقه عائداً إلى السودان من الولايات المتحدة . لقد شـاخ الآن ، وكـانت صـحـتـه منهكة ، كما كـانت أعـصابه مهدودة . وقد دعـاني لزيارة السـودان وأكّد لي السـفير أن أمـر الزيارة سـيـتم ترتيـبه . كان وضع حكومـة السـودان سـيئاً إلى درجة أنه لم تمض خمسة أسابيع على تقديـم

السفير (جمال محمد أحمد) أوراق اعتماده إلى المملكة حتى تم طرده من منصبه .

وطيلة ستة أشهر ظل بابكر يعمل بصورة لا تعرف الكلل لوضع أسس لدولة السودان الاشتراكية . لقد ألقى عدة خطابات تحريضية راديكالية وحظي بشعبية واضحة جداً في البلاد ، فتخوّف من ذلك نميري ، وما أسرع أن اغتنم فرصة اعتلال صحة بابكر فأقصاه من المنصب وتولى بنفسه منصب رئيس الوزراء إضافة إلى منصبه كرئيس للجمهورية . يومذاك عينّ نميري بابكر نائباً لرئيس مجلس الثورة ووزيراً للشؤون الخارجية . والواقع أن نميري كان موقناً تماماً أنه لا يمتلك قوة كافية للانفصال التام عن اليسار ، فهو يريد أن يظل بابكر حلقة اتصال بين الطرفين . في ذلك الحين كان نميري قد باشر سياسته في أن يُزيح أي خصوم محتملين لسيطرته المطلقة ، وكان مصمماً على انتهاج تلك السياسة بكل قسوة حتى النهاية . ومن الجدير بالملاحظة أن عدداً قليلاً من السودانيين أدركوا ذلك الاتجاه لدى نميري ، إذ استمر الكثيرون منهم يقبلون المناصب التي يمنحهم إياها وإن كان يتم نقلهم وإقصاؤهم دون أي احتجاج على الإطلاق . وقد قال لي زعيم سوداني رفيع في نهاية عهد نميري سنة ١٩٨٤ حين قبل ذلك الرجل منصباً عَهِدَ به إليه : « ليس من الحكمة أن ترفض أمر ديكتاتور حين يكون مسدسه موجهاً إلى رأسك » .

وفي مارس من سنة ١٩٧٠ كنت أنا وازماي في مصر حين سمعنا بالمذبحة الفظيعة في جزيرة آبا وباغتيال الإمام الهادي أيضاً . كان محجوب والصادق في السجن ، وهكذا بقي الإمام الهادي بدون مستشار مسؤول . وفي الواقع أن العكس كان هو الصحيح ؛ لأن الإمام الهادي كان متأثراً إلى درجة كبيرة بالمتعصبين الدينيين المتحمسين جداً ، وهم الذين أقنعوه أن قدره أن يكون هو المهدي الجديد الذي سوف يُحرر بلاده . كان الإمام الهادي هذه المرة يُظهر تماماً حاجته إلى الحكمة السياسية كما يُبدي عدم مرونته أيضاً ، وكانت تنقصه صوابية الرأي ونفاذ الحدس اللذين تمتع بهما

أبوه السيّد عبدالرحمن . كما كانت تنقصه صفات أخيه الصدّيق الذي كان إماماً من قبله . فلا السيد عبدالرحمن ولا الصدّيق واجها مثل تلك الأحداث بصورة مباشرة أو تورطا في التصدي لأحداث من هذا القبيل ، بل كانا يتجنبانها بكل رفعة ووقار .

وقد تأكد الشيوعيون بشكل خاص من نفوذ الأنصار القوي ، وأنهم مخلصون ، وأنهم يكرسون أنفسهم لخدمة مبادئهم كما يفعل الماركسيون . وقد صّرح نميري فيما بعد أن الشيوعيين هم الذين أقنعوه بالهجوم على ما رآه : دولة ضمن دولة . والواقع أنه لم تكن هنالك معارضة قوية إلاّ من الأنصار ، إذ كان الحزب التقليدي الآخر وهو الختمية الذي تتزعمه عائلة الميرغني ، لا يشكل خطراً على النظام الجديد ، بل إنه رحّب به وتقبّله إلى حد ما .

انسحب الإمام الهادي إلى جزيرة آبا في مقاطعة النيل الأبيض ، ومن هذه المقاطعة أو الإقليم كان المهدي الكبير قد قام في سنة ١٨٨٢ بإعلان حملته المشهورة التي أدّت إلى قلب الحكم التركي المصري ومصرع الجنرال غوردون في سنة ١٨٨٥ . وقرر نميري أن يكون حاسماً . فقام بزيارة إلى كوستي فيما زعم أنه محاولة لإجراء محادثة مع الإمام . وهناك قوبل بحشد ضخم معادٍ له من الأنصار ، ونشبت الاشتباكات . لذا أسرع نميري بالعودة إلى الخرطوم حيث أعلن أنه قد هوجم من قِبل القوى المسلّحة الموالية للإمام ، وزعم أنه كاد يُقتل . (والحق أن الأنصار كانوا غير مسلحين إلاّ بالعصّي وبعض الحراب العتيقة التي لا تقف في وجه القوات المدرّبة المرافقة لنميري) . على هذا الأساس أصدر أمره إلى الإمام أن يعود إلى الخرطوم وإلى الأنصار أن يستسلموا ، وكان هذا أشبه بمطالب الإدارة التركية / المصرية في سنة ١٨٨٢ . وقد رفض الهادي (كما فعل جده المهدي الكبير من قبل) أن يذهب إلى الخرطوم ، كما رفض الأنصار الانصياع لأوامر نميري . واغتنم نميري هذه الفرصة فوقعت مذبحة جزيرة آبا . يومها أمر القائد الأعلى الجيش بغزو الجزيرة ، فهلك عشرون ألفاً من

الأنصار على الأقل . وفي ذلك اليوم قذفت القوات الجوية المصرية بالقنابل ، وكان رئيسها آنذاك هو حسني مبارك الذي خلف السادات على رئاسة الجمهورية في مصر .

وحين تأكد الهادي أن مقاومة الأنصار العُزل للجيش لا جدوى منها فرّ عن طريق البر إلى حدود إثيوبيا علّه يستطيع النجاة ، لكن الجيش نصب كميناً لسيارته ثم قتله . كان إبنه الصغير ، الفاضل ، برفقته في تلك الساعة ، وكان بمقدورهم أن يقتلوه لكنهم أبقوا على حياته ، فعاش فزِعاً منذ ذلك التاريخ كلما تذكّر الميتة الوحشية التي لقيها أبوه . وانتهى ذلك الفصل كله بالغموض ، ولم يعرف الأنصار أين دُفن إمامهم . ومعنى ذلك أنه لن تقرأ الفاتحة على قبر الإمام القتيل ، وهذا في حد ذاته يبعث على الشعور بالأسى والحسرة في قلوب المسلمين *. أما الصادق المهدي والذي كان معتقلاً فقد أرسلوا به إلى مصر حيث جرى حبسهُ في سجن العبّاسية بالقاهرة . وكثيراً ما أكّد الرئيس عبد الناصر أنه قد عمد إلى ذلك الإجراء كيما يحول دون اغتيال الصادق ، والواقع أن معاملة الصادق في مصر كانت ممتازة تماماً .

لم يكن الروس ، بوجه خاص ، يساعدون النظام الجديد في السودان حين أخذوا جميع محصول القطن في البلاد على أساس المقايضة . فمن شأن ذلك ألاّ يساعد الاقتصاد السوداني الذي يكاد يختنق من جراء التأميم وبفعل عدم الكفاءة في إدارته . وقد عمد نميري إلى فك ارتباطه مع الروس ، مستفيداً في ذلك من الانشقاق الحاصل بين الشيوعيين (الأرثوذكس) في السودان الذين يقودهم عبدالخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي السوداني ، وبين الشيوعيين (القوميين) الذين حبّذوا التعاون مع مصر وبالتالي أيدوا الاتحاد الاشتراكي السوداني . . ولقد اعتبر نميري الآن أن لديه القوة الكافية لإزاحة عبدالخالق محجوب الذي كان خارج البلاد منذ

---

* وجد جثمان الإمام أخيراً ودفن في القبة بجانب جده وأبيه وأخيه .

عـدة شـهور ، حتى إذا عاد الرجل إلى السودان وجد نفسه معتقلاً في بيته . عند ذاك نفـرت جميع فـصائل الحزب الشيوعي السوداني من فعلة نميري ومن تحـركه إلى اليمين ووقفت جميعها تقريباً خلف الأمين العام للحزب .

وفي نوفـمبر سنة ١٩٧٠ سـار نميري خطوة أخـرى لتركيز السلطة في يديه ، فـاسـتـولى على وزارة الخارجية مع الاحتفاظ بجميع المناصب الأخرى أيـضـاً . هذا كما صرف ثلاثة من الأعـضـاء الأصليين في مجلس الثـورة بزعم أنهـم شـيـوعـيون ، وأنهم كانوا يسربون معلومات إلى عبدالخالق محجوب . ومـن ثـم تـم إلـقـاء القـبض على الأخير وسـجنه حـتى هرب في يونيـو سنة ١٩٧١ . كـذلك قـام نميري بكل وحشية بتطهير المراكز الأساسية في الجيش والشرطـة ووزارة الـداخـليـة من الشـيـوعـيين العـاملين . وفي فبراير ١٩٧١ بلغني تقـرير مـفـاده أن نميري يوشك أن يتـحـرك ضـد الشـيـوعيين في جميع أنـحـاء الـسـودان ، وأنه سـيـحلّ الحـزب ويحظر نشـاطه أصـلاً . كما نقلت الـشـائعـات مـن مصر أن الأمـور كـانت على غير مـا يرام ، وأن السـادات مـضطر لأن يتـحـرك ضد اليسار في القاهرة أيضاً . في هذه الفترة كان العقيد بـابكـر النور والرائد فـاروق حمدالله والرائد هاشم العطا يتـآمـرون لعـزل نميري . وفي التـاسع عشر من يوليو طوّق هاشم العطا القصر الرئاسي حيث كـان نميري يعـقـد اجتماعاً مع بعض وزرائه . وخلال عشرين دقيقة لا أكثر كـان كل شيء قد انتهى . لقد قبض العطا على جميع أعضاء مجلس الثورة ، فـأطلـق سـراح الشـيـوعـيين وألغـى جميع المنظمات السـيـاسـيـة التي أنشأها نـمـيري . وأخيراً علن أن اللواء بابكر هو القـائد الأعلى للجـيش في البـلاد وأن العطا نفـسـه هو نائبـه . ومن عـجـيب الصـدفـة أن كان النور وحمدالله مـوجـودين في لندن يوم حدوث الانقلاب .

في ذلك اليـوم تلقى شـاب مصري ـ عـقـدتُ صـداقة معه فيما بعد ـ أمـراً من عـمه بأن يراقب المكان الذي كان يقيم فيه الضابطان السودانيان ، وأن يبلـغ السـفـارة الليبـيـة حين مغادرتهما ذلك المكان . ونفّذ الشاب ما أُمر به . ولأعـد إلى السـودان . فـهناك أصـدر العطا بيـانه السـيـاسي في صـورة



الفريق ابراهيم عبود

مرسوم . وفيه وجّه اللوم إلى نميري ، لأنه « تصّرف كدكتاتور » ، كما وعد بإقامة نظام سياسي جديد في البلاد . واعترفت حكومة العراق فوراً بالنظام الجديد في حين لزمت مصر وليبيا حياله صمتاً مُطبقاً . وغادر النور وحمدالله مطار لندن في طريقهما إلى السودان على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية في الحادي والعشرين من شهر يوليو . ثم تتالت أحداث عجيبة . إذ أجبر القذافي طائرتها على الهبوط وهي في سماء ليبيا ، فأخذ منها الضابطين السودانيين وأجبر الطائرة على العودة إلى لندن . وفي اليوم نفسه (٢٢ يوليو) كانت طائرة عراقية تحمل وفداً رفيع المستوى لمقابلة العطا قد سقطت إلى الشمال الغربي من مدينة جدة في السعودية ، فمات عشرة أعضاء من الوفد وأُصيب ستة منهم بأذى . ولم يتم تفسير هذا الحادث على الإطلاق فيما بعد . وأوضحت القاهرة بصراحة أنها تعارض الانقلاب . يومذاك هاجمت قوات العطا استراحة رسمية أعدمت فيها ٣٢ ضابطاً بدون أي سبب . وحتى وقوع ذلك الحادث كان الإنقلاب قد سار دون إراقة دماء . وبالصدفة الغريبة أيضاً أن العطا أعطى الأولوية لاستعراض يتم في الخرطوم على الاستمرار في تنفيذ إعدام نميري وآخرين . ولقد أخبرني الزعيم محمد الباقر ، الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية فيما بعد أنه زحف بجنوده على القصر الرئاسي ودمره بنجاح . وهكذا وبعد يومين ونصف فقط عاد نميري إلى السلطة من جديد . والحق أنه يمكن القول : في كل مرة كان نميري تكتب لها الحياة . وقد صدق الدكتور خليل عثمان يوم قال : إنه (نميري) أسعد السودانيين حظاً .

واستمر الدم يجري : تمت محاكمة العطا وثلاثة آخرين أمام محكمة عسكرية وأطلقت عليهم النار . وأعاد القذافي النور وحمد الله من ليبيا إلى نميري فأعدمها الأخير في السادس والعشرين من ذلك الشهر . أما الشفيع أحمد الشيخ ، أمين عام اتحاد النقابات والذي اشترك مع خالد محيي الدين المصري في الفوز بجائزة لينين للسلام ، فقد نُفذ فيه حكم الإعدام هو وجوزيف غارنغ الشيوعي والجنوبي أيضاً . ولقد طلب الروس من

السادات أن يضغط على نميري كي يرأف بالشفيع ، لكن السادات تلقى من السودان رداً يقول (لقد فات الوقت ، إذ تم شنقه قبل لحظات) . وحين سأل السادات عن محجوب تلقى الجواب نفسه ، مع أن التقارير أفادت أن شنق الأخير قد حدث بعد بضعة أيام من ذلك التاريخ . وهناك تقارير أخرى تذكر أنه بعد إلقاء القبض على محجوب عند منتصف الليل ثم إعدامه في الفجر ، مع أنه أنكر أي اطلاع له على محاولة الانقلاب . لقد كان الرجل شريفاً ، ماركسياً حقاً ، ولكنه أولاً وأخيراً كان سودانياً جديراً بكل احترام . والواقع أن إراقة الدماء بصورة مستمرة كانت انحطاطاً في طبيعة بلدٍ كالسودان وتدهوراً في وضعه . وعن طريق ذلك الهبوط بطبيعة السوداني نفسه استطاع نميري أن يطهر حكومته من جميع الشيوعيين ، إلاّ واحداً هو أحمد سليمان ، إذ زُعم في حينه أن « أحمد » كان هو الذي حذره ونبهه إلى الانقلاب الوشيك الوقوع . وقد رجوت دينيس هيلي أن يعبر عن سخطه على إعدام النقابيين السودانيين واليساريين أيضاً فوعدني أنه سوف يقوم بالاتصال لتحقيق ذلك الغرض .

والحق ، أن نميري حين يشعر بالتهديد يرد على ذلك التهديد بأن يجرد من النفوذ كل من يخشاه . هذا نمط تفكيره وهذا ما كرره كل مرة حتى نهاية عهده . كان شديد النقمة والشعور بالمرارة على أقطار الكتلة السوفييتية التي اعترفت بسرعة بإنقلاب العطا ، فرد على ذلك بعنف وقطع علاقاته مع حلفائه السابقين .

الآن ، كان الأنصار قد أُخضعوا . وكان اليسار قد تم استئصاله . . ومن ثم غدت البلاد بكاملها في قبضة نميري الصارمة . وبالتالي قرر نميري في أغسطس سنة ١٩٧١ أن يُصدر دستوراً يعلن فيه أن السودان دولة (ديمقراطية اشتراكية) . أما نظام الحكم فسيكون رئاسياً بدلاً من كونه بإشراف مجلس قيادة الثورة . وقبل أن يستطيع السودان التقاط أنفاسه تم إجراء استفتاء عام في البلاد . وفيه انتُخب نميري رئيساً للجمهورية لست سنوات . بذا انتهت فترة الصراع للفوز بالسلطة . لقد نجح نميري .

وفي يوليو ١٩٧١ كان نميري قد عينّ منصور خالد وزيراً للخارجية في البلاد . وكان ذلك التعيين وتوقيته مناسبين ، لأن منصور هذا كان سودانياً قديراً وذا ثقافة ممتازة . وهو واحد من مجموعة من السودانيين الشباب التي زارت بيتنا في أم درمان . وكان من ضمن هؤلاء مبارك زرّوق (وزير خارجية سابق) وكامل شوقي (رئيس منظمة فاو لشمال افريقيا فيما بعد ومندوب لشؤون وإعادة توطين اللاجئين سنة ١٩٨٦) ، ومحمد توفيق أحمد الذي غدا (وزير خارجية السودان سنة ١٩٨٧) وكمال الجاك (سكرتير اليونيسكو في منطقة غرب افريقيا) . هؤلاء وكثير غيرهم كانوا رجالاً أذكياء ذوي قدرة مميزة كما أثبت عملهم في الخدمة . وكان منصور متفوقاً عليهم جميعاً . فوراءه كان ينسحب عمل أكاديمي رفيع المستوى ، إذ حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون في باريس ، وكان ضليعاً لغوياً في العربية والإنجليزية والفرنسية ، كما قام بمهمة محامٍ في السودان قبل الالتحاق بالخدمة في الدائرة القانونية لكل من هيئة الأمم المتحدة واليونيسكو . وكان ذوق منصور هذا غريباً من رجل سوداني ، إذ كان شغوفاً بالموسيقى الكلاسيكية وبالأدب . ومن الطريف أن يلاحظ المرء في شخصية نميري أنه يميل دائماً لأن يحيط به شخص أو اثنان يتفوقان عليه بدرجة كبيرة من حيث الثقافة والإطلاع . كان منصور ، ولا يزال ، ابن مدينة رفيع المستوى ، وهو الآن منجذب إلى النظام الجديد . وكان قد خدم فترة قصيرة بعد الثورة بصفته وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية قبل أن يتولى منصب السفير إلى هيئة الأمم المتحدة . والواقع أن توقيت تعيين رجل بمثل هذه الخلفية الرفيعة وزيراً للخارجية كان استهلالاً منسجماً مع قطع نميري لعلاقاته بالاتحاد السوفييتي وتحوله صوب الدول الغربية .

كان منصور خالد بالضبط هو الشخص الأنسب من غيره لطمأنة دول الغرب من جديد . فقد كان الرجل في أساسه مستغرباً ، ويعرف كواليس القوة والنفوذ في أروقة هيئة الأمم .

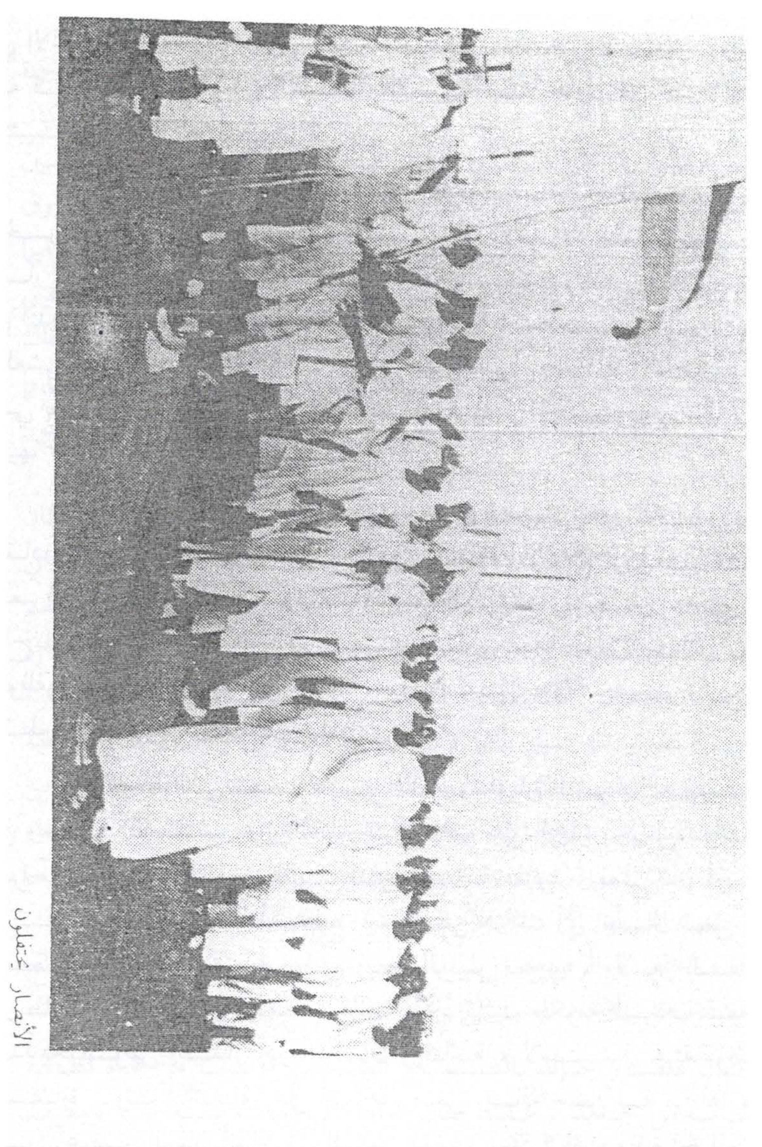
واتسم تركيز النظام على الاتجاه نحو الغرب بالانقسام كما هو الحال

في الاتحاد الاشتراكي والذي أريد له أن يكون أداة لخلق التماسك . والواقع أنه كان هناك إنقسام بين اليسار واليمين حيث حاول كل جناح المناورة لتثبيت مركزه .

كان سفير السودان الجديد لدى حكومة صاحبة الجلالة هو عبد الله الحسن ، وكان ودوداً جداً إليَّ . ولم يستغرق الأمر إلاّ بضعة شهور حتى صار الاتصال بيننا قوياً جداً : وقد اجتمع السودانيون والمصريون الرسميون في لندن في استقبال ضخم رتبته ازماي وأنا شخصياً في اليوم الثامن والعشرين من فبراير سنة ١٩٧٢ . وعلى التو تقريباً بعد ذلك الاحتفال وجّه إليَّ بابكر عوض الله الذي كان نائباً أول لرئيس الجمهورية رسالةً يجدد فيها دعوته إياي لزيارة السودان .

وفي مارس ١٩٧٢ حضر صديق مصري قديم لي هو الدكتور عبد القادر حاتم ، نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام إلى لندن لافتتاح معرض توت عنخ امون . وكان الاستقبال الرائع في لانكستر هاوس قد أتاح لي فرصة ممتازة لإجراء حديث سياسي معه حول السودان ، ومع موظفي وزارة الخارجية البريطانية ، وكان يمثِل هؤلاء جيمس كريج ، وأنطوني بارسونز ، ونورمان ريداواي .

وفي اللحظة التي تسلّمت فيها الدعوة لزيارة السودان أحسست أن من واجبي أن استشير وزارة الخارجية فوافقوا على الزيارة بحماس ،وأشاروا بصراحة إلى أن علاقة بريطانيا بالثورة علاقة فاترة ، فعليَّ أن أجعلها أفضل مما هي بقدر ما أستطيع . . لم يكن هنالك أي اتصال فعلي بين السفير البريطاني في الخرطوم وبين الرئيس نميري ، ولا بين السفارة البريطانية ووزارة الخارجية السودانية ، إذ كانت حكومة السودان متشددة جداً بخصوص إصدار أذون دخول وإقامة ، لاستبدال هيئة موظفي السفارة . وتم الاتفاق على أن أحمل معي رسالة حُسن نية من هارولد ولسون عضو البرلمان آنذاك إلى الرئيس نميري ، إذ كانت وزارة الخارجية



الأنصار يحتفلون

ترى أن إشارة تأتي من رئيس وزراء عمّالي بريطاني سابق سوف تلقى قبولاً وتكون أنسب مما لو جاءت من رئيس وزراء بريطاني محافظ (امبريالي) . كان هذا بالفعل أكثر قبولاً لدى نميري ، فالأفضلية في ذهنه كانت لحكومات يسارية وإدارات شيوعية . وفي الثلاثين من مارس سنة ١٩٧٢ طرت إلى افريقيا وبعد أن قضيت بعض الوقت في مصر لأقابل الدكتور حاتم القائم بأعمال رئيس الوزراء ، إذ كان أنور السادات يركّز جهوده حول الأنشطة التي أدّت إلى قيام حرب الغفران في السنة التالية . وبعد لقائي بوزراء مصريين وقياديين أيضاً أفزعني ذلك الانفصال الكامل تقريباً بين مصر والسودان وانقطاع العلاقات بينهما . كان نميري قد ألّه الرئيس ناصر لكنه الآن يشعر بالازدراء تجاه السادات . وهذا ما عبرّ عنه وزير مصري حين قال لي « ماذا نعمل مع هالولد (هذا الولد) ؟! »

في هذه المرة طِرت أنا وابني رضوان على متن طائرة لشركة خطوط الطيران السودانية ، حيث عوملنا باعتبارنا شخصيات مهمة جداً ، فأجلسونا في المقاعد المخصصة لرئيس الجمهورية ونائبة ، وكانوا أسخياء جداً في الترفية عنا ، مع توفير الشمبانيا . (ومن الغريب أن أستعيد ذلك وأذكر معه أن نميري بعد عقد واحد من السنوات كان يعاقب بأربعين جلدة كل إنسان يلقى عليه القبض وهو سكران) . وكان اندهاشي هائلاً جداً حين حطت بنا الطائرة في مطار الخرطوم ، إذ مُدّ بساط أحمر ترحيباً بنا ، وأُشعلت الأنوار ، وجيء بالكاميرات السينمائية لتصوير قدومنا ، وأعلن ذلك المعلّقون الإذاعيون في راديو أم درمان . كان أمير الصاوي وهو أعلى موظف مدني (عُين سفيراً للسودان) ، ورئيس البروتوكول ، والمفوض السامي لدائرة العمل في السودان . . . هم بعض المستقبلين . . كل هؤلاء جاءوا لتقديم تحياتهم ومرافقتي إلى الفندق الذي نزلت فيه في الخرطوم .

كان نميري بعيداً عن الخرطوم يومذاك في الجنوب ، فاغتنمت الفرصة للذهاب إلى قبر المهدي (القبة في أم درمان) . وكان ضابط البروتوكول الذي رافقني ، واسمه نديم عدوي يشك ويتخوف من عدم

مشروعية تلك الزيارة ولا ينصح بذلك ، لأن القبّة كانت مغلقة . وكان حولها حرّاس يمنعون زيارتها عينّهم نميري ذاته . وقال الضابط : إنني أشك في أن يوافق رئيس الجمهورية على ما تريد أن تفعل . فألححت في طلبي ، وذهبنا ، وتم الأمر أخيراً بإقناع الحرس أن يفتحوا بوابة القبة . وهناك تيسرّ لي أن أتحدّث إلى أنصاريّ طاعن في السن هو الغفير الذي ظلّ يحرس تلك القبة طيلة عشرات السنين . كان فاقد البصر تقريباً ، وناحل البنية أيضاً . وقلت له : « أنا صديق قديم لسيدي (أي السيد عبدالرحمن المهدي) وأود أن أُقدّم تحياتي » . عند ذاك بان في وجهه شعور بالاعتراف بالجميل وفتح قفل الباب وحين دخلت تأثرت جداً مما رأيت . . لم يكن الضريح يلقى أي عناية ، كان الغبار مكدّساً ، والرمل يلف رايات الإمام الكبير . وكانت البيارق والشعارات ، وضريحا الإمام السيد عبدالرحمن وإبنه الإمام الصدّيق ، قد ركبهما التراب . وقمت بالدعاء هناك ثم وقّعت بإسمي في سجل الزيارات . وقد وجدت السجّل مفتوحاً لكنه لا تواقيع فيه منذ ثورة مايو سنة ١٩٦٩ . وبعد مغادرتي القبة قمت بزيارة أرملة السيد الصدّيق السيدة رحمة ، وكانت لا تزال تعيش في بيت العائلة ، في ذلك القصر الذي كان يشع تألقاً في الماضي ، وهو الآن قد تقشرّت قصارته وتكسرّت شبابيكه وبات الأثاث فيه مهترئاً . هناك كانت السيدة رحمة ترعى جميع أطفال العائلة ، لأن معظم نسائها وكل رجالها قد أُلقي بهم في السجن . ولقد رأيت في وجه تلك السيدة وحضورها شيئاً من الجلال والوقار ، فهي حفيدة المهدي ذاته ، وقد أخبرت زوجتي بعد ذلك بعام قائلة « أنا ولدت أعرابيّة (بدوية) فحاجاتنا قليلة ، وأنا لا زلت من البدو ، وسنقاوم ما نحن فيه ونعيش . . نعم إننا سنبقى » . كان السائق المكلّف بخدمتي من قِبل الحكومة يقول لي « الريّس رجل طيب لكن . . جدّي كان من الأنصار ، وأبي من الأنصار وأنا من الأنصار أيضاً . السيد الصادق هو القائد والزعيم في نظري » .

خلال الأيام القليلة التالية قابلت نائب الرئيس وعدداً من الوزراء ،

وكـان بين هؤلاء خمسـة طلاب درّسـتـهم في المدرسـة الأهلية في أم درمان سنة ١٩٥١ . وحين عـاد الرئيس من جـولتـه في الجنوب استُدعـيت إلى القصر يوم ٢٠ ابريل ، وفي مـعـيّتي كوكبة من الدراجات النارية على جانبي رتل من السيـارات الرسـمـيـة التي كانت صفاراتها تزعق في الطريق . يومذاك اجتزنا كـورنيش النيل إلى المكان الذي كـان فـيه قصر غوردون ، وكان اللورد كتشنر قـد أعاد بناءه على نمط قصور الراجات (المهراجات) في العهد الاستعماري البريطاني . وكـان يتألق مـثل كـعكة عرس بيضاء ضخمة تلمع تحت شمس المنطقـة المدارية . هكذا بدا عند ا ستـعـراض تقديم السلاح . ثم غرقنا في حشـد من الأسلحـة الرائعـة البـديعـة (وهي آثار الثـورة المهدية ومعركة أم درمـان) ، ومن هناك تابعنا طريقنا إلى مكتب الرئيس .

وقـد بدا نميري ، بلبـاسه العسكري البسيط وصفوف الأوسمة المعلّقة على صـدارته ، رجـلاً قـصيراً ممتلئاً تفـيض منه قـوة جـسدية ظاهرة . وبعد تبـادل التـحـيات قدّمت إليه كتاب هارولد ولسون (وكانا قد تقابلا في لندن ١٩٦٨) ، فسّره ذلك كـثيراً .

وكان في الكتاب :

> *إننـي أغتنـم فرصة زيارة غراهام توماس إلى السـودان لأنقـل إليـك تمنيـاتي الشـخصية الطيبة بصفتي زعم حـزب العمال ، كما أعبّر لك عن الصـداقة والرغبة في قيام علاقات حميمة معك ومع شعبك .*

بعـد ذلك سألني الرئيس نميري ما الذي كنت أفعله في تلك الأيام ، ومـا إذا كنت قـابلت أصدقائي القدامى ، وقال « أخشى أن تكون مستوياتنا قـد هـبطـت ، وأن تجـدها كـذلك . إن السـودان في الوقت الحـاضر لاتتم إدارته بكفـاءة وحـرص كما كـان يجري حينما كنتم هنا أيها البريطانيـون » . وقـد شـعـرت بخـفـقـان في القلب ودفء محـبوب حين وجـدته يصّرح بمثل ذلك . فكان شـعـوري هذا أسـاسـاً لصـداقة قدّر لها أن تستمر رغم تدهور

الرجل المستمر ، وحتى أدخلَ إلى البلاد ما سمّاه « قوانين الشريعة في سنة ١٩٨٣ » . يومذاك تم قطع الأيدي والأرجل في البلاد . وقد أحرجتني صراحته فقلت « أيها السيد الرئيس ، يسرني أن تعلم قبل أن يبلّغك بذلك رجال الأمن لديك أن العمل الأول الذي قمت به في زيارتي هذه هو زيارة ضريح المهدي لأقدّم احتراماتي لصديقين عزيزين على قلبي هما الإمام عبدالرحمن والإمام الصديق » .

فجاء جوابه يتضمن : إن السودانيين جميعاً يقدّرون لك مثل ذلك .

بعد ذلك قضينا عدة ساعات بحثنا فيها المشكلات التي تواجه السودان وبريطانيا وقد طلب إليَّ أن أتكلّم بصراحة ففعلت ، وبخاصة فيما يتعلّق بأمر التأميم الزائد عن حده لكل من التجارة والصناعة في البلاد الذي أدخله نميري . يومذاك قلت : بصفتي اشتراكياً فإنني أؤمن بأن تقوم الدولة بالسيطرة على الاقتصاد فيها ، لكن ما فعلته يا سيادة الرئيس هو أنك قتلت البقرة التي تعطي الحليب . ثم أضفت : إن للدولة حقاً في أن تنال بعض الحليب ، لكنه إذا ما أُخذ كل شيء فإن رجل الأعمال المغامر لن يجد ما يفعله حتى يأخذ لنفسه نصيباً من ذلك الحليب . وبذلك لن يبقى له حليب . وقلت إن السودان في حاجة إلى فئة أصحاب الأعمال ورجال المشروعات . وعند تلك النقطة ضحك واعترف بأنه يوافق على أنهم (أي السودانيين) قد اقترفوا أخطاء كثيرة ، وهو الآن يقوم بإجراءات يسعى فيها إلى إصلاح ما حدث ، لذا فإنه يود أن تساعده بريطانيا في ذلك . وكرر للمرة الثانية « لقد تدنّت مستوياتنا ، واقتصادنا المحلّي في حاجة إلى معونة » .

في تلك الجلسة بدا لي الرئيس إنساناً بسيطاً صريحاً ومباشراً في الوصول إلى هدفه . كان يدرك ويتفهم قدراته الفكرية المحدودة لكنه يعمل بجد واجتهاد . وفي هذا الصدد كان نميري نقيضاً للنائب الأول لرئيس الجمهورية ، فقد كان هذا سياسياً متمرساً لكن تفكيره ضيق . نعم ، كان بابكر عوض الله رجلاً له جاذبيته الخاصة ، ولكنه متعصب وشديد

الانحياز ، فكان من الصعب دفعه إلى المشاركة في الشعور بالود ممن يحادثه . ولا شك أن عوض بالمقارنة مع معظم الوزراء الآخرين كان رجلاً صاحب فطنة وذكاء . وكان لديّ انطباع قوي أن نفوذه وتأثيره قد ضعف فتشككت أن (أيامه معدودة) . وقد استقال بالفعل بعد بضعة شهور من منصب نائب الرئيس ومن عضوية المجلس الأعلى أيضاً .

ولقد شكى الرئيس بصراحة من أن السفير البريطاني غوردون إثرنيغتون سميث ، وتنفيذاً لتعليمات حكومته يقصر حديثه مع الحكومة السودانية على موضوع الثمانية والعشرين مليون جنيه المستحقة كتعويض للمصالح البريطانية التي تم تأميمها . وهذا ما كره سودانيون آخرون فشعرت تجاهه الحكومة السودانية بالأسف . وكما قال لي أحدهم « إننا راغبون في التعويض ، لكننا حقاً لا نملك النقود الكافية لذلك » . وأنا أعتقد أن ذلك صحيح . ولربما أن سفيرنا قد ألح في إثارة تلك النقطة ، لكنه ربما فعل ذلك بتوجيه من تعليمات وزارة الخارجية البريطانية . كان سعادة السفير وزوجته كريمين جداً ، وقد أحسنا استضافتنا ، بل إن السفير شجع زيارتي بحماسة ، وتكرم بترتيب زيارة أخرى في السنة التالية . لقد تم تعيينه سفيراً في الخرطوم في سنة ١٩٦٩ المليئة بالأحداث بعد خدمة طويلة وممتازة له في الشرق الأقصى ، ولم تكن لديه خبرة بالعرب ولا بالشرق الأوسط ولا بالسياسة السودانية . وقبل زيارتي كان سعادته نادراً ما يغادر السفارة لمقابلة إحدى الشخصيات البارزة في الخرطوم . لقد قدّم أوراق اعتماده ، ولم ينجح رغم كتابته راجياً أكثر من مرة ، في أن يقابل رئيس الجمهورية ولا وزير الخارجية السوداني . وقد حاولت أن أنصحه بخصوص ذلك ، وأخبرته أن عليه أن يذهب مباشرة إلى من يقصده ، ويقوم بالزيارة . وقلت له : ليس من التقاليد المتبعة في السودان أن يرفضوا (رجال الدولة) دخوله عليهم . وقلت : « قد لا يكون هناك حديث سياسي جدي لكن آداب المجاملة تظل قائمة ، مثلها مثل فنجان القهوة التقليدي » . وعلى كل حال ، فقد ظل السفير يصر على أنه لو ذهب (شخصياً ورفضوا استقباله لكان في ذلك إهانة لجلالة الملكة ،

وسينتج عنه حادث دبلوماسي) غير محمود العواقب . وأخيراً أقنعت سعادته أن يرافقني حين ذهبت في زيارة إلى منزل وزير الخارجية خالد ، وهناك وجدنا الوزير يستمع إلى اسطوانات موسيقية كلاسيكية ، فاستقبلنا بحفاوة وقضينا في صحبته أمسية ممتعة .

وفي أثناء العشرة أيام التي قضيتها في الخرطوم قمت بعدة لقاءات مع أكثر من مئة شخصية ، وزراء ، وموظفين كبار ، ومهنيين رفيعي المستوى ، وبقية أصحاب الأعمال ورجال المال في البلاد ، وكانت ضيافتهم سخية عامرة . وإضافة إلى ذلك أجريت مقابلة إذاعية نظمها راديو أم درمان ، كما قامت وسائل الصحافة والإعلام بتغطية زيارتي يومياً . وأثناء وجودي في الخرطوم قرر نميري أن يقوم بإشارة كريمة إلى القطاع الخاص فأنشأ لجنة برئاسة عبدالسلام أبو العِلا ، كلّفها أن تقوم بتقدير قيمة الممتلكات المصادرة وتسعى للوصول إلى اتفاقية مع طالبي التعويضات السودانيين . كما اتخذ الرئيس قراراً آخر في شهر ابريل لإعادة الضباط المطرودين إلى مناصبهم ، وإعادة التقاعد إلى من تمت إحالتهم للتقاعد إجبارياً ، ومنح رواتب تقاعدية للأرامل أو عائلات أولئك الضباط الذين تم إعدامهم من جراء محاولة الانقلاب سنة ١٩٧١ . كان نميري يرضخ للضغط لأن الحرب في الجنوب ووضع الاقتصاد العام يستدعيان ذلك . لهذه الأسباب كان الرجل الآن يحاول أن يحقق ولو جزءاً محدوداً من الوحدة الوطنية .

وإضافة إلى كل ما سبق فقد سمح نميري للراغبين في زيارة الصادق المهدي أن يفعلوا ذلك ، وكان السادات قد أعاده إلى السودان ولكنه ما يزال محتجزاً حتى تلك اللحظة . كان الصادق يشكّل إرباكاً كبيراً لنميري ، وقد أكّد (الرئيس) أنه سوف يرحّب بتفاهم مع الصادق ، لكن هذا يلقى معارضة شديدة من معظم قادة الاتحاد الاشتراكي في السودان . في هذا الوقت بدت حكومة السودان مقتنعة بحق أن العلمانية قد أُلغيت . . وبينما كان نميري محبوباً لشخصه حينذاك كانت حكومته لا تلقى قبولاً فعلياً في أوساط الشعب . ولست أصدّق الآن ، ولم أفعل من قبل ، أن السودانيين

شـديدو المحـافظة بطبيـعـتهم وشديدو الإخلاص لزعمائهم ، قد انقلبوا على الزعماء الدينيين لديهم . كـانت هنالك حـجج قوية تؤيد هذا الرأي ، فرغم الكبت والاضطهـاد كـان عشرات من الأنصـار يذهبـون يومـيـاً للصـلاة عند ضريح المهدي الكبير .

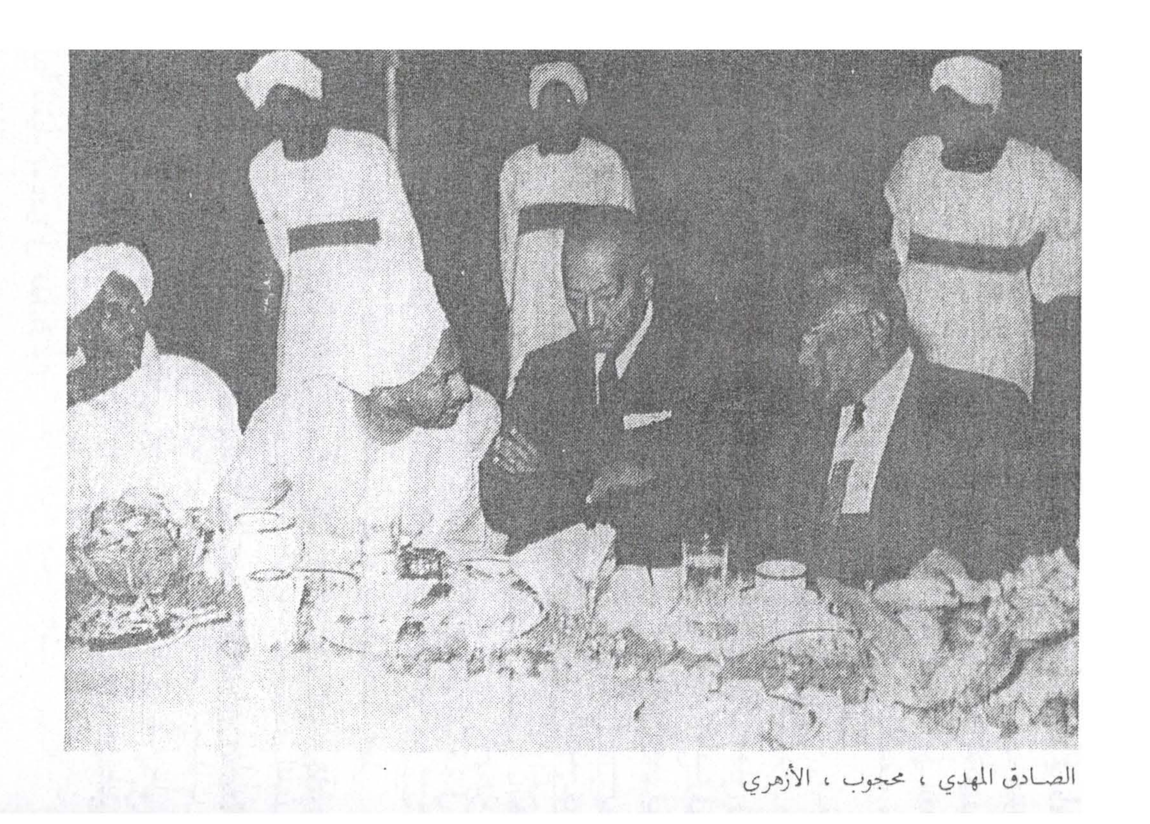
عـدت إلى بريطانيـا عن طريق القـاهرة ، وهناك عـقدت لقاءات مع بعض الوزراء فـيـهـا كما أجـريت مـقـابلة على شـاشة تلفزيون القاهرة أدارها سـمـيـر صبري (وهو يماثل ديفيد فروست في الشرق الأوسط) . وفي تلك المقـابلـة عبرّت عـن رأيي بصراحـة وقلـت : « إن الحـرب ترفٌ فاحش لا يستطيع أي بلد أن يدفع ثمنه » . وظننت أنه سيتم حذف تلك العبارة قبل إذاعـتها على الهواء ، فأدهشني أنهم نقلوها ولم يحذفوا منها حرفاً .

وبعـد بضـعـة أسـابيع من عـودتي إلى الوطن كـان سـعادة سفيرنا إلى السـودان يضـغط طالبـاً قـيـامي بزيارة ثانيـة للسـودان ، ويقترح أن يرافقني المستر غـوين مـورغان نائب الأمين العام في حزب العمال . ولم يستطع المستر مـورغـان أن يـفـعـل ذلـك فـاقـترح اسـم هاري نيكولاس ، إلاّ أن نورمـان ريداواي ، الذي كـان يرئس قـسم شمال افـريقـيا في وزارة الخارجية اتصل بي هاتفـيـاً ليـقـول : « لن تتم الموافـقة » . فأدركت من ذلك أن وزارة الخارجية اعـتبرت السير نيكولاس عـجـوزاً لن يتـحمّل المشقّة ، وإنها اعتبرتني الرجل الوحـيـد الذي يحظى بقـبـول جميع الفـرقـاء . وقـد سئلت حول ما إذا كنت سأذهب بمـفـردي . وحين قابلت السفير سميث فيما بعد عبرّ لي عن عظيم تقـديره لزيارتي السـابقـة إلى السـودان وقال إنها ساعدته كثيراً في تسيير أموره هناك .

وفي شـهـر نوفمبر قابلت في حفلة غـداء كلاً من اللـواء محمـد الباقر (النائب الأول لرئيس الجـمـهـورية) والسـيد فيليب أوبانغ الذي كان سفيراً للسـودان في لندن . كـان اللواء باقـر عـسكرياً محترمـاً ، أمـيناً ، وصريحاً ، ونزيهاً أيضـاً . وكـان محبـوباً لدى مختلف أوساط البلاد . وقد سارع أكثر من مـرة لإنقـاذ نميري حين داهمتـه محاولات الانقـلاب المتـعددة . وكان الرجل يعـتـقـد أن مـركـز نميري قـوي جـداً . وأن الحـيـاة الطبيعية قد عادت إلى

السـودان ، رغـم أن العـلاقـات مع مصر بلغت أقـصى حد من السوء . وقد أكّد لي أن السـادات كـان يفـعل مـا يقرره هو ، ومن بعد ذلك يبلّغ الرئيس السـوداني بما فـعل . وعلى ذلك كـان رد فـعل نميري عنيـفـاً وناقماً ، فأبلغ الرئيس السـادات أن السـودان سيـتّبع سيـاسـتـه الخاصة به ، وأن حكومة السـودان مـستعدة (لأن يتم التشاور معها) لكن قبل أن يتم اتخاذ القرار . وكـان اللواء البـاقـر مـقتنعـاً تمامـاً بأن بابكر عـوض الله الذي آثر النفي إلى الـقـاهـرة قـد تـم تـضـليله من قِبل المصريين ، وأنه كـان ينتظر عـودته إلى السـودان ويأمل ذلك (ولم يعـد الرجل في الواقع) . كما كـشف البـاقـر أنه أرسل شـخـصـاً مـا (لم يذكـر اسـمـه) إلى مـدينة بور سودان ليتحدث مع الصـادق المهـدي المحـبوس هناك ، وزعـم أن الصادق يتمتع بصحة جيدة ، وأنـه وافـق عـلى مـا كـانـت تفـعله الحكومـة في السـودان . وهذان خبران لا يمكن تصـديقـهما ، إذ أنني سـمـعت أن الصادق كان معتل الصحة ، وأنه كان بحاجة إلى إجراء عملية فتق Hernia .

يومذاك أثرتُ قضية من يغدو الإمام للأنصار ؟ فأجاب فيليب أوبانغ أن بـعـض الأنصـار يريدون ولي الدين إمـامـاً لهم ، وهو ابن الإمـام الهادي الذي جـرى اغـتياله ، لكن كانت هناك صعوبات لأن الصادق لم يوافق على ذلك . كـذلك تم اقتراح أن يكون أحمد عـبـدالرحمن هو الإمام وكان نميري يفـضّل ذلك الاخـتـيار لكن أكثريه الأنصار ترفض الرجل . وبعد مداولات استـغرقت بضع ساعات غادر الرجلان المكان ، لكنني قبل مغادرتهما أثرت مـسألة إخـلاء سبيل سعاد بنت ابراهيم أحمد من السجن . وكانت سعاد قد اعـتُقلت بصـفـتـهـا شـيـوعـية ملتزمة . فتوسلتُ أن يتم إطلاق سراحها على أسـاس أنها ابنة رجل له خـدمـات ممتـازة وأفـضـال كـثيرة على السـودان وهو الآن شيـخ طاعن في السنّ . عند ذاك ضـحك اللواء البـاقر وقال : إن سعاد هـذه أسوأ من أي رجل في السـودان . ولم تـتـزحـزح عن مـوقـفـهـا بوصـة واحدة . . ثم استطرد يقول : إنها في شـيـوعـيتها أصلب من الصخر . وهـاجمـتـه أنا بعنف بصـدد الإعـدامـات التي تمت للشـيـوعـيين بعـد محاولة الانقـلاب الأخيرة ، وأشرت إلى أن تلـك الإعـدامات سـتكـون لها ردة فعـل



الصادق المهدي ، محجوب ، الأزهري

عكسية . وحميَ وطيس المناقشة ولم يقدم من لدنه عذراً ، بل أكّد لي أنه بعد مذبحة الضباط المخلصين التي اقترفها الشيوعيون في الاستراحة الرسمية للحكومة لم يعد هنالك عملٌ يخضع للفهم والإدراك . كان حازماً في رأيه وفي أن مثل تلك السياسة هي العائق الوحيد الذي من شأنه أن يبقي الجنود الشبان بعيداً عن محاولة القيام بانقلاب آخر . كذلك سألته أن يفكّر في تقديم منحة دون أي شرط إلى ولي الدين الهادي ، وكان هذا يعاني من أزمة مالية خانقة ويقوم بأعمال يدوية وضيعة في بريطانيا ولكنه ، ويا للأسف ، لم يتكرّم بذلك .

بعد ذلك دعانا اللواء الباقر ، أنا وازماي ، إلى زيارة للسودان ، فوافقت على الدعوة . لقد أحببت الرجل ورأيته قوياً ومستقيماً في عمله ، فهو في أساسه جندي ، وفي الوقت الذي أتحدّث عنه كان الباقر مخلصاً في ولائه لنميري . وهكذا قررت أن نذهب أنا وازماي إلى السودان ومصر في السنة الجديدة . وقد صرح السفير غوردون سميث أن السير جيمس روبرتسون وإليَّ شخصياً ، وكنا في حفلة غداء في ديسمبر ، أن نميري يكاد ينفد صبره على السادات والمصريين جميعاً . ولربما أن عمر الحج موسى ، وزير الإعلام كان يذيع في أحاديثه علناً أنه إذا ما استمر المصريون يعاملون السودانيين بصفتهم (أولاد) ويؤيدون الجماعات المنحرفة في السودان ، فإنه سيكون على حكومة السودان أن تعيد النظر في قضية الحصص من مياه النيل . وكان هذا عملاً مفزعاً والحديث عنه خطر . فمصر لا تحتمل ولن تسمح بأي تدخل في مياه النيل ، نسغ الحياة . وفيما بعد ، أكّد لي الدكتور أحمد أنيس مدير مكتب الجامعة العربية في لندن وصديقه كميل جورج (مترجم جمال عبدالناصر الشخصي سابقاً) أن العلاقات بين البلدين سيئة للغاية . وأضاف أن السادات أفضى بتعليقات منفرة عن نميري نقلت إلى الرئيس السوداني فأثارت غيظه وحنقه على قائلها . وكان الدكتور أنيس مندهشاً من أن الجامعة العربية لم تقم بأية محاولة للمصالحة بين الرئيسين . . ولربما كان ذلك لأن السادات لم يكن مستعداً للقيام بمبادرة في هذا الاتجاه .

وقد كشف السفير النقاب عن أن العلاقات بين بريطانيا والسودان قد تحسنت وباتت مرضية إلى درجة أنه اقترح أن تقوم صاحبة السمو الملكي الأميرة آن بزيارة الخرطوم في نهاية شهر فبراير ، فاهتبلتُ الفرصة على الفور واقترحت أن تقوم الأميرة بزيارة كلية الأحفاد في أم درمان حيث كانت عائلة البدري هي رائدة تعليم البنات في السودان . وأعجبته الفكرة ، فاتصل للتو بوزارة الخارجية طالباً أن يضم برنامج الزيارة كلية الأحفاد .

كانت السنة تقترب من نهايتها عندما وصلتني التذاكر إلى الخرطوم ، وقبل سفرنا أقمت أنا وازماي حفلة للمستر غوين مورغان ، أمين عام حزب العمال سابقاً . وكانت من بين الضيوف أيضاً السيدة نفيسه الأمين ، الوزيرة السودانية والمسؤولة عن شؤون المرأة هناك ، والسيدة الوحيدة في المجلس الأعلى . كانت نفيسه قد تلقت تدريبها كمعلمة ثم تطورت لتغدو شخصية بارزة في البلاد . وكان يسارية الميول فيما يخص شؤون السودان السياسية . وهي سيدة لطيفة ذات جاذبية ، ولكن نظراتها الفاترة تخفي تحتها سياسياً ذكياً قاسياً إلى درجة كبيرة . لقد ترمّلت منذ فترة قصيرة . وكان في رفقتها السيد فيليب أوربانغ ، وهو رجل ضخم البنية من قبيلة دِنكا كان يترك فيَّ انطباعاً عميقاً كل مرة أقابله فيها . وكان قد تلقى تعليمه في كلية ريتشموند .

وفي التاسع عشر من يناير سنة ١٩٧٢ سافرت برفقة ازماي من مطار هيثرو إلى الخرطوم في طائرة VC10. ولا نكاد نستطيع إلاّ أن نقارن بين هذه الرحلة ذات الست ساعات والنصف طيراناً وبين رحلتنا الأولى إلى الخرطوم سنة ١٩٥٠ على متن طائرة من طراز فايكنغ التي استغرقت ثلاثة أيام طوال . إن الذي لم يتغير هو جمال الألوان البديعة وقت الفجر حين يبزغ على صحراء النوبة ، وتمازج الألوان الذي لا يصدّق ، والذي يبعث على الخوف ولا ينمحي من الذاكرة أبداً .

اتفق وصولنا مع محاولة انقلاب أخرى ، فأدركنا أنه لن يكون

بمقدورنا أن نقابل الرئيس نميري ، إذ أنه انسحب من الحياة العامة لأسباب أمنية . وشعرت أن كل انقلاب يتم على الرجل إنما يجرح خيلاءه وعزته الشخصية . وأياً كان الحال فقد وجدنا هناك كرم الضيافة السودانية ، وقابلنا اللواء الباقر النائب الأول لرئيس الجمهورية أكثر من مرة ، فدعانا إلى حفلة عشاء في حديقته الجميلة بالخرطوم . وفيما كنا نركب السيارة مغادرين ، لاحظت وجود رشاش ملقىً بإهمال على كرسي السائق ، فدفعني ذلك فوراً إلى ملاحظة أن الوضع بكامله غير أمين وأنه عرضة للاختراق . كانت رمانة يدوية يقذفها رجل بمفرده من فوق السور كافية لأن تقضي على أكبر جزء من حكومة السودان وقادة الاتحاد الاشتراكي السوداني . لم نكن ندرك أن المأساة غير بعيدة في المستقبل . هناك أكرمتنا السيدة نفيسه الأمين كما أقام السفير البريطاني حفلة « بوفيه مفتوح » لحوالي مئة شخصية . ولربما كان أكثر لقاءاتنا متعة هو حفلة عشاء متأخرة في الليل مع صديقنا القديم محمد توفيق أحمد ، حيث تم تحمير خروف كامل على الطريقة اللبنانية ، وحضرت مجموعة من النجوم الفنانين والكتّاب والأكاديميين الذين تمت دعوتهم إلى الحفل . وكان معظم الحديث الذي جرى ذا طابع سياسي لكن التحرز فيه كان واضحاً ، مما نمّ عن أن الدكتاتورية تشدّد قبضتها على البلاد .

وقد ناقشت بكل حدة مع الباقر والوزير منصور خالد أمر إخلاء سبيل الصادق المهدي ، وأشرت إلى أن استمرار احتجازه دون توجيه تهمة إليه أو تقديمه إلى المحاكمة إنما يقوّي مركزه في البلاد ليس إلاّ . كما حثثت الرجلين على منحه تقاعداً ضئيلاً للسماح له بالذهاب إلى أوروبا . والواقع أنني كنت أخشى على حياته في ذلك الحين ، لأن نميري كان يتحول إلى رجل لا يمكن التنبؤ بتصرفاته . وخلال تلك الزيارة ألقيت محاضرة في دائرة الشؤون الاجتماعية بجامعة الخرطوم حضرها سعادة السفير البريطاني وبعض الوزراء السودانيين والأصدقاء القدامى علاوة على طلاب ذلك المساق ، ثم سافرت أزمائي إلى بريطانيا مباشرة ؛ أما أنا فتوجهت إلى القاهرة برفقة وزير الزراعة المصري السيد مصطفى جبالي الذي أجريت معه

حديثاً مطولاً أفصح فيه عن انتقاده الشديد لنميري . وحين حطت طائرتنا في القاهرة أخبرتنا مضيفة الطيران أن طائرة مصرية قد سقطت قبل ذلك بيوم واحد في قبرص . وكنت على الدوام غير مطمئن إلى الطيران المصري فشعرت بالراحة حين تم هبوط طائرتنا بصورة أمينة . وفي المطار قابلني محمود فهيم وولده وبقيت معهما قبل متابعة الرحلة إلى لندن .

انقضى اسبوعان على عودتي إلى لندن ، وفي اليوم الأول من مارس أقيمت حفلة في السفارة السعودية بالخرطوم . وهناك هاجمتها مجموعة مسلّحة سمّت نفسها جماعة أيلول الأسود ، فألقت القبض على كليو نويل ، السفير الأميركي ؛ وجورج مور ، القائم بالأعمال الأمريكي ؛ والسفير البلجيكي ، والسفير السعودي صاحب الدعوة . وقد هرب السفير البريطاني بأن قفز عن سور الحديقة . وبين الهاربين أيضاً كان الزعيم الباقر والذي كان يتولى مسؤولية الأمن . وقد طلبت جماعة أيلول الأسود هذه إطلاق سراح السجين سرحان سرحان (الذي اغتال كنيدي) وبعض السجناء الفلسطينيين الآخرين . وكنت أعرف المستر مور هذا جيداً إذ التقيت معه في عدة مناسبات وتحدثت معه في زيارتي الأخيرة للبلاد . وقد أخبرني المستر نويل في أثناء حفلة أقيمت في منزل عائلة العَتَباني أنه قد بكى بالفعل حين قدم أوراق اعتماده ، وأن الجوقة الموسيقية عزفت النشيد الوطني لبلاده يومذاك . وكنت أعلم أن السفير سبق له أن كان في الخرطوم قبل أن تقطع العلاقات مع بلاده ، وأنه هو وجورج مور كانا من مؤيدي العرب . وفي اليوم الثاني من مارس تم إعلان أن كلاً من نويل ومور قد قُتلا . يا لها من مأساة !!

في ذلك اليوم أبدت السيدة سعاد زوجة صديقي القديم سعد أبو العلا شجاعة عظيمة . كانت السيدة طبيبة . وخلال محاصرة السفارة اجتازت الحديقة بكل جرأة . . كانت تتحدّى الموت برصاص المهاجمين ، من أجل أن تطالب الإرهابيين بإطلاق سراح زوجة السفير السعودي والأطفال . ولم تستطع سعاد إقناع زوجة السفير بأن تغادر المكان لكنها أخرجت الأطفال بكل أمان . لقد عيرت الإرهابيين أنهم يشنون حرباً على



الرئيس نميري يتسلّم من المؤلف رسالة من المستر ويلسون

النساء والأطفال (وهذه منقصة لا يتقبلها أي مسلم حقيقي) . كان ذلك عملاً إنسانياً عظيماً من طرفها ويتطلّب شجاعة عظيمة أيضاً . وبعد أربعة أيام استسلمت جماعة أيلول الأسود ، ومع أن نميري أعلن أنه ينوي محاكمة المشاركين في ذلك الحادث فإنه لم يفعل شيئاً من قبيل ذلك بل أطلق سراحهم وطردهم من البلاد . كان من السهل أن يقع مثل ذلك الحدث في أي من الحفلات التي حضرناها قبل بضعة أسابيع إذ أن معظم الحاضرين في السفارة السعودية إنما جاؤوا أو وجهت إليهم الدعوة إلى تلك الحفلة كما حدث وأن جاؤوا إلى الحفلة التي أقيمت على شرفنا ؛ بمن فيهم نويل ومور نفسيهما .

وفي نهاية شهر مارس وصل نميري إلى لندن في زيارة رسمية . وبذلك كانت المصالحة بين بريطانيا والسودان تلقى الاعتراف الرسمي في تلك الصورة . فالجمعية البريطانية السودانية (وهي هيئة خاملة) دبّ فيها النشاط ، وأقامت حفلة استقبال للرئيس السوداني تحت رعاية السير انجوس جيلان الذي كان قد سبق له أن عمل في السودان سنة ١٩٠٩ وكان سكرتيراً مدنياً هناك من ١٩٣٤ ـ ١٩٣٩ . وقد حضر الحفلة معظم السياسيين المتقاعدين ومن ضمنهم السير جيمس روبرتسون ، والسير آرثر جيتسكل (مجلس مشروع الجزيرة) ، والسير ايريك بريدي ، عميد مدراء الشؤون الصحية في المستعمرات . أما وزارة الخارجية البريطانية فقد مثلها المستر جيمس كريغ (الذي أصبح سفيراً في السعودية) وميشيل هولدينغ . يومذاك بدا أن نميري كان في حالة انشراح ظاهرة حتى أنه سألنا عن ولدنا رضوان . كما كان منصور خالد حاضراً بصفته وزيراً للخارجية في السودان . ثم أقام رئيس الوزراء البريطاني المستر ادوارد هيث حفلة عشاء في ١٠ داوننغ ستريت للرئيس نميري ومدام بثينة ، والوفد السوداني . وقد حضر الحفلة علاوة على هؤلاء كل من السير آليك والليدي دوغلاس هيوم ، والسير جيفري هاو عضو البرلمان ، وإدوارد دوكان عضواً في البرلمان (وهو السير إدوارد لاحقاً) ، والسيد كينيث يونقر عضو البرلمان أيضاً ، وجون ستون هاوس عضو البرلمان ، والسير دينيس غرين هيل

(من الخارجية) والسيد دينقل فوت ، وكريستوفر ماهيو عضو البرلمان ، ودينيس والترز عضو البرلمان ، واللورد بريدجز (السكرتير الخاص لرئيس الوزراء) . كان العشاء رائعاً ، ولأول مرة لم أحقد على دائرة ضريبة الدخل . وقد رافق رئيس الوزراء البريطاني الرئيس نميري في دورة بين الحاضرين وقدّم إليه الضيوف . وحين أصبح الضيف قبالة ازماي وإيّاي سلّم علينا نميري باللغة العربية واستدار إلى إدوارد هيث قائلاً : « إننا لا نتحدّث بالصينية وأنت تعلم ذلك » .

يومذاك ألقى رئيس الوزراء خطاباً رائعاً ترحيباً بالزائر ، وانتقد بطرافة بعض أعضاء مجلس العموم من حزبه ثم ذكر السير آرثر جتسكيل ونوّه بجهوده وعمله في مجلس الجزيرة في السودان ، مما أدخل السرور إلى قلبه وإلى نفوسنا أيضاً . وقد ردّ الرئيس نميري بالعربية فتمت ترجمة كلمته بفضل السفير السوداني الكريم ، ثم جيء بموسيقي ينفخ في القِرب دار على الحاضرين وقرع طبلات أذاننا بأنغامه الاسكتلندية . فناوله رئيس الوزراء (تبعاً للتقاليد) قدحاً من الويسكي غبّه الموسيقار في جرعة واحدة ، تبعاً للتقاليد . وبعد العشاء انتقلنا إلى قاعات الاستقبال حيث تحادثنا مع بعض الضيوف مثل ، فرانك تشابل من اتحاد النقابات الأوروبي ، وقام غوردون سميث (السفير البريطاني) بتعريفي إلى السير آليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية آنذاك . كنت حتى تلك اللحظة أنظر باعجاب إلى السير آليك لكنني الآن شعرت بالرعب والفزع من آرائه . لذا جاء في تعليقي الذي كتبته صبيحة ذلك الغد عبارة « إنه يفوح بالغطرسة الارستقراطية » . كنت غير مستعد على الإطلاق لأن أتقبل ميوله ، كما صدمني الرجل إلى درجة أنني قمت بكتابة ملاحظاتي عن الأمر فوراً . ولأقتبس هنا ما وجدته عنه يومذاك ، لأنني أعتقد أن تلك الملاحظات تفضح نفسيه الرجل .

[أنا لا اؤمن بالديمقراطية الآن ولم اؤمن بها البتة من قبل] .

[لو أن (الأجانب) يتصرفون كسادة محترمين لكنّا حسمنا الأمور فيما بيننا وبينهم] .

[انظر إلى أين أفضت الديمقراطية بهذه البلاد] .

د. عبدالقادر حاتم يتسلّم رسالة من المؤلف

[إنني آمل أن لا يقع نميري في خطيئة استشارة السودانيين أكثر مما ينبغي] .

يومذاك شعرت أنني كنت أصغي إلى فرد من آل بوربون . كان حديثه كلّه يحمل نفَساً من اللاواقع مع أن عقله حاذق ، والرجل ذكي يقظ . وقد سألني بكل دهاء عن نميري والسودان ، فأخبرته برأيي قائلاً : إذا لم يتسلم الرئيس نميري الأعتدة التي يطلبها من حكومة صاحبة الجلالة فقد يقع سفك دماء وفوضى كثيرة ، ثم أضفت : إنني أرى السودان على بعد خطوة واحدة من التردي في نكبة كبيرة . فكان جواب السير آليك (إذا كان ذلك صحيحاً فلا أرى من الحكمة أن نعطيهم شيئاً) . لقد صُدمت وزارة الخارجية تماماً من أنه يعارض بيع السودانيين أسلحة (أكثر مما ينبغي) ، ومن أنه يأمل ألاّ تكون القوائم التي طلبوها قوائم طويلة . فإذا كانت كذلك فإنهم لن يحصلوا عليها . وقد خلق ذلك في نفسي انطباعاًمتميزاً بأن وزارة الخارجية لا تحبّذ النكهة الثورية في حكومة نميري . وعلّق السفير سميث قائلاً : إن الأمريكيين يعطون نميري ما يعادل عشرين مليون جنيه ، فاستهجنت وزارة الخارجية البريطانية ذلك وقالت : « إن لديهم المال الذي يسمح بذلك ، وأشارت إلى أن بريطانيا سبق لها ومنحت مئة مليون جنيه إلى « ما وراء البحار » كمعونة ، وهو مبلغ (كبير من المال) بالنسبة إلينا » . كذلك أُلقيت ملاحظات كثيرة عن الديمقراطية والإقطاعية واحتد النقاش . فقال السير آليك موجهاً حديثه إليَّ « لقد صرت مجادلاً ، وفي هذه اللحظة انضم إلينا ضيوف آخرون وغدت المحادثة أكثر لباقة وأدباً . كان وزير الخارجية مهذباً جداً وراقياً لكنه رجعيّ جداً أيضاً . وبالمقارنة معه كان اللفتينانت جنرال جون جيبون الذي تحادثت معه في حضور منصور خالد يشير إلى أن العسكريين في بريطانيا يميلون إلى تزويد السودانيين بالأسلحة المطلوبة . وقد قام رئيس الوزراء بضيافة ممتازة وكان مهذباً بالغ الرقة ولطيفاً مع الجميع ومنتبهاً لضيوفه جيداً . والحق ، إن الصورة العامة عنه في أوساط الشعب عندنا ليست منصفة لذلك الرجل .

وفي اليوم التالي أُقيم استقبال ضخم في السفارة السودانية حضره رئيس الوزراء بنفسه (مما أدهش الجميع) . وقد أبدى الرئيس السوداني قدرة رائعة في مجال العلاقات العامة ، وتمتع بكل لحظة من لحظات تلك الزيارة . لقد أخبرني أن عبد الحليم أحمد ، أحد وزرائه ، وأحد تلاميذي السابقين قد وصل ، وأنه سوف يرسله إليَّ ، وقد فعل . وبعد زيارة الرئيس نميري هذه حدث قدر كبير من النشاط ، إذ قدم إلى بريطانيا عدد كبير من السودانيين . وقد ألقى الدكتور فرانسيس دِنغ ، وهو وزير الدولة في وزارة الخارجية ، كلمة حول استراتيجية السياسة الخارجية السودانية ، وبعد ذلك تمت زيارة اللواء الفاتح محمد بشير الذي كان نائب رئيس هيئة أركان الجيش السوداني إلى بريطانيا .

وفي حفلة استقبال أقيمت ترحيباً بالسفير السوداني الجديد ، أحمد سليمان محمد أحمد ، أخبرني أوبانغ أن النرويجيين قد سموا نميري للفوز بجائزة نوبل للسلام لأنه قام بإنهاء الحرب في الجنوب وسألوني أن اؤيد ذلك الترشيح . كذلك قال : إن نميري يود استعادة جبة الخليفة التي شاع أنها موجودة في كلية ساند هيرست ، كما يود استعادة الراية الزرقاء (للمهدي) . واستوضحت الغرض من ذلك وعن سلوك الرئيس تجاه المهديين ، فأفهمني فيليب أوبانغ : أن نميري يريد توحيد البلاد قاطبة . وكان محمد أحمد محجوب حاضراً ، لكنه لم يتفوه بكلمة ، وبدا واضحاً أنه لا يزال متأثراً بالنوبة التي عاناها .

وفي اكتوبر ١٩٧٣ هاجمت مصر وسوريا إسرائيل في ما غدا يُعرف بحرب يوم الغفران . يومها استولت سوريا على معظم مرتفعات الجولان ، لكنها فقدتها فيما بعد . أما مصر وبالقيادة الذكية التي أبداها اللواء سعدالدين الشاذلي فقد عبر جنودها قناة السويس . وخلال السنة التي سبقت كان السادات يركّز اهتمامه على المجهود الحربي فيما كان عبدالقادر حاتم في الواقع هو رئيس الوزراء الفعلي للبلاد . وتمكّن المصريون من الاحتفاظ بمواقعهم الأمامية ولم يستطع الإسرائيليون القضاء على قوة

الطيران المصري : يومذاك خرج كيسنجر بخطبته للسلام بين إسرائيل ومصر ، وهكذا قوي مركز السادات .

في تلك الأثناء أعلن نميري السودان « دولة ديمقراطية اشتراكية » وأنه بدلاً من مجلس الثورة سيكون هنالك نظام رئاسي للحكم . وبذلك شدد قبضته على البلاد . ثم أنه أجرى استفتاءً عززت نتيجته ما اقترحه هو وتم انتخابه رئيساً لست سنوات .

الفصل السادس

محاولات إجراء مصالحة

«ما أكثر الزهور التي تولد لتتفتح دون أن يراها أحــد ولتـضيع حلاوتها في هواء الصحراء» .

ثوماس غراي

بعـد قـدر كبير من الضغط بذلته مصادر مختلفة أطلق نميري الصادق المهـدي من السـجن ، وتوقـعت الحكومـةُ أن يغـادر الصـادق البـلاد فوراً ، وهذا مـا لم يفـعله ، ففي يوم الجمعة ٢٦ ابريل ١٩٧٤ اتصل بي السيد أحمد عـبدالرحمن ، عم الصـادق ، وكـان يقـيم في لندن ، وقـال لي : سـيـصل الـصـادق لندن خـلال اسـبـوعين . واعـتبرت أن يتـصل بي أحمد هذا أمـراً غـريبـاً ، فلم يسبق أن كان بيننا أي اتصال ، بل نحن لم نتخاطب أكثر من بضع مـرات طوال عشر سنوات ! وكـان أحمد قـد اعـتـقل لفترة قـصيرة لكنه تصـالح مع النظام فـسمح له النميري أن يأتي إلى بريطانيا ، وهناك استقر به المُقـام ، وحـصل على وضع مـالي مـريح . وكنت رجـوت أحمد هذا أن يقدّم مـعـونة إلى ولـيّ الدين الهادي ، الذي كان يعيش في فقر مدقع منذ جاء إلى بريطانيـا بعـد اغـتـيـال والده ، لكن أحمد رفض ، فـاعـتبرت ذلك من سوء الحـظ ، عـلى أقـل تقـدير . وقـد أخبرني « بات وغن » ، وهو من مـوظفي وزارة الخـارجـيـة البريطانيـة ، أن الصـادق قد وصل يوم الأربعاء الماضي وأنه يـقـيـم في فـنـدق بـاركلين ، لكني لم أجـد له أثراً هناك . ومن الطريف أن السـفـارة السـودانيـة انزعجت من وزارة الخارجية البريطانية التي اقترحت إقامة حـفلة غـداء تكريماً للصـادق . . . يومـذاك أعلن فـيليب أوبانغ أن الرئيس نميري سـيـعـتبر تلك الحـفلة عـمـلاً غير ودي تجـاه السـودان . وفي وقت مـتأخـر من ليلة السـبت هاتفني الصـادق وقـال إنه يود مـقابلتي غداً . وقد

جاء برفقة والدته السيدة رحمة وابنته مريم . وتحدثنا لسبع ساعات ، حاولت جهدي أثناءها أن أقنعه بوجوب تفاهمه مع نميري . والحقيقة أنني رجوت نميري بخصوص ذلك من قبل كما رجوت وزراءه أيضاً ، وطلبت إجراء مصالحة . كان الصادق الآن قد نضج ، ولم يكن يحمل مرارة أو شعوراً بالحقد حول احتجازه في مصر أولاً ثم في السودان طيلة حوالي خمس سنوات دون محاكمة ، بل دون توجيه تهمة أياً كانت إليه . وكان مقتنعاً أن نظام نميري يتحطّم ، وهذا ما شككتُ فيه في ذلك الوقت مع أني كنت على يقين من أنه ما لم تقم حكومة (إدارة ثابتة) ، ولفترة طويلة من الزمن ، فإن دماً كثيراً سيسفك في السودان . هذا ما لن يمكن تحاشيه . وحضر السير جيمس روبرتسون لمقابلة الصادق ، وكان طريفاً لدي . وقد أظهر رد فعله عند المقابلة ، وظل السير جيمس يعتبر الصادق (متطرفاً) ، بل حتى (متهوراً) . وبعد أن غادر السير جيمس انضم إلينا فيليب أوبانغ . كنت عصبياً جداً وشديد القلق لأن اللقاء في حد ذاته كان يشكّل خطورة جسيمة . وعلى كل حال فقد سار كل شيء على ما يرام ، وأجرينا محادثات دافئة واسعة . لقد قبل الإثنان اقتراحي بأن يقوم فيليب بمحاولة جعل السودانيين الجنوبيين يعملون كوسطاء بين نميري والصادق وعبّر (فيليب) عن رأيه في أنه من غير المنسجم ، بل هو متناقض مع مبادىء الثورة نفسها ، أن يحصل الجنوب على الحرية والاستقلال الذاتي وفي الوقت نفسه يستمر كبت أنصار المهدي والتضييق عليهم ! وفيما كنت أقود السيارة ، وفيها الصادق إلى المحطة ، سألني أن أبذل كل ما أستطيع لهذه الغاية مع الزعيم الباقر حينما يزور لندن في الشهر القادم .

في ذلك الصيف وَفَدَ على لندن عدد كبير من السودانيين وزارونا في منزلنا . ولا شك أن الشباب منهم بدوا أكثر تطرفاً . فالدكتور قاسم بدري الذي كان أبوه يوسف بدري صديقاً حميماً لي منذ سنة ١٩٥٠ كان يمثل الآن وجهة النظر العامة في البلاد . وكان أنصارياً شديداً ، إلى جانب الصادق ، وقد صرّح دون مواربة أنه يود أن ينزاح نميري من الطريق حتى لو تم ذلك عن طريق الاغتيال إن لزم . وكان جازماً في رأيه بضرورة أن تسفك الدماء قبل إسقاط النظام . ذلك أمر لا بدّ منه . ولقد شعر أكثر الزائرين بالفزع

والحنق حين تحدثنا عن تزايد الفساد النابع من سوء الإدارة ، وكانوا جميعاً وبدون استثناء يشعرون بالاحتقار تجاه منصور خالد ، وكان هذا مؤيداً للأنصار من قبل لكنه الآن قد إنضم بقوة إلى جانب نميري . وتكاد حياة منصور خالد تلخص كثيراً من مأساة المثقفين السودانيين الأذكياء . فلا شك أن الرجل كان شخصاً موهوباً ، بيد أنه مثله مثل كثيرين غيره قد وقع في التناقضات الدينية والعلمانية المتضادة في البلاد . لقد بدأ منصور عمله السياسي مؤيداً لحزب الأمة وسكرتيراً لعبدالله خليل ، لكنه وبحكم المشاحنات المتعاقبة فيما بين السياسيين الكبار من ذوي القناعات المتنوعة ـ عمدَ ، شأن كثيرين غيره من أبناء جيله ، إلى الترحيب بإنقلاب نميري ، ومن ثَم قبل الخدمة في معيته . كان منصور طموحاً على الدوام ، وليس هذا بالضرورة عيباً ، وما أسرع أن حظي برضا نميري فتمت ترقيته إلى منصب وزير الخارجية . فأتاح له ذلك فرصة دولية استغلها لمصلحته الخاصة . ولّما كان نميري واعياً على الدوام لأي تهديد قد يطال مركزه الشخصي أو يمسّ سلطته فقد خامره الشك في وزير خارجيته الموهوب وصرفه من الخدمة . عند ذاك التحق منصور بموظفي هيئة الأمم المتحدة طامحاً أن يغدو أمين عام الأمم المتحدة في يوم من الأيام وإن قنع الآن بوظيفة أدنى نسبياً من ذلك . وطيلة عقد من السنين ظلّت النقمة تعتمل في نفسه على النظام في السودان حتى تجمّعت أخيراً في وقوفه معادياً نميري حين كتب كتابه (نميري وثورة الخزي والعار) .

كان نميري في اكتوبر السابق قد أعلن عن طريق الراديو والتلفزيون أنه سحق محاولة انقلاب أخرى ، ظهرت بين صفوف الجيش هذه المرة . كان التذمر في البلاد يزداد من سياسات نميري ، وعلى الأخص بسبب من زيادة التضخم والنقص في المواد الغذائية . وكان كثير من المسلمين غير راضين ، بل كانوا يقفون خصوماً للحل الذي ارتآه نميري لمشكلة الجنوب . وفي أواخر ١٩٧٤ أُعلنت حالة الطوارىء وحدثت إضرابات تقصم الظهر ، قام بها العمال اليساريون والطلاب ، وكنتيجة مباشرة لهذه الضغوط قام نميري في أول شهر فبراير ١٩٧٥ بإعادة تشكيل حكومته من جديد . وكان هذ إجراء كثيراً ما لجأ إليه نميري ، فهو على الدوام ، يود

أن يحيط نفسه بأفراد (موالين له) ومخلصين . من هذا الباب تم نقل منصور خالد إلى التربية والتعليم ، لأن نميري كان منزعجاً من (حضوره الدولي) ، كما عهد إلى الزعيم الباقر بمسؤولية الشؤون الداخلية في البلاد مع تعليمات بتشديد القبضة على نواحي الأمن . كان نميري قد أخذ يشعر بأنه مهدد فهو لا يريد منافساً له في الميدان .

في هذه الأثناء كان الصادق منشغلاً جداً ، فهو يعمل على تشكيل جبهة متحدة لتكون معارضة للنظام القائم في السودان . وقد حضر لزيارتنا في أول الصيف من ذلك العام ومعه زوجته سارة وإبنه محمد أحمد الطفل ذو السبعة شهور . وكان إطلاق هذا الإسم على الولد ، يتم لأول مرة منذ أيام محمد أحمد ، المهدي الكبير . وعند عودة سارة إلى السودان أُلقي القبض عليها وتم اعتقالها بأمر من نميري ، افتراضاً منه بأن في هذا تحذيراً إلى الصادق نفسه . وفي آخر تلك السنة بلغتنا أخبار أن سارة قد أُطلق سراحها ولكنها منعت من مغادرة السودان . كان حبس النساء النشطات سياسياً أمراً مزعجاً لحد ما ، مقارنة بسجن الرجال وذلك لعدم وجود جناح منفصل لهن في السجن ، حيث كن يتقاسمن الحياة في السجن مع السارقات والعاهرات والقاتلات وغيرهن . ومع هذا فقد كانت نساء عائلة المهدي المحبوسات يستفدن جداً من وقتهن في السجن ، فيقمن بتعليم المحتجزات بتهمة الإجرام بعض الحرف اليدوية مثل الخياطة والتطريز وشغل الإبرة وينَشَطن في محو الأمية .

قضيت القسم الأول من سنة ١٩٧٦ في مصر حيث أجريت محادثات كثيرة مع الوزراء وكبار الموظفين فيها . وقد حذرت هؤلاء من أن حكومة نميري ليست مستقرة الأوضاع وشرحت لهم أن هناك خطراً جدياً في أن تستيقظ مصر ذات يوم لتجد حكومة معادية لها في الخرطوم . كما بحثت مع الدكتور عبد القادر حاتم على الخصوص إمكان إقامة حوار بينه وبين الصادق الذي كان يرغب في سلوك هذا المنحى ، وعلّق الدكتور حاتم على ذلك بقوله : إن السادات مصمم على أن لا ينشغل بأي أمر خارج مصر . فقلت : لقد ظلت هناك علاقة خاصة بين القاهرة والخرطوم ، ومن الواجب أن يُعتبر أمر الاهتمام بالسودان إستثناء لتلك القاعدة .

زاد اهتمام الصادق بالجبهة الوطنية المتحدة متعاوناً في ذلك مع شريف حسين الهندي . وقد تم التعبير عن أهدافهما في بيان من ثماني نقاط تم نشره على صورة مذكرة في أغسطس سنة ١٩٧٦ . بعد ذلك ، وبعد محاولة إنقلاب كانت دموية أكثر من سابقتها ، أزهقت أرواح أكثر من ألفي شخص وظلّت نتيجة المحاولة مشكوكاً في أمرها طيلة ثلاثة أيام . وقد إستنكر نميري على القذافي تدخله وعنّف الصادق والشريف حسين الهندي على اشتراكهما فيها . وقبل أن تبلغني أخبار محاولة الانقلاب تسلمتُ رسالة تلفونية من رجل رفض التصريح عن شخصيته لكنه قال : إن لديه رسالة من بغداد تود أن تبلّغني أن الصادق في السودان ، وهو على بعد أربع وعشرين ساعة من الخرطوم . وبعد بضعة أيام جاء ذلك الرجل ليقول : لقد أخفقت محاولة الانقلاب وغادر الصادق السودان .

وفي يوم الأحد ، الثامن من يوليو ١٩٧٦ ، جاء الصادق ورجلان آخران إلى بيتنا في لتل ميلتون ، وأخبرني بكل صراحة عن كل ما حدث ، لقد قَبِلَ تحمل مسؤولية الانقلاب ، وأعطى إشارة البدء بالثورة . وقد ساعده القذافي ، وكذلك فعلت المملكة العربية السعودية وبعض دول الشرق الأوسط وافريقيا . وكان الرجل المعيّن لقيادة الانقلاب (ولم يذكر الصادق اسماً محدداً ولم أسأل عنه) قد صدرت إليه تعليمات من قبل الجبهة الوطنية أن :

١ـ يلقي القبض على القيادة العليا في وادي سيدنا .

٢ـ يتسلّم نميري حين تهبط طائرته في مطار الخرطوم وهو عائد من فرنسا .

٣ـ يتولى السيطرة على راديو أم درمان ويذيع رسالة إلى الصادق الذي كان ينتظره في دارفور .

٤ـ يطلق سراح السجناء السياسيين في سجن كوبر شمالي الخرطوم حيث كان هناك عدد كبير من الضباط المحتجزين والذين سيتولون قيادة وحدات الجيش عند ذلك .

كـان المحـاولة الانقـلابية خاسرة منذ بدايتها ، إذ أبدت قدراً من عدم الكفـاءة . فـالاستيلاء على القيادة العليا إستغرق وقتاً أكثر مما قُدر له ، لأن المقـاومـة هناك كـانت عنيـفة . أما محطة راديو أم درمان فقد سقطت بسهولة وبسرعـة ، لكن الموظفين الفنيين فيـهـا خـافوا مما قد يحدث ، ففرّوا ولم يبقَ أحدٌ لـه خـبرة فـنـيـة بـالـبث ، حـيث كـان الذين اسـتـولوا على المحطة لا يستطيـعـون ذلك . ولم يدرِ الأهلون المدنيون من الذي يقود الانقلاب ، بل إن كـثيراً منهم أخبرني فـيـما بعـد أنهم شكّوا أن تكون المحاولة مجرد صراع بين أطـراف غـير واضـحـة في الجـيش ، وأنهم لو أدركـوا أنها هجـوم على نميري لامـتـلأت الشـوارع بالمتظاهرين ومؤيدي الصادق . وانتظر الصادق في غرب السـودان ليـتلقى رسـالة بالراديو كما كـان الاتفاق . لكن الرسالة لم تصل ، فـاتـجـه الصـادق نحـو الخرطوم بعد تأخر بلغ ثلاثين ساعة ، وفي الواقع فإن الرجل الذي عُهـد إليـه بقـيـادة الانقلاب ، نسي في حمى اللحظة أمر نميري والذي كـان قـد وصل لتـوه إلى المطار ، وكان صيداً سهلاً . مع أن الصادق قـد بعث ببرقية من باريس يبلّغ فيها أن الرئيس في طريقه إلى البلاد . وبقي نـمـيري مختـبئاً في المطار طيلة ثلاثة أيام . لقـد شلّه الخـوف ، فـهـو لم يكن يدري أهو لا يزال في الحكم أم لا حـتى قـام الزعيم محمد الباقر بهجوم مضاد أدى إلى إعـادة النظام السـابق . هذه المرة أيضـاً كـتـبت الحـيـاة لنميري من جـديد ، إذ كـان الإخـفاق الأخير يتمثّل في عدم إطلاق السجناء السياسيين الذين كـانوا يسـتطيعون تولي السلطة . كان الصادق على مرأى من أم درمان حين تأكـد أن المحـاولة قد فشلت ، ففر عبر ليبيا إلى بريطانيا . وقد أخبرني وهو يحلّل مـا جرى فقال : مع أن الجبهة قد تسلّمت مساعدة مالية وأسلحة من ليـبـيـا وغيرها فإنه لم تتـدخل في المحـاولة أي قوات غير سودانية . كانت الثـورة أصـلاً من قِبَل السـودانيين ولمصلحـتـهـم . يومـذاك بقي الشـيـوعيون بعـيدين عنها ، آملين أن تنهك الجبهة الوطنية قواها وتستهلك نفسها ثم يأتي الحـزب الـشـيـوعي السـوداني ليـتـولى الأمـر . وفي يونيـو سنة ١٩٧٦ نشرت جريدة الصحافة عشر صور لشخصيات سياسية مطلوبة من تلك التي قامت بمـحـاولة الانقـلاب الذي تم إجـهـاضـه . ومن بين هؤلاء الشـخـصيات : الـصـادق المـهـدي ، الـشريـف الهـنـدي ، أحمـد زين العـابديـن ، محمـد



الرئيس نميري في السفارة في لندن سنة ١٩٧٣

عبدالجواد ، عمر نورالدائم ، بابكر كرار ، توفيق صالح ، عثمان صالح ، عبدالدايم أبو بكر السنوسي ، الصادق بله ، وحسن محمد عمر دندش .

كان نميري قد حط من قيمة القوات المسلحة وهبط بمستواها عن طريق : العزل والقاء القبض ، وتنفيذ الإعدام ، والإجبار على التقاعد . . وبالتالي كان هنالك خطر حقيقي في أن يستولي الشيوعيون على الحكم ، وبخاصة على السلاح الفني في الجيش .

وفي شهر أغسطس تم إعدام ٩٨ شخصاً لاشتراكهم في التمرّد ، وفي نهاية سبتمبر صدر الحكم على الصادق والشريف الهندي بالموت (غيابياً) ، ومن بين ٢٤ متهماً بالانقلاب على النظام حُكم على سبعة بالسجن لعشر سنوات وعلى ثلاث لثلاث سنوات وتم تبرئة ثمانية فقط . ولأول مرة حينذاك تأكد المصريون من خطورة الوضع في السودان . لقد اهتزت ثقتهم في نميري بشكل خطير وقلقوا كثيراً ، لكنهم كانوا ما يزالون يتساءلون ، ما هو البديل لتأييدهم نميري هذا !! وقد حاولت دفعهم لأن يمارسوا الضغط على الرئيس نميري ، (وفي الجيش على الخصوص لأنهم كان لهم نفوذ في أوساطه) كي يوسع أساس حكومته ، وقلت لهم بصراحة : إذا بقيتم تؤيدون نميري فإنكم عند سقوطه ستواجهون في الخرطوم حكومة معادية لكم على التأكيد . ولا أدري لماذا بدت وزارة الخارجية البريطانية تشعر بالفتور تجاهي آنذاك ، وبخاصة أن العلاقات بين بريطانيا والسودان كانت لا وجود لها في الواقع . فحين احتج نميري على وجود الصادق في بريطانيا تصرفت وزارة الخارجية بشكل مظهري أجوف . وقد أحزنني أن الدكتاتوريين مثل عيدي أمين في أوغندا ونميري في السودان ما عليهم إلاّ أن يفرقعوا أصابعهم حتى تنحني وزارة خارجيتنا لضغوطهم . إذ اتصل بي أحدهم (واسمه لاوس) في ١٨ أغسطس ليسأل ما إذا كنت أعرف عن أحوال السيد الصادق . وحين أجبت أن الصادق خارج البلاد طلب إليَّ المستر لاوس أن أرجوه الاتصال به .

فشككت أن ذلك زيادة في الضغط من قِبل نميري ، واتصلت هاتفياً بوزير الدولة للشؤون الخارجية إيفان لوارد (وهو عضو في البرلمان) ؛ كنا

نعرفه جيداً ، ذلك أن ازماي كانت منافسة له في الانتخابات الأولية التي أقامتها لجنة اختيار المرشحين للبرلمان . وجرى بيننا حديث صريح أخبرني فيه أن وزارة الخارجية تطلب تعهدات معينة من طرف الصادق . فحذرت المستر إيفان وبينت له أن هناك تهديدات جدية لحياة الصادق يقوم بها علناً اللواء أبو القاسم نائب رئيس الجمهورية السوداني . وأضفت قائلاً : مع أنني أدرك أن حكومة جلالتها غير راغبة في فصم العلاقات مع السودان فإن على سيادة المستر لوارد أن يقدّر للصادق أنه رجل ديمقراطي ، وأنه لم يقم بأي شيء نقيض للقانون في بلادنا ، فطمأنني المستر لوارد أنه ليس هنالك قضية ترحيل من البلاد للرجل لكن تعهدات معينة هي المطلوبة بهذا الخصوص . وحين عاد الصادق إلى بريطانيا توجه من المطار مباشرة لمقابلتي ، وكنت قد أرسلت إليه أطلب منه ذلك . وحينئذ أطلعته باختصار على الموقف ، فكان رد الفعل الفوري من جانبه أن قال : إنني لا أرغب في البقاء في بريطانيا إذا لم يكن مرغوباً في بقائي هنا . وفي يوم الإثنين قصد الصادق وزارة الخارجية البريطانية لمقابلة لاوس وأوريك ، اللذين سألاه عن تعهدات معينة من جانبه . وحين استوضح عما إذا كان قد قام بشيء لا يسمح به القانون أخبراه أنه لم يفعل ، لكن الأمر ليس قضية قانونية أو عدم قانونية بل إنهما يريدان منه مساعدة من عنده ، تتمثل في أن لا يتصل بالصحافة .

وسأل صادق ما إذا كانت الرقابة على الصحف التي يمارسها نميري في السودان قد غدت تنطبق على الصحف في بريطانيا ، ورجاهما إذا كان هنالك مثل هذه الشروط فالأفضل أن ينصّا على ذلك كتابة كيما يلتزم بها ويأخذها بعين الاعتبار فيما بعد . هذه هي النقطة التي أوضحها لهما بصفتها وجهة نظره ، لكنه رفض (أن يتحدّث في السياسة) هذه . وقد ذكّرهما الصادق أن زوجته وعائلته ما زالت محتجزة منذ أربعة أشهر من قِبل نميري دون محاكمة ، مع أنه لا زوجته ولا عائلته لها أي علاقة بمحاولة الانقلاب . وقال أوريك ولاوس للصادق : أنه قد قطع معظم الطريق نحو فهم مشكلاتهما لكنهما يرغبان في الحصول على جواب بسيط .

في هذا الوقت كـان لي صـديق وهو أمريكي يعمل في القوات المسلحة الأمـريكيـة المسـتـقـرة في المملكة المتـحـدة ، وقال لي إنه أجرى محادثات مع صـديق له يعـمل في السـفـارة الأمريكية هو « جون » الذي قابل الصادق في مناسـبـات عـديدة في بيـتنا وتأثر بقـضـيـة زوجـة صـادق ، فهو يريد تقديم المسـاعـدة في ذلـك الخـصـوص ، وعلى كل حـال ، لم يكن جـون يرى أنه بالإمكـان عـمل الشيء الكثير قـبل إنتـخابات الرئاسة الأمريكية ، وقد قال لي : إن أمـريكا مـقـتنعة تماماً بأن القذافي لن يستمر في الحكم أكثر من ستة شـهـور . وأضاف يقول : لقد حصلت اجتماعات سرية بين مصر والسودان والسـعـودية فـاتفقوا جميعاً على أن القذافي يجب أن « يطير » . وكان السادات مـصـمماً على ذلك تمامـاً ، وبخاصة بعد وقوع أكثر من هجوم واحد بالقنابل في القـاهرة والاسكندرية . كـان الأمـريكيـون يعـتـقدون أن السادات يخطط للقـيـام بعـمل عـسكري لن يستطيع الليبيون مقاومته بصورة فعّالة . ولم أكن أمـيل إلى تصـديق أن الرئيس المصري سـيـقوم بضربة مباشرة ضد دولة عربية زمـيلة . لكنه قـد يكون راغـبـاً في تأييـد انقلاب فيها وفي خلق حكومة دمى عـمـيلة . وكنت أرى أن الاغتيال بدوره غير محتمل الوقوع ، إذ أن المصريين لا يتـقـبلون مـثل ذلك الفـعل . وعلى كل حـال فإن جـون كـان مقتنعاً بأن ضربة عـسكريـة سـتـوجـه ، ولا شك أنه كـان لديه أسـبـاب قوية لاعتقاده هذا ، فقد كان الرجل على علاقة بالاستخبارات العسكرية .

ولـقـد شـعـرت بـالـفـزع من سـفك الدمـاء الذي تم لسـحق محاولة الانقـلاب في السـودان وحـذّرت الصادق من (الصقور الذين يحيطون به) ، إذ كنت أؤمن أنه من الحماقـة التـفكير أن مجمـوعة مدنية غير مسلحة بإمكانها الحـاق الهزيمـة بالجيش الذي يمتلك أسلحة ودبابات حديثة . قلت إنه من الصـعـوبة بمكان أن يدخل المرء في جـدال مع مـاسورة البندقية ، وأن الثورة تصـبح ممكنة إذا سـاد التذمر وعدم الرضا في الجيش عن دكتاتورية فاسدة . وقـريـبـاً مـن الـصـادق في هذا الوقت كـان كل من محمـد صـالح ، شريف التـهـامي ، والدكـتـور عبد الحميد صالح ، وكان هذا بعد ثورة مايو ١٩٦٩ قـد ربط نفـسـه بالإمـام الهادي وغدا له تأثير كبير جداً عليه . وهو الآن من بين الذين ينصـحـون بمجابهة الرئيس نميري . تلك المجابهة التي أدّت آخر

الأمـر إلى مـذبحـة جزيرة آبا واغتيال الهادي . كذلك تمت محاولة انقلاب في شـهـر سـبتـمبر ، لكنهـا بدورها أخـفـقت . ونتـيجة لذلك تم الحكم على الدكـتـور عـبـدالحميد غيابياً بالسجن عشر سنوات ومصادرة جميع ممتلكاته ، مع أنه كـان في القـاهرة في ذلك الوقت ولم تكن له أية عـلاقة بالمحاولة . أما الصـادق فـقـد حكم عليـه بالموت غـيابياً من قبل ، وظلّت سارة في السجن دون أية محاكـمـة . كـان نميري بصـورة مستمرة يضغط على حكومة صاحبة الجلالة ويرسل منصـور خالد إلى رئيس الوزراء البريطاني يرجوه أن لا يمنح حـق اللجـوء السيـاسي إلى الصـادق . وكنت شـديد القلق على سـلامـة الصـادق ، وعندمـا زارني يوم الأحـد ١٧ اكـتوبر ١٩٧٦ أعطيته مفتاح منزلنا ليلجأ إليـه فـور شـعـوره بالخطر على حـياته . يومذاك حكى لي قصة غريبة للغـايـة . لقـد قـال إنه دخل محلاً لبـيع الكتب في لندن وإذا بعـاملة المحل تقـول : اسـمع يا هذا ، أنت رجلٌ وجـهك ينبىء عن حظك ، دعني أقـرأ كـفـك . وحـين وافق على ذلك قـالت له : « إن لك صـديقـاً من ويلز أراه قلقـاً جـداً عليك ، وسـيـعطيك شيئاً ما عن قريب ، وأن لك يا هذا علاقة مأسـاوية مع المانيا ، لكن هذا سيقلب لصالحك » . ولم تمض إلاّ بضعة أيام على ذلك حـتى كنت أسلّمـه المفـتاح ، ثم قال لي : لقد بلّغني أحدهم من المـانـيـا ، أن الرجل الذي رأس انقـلاب الخـرطوم وأطلق نميري عليـه النار كان متزوجاً من فتاة المانية . يا لها من حكاية غريبة ! .

اسـتـمر الضغط على الصادق من قِبل وزارة الخارجية البريطانية ، فزاد تخوفي عليـه ، وذهبت أنا وازمـاي إلى شـارع (١٠) داوننغ ستريت لمقابلة توم مـاكـينلي ، وهو صـديق قـديم يشـغل الآن منصب مـستشار سياسي لِـ جيم كـالاهان ، وللتـحـدث إليـه عن قـضـية الصادق . فأكّد لي توم أن منصور خـالد قـد أثار المسألة مع رئيس الوزراء . وعند ذاك سلّمت توم مـذكرة كان الصـادق قـد وقّعـهـا ليـتم رفـعـها إلى المستر كالاهان ، فيما كنت أنا وازماي نغـادر المكان . وقـد وعـدني توم أنه سيبحث القضية برمتها مع رئيس الوزراء وأضـاف : أنا مـتأكـد من أن صـاحبك الصادق لن يتم ترحيله من بريطانيا أبداً .

ويظهـر أن الانقـلاب الفـاشل في ١٩٧٦ قـد وضّح كـثيراً من الأمـور لذوي العـلاقة . فقد توصل نميري إلى أنه ليس في مقدور قوات الأمن لديه حماية حـدود الثمانيـة الأقطار المجـاورة له ، ومـراقـبـة خـصومه الداخليين في السـودان في نـفـس الـوقت ؛ كما اضطر المصريون إلى تقـبّل فكرة أن النظام السـوداني ليـس ثابتـاً ولا مستقـراً ، أمـا الجبهـة الوطنيـة ، والصـادق على الخـصـوص ، فـقـد اعترفـوا بأن الدكتاتورية لن يمكن قلبها عن طريق القوة والعنف . وكـانت العـربيـة السـعـودية والدول الغـربيـة جميـعـاً مهتمة بعدم الاسـتـقـرار القـائم في المنطقة ككل وفي القرن الإفريقي بصورة خاصة . وأياً كـان الحـال فـقـد عـاد الصادق إلى بريطانيا أثناء عيد الميلاد (١٩٧٦) وفي اليـوم التـالي وهو مـا يعـرف بيـوم الإهداء عـقـدنا تجـمـعاً كبيراً لأفراد عائلة المهـدي وأصـدقـائهم وكـانوا ثمانيـة عشر شخصاً من ضمنهم الدكتور خليل عثمان ، وكـان قـد اشترى قصر رود سـتـيوارت في ويندسور لقاء ٣٥٠ ألف جنيـه . كـان خليل عثمان الذي انضـم منذ فترة قصيرة إلى (الحمائم) يريد ، مـثلي ، أن تتم المصـالحـة بين الصـادق ونميري . وكان يرجو أن أؤيد ذلك الرأي . كـان قـد ذهب إلى واشنطن وقـابل بعض المسـؤولين هناك . وكـان أيضـاً قـد قـابل في لندن عـضـواً من مجلس الشـيـوخ الأمـريكي ومسؤول في وزارة الخـارجيـة خـلال اليومين الأوليين في شهر مارس . وكانت خطة خليل أن يدفع الأمـريكيين للضـغط على السـعـوديين ، كي يضغطوا على المصريين لأن يـتـصـلوا بنميري مـبـاشرة . وكـان رجل أعمال سـوداني آخـر هو فـتـح الرحمن البـشير مـشتركاً في الأمر أيضاً ، وكان على علاقة وثيقة بنميري . لذا عـقـدت أنا والصـادق اجـتماعـاً مطولاً وخـاصـاً حول هذا الأمر ، وفيه قبل الصـادق اقتراحـاً قـدمـته بمبادرة خاصة مني لإجراء مداولات للمصالحة بينه وبين الرئيس نميري حـول نقاط معينة . وكان أول وأهم هذه النقاط إصدار عـفـو عـام عن الجـمـيع ، إنشـاء مجلس وطني مـؤقت يدوم سنتين أو ثلاث سنوات ، على أن يتـبـعه إجراء انتخابات حرة في البلاد . وأستدعي الدكتور عـبدالحميد صالح إلى الاجتماع ، وبحضوره تم الاتفاق على أن أعطي بنفسي خليل الإشـارة للبـدء في العـمـل على أساس هذه البنود . كان الصادق يريد قـوة ثالثـة تشرف على المصـالحة لكني لم أكن متأكداً من هي تلك القوة ، ولا

من أين ستتوفر . وبعد ذلك بوقت قصير تسلّمت رسالة لطيفة من الصادق .

« لقد كان نشاطك مفيداً جداً لصالح الصورة العامة للسودان على العموم ولقضيتنا على الخصوص . وحتى حين لم تكن تتفق مع آرائنا فقد كانت وجهات نظرك تلاقي الاحترام » .

كان عددٌ كبير من أتباع المهدي (الأنصار) يتجمعون في لندن ، وجرى الحديث عن إنشاء (مركز معارضة في لندن) . في تلك الأثناء وصلت إلى الدكتور عبدالحميد صالح أخبار أن ضابطاً إسمه عثمان ورقيبين آخرين في الجيش (سيف الدين عبدالله ، وعوض جاهية) ، سيرسَلان إلى بريطانيا (لتصفية) الصادق وآخرين . . هذا ما أكده منصور خالد الذي قال : لقد أمر نميري بإرسال فريق اغتيال إلى هنا . وترددتُ في إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية عن ذلك ، لأنني خشيت أن تمنع وزارة الخارجية الصادق من المجيء إلى بريطانيا بناء على هذه المعلومة . وكنت واثقاً تماماً أنه في بريطانيا سيكون عرضة لخطر أقل منه في أي مكان آخر . وبعد بضعة أيام سربت الخبر إلى وسائل الإعلام فأفادوني أنهم استفادوا من تلك المعلومة . وبالرغم من أنهم بعثوا خبرية فريق الاغتيال هذه فقد بدا أن هناك بعض حركات تتخذ على طريق المصالحة ، لأنني دُعيت إلى حفل استقبال (بعد انقطاع بضع سنوات) وجّهها إليَّ السفير السوداني أمير الصاوي . وكانت خارج السفارة مظاهرة ضخمة يقوم بها الأنصار وتضم أفراداً من عائلة المهدي ضد نظام نميري .

كان يُنظر إلى الصادق بالارتياب من قبل موظفي حكومة السودان السابقة الكبار ، وكان السير جيمس روبرتسون هو الشخصية البارزة بينهم . وقد كتب إليَّ : « إنني أتفهم رأيك فيما يتعلّق بنميري والصادق ، وأنا متأكد من أنك إذا استطعت أن « تفصّل وتخيط » نوعاً من المصالحة بينهما فإن ذلك سيكون شيئاً مفيداً للجميع . غير أنه طالما أن الرجلين متعارضان ، وأن الصادق لا يزال يرغب في قلب نظام نميري عن طريق انقلاب مسلّح فإنني لا يسرني أن أَعَد مصادقاً للصادق » . كذلك كتب

إليَّ : « يقلقني إذا تم قلب نظام نميري فإن ما قمنا به في الجنوب قد يضيع ، لأن الرجل يلق احتراماً كبيراً من أهل الجنوب ، كما أن الحكومات السابقة في السودان كانت مسؤولة إلى درجة كبيرة عن المتاعب هناك . كانت الظروف في ظل حكومة محجوب أسوأ مما هي الآن ، لكن حكومة الصادق ليست أفضل من تلك بكثير » .

وفي صيف ١٩٧٧ دبّ نشاط كبير في تبادل الزيارات وراجت شائعات كثيرة عن أن هؤلاء الزوار كانوا يسعون ويخططون لإجراء المصالحة . وقد شاركت أنا وازماي في حملة واسعة لتقديم الصادق إلى كثير من قادة الرأي بالقدر الذي استطعناه لنثبت لهم أن الرجل لم يكن (صعباً وعنيداً) : وفي يونيو من ذلك العام أقام مايكل روبرتس عضو البرلمان حفلة غداء للصادق في مجلس العموم البريطاني حضرها : بارني ههو عضو البرلمان ، وريتشارد لوس عضو البرلمان ، وكريستوفر بروكل بانك فاولر ، عضو البرلمان ، والدكتور عبد الحميد صالح ، وديفيد كروش عضو البرلمان أيضاً . وفيها تحدّث عن مختلف أصحاب وجهات النظر السياسية في بريطانيا . وكان جيرمي ثورب أكثر مساعدة لنا من غيره فيما بعد ، إذ أثار استفساراً في البرلمان في السابع من شهر يوليو حول إعارة كوادر بريطانية إلى القوات المسلحة في السودان ، كما أبدى اهتماماً بالقسم المختص الذي أُرسل لمساعدة نظام الحكم هناك . وقد دعي إلى الحفلة أعضاء في لجنة الشرق الأوسط في حزب العمال البريطاني بمن فيهم ديفيد واتكنس عضو البرلمان ، ورون هيوارد أمين عام حزب العمال ، وغوين مورغان (رئيس وزارة الظل لروي جنكنز في السوق الأوروبية المشتركة) . كما دُعي إلى الحفلة عدد كبير من الصحفيين ومندوبي وسائل الإعلام ليقابلوا الصادق . وفي أحد تلك اللقاءات المشوقة كان صاحب الشرف ، جون ديفيس ، الذي تم جذبه إلى ميدان السياسة من ميدان الصناعة هو الناطق باسم حزب المحافظين في الشؤون الخارجية متعاطفاً ومهذباً جداً وطلّي التعبير عندما تحدث عن الديكتاتوريات في الشرق الأوسط وقال : إنها جميعاً لاديمقراطية ، بل إن سمتها الأساسية هي الطغيان . ولم يتحمس صادق لهذا الكلام ، فانعطفتُ بالحديث وحولته إلى بحث في مشكلات الحياة الثقافية في السودان ،

يومذاك وعد جون ديفيس أن يحاول ترتيب لقاء بين الصادق والمسز تاتشر . وقبل هذا اللقاء كان صادق قد أخبرني أن هناك مفاوضات تجري مع نميري ، بشأن مصالحة ، وأنها قد وصلت إلى مرحلة شعر معها أنه يجب أن يعود إلى السودان .

لقد اعتقد أن الضغوط قد أقنعت نميري بإجراء المصالحة ، كان الضغط الكويتي والضغط السعودي ، يعملان عن طريق الاقتصاد ، وإن المرتبات العالية في بعض مناطق الشرق الأوسط كانت تجذب المثقفين السودانيين وتغريهم بالخروج من البلاد ، وهكذا يتركون إدارة السودان مجرّدة من الأشخاص الموهوبين . هذا كما أن نظام الضبط والربط في الجيش السوداني قد تم إضعافه نتيجة للتغيرات المتواصلة التي كان يجريها نميري بين أصحاب الرتب العسكرية العالية فيه . أضف إلى ذلك ضرورة يقظة الحكم السوداني للتحفز الدائم من قِبل ليبيا وأثيوبيا وارتيريا ، والذي انضاف إلى خوف نميري من قيام انقلابات أخرى . . كل ذلك هو الذي دفع نميري إلى فتح باب المحادثات مع الصادق . قلّبتُ كل هذه الأمور بيني وبين نفسي فشعرت بأنني غير مرتاح إلى ذهاب الصادق إلى السودان . وكنت أشعر بأنه إذا حَدث وقُتل الصادق فإن جبهة المعارضة في السودان ستفقد زعيمها في تلك الحال . وكان الصادق مقتنعاً بأنه يجب عليه أن يحسم القضية « مرة وإلى الأبد » . وكان غير متحمس لتقبّل احتمال اغتياله . وفي رأيه أنه : إذا كان نميري صادقاً فإن المصالحة ستتم ، أما لو قتل الصادق فإن الشعب السوداني سوف يتأكد من مخاتلة الرئيس وعدم صدقه . ثم قمت بعرض جميع الاعتراضات فتوصلت إلى ما يلي : لقد قرر الصادق انتهاج هذا الطريق . وفيما كانت حركة المصالحة تجمع نقاطها وتتنامى القى نميري عدة خطابات كانت ذات سمة تصالحية ، كما وجّه في الجمعية العامة في السودان كلمة ترحيبية بالسودانيين في المنفى . آملاً ، أن يستطيعوا (المشاركة في بناء وطنهم وبلادهم فيما بعد) .

في هذه الظروف الحرجة اضطررت إلى دخول المستشفى في وندسور لإجراء عملية جراحية ، وهناك عادني الصادق فبحثنا احتمال ملاقاته نميري

في المستقبل القريب ، وكان هذا قد وجّه نداء تصالحياً جديداً .

كان الصادق يرغب في تقبل تحدي نميري وفي أن يطير إلى السودان ، وعارضت في ذلك ، أولاً : لأنه كان ما يزال خاضعاً للحكم السابق عليه بالموت ، وثانياً لأن ذهابه إلى السودان سيبدو عند ذلك استجابة لمبادرة نميري نفسه . وقد فضّلت أن يتم اللقاء في مكان حيادي ، ربما سويسرا ، أو على سفينة في البحر ، كما حبذت وبقوة أن يحضر اللقاء شخص حيادي أيضاً . وناقش الصادق ما أبديته ، وقال إن عليه أن يجرّب صدق نميري ، فإذا ما اقترح هو طريقاً بديلاً أو فرض شروطاً لإجراء ذلك اللقاء فإن الأمر سيترك انطباعاً بأنه خائف أو متهرب . ولم اتقبل جَدَله هذا ، لأن شجاعة الصادق لا جدال فيها . ولا أدري لماذا ظللت مقتنعاً أن الصادق بعد أن غادرني إثر مناقشة طويلة بيننا ما زال لم يتخذ قراراً في أمر العودة . وفي الساعة ١٠ر٧ صباحاً يوم ٦ يوليو هاتفني الدكتور عبدالحميد صالح وقال لي : لقد غادر الصادق بريطانيا إلى السودان . . وترك خطاباً وتعليمات محددة فيما إذا لم يعد . (لقد قرر الصادق أن من الأفضل له أن يذهب ، وأن يتخذ قراراً في الأمر ، له أو عليه) . كان قلقاً من أن نميري قد يكون مخادعاً ، ومع هذا فقد قرر أن يعرف الحقيقة ، لأن ذلك في مصلحة السودان .

وهكذا طار الصادق أولاً إلى أثينا ثم تابع سيره بطائرة خاصة إلى بور سودان . وفي أول الأمر أبلغت أنه كان ذاهباً إلى غرب السودان لكنه بحكم تكرر وقوع حوادث عنف بين قبيلتي الدنكا والبقّارة قُتل فيها ٣٠٠ شخص ـ ألغى الصادق الترتيب السابق والتقى مع نميري في مدينة بور سودان . هناك قضيا ٢٤ ساعة معاً يتحدثان ، قبل أن يعود الصادق إلى أثينا ، ومن ثم إلى لندن .

وقد شملت محادثات الصلح عدداً من النقاط وتم الاتفاق فيها على ما يلي :

١ـ الحريات المدنية يجب أن تعاد إلى المواطنين .

٢ـ يتم ضمانها بصورة دستورية .

٣ـ يطلق سراح جميع السجناء السياسيين .

٤ـ تعاد الممتلكات ومراكز الخدمة المدنية إلى وضعها السابق .

٥ـ يتم اتباع عدم الانحياز في الشؤون الخارجية .

٦ـ يتم القيام بإصلاحات في الحكومة المحلية .

٧ـ يجري توسيع قاعدة العضوية والمهمات في الاتحاد الاشتراكي السوداني .

٨ـ يتم إعمار المناطق المدمرة في جزيرة آبا .

كذلك تم الاتفاق على أن يجري تسليم جثة الإمام الهادي إلى العائلة . وبالمقابل وافق الصادق على أن يتنازل عن فكرة تعدد الأحزاب وتقبّل سياسة (دولة ذات حزب واحد) ، على أساس أنه (ليس هنالك شيء ثابت في السياسة) . وقد أسفتُ كثيراً وعارضت بشدة قبول الصادق فكرة « دولة ذات حزب واحد » . كما عارض كثير من أعضاء الاتحاد الاشتراكي السوداني تلك المصالحة ، لكن القوات السودانية المسلحة أيدتها على كل حال .

وفي التاسع من يوليو بعث إليَّ الصادق مذكرة فيها : « كانت بعثتي إيجابية لكن الأشياء ستستغرق بعض الوقت حتى يتم اعتصارها . كنت مضطراً للمجازفة ، فالسودان كما تعلم شيء فريد . سأغادر بريطانيا في رحلة قصيرة يوم غد » . في تلك الأثناء قابل السير جيمس روبرتسون ، الذي كان قلقاً على مستقبل السودان ، السيد ابراهيم النور ، من أعضاء السفارة السودانية ، في الحفلة السنوية لمدرسة ـ أبناء غوردون ـ وكتب إليَّ يقول : « إن الأمور آخذة في التحسن والمحادثات مستمرة بين نميري والصادق » . وكان تعليقه : « إنني لم أخبر ابراهيم بهذه الملاحظة لكنني آمل أن تنجح تلك المحادثات » .

أعلن نميري عن لقائه مع الصادق في بور سودان بعد عشرة أيام من

ذلك ، فاندهش شعب السودان مما تم ، ثم ألقى حديثاً تصالحياً آخر . وبعد عودة الصادق إلى لندن قمنا أنا وهو وازماي بتحضير بياناً كالآتي :

نشرة إعلامية ١٢ ظهراً بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٧٧

- تصريح زعيم الجبهة الوطنية السودانية

(صادق المهدي)

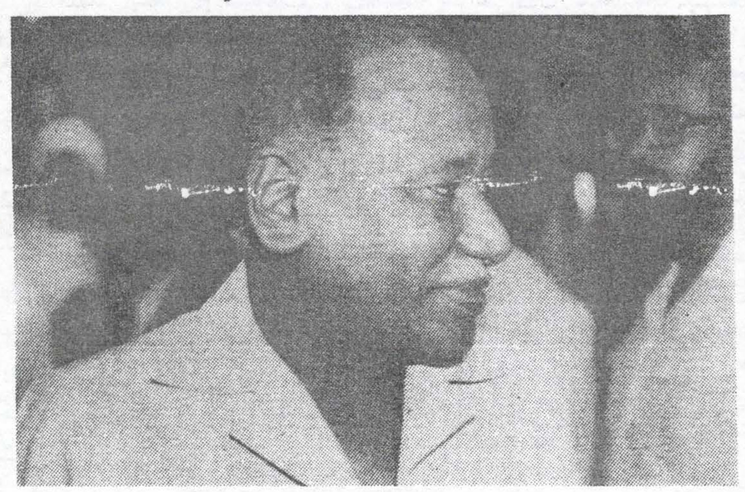
ترحّب المعارضة السودانية بالخطاب الأخير الذي ألقاه الرئيس نميري فيما يتعلق بالمصالحة السودانية مع السودانيين خارج البلاد وفي داخلها . إن المعارضة تقيّم المبادرة التي اتخذها الرئيس نميري في دعوة الصادق المهدي إلى ميناء بور سودان للنظر في الوضع الحالي للسودان . وكنتيجة لذلك الاجتماع تم إطلاق سراح العديد من المعتقلين ، والتقى وفد من الشخصيات البارزة في المعارضة مع سيادة الرئيس حيث جرى عرض بحث عفو عام عن الجميع .

إن المعارضة تودّ أن تسجّل الرغبة الجماعية لدى أعضائها في عودة فورية إلى الأوضاع الاعتيادية للبلاد ، كي تغدو المصالحة فعّالة ويتم ترسيخ وحدة وطنية عامة ، فيتحقق الاستقرار ، وكل ذلك سوف يُسهم في بناء البلاد مادياً ومعنوياً . إن المصالحة الوطنية ستجسّد اتفاق الشمال والجنوب في البلاد ، وتزيل أية عوامل من المحتمل أن تعيق تطوّر الأخوة بين المدنيين والعسكريين فيها ، وتضع نهاية للعنف في سياسة السودان ، وتوظف جميع الجهود لصالح بناء الأمة بكاملها .

لم أكن أشعر بالسعادة والارتياح تجاه لقاء بور سودان ، فبيّنت للصادق : أنني أشعر بأنه قد سلّمَ أقوى ورقة في يده للّعب حين ذهب للسودان ، في حين أن نميري لم يخسر شيئاً ، أو خسر شيئاً قليلاً جداً . وقلت : إن ما على الرئيس نميري الآن هو أن « يجلس بهدوء » (أي لا

يفعل شيئاً) وينتظر أن تنقسم المعارضة على نفسها فيلتهمها بالمفرّق ، وأن نميري كان هو السياسي الأبرع في ذلك اللقاء . وكان شريف حسين الهندي مرتاباً في المصالحة وأعلن فيما بعد أن هدف الجبهة الوطنية ذو حدين : إجراء انتخابات حرة لانتخاب المجلس التشريعي ، ووضع كوابح لسلطة الرئيس من جهة ، وإجراء مصالحة مع ليبيا وأثيوبيا من جهة أخرى . وقد اعترف الصادق : بأن الرئيس نميري لم يعد بأي شيء ، (لكنه يبدي نية صادقة) .

تمت عدة لقاءات خلال صيف ١٩٧٧ جرى معظمها في منزلنا . وبعد لقاء تم في شهر أغسطس مع الصادق ، والدكتور عبد الحميد صالح ، وشريف التهامي وزوجته فاطمة عبدالرحمن ، والدكتور خالد فرح ، وسارة (زوجة الصادق) ، وولي الدين الهادي ـ تقرر أن يذهب الدكتور عبد الحميد صالح إلى الخرطوم لمتابعة المفاوضات ، فشيعناه في ٢٢ أغسطس من مطار هيثرو . وفي اليوم الثاني من سبتمبر أقيم حفل إفطار في هوتيل دورشيستر لجميع أعضاء عائلة المهدي وغيرهم . وقد ضم الإفطار الدكتور عبد الحميد صالح الذي كان قد عاد من لقاء ناجح مع نميري . كانت المناسبة بهيجة ، فنحن جميعاً كنا نأمل أن تعني المصالحة الحقيقية أن



محمد ابراهيم نقد / الأمين العام للحزب الشيوعي

يغدو بمقدور المنفيين جميعاً العودة إلى السودان . وفيما كان الاحتفال مستمراً ، ذهبت أنا والصادق إلى شقته في باركلين ، حيث كان الجنرال جوزيف لاقو ـ رئيس آنيا نيا ، والثالث أعلى رتبة في الجيش السوداني ، والرئيس الفعلي لجنوب السودان ـ قد دُعي لاجتماع . لقد وصل الجنرال حوالي العاشرة صباحاً ، فتحدّثنا طيلة ساعة ونصف . وقد عقبت ذلك الاجتماع في اليوم التالي زيارة مفاجئة إلى بيتنا في باكنجهام شاير قام بها الصادق ولاقو والدكتور عبد الحميد في الساعة العاشرة مساءً ، واستمر الحديث بيننا أربع ساعات . وغادر الجنرال لاقو الاجتماع تاركاً إياي على يقين من أنه : إذا عاد الصادق إلى السودان (وحين يعود) فإن لاقو سيؤيده كل التأييد . وكان لاقو قصيراً ممتلئاً بشرته شديدة السواد ، وذا عقلية متيقظة وذهن حاد . وكانت سمعته كقائد عصابات مشهوداً بها ومعروفة لدى الجميع .

خلال هذه الفترة كانت درجة الحرارة السياسية في السودان مستمرة في الارتفاع ، وبدا أن التطورات في الخرطوم آخذة في التعاقب بشكل مُرضٍ وبسرعة مقبولة . وقد وصل محمد عبدالرحمن نقدالله ، أمين عام حزب الأمة ، للمشاركة في المحادثات ، وكان من الواضح أن الرجل كان مريضاً جداً . بعد ذلك طار الصادق إلى ليبيا ليشرح الموقف للقذافي ولألوف من الأنصار الذين كانوا لا يزالون في المخيمات هناك ، وليلتقي بشريف حسين الهندي وزعماء الجبهة الوطنية الآخرين الذين بقوا هناك أيضاً . وتم الاتفاق بين الجميع على أن يطير الصادق إلى الخرطوم ليؤكد عودته للجميع ، لكن تقارير مزعجة وصلت من السودان تقول : إن الأمن هنا سيء جداً . بذلك أخبر المراسل أمين التوم السيدة سارة ، زوجة الصادق ، وقال : إن حياة الصادق نفسه قد تتعرض للخطر . من ثم عاد الصادق إلى بريطانيا ، واتصل بي هاتفياً من جيت ويك (لأنه لم يحمل إذن فيزا ، دخول إلى بريطانيا) وأصّر قائلاً : لقد أعطيت كلمتي بالذهاب . وسأحافظ على هذه الكلمة مهما حدث . (إذا كانت مشيئة الله أن أُقتل فسيتم ذلك ، سواء في السودان ، أو في لندن ، أو في باريس) .

وفي جيت ويك تأخر وصول الفيزا ، فشكّ الصادق أن هناك مؤامرة تدبّرها وزارة الخارجية البريطانية لإبقائه في بريطانيا . أما حقيقة الأمر فقد كان هناك إضراب للمستخدمين في الطيران المدني ، فاقتنعتُ من طرفي أن هذا هو السبب في التأخير . واتصلتُ بوزارة الخارجية فأفادوني أنهم يفعلون كل ما يستطيعون وطمأنوني إلى ذلك . وانتهى الأمر في الساعة ١٢٫٣٠ من ذلك اليوم .

كان استقبال الصادق في مطار الخرطوم مذهلاً : كانت فرقة الاستقبال الرسمية تتشكّل من ٤٠٠ رجل كلّ منهم يود مصافحة الصادق . بعد ثماني سنوات من الدكتاتورية كان الترحيب لا يكاد يُصدّق ! فقد استغرقت قيادة السيارة عشرة أميال من المطار إلى القبة خمس ساعات . هكذا كانت الجماهير كثيفة في حشودها . وعند القبة كانت الجماهير التي تنتظر هائلة ، حتى أن الصادق لم يستطع توجيه الخطاب إليها حتى الساعة الثانية صباحاً . لقد هاتف سارة التي بقيت في بريطانيا في الساعة ٣٫٣٠ صباحاً يقول لها : إن أقدامه لم تمس الأرض . كانوا يحملونه « حرفياً » إلى كل مكان . وكانت هناك ملاحظة غير سارة عن الاستقبال ، وهي أن السيد أحمد عبد الرحمن ،عم الصادق ، لم يذهب إلى المطار للقاء ابن أخيه بل ذهب إلى بيت العائلة في صبيحة اليوم التالي . ولم يسمح له الأنصار الذين كانوا متجمهرين حول البيت بالدخول ، لأنهم لم يكونوا يوافقون على سلوكه تجاه نميري ولا يرتضونه . لذا كان على الصادق أن يخرج شخصياً ليُدخله ، لكن أحمد لم ينضم إلى الصادق والمحيطين به ويتحدث معهم بل جلس مع السيدة رحمة وأخذ يحادثها . وبعد ظهر ذلك اليوم استقبل نميري الصادق في قصر الشعب ، وظلا يجتمعان باستمرار في بضعة الأسابيع التي تلت ، في جو ودي ، ومن المفهوم أن المفاوضات ستتطلب بعض الوقت بالضرورة . وبحكم التعقيدات الموجودة في المشكلات المبحوثة .

جاءت زيارتنا إلى الخرطوم أيام عيد الميلاد سنة ١٩٧٧ ممتعة جداً ، فأتاحت لنا تجديد صداقاتنا القديمة وتقييم الموقف عن كثب . وقد كانت أحداث دورة العلاقات الاجتماعية والحفلات منهكة تماماً ، لكنها كبيرة

الفـائدة . إذ رحب بنا أصـدقـاؤنا القـدامى ، وأقـام لنا بشير محمد سعيد ، أكبر الصـحـفـيين السـودانيين والمعـروف في الأوسـاط الدوليـة ، حفلة عشاء قـابلنا فـيـهـا أحـد أصـدقـاء نميري المقـربين وهو عزالدين السيد . فأطلعنا عـزالدين على وجـهـات نظر النظام القـائم . واسـتـمـتـعنا بكرم ضـيافة بيل كـاردن سـفير حكومـة صاحبة الجلالة خلال حفلة إفطار . وبيل كاردن سبق أن كـان مـوظفـاً كـبيراً في حكومة السودان وقد لاقى تعيينه في منصب السفير ترحـيـبـاً كـبيراً من قبل السودانيين وهو رجل لطيف في معاملته ويتمتع بذكاء حـاد . وقـد انضم إلينا في الحـفل ريتشارد بالمر ، وهو رجلٌ في مقتبل العمر شـديد الذكـاء وسريع البـادرة . وقـد سُرّ السـفير من أن المصـالحة سائرة في طريقها ، ورجا لها كل خير .

ولم تكن أخـبـار المصالحة تسر بونا مول وول ، وزير الإعلام السوداني الذي تحـدّثت مـعـه طويلاً في هذا الشأن . كـان الأخير ، أحـد أفراد قبيلة الدنكا الأقـوياء ، فـهـو ضـخم الجـثـة ، يترك انطبـاعـاً حسناً في من يقابله ويتـمـتع بقـدرٍ كـبير من الثقافة . كان تعليمه راقياً ، وله آراء سياسية يُحسن التـعـبير عنهـا ، فـذكّرني ذلك بمـحمد أحمد محجوب ، لو جازت المقارنة ، واعـتبرته نسخة فتيّة من ذلك الرجل .

كـان بونا يقف ضد المصالحة بشدة ، وصريحاً علناً في معاداته للصادق المهـدي ، لأنه يعـتبره رجـعـيـاً من رجـال الدين . كـذلك اسـتطعت تقـييم الموقف المصري تجـاه المفـاوضـات في حفل غداء عائلي أقامه صاحب السعادة الفطاطري ، السـفير المصري في الخـرطوم . وقـبل أن اسـتعد لمقابلة الرئيس نميري تحـدّثت مطولاً مع فـتح الرحمن البـشير الذي لعب دوراً بارزاً في فـتح باب المفـاوضات ثم المصالحة بين الرجلين : نميري والصادق .

وفي الـثـامـن والـعشرين من ديسـمبر ، وبرفـقـة إبنتنا « ريانون » تم اسـتـقـبـالنا في القصر . وبعـد المجاملات التقليدية أُخذت « ريانون » جانباً لتـقـوم بجـولة في القصر فـيما بقـيت أنا وازماي نتحدّث إلى الرئيس نميري .

كان الحديث لا رسميات فيه ، وصريحاً جداً ، كبقية أحاديثي مع نميري على الدوام . هذه حقيقة يجب أن أقولها . وفيما يخص المصالحة امتدح الرئيس نميري السيد الصادق وقال : إن الرجل ترك لديه انطباعاً طيباً ، وأعرب لي أنه لا يريد أن يحتل الصادق منصباً في الحكومة ، (وإن كان هو في حاجة إلى مساعدة من طرفه) . إن لنميري سحراً وجاذبية كبيرة ، وهو يتقن إقامة العلاقات الشخصية مع الآخرين لأنه يتمتع بقدرة على النفاق حين يرغب في أن يفعل ذلك . في ذلك اليوم خاطبني بـِ (أخو السودان) وتابع في بحث مشكلات البلاد . يومذاك ركّز على أن المشكلة الكبرى هي ميزان المدفوعات ، واعترف بصراحة أن البلد مفلس ، وأن التضخم يحطّم التنمية فيه . ثم تدفق بقائمة سمّاها (متاعب) الحكم .

كان الرئيس شديد القلق والاهتمام بأحوال القرن الإفريقي ، وهو يريد اتباع سياسة عدم الانحياز هناك . وبخصوص هذا الأمر كان نميري يعتقد أن الحكومة البريطانية سوف تساعد لو لّمحت إلى تأييد ذلك . كذلك تساءل الرئيس عن السبب في أنه لم يسمع شيئاً في المدة الأخيرة عن قرض المليون جنيه الذي وعدت به حكومة جلالتها . وكان يشدد على أن السودان لا تريد أبداً أن ترى البحر الأحمر (أحمر) بالفعل ، وأنها تخشى من هجوم تقوم به أثيوبيا على جوبا ، وبخاصة أن الـ ١٢ طائرة ميغ الموجودة هناك لا فائدة منها ولا تستطيع عمل شيء دون توفر قطع الغيار الضرورية لها . ولقد عبّر نميري عن شعوره بالمرارة الشديدة لفشل حكومة الولايات المتحدة في أن تعطيه الـ ١٢ طائرة مقاتلة التي طلبها ، وشدد على أنه بدون تلك الطائرات ورغم وجود الـ ٦ مقاتلات الأمريكية التي أعطته إياها السعودية ، فإن كلاً من عطبرة وجوبا (من الأراضي السودانية) تظل عرضة لهجوم سهل عليها واحتلالها . وهكذا غادرت أنا وازماي الجلسة بعد ساعة وربع من المحادثات الصريحة .

ويا له من نقيض أن أذهب من الاجتماع مباشرة إلى غداء رسمي فخم في بيت جوزيف قرنفلي . وهو واحد من أبناء إحدى العائلات

السورية واللبنانية الأصول كانت قد استقرت في السودان منذ عهد طويل قبل الجنرال غوردون . كان جوزيف هذا صديقاً لي منذ أكثر من ٢٥ سنة ، ومثله مثل جميع الحاضرين كان واحداً من الجيل الثاني أو الثالث من عائلات الهلال الخصيب والعائلات اليونانية الذين أسهموا بقدر كبير في تطوير السودان . ذلك أنهم بما كانوا يتمتعون به من مقدرة على العمل الجدي وبخبراتهم الكبيرة في شؤون التجارة والأعمال ـ توصلوا إلى الثراء والعيش في مستوى رفيع . وكان ضميرهم الاجتماعي قوياً للغاية . فقد ظلّت عائلات مرهج ، وفانيان وكونتو ميخلوس ، وحجّار ، وقرنفلي أيضاً تساند المدارس والكليات والخدمات الصحية والخيرية الأخرى . ها هو جوزيف مثلاً قد ظلّ لسنوات طويلة الصيدلي الوحيد في المدينة ، وظلّ يحظى باحترام الجميع . ومنذ زمن طويل كان جوزيف يمارس رفع السعر على الأغنياء لتقديم الأدوية إلى الفقراء . وقد عانت هذه الفئة أو الجالية كثيراً إبان عهد نميري حيث تمت مصادرة مشروعاتهم بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ . كان « الدكتور جو » كما يخاطبونه من باب التحبب ، قد وصل باب صيدليته ذات صباح ليجد جندياً يقف للحراسة ، ويافطة على الباب تقول : إنها الآن خاضعة للمجلس الثوري . وعاد جوزيف إلى بيته ، حيث زاره بعد يومين ضابط صغير السن وأمره أن يفتح صيدليته فرد جوزيف قائلاً بأنه لم يعد يملك صيدلية لأن مجلس قيادة الثورة قد صادرها وبالتالي صارت ضمن مسؤوليات هذا المجلس ، وقفل الضابط راجعاً ثم عاد في زيارة أخرى ، واستمع إلى نفس الرد من جوزيف ، ولكن أخيراً (فهمت أن الرئيس في حاجة للمعالجة) . أمر بابكر عوض الله نائب الرئيس بإزالة اليافطة ، واستأنف جوزيف قرنفلي تقديم خدماته للمرضى . ولقد سرّنا أن نسمع وجهات نظر غير السودانيين هؤلاء فيما يتعلّق بالمصالحة . ومجمله أنهم كانوا يتطلعون قُدُماً على أمل أن يحدث تحسن ما في ظروف حياتهم وعملهم . وانتهى ذلك اليوم بعشاء في منزل فرانسيس ودوروثي دِنغ . وكان هذا وزيراً للشؤون الخارجية . كان فرانسيس عالم

انثروبولوجي ممتازاً ، وكان (مثله مثل بونا مول وول) أحد أفراد قبيلة دنكا بل أحد أبناء العائلة البارزة في القبيلة . لقد تزوج فتاة أمريكية ، وكان ذا خبرة واسعة جداً جعلته يحتل مقاماً مرموقاً في مركزه في وزارة الخارجية . ولقد ازداد فضولي ذلك اليوم ، إذ كان فرانسيس (يتصيّد) أية معلومة عن زيارتي للرئيس . وبدا لي أنه من الغريب أن تكون العلاقة بين رئيس الدولة ووزير خارجيتها تتطلّب ذلك التصيّد في المعلومات ، وشعرت تماماً أن نميري يُبقي أمور الدولة في يديه وحده .

استمرت حلقة الضيافة السودانية دون انقطاع ، ها هو فضل عبدالله ، ويوسف بدري ، ومحمد توفيق أحمد ، وعبدالقادر يوسف (رئيسي القديم) وأمين حسّون وعائلة شوقي . . كل هؤلاء بين الكثيرين من المعارف الذين كرّمونا بسخاء . ولربما كان أعظم سرور شعرت به آنذاك ما تم في لقائنا ، وللمرة الثانية ، لأول صديق سوداني لنا . إنه عبدالرحمن عبدون ، وكان في الخامسة والثمانين من عمره ، فقد وُلد في عهد الخليفة التعايشي ، والتقينا أيضاً بالدكتور علي بدري نقيب الأطباء السودانيين .

وبعد رجوعنا من السودان بفترة قصيرة جرى في السودان ما تطلب انغماسي في أمر جديد . ففي فبراير من ذلك العام هاتفني الدكتور عبدالقادر حاتم من القاهرة يسأل أن أقوم بترتيب لقاء بينه وبين الصادق المهدي للاجتماع في لندن في نهاية فبراير . وقد اشترط السريّة التامة فوافق الصادق على ذلك . وسرّني الأمر ، إذ بدا وكأن السنوات الطوال التي جهدت فيها ساعياً للتوفيق بين الصادق والمصريين على وشك أن تثمر . لكن ويا للأسف ! فقد حدث ما أوجب التأخير من جديد ، إذ اتصل بي الصادق قائلاً : أنا مضطر إلى السفر العاجل إلى السودان ، فهل يوافق الدكتور حاتم على تأجيل الأمر ؟ وهكذا تأخر الاجتماع عدة أسابيع عن الوقت المضروب . ففي أول شهر ابريل تسلّمت مكالمة هاتفية بأن صادق سيصل يوم الأحد المقبل . ومن سوء الحظ أنني نقلت إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية . وهكذا ، حيث وصل الدكتور حاتم إلى لندن في الخامس من

ابريل التقيت معه في غرفتي في مستشفى الملك إدوارد السابع في ويندسور . وهناك أخبرني الدكتور أنه بحث الأمر برمته مع الرئيس السادات ، فطلب إليه (أن يقدم إلى لندن ويتحدث إلى الإمام الصادق) . وقد سألني الدكتور حاتم الرأي عمّا يرغب الصادق من مصر أن تفعله ، فأجبت قائلاً « لا شيء إلاّ العلاقات الطيبة وعدم التدخل في شؤون السودان » وشعر الدكتور حاتم بالقلق لعدم حضور الصادق ، لكن هذا عاد إلى لندن في السابع من ابريل . وعند ذاك رتبت ازماي أمر اجتماعهما في فندق كارلتون تورز ، حيث كان يقيم الدكتور حاتم . والحق أنني شعرت بالأسف لعدم استطاعتي أن أكون معهما ، لكن الأمر سار بطريقة حسنة ، إذ هاتفني الدكتور حاتم في الغد يقول « كل ما أخبرتني به عن الصادق صحيح تماماً » .

لقد تأثر الدكتور حاتم إيجابياً بذكاء الصادق وبشخصيته ، وغدا مقتنعاً أنه (رجل صريح وشريف) واعتبر أن زيارته له كانت جديرة بالفعل . كذلك عبرّ عن امتنانه إليَّ على ترتيبها ، وعَرَض أن يدفع جميع النفقات التي كلّفتها أجور الهاتف إلى الخرطوم للاتصال بالصادق ، على الأقل . فشكرته بلطف ولم تكن لديّ رغبة في خلق علاقة مالية مع المصريين . كما كان الصادق مبتهجاً بالطريقة التي تم فيها اللقاء . وكان من الواضح أن هناك تجاوباً بين الرجلين وأن كلاً منهما يحترم قدرات الآخر الفكرية والتزامه بوجهة نظره . وأخبرني الصادق قائلاً : اليومَ قدّمت اقتراحاتٍ واضحة إلى الدكتور حاتم سيقوم بنقلها إلى الرئيس السادات .

ثم جاء الصادق لزيارتي ومعه القاضي الجزيل الاحترام ، عبدالرحمن ، وهو صديق حميم وقديم للسيد المهدي الكبير . وإبّان ذلك الوقت كان قلقي يتزايد بخصوص عزلة الصادق وابتعاده عن شعبه وعن جماعات المغارضة الآخرين لنميري في السودان . كانت التوترات التي تخوّفتُ منها بعد لقاء بور سودان قد أخذت تظهر . فنميري يودّ من الصادق أن يلتزم أكثر فأكثر بالحكم القائم في حين يجد الصادق نفسه غير

راغـب في ذلـك ؛ وكـانـت مناقـشـاتي مع الصـادق قـوية وحـادة بهذا الخـصـوص ، لكنه رفض فكرة الانضمام إلى الاتحـاد الاشتراكي السـوداني كما رفض الالتـحـاق بالحكومـة ، إذ كـان على يقين من وجـود الفساد في مختلف أوسـاطهـا . وفي هذا الوقت كنت أحسّ أن نميري سيشعر بالارتياح لو مال الصـادق إلى ذلك وطالما أنه سـيظل رئيسـاً اسـمـياً للدولة . غير أن التبصرّ اللاحق حـول تلك الفترة يدفـعني الآن إلى رفـضـهـا ، إذ يسـتـحيل عليّ أن أصـدّق أن نميري كان مستعداً للتخلي عن سلطته المطلقة ، بشكل طوعي .

وقـد اغـتنم حـسن الترابي ، أحـد قـادة الأخوان المسلمين فرصته فانضم إلى المجلس الأعلى . ومن جـهـة أخـرى فإن الصادق كان يعتقد بحزم أنه يتمتع بأكـثرية له في البلاد وأن نظام الحكم بكامله سوف ينهار . فمع زيادة الفساد في دوائر الدولة وبلوغـه حـداً أقـصى ـ كان الصادق يحسّ أن عليه أن يحتفظ بـِ (مـستوياته الشخصية والسياسية) لنفسه ، ويرى أنه ليس في مقدوره أن (يسير أبعـد مما يقـبل به أنصـاره) . وهذه وجهة نظر حكيمة ، إذ أن ألوفاً من الأنصـار كـانوا لا يستطيعون ، ولا يرغبون في مسامحة نميري عن المجزرة التي قـام بها في جـزيرة آبا ، ولا العـفـو عن اغتيال الإمام الهادي وما عقب ذلك من قـمع واضطهـاد . وكـان على رأس هؤلاء الحـاقـدين أم الصادق ، السـيـدة رحمة ، وزوجـتـه السيدة سارة ، وكلاهما ذات نفوذ كبير لديه . ومع هـذا فـقـد شـعـرتُ أن أي تـصرف مـن الصـادق سـوف يفسر ، كما لو أنه تصرف طائش لا تبصّر فـيـه . كـان نميري قـد فصل حسن الترابي والأخوان عـن بـقـيـة المعـارضـة . وهو الآن يشرع في أن يدق الإسـفين بين الصـادق وشريـف حـسـين الهندي الذي ظلّ على الدوام يشك في صـدق نوايا الرئيس نميري . وفي الشـاني عشر من ابريل ١٩٧٨ نظمت السـفـارة السودانية مؤتمراً صـحفياً تم نقله بالراديو والتلفزيون وفيه دُعي شريف حسين الهندي أن يعود إلى الحـظيرة . وفي هذا الوقت كـان الصـادق لا يزال يؤكـد أنه ليـست هناك خـلافـات كـبيرة بينه وبين نميري ، وأخبرني أنه أعلم نميري عن اجتماعه مع الدكـتـور حـاتم . وتضـخـمت الشائعات وبدت كلها مقبولة لدى الناس .

يومها قيل أن الصادق سوف ينضم إلى العهد القائم ويغدو رئيس وزراء الحكومة . ورافقَنا الصادق إلى السفارة السودانية للاحتفال السنوي بعيد ٢٦ مايو ، وهناك وجدنا كلاً من الحاضرين (ذا ابتسامة عريضة ونفاق) . وانتهى الحفل وغادرنا السفارة - وقد ودّعت السفير أمير الصاوي قائلاً : « لا تقلق بشأنه ، (الصادق) سأتولى رعايته بنفسي » . وكان جوابه الفوري (حسناً ، ذاك ما تفعله دائماً) . وتناولنا غداءنا ذلك اليوم في فندق لونديز حيث تداولنا في الموقف من جديد .

وفي شهر يونيو كان الصادق ما يزال متردداً في انضمامه إلى طاقم الحكم لكني كنت غير مرتاح من انعدام التطورات في ذلك الاتجاه . ولقد قضيت مع الدكتور أحمد عبد العزيز يعقوب (مدير مستشفى الخرطوم آنذاك) وكان في لندن ، وقتاً طويلاً أتناقش معه ومع الصادق في أمر حكومة ذات حزب واحد ، وكان الصادق يميل إلى قبول ذلك . وفي تلك المناقشة أشرت أنا والدكتور أحمد إلى أنه : لو كان الصادق يميل إلى دولة متعددة الأحزاب لأيدته مختلف الجماعات في البلاد علاوة على الاتحاد الاشتراكي السوداني ، وبذلك يتفوّق على نميري . وبدا لي أن الصادق ينتظر إشارة (الاستدعاء) وأنه يريدها أن تأتي من الشعب ، لكنه يرفض قبول المنصب على أساس مبادرة من طرف نميري . ومع هذا فإنه يقبل فكرة دولة ذات حزب واحد .

وقد أخبرني المستر جيمس باكستون من جريدة فينانشيال تايمز ، وكان يزور السودان آنذاك ، أنه مشوش في رأيه بصدد الوضع في الخرطوم . وكان التحليل العام الذي قدّمه ريتشارد بالمر والسفارة البريطانية يشير إلى أن نميري قد نجح في تقسيم معارضيه ، وأنه يتلاعب بخصومه واحداً ضد الآخر (كعادته في سياسته) . وساد شعور بأن حتى الأنصار كانوا منقسمين على أنفسهم وأن أبناء الإمام الهادي : ولي الدين ، وناصرالدين كانا يعارضان الصادق (وكان هذا غير صحيح فيما يخص ناصرالدين) . كان صندوق النقد الدولي يوفّر الأموال اللازمة لحكومة

السـودان بعد خفض قيمة الجنيه حتى أن ما سبق وصفُه بـ (ازدهار مصغّر) أخـذ يجري مجراه . لم يكن نميري ينوي اتخاذ أي إجـراء ، وكـان انسـحاب الصـادق وسلوكـه المهـادن قـد أخـذ يفـقـده التأييـد في البلاد . وقد أخبرني الدكـتـور سيف بدري الـذي زارني في طريقـه إلى الولايات المتـحدة أنه قلقٌ تماماً حـول مـركز الصادق ، وهو يرغب من باب الفضول أن يعرف : لماذا ذهـب وليّ الـدين وناصرالدين لمقـابلة نميري ؟ وهو (البـدري) يعـتـقـد أن تلك الزيارة ربما تمت لالتماس إعـادة جثـة والدهما إلى السودان ، كيما يتسنّى دفنها في القبة .

وخـلال الصـيف هبّت مـوجة أخرى من عدم الارتياح بين الأنصار ، إذ أخـذ قلقـهم يتـزايد على سلامة الصادق . وقد أخبرني مبارك العبدالله أن شـائعـات راجت عن أن الشـيـوعـيين يخططون للقيام بانقلاب ، كما قيل إن شريف حسين الهندي يتـآمـر مع الليبـيين والروس . كـذلك أكّد مبارك أن الدكـتـور عـبد الحميد صالح ، الموجود في لندن آنذاك ، يبذل ضغوطاً هائلة عـلى الـصـادق ، وواضـح أن السـبب وراء هذه الضـغـوط يعـود إلى رغـبـة الدكـتـور عبد الحميد صالح في أن يغدو وزيراً مرة أخرى أو رئيس وزراء لو أمـكـنـه ذلك . واستطرد مبـارك يقـول : إن الدكـتــور عـبـدالحـمـيـد صـالـح« يفـرض نفسه على الصادق كل دقيقة من اليوم فهو يكون معه منذ السـاعـة السـادسـة صباحاً » ولا شك أن عبدالحميد هذا كان غير محبوب في أوسـاط الأنصـار الشـبـاب . وقـد رجـاني مـبـارك أن استخدم نفوذي فأقنع الصـادق أن يبـقى في بريطانيـا إلى مـا بعـد أن يتم الانقـلاب المتوقع في شهر يوليـو . وكـان يخشـى أن يقع (الصـادق) ضـحـيـة الاغـتـيال ، حيث أنه مـعـرض للخطر هناك ! وفي أوائل شـهر يوليو سألني فتح الرحمن البشير أن أذهب للالتقاء به في بيته في ميدان برومبتون ، ففعلت . كان الرجل قد عاد لتـوه مـن الخـرطـوم ومـعـه رسالة من نميري إلى الصادق ترجوه أن يعود إلى السـودان ليلتحـق بالمجلس الأعلى . وقال فتح الرحمن : (لقد وفى نميري بكل شيء طلبـه منه الصـادق ، لكـن المعـارضـة (السـودانيـة) تبقى توجه

مطالب جديدة كل يوم ، ولا يستطيع نميري أن يذهب إلى أبعد مما فعل) . كذلك علّق فتح الرحمن قائلاً : كان الرئيس كريماً جداً في استقباله لولي الدين وناصرالدين ابنيّ الإمام الهادي ، وأبلغهما أنه كان هو والإمام الهادي ينشدان تحقيق نفس الأهداف لكنهما إنما (سيقا) بمكيدة من الآخرين إلى المجابهة التي تمت في آبا ، (لقد ضلّلونا) . وكان فتح الرحمن مهتماً إلى درجة كبيرة بصدد مخططات اليمن وإثيوبيا وليبيا ، فرجاني أن أستخدم نفوذي على الصادق كي يوافق على العودة إلى الخرطوم . كذلك كان الرجل على قناعة تامة من أن مبارك عبدالله له نفوذ خبيث على الصادق ، وأنه لا يزال يتوق إلى انقلاب عسكري . وكان فتح الرحمن أيضاً ينظر إلى الدكتور عبدالحميد صالح بصفته انتهازياً يطلب لنفسه منصباً . وهكذا استطرد في حديثه ليقول : إن للسيدة سارة نفوذاً على زوجها أكثر من نفوذ أي شخص آخر ، أما بين (غير السودانيين) فإنك شخصياً تتمتع بتقدير عالٍ من الصادق وصداقة حميمة معه . وقد أكّدت لفتح الرحمن ، أنني ـ كما عَلِم سابقاً ـ كنت أُحبّذُ إجراء المصالحة ، وطول الوقت ، ولذلك فإن سأحاول إقناع الصادق بالعودة إلى السودان . وعلى كل حال فإنني أعارض انضمام الصادق إلى المجلس الأعلى . وكان جوابه : لقد استعرض الصادق وحسن الترابي قائمة بأسماء الأعضاء . وكان عشرون من بينهم يقفون لصالح الصادق وأربعة فقط يقفون ضده . وضحكت تماماً حين قال فتح الرحمن : لقد وقف العقيد أبو القاسم مع الصادق ولصالحه . ثم إني بينّت بوضوح أنه : إذا قبل الصادق دعوة نميري وتولى منصباً على أساس قرار منه فإنه يمكن عزل الصادق أيضاً بقرار يصدره الرئيس . وأتيت على كثير من أسماء الذين عُزلوا أو أُقيلوا بمجرّد إشارة من نميري مثل منصور خالد ورشيد الطاهر (رئيس وزراء سابق) وأحمد عبد الحليم وغيرهم . إلاّ أن فتح الرحمن رفض أن يتقبّل هذه الفكرة قائلاً : لا يمكن مقارنة هؤلاء بالصادق ، فالصادق (له وزن سياسي حقيقي) . ثم أضاف : لن يكون على الصادق أن يذهب لحضور كل اجتماع(يعقده

المجلس الأعلى) ، كما أن الانضمام إلى المجلس يتيح للصادق اطلاّعاً يومياً على الأمور والتقاءً يومياً بنميري ، وهذا ما يرغب فيه الرئيس .

وبعد أن غادرنا فتح الرحمن ذهبت إلى الصادق لتناول طعام الغداء في براونز أوتيل (وهو مكان كان يحبه السيد عبدالرحمن الكبير ، جد الإمام الصادق) . وهناك وجدنا الصادق محتدّاً غاضباً من إعلان نميري قراره بتخفيض العملة ، وقال : من شأن ذلك أن يؤدي إلى تكديس كميات أكبر من السلع لتنتظر فترة أخرى من التضخم . ولخّصت له الحديث الذي جرى مع فتح الرحمن فقال : سأعود إلى السودان ، لكن نميري لن يفي بوعوده ، ومعنى هذا أنني لن أنضم إلى عضوية المجلس الأعلى .

كذلك أخبرني الصادق ، أن بُعداً جديداً قد برز . فالأحداث الجديدة قد أدركتهما (هو ونميري) كما أدركت المصالحة ذاتها . فالقذافي ، في ليبيا يرفض إطلاق السودانيين الموجودين في مخيمات ليبيا ، وهو يضع (كل ما يستطيع من عراقيل) في طريق الصادق . في ذلك الوقت كان الصادق موقناً أن السودان مهدد وأنه ، هو ونميري في خطر داهم من احتمال اغتيالهما . كان هناك خمسون ألف أثيوبي في السودان ، وليس بمقدور قوات الأمن السودانية احتواء الوضع . كما أكّد أن كلاً من مبارك العبدالله وسارة يعارضان عودته إلى السودان بشدة ، أما عمر نورالدين ، والذي زار ليبيا فسيعود إلى لندن خلال بضع ساعات . وبعد أن يستمع إلى تقرير عُمر هذا ، سيتخذ القرار النهائي بشأن العودة أو عدمها . وفي هذه المرحلة من الحديث كان الدكتور عبد الحميد صالح يبذر (تفاهات) في حديثه ، حتى أنني لم أستطع ، لا أنا ولا ازماي أن نفهم أكثر من أنه يلحّ في أن يعود الصادق إلى السودان على التو (ليتسلّم) المنصب . وكان صالح هذا يتحدّث بصورة مضطربة ويقول : إن السودان يحيط به الخطر من كل جانب . يومذاك بدا لي أن الرجل كان (صوتَ سيدِه) لصالح نميري .

وحين غادرنا الفندق سألني الصادق بشكل غامض عن مفتاح منزلنا الريفي في أكسفورد شاير ـ فناولته إياه ازماي في الحال .

لم يُبين الرجل سبباً لذلك ولم نسأله نحن أيضاً . ومن الواضح أنه كان يريد الاجتماع بعمر وفتح الرحمن لمتابعة المفاوضات معهما ، لكن ذلك كان متعذّراً ، إذ كان فتح الرحمن سيغادر لندن فوراً إلى الخرطوم وعلى أية حال فقد تمت الموافقة وغادر صادق إلى السودان يوم الأربعاء ٤ يوليو . ولسوء الحظ أنه لم تتح لنا أية فرصة للاتصال لأن هاتف الصادق كان معطلاً .

مع نهاية شهر يوليو ١٩٧٨ سقطت على السودان أمطار جارفة أزالت مدينة وادي مدني من الوجود كما دمّرت محصول القطن بكامله . وحتى الشجيرات الصغيرة المعدّة للمحصول القادم جرفتها السيول . يومذاك بات ٥٠٠و٠٠٠ إنسان في السودان دون مأوى ، وأرسل نميري إلى ٣٠ ممثلاً للدول الغربية يسألهم العون والمساعدة . وقد ردّت حكومة صاحبة الجلالة بسرعة وتم إرسال طائرة هليوكوبتر من قبرص تحمل خياماً ومواد تموينية . وفي نفس الوقت تزايدت التقارير عن انقلاب شيوعي وشيك . وقد أرسل المستر بيتر توري من مكتب شؤون السودان في وزارة الخارجية البريطانية مذكّرة إلى كاردن حول هذه المسألة ، أما ريتشارد بالمر فقد كان رأيه : نعم هنالك بعض النشاط .

ومن ثَم ذهب كاردن إلى الصادق في أم درمان لِيستطلع رأيه . فكان الرأي : نعم إن نشاط الشيوعين قد تزايد لكن قيامهم بانقلاب أمر بعيد الاحتمال ، مع أنهم أقوياء بصورة خاصة في كل من منطقة الجزيرة وإقليم النيل الأزرق .

في تلك الفترة نُقل إليَّ أن الصادق عقد مؤتمراً صحفياً بيّن فيه أنه لا يود الانضمام إلى الحكومة ، وأن الاتفاق بينه وبين نميري لم يتم الوفاء به ، وأنه قد أخفق في ضمان عودة الليبيّين والأنصار من أثيوبيا وليبيا .

وعبّر فتح الرحمن عن سروره بأن تصريحات الصادق التي أذاعها في أم درمان قد لقيت قبولاً . فذهب نميري إلى منزل الصادق في أم درمان حيث أُجريت مفاوضات لاحقة هناك ، وتم الاتفاق على أن ينضم الصادق إلى المجلس الأعلى ويكون مكتبه مقابل مكتب رئيس الجمهورية ، وأنه في حين يُقسم الصادق اليمين يتم الإعلان عما في الاتفاق . كان فتح الرحمن متأكداً أنه لن تحل نهاية ذلك العام حتى يكون الصادق قد احتل منصبه . وحين سألته فيما إذا كان منصبه هو نائب الرئيس أو رئيس الوزراء ، أجاب ضاحكاً : « نعم ، ربما كلاهما » . كان التفاهم الجديد يشمل تعيين الدكتور عبدالحميد صالح في منصب رئيس المعارضة (وهي وظيفة رسمية) ، وكان فتح الرحمن مقتنعاً بأن كل شيء قد سار سيراً حسناً ، وأن كلا الرجلين سعيد بما تم ومقتنع بما حصل عليه . وكتبت في مذكراتي ملاحظة : أنني أشك في ذلك ، فالكثير من الأنصار الشباب غير مرتاحين البتة إلى التطورات الأخيرة . وها هو عبد الرحمن الصدّيق (أخو الصادق من أبيه) يصّرح بتحفظاته على ذلك .

وفي ذلك الوقت كان عبد الرحمن هذا ما يزال طالباً ، شاباً ، جذاباً ، حسن الهيئة ، وفي سيماه كثير من « بركة » عائلة المهدي .

لم يكن الأنصار وحدهم هم غير المرتاحين في السودان . فالكثير من مؤيدي نميري أيضاً كانوا يعارضون تلك المصالحة بشدة . وبين هؤلاء كان بونا مول وول ، وأبو القاسم ، وبهاءالدين ، وعزالدين السيد ، وجميع البيروقراطيين في دوائر الاتحاد الاشتراكي السوداني . وكانت هذه جميعاً قوى تضغط على تلك المصالحة . وها هي السيدة نون عبدالرحمن تبعث إليَّ برسالة من الصادق تبّرر انضمامه إلى نميري ، على أُسس اقتصادية ، لأن وضع البلاد كان مخيفاً مفزعاً . ويقول الصادق في رسالته :

« اتفقت مع نميري على حصيلة المصالحة ككل ، وأعلنت عن الاتفاق بطريقة فيها شمول . ولقد لخصت الاتفاقية شكل الأشياء التي ستتم والدمقرطة (توسيع الديمقراطية) التي يُنتظر أن تأخذ مجراها . وأن

سياسات الوضع الحالي مشجعة . إن الاقتصاد ، وشكراً إلى صندوق النقد الدولي ، والتخريب الذاتي ، كلها في وضع سيء للغاية ، إلى درجة أنها ستقضي على التطورات الإيجابية في المجال السياسي .

وأنا آمل أننا سوف نفعل شيئاً راديكالياً للخروج من الأوضاع الاقتصادية الراهنة » .

استمرت أوضاع السودان في التدهور طوال ذلك الصيف . وقد أكّد عبدالرحمن الصدّيق ما كان ضمّنه كاردن في تقريره إلى وزارة الخارجية : كثيراً ما انقطع التيار الكهربائي ، وما أطول الصفوف أمام الأفران للحصول على الخبز ، ومثلها صفوف السكر والشاي والقهوة . ولم يتوفر الوقود أبداً في كثير من الأحيان . وارتفعت أسعار اللحوم ٥٠٠٪ .

وقُبيل عودة عبدالرحمن الصدّيق إلى بريطانيا كان السودان خالياً تماماً من الوقود في السوق ، وحين تم توزيع بطاقات بهذا الخصوص لم تتعَد حصة السيارة الواحدة أربع غالونات في الأسبوع .

كان ولدنا الذي سافر إلى السودان ليقوم بالتدريس في كلية الأحفاد هناك يكتب إلينا تقارير تتعلّق بالانقطاعات الكهربائية التي تستمر أياماً ، وعن عدم إمكانية الحصول على جرة غاز للطبخ ، واستحالة النجاح تقريباً في التفتيش عن كثير من الضروريات الأساسية ، أما إذا ما وُجدت أحياناً فهي مرتفعة السعر إلى درجة لا تطاق . كان الدجاج المذبوح والبيض والسمك ، والتي هي متوفرة جداً على الدوام ورخيصة في الخرطوم ، لا يكاد يظهر لها الآن أثراً في السوق .

وفي السابع من اكتوبر حضر إلى دارنا الصادق للفطور وكان قد عاد إلى بريطانيا . ومن الطبيعي أننا بحثنا الوضع في السودان . وكان الصادق يصّر على أن (المصالحة ستؤدي إلى الإصلاح ، وإلاّ انهار كل شيء) . وقال : إن « أبو القاسم » والاتحاد الاشتراكي السوداني يعارضون التحرّك نحو الإصلاح ، وأنه هو (الصادق) مُصر تماماً على وجوب أن يقبل

نميري موقف (عدم الانحياز) ، الذي اتفق عليه معه في بور سودان . أما إذا تمسّك نميري بتأييده للسادات ومعسكر كامب ديفيد ، فإنّ الصادق والأنصار عموماً ، وأعضاء آخرين من جبهة المعارضة الذين وافقوا على المصالحة - سينسحبون من الميدان ، وهكذا يخلقون من جديد معارضة لنميري ذاته . كان الصادق يتحدّث بحرارة عن الدكتورعبد الحميد صالح ، وكان يظنه يقوم بصورة ناجحة بوظيفة (حاجز صدّ) . أما أنا فكنت أشك في ذلك ، بل شعرت أن عبد الحميد هذا إنما رجلٌ تدفعه مصلحته الشخصية ، فهو مستعد لأن يعدو مع الأرانب والكلاب التي تطارده في نفس الوقت ، مع أني كنت متأكداً من أنه كان مخلصاً فيما يبذله من جهد . بعد ذلك دار الحديث حول مشكلات إعادة توطين الأنصار ، وحول الشؤون العائلية أيضاً . فقال الصادق : لقد ترك السيد عبدالرحمن (الكبير) بيته في الخرطوم كما ترك جزيرة آبا ميراثاً للأنصار ، أما البيت الذي في أم درمان (والذي يشغله السيد أحمد عبد الرحمن) فقد تركه كي يُستخدم كمستشفى . واستطرد الصادق يكشف عن مشروع جديد لتوطين أربعين ألفاً من الأنصار على ١١ (أحد عشر) ألف فدان من الأرض في جزيرة آبا . وكان مقدّراً لهذا التجمّع التعاوني الهائل ، لو تم تنفيذه ، أن يجري تمويله من قبل حكومة السودان وحكومة ليبيا التي تبرعت بتوفير عدد من سيارات النقل الثقيلة ، وأن يكون مشروعاً ضخماً للغاية . وكان مخططاً لهذا المشروع التعاوني أن ينتج بين منتوجات أخرى ، مختلف أصناف الفاكهة والخضراوات . وكان هنالك خطط أخرى لتطوير ٤٠ ألف فدان زراعية في إقليم النيل الأبيض فيما بعد . وعند هذه النقطة سألت الصادق لماذا لم تتم دعوتي إلى ليبيا ، (وكنت على الدوام أرغب في أن أزور مدينة لبده الأثرية) فأدهشني أن أسمع أن شريف حسين الهندي قد أخبر القذافي عني قائلاً : إنه رجل مخابرات بريطاني .

بعد بضعة أسابيع دعاني بيل كاردن (السفير البريطاني إلى السودان) أن التقي به في منزله في بورت شتيستر ، بِ هامبشاير . وفي أثناء حديثنا

اتفقنا على أن هناك سبع جماعات متميزة في السودان في ذلك الحين وهي :

١ـ النميري والجيش والاتحاد الاشتراكي السوداني .

٢ـ صادق وأتباع المهدي (وقد قدّرتُ هؤلاء بـ ٣٥٪ من سكان شمال السودان) .

٣ـ الاتحاديون القدماء ـ الختمية ، والإدريسي والطرق الصوفية الأخرى .

٤ـ جوزيف لاغو ومؤيدوه الجنوبيون ، والذين يضمون الجماعة المسلحة والمدرّبة الوحيدة الخارجة عن سيطرة نميري .

٥ـ الاخوان المسلمون ، والذين يتزعمون الأكثرية في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العليا ، وهم يشكلون حوالي ٥ ـ ٧ ٪ وقد يبلغون ١٠٪ من حيث الانتخاب .

٦ـ الشيوعيون ، وهم جماعة صغيرة لكنها فعّالة ومنظمة ومنضبطة .

٧ـ رجال الأعمال وأصحاب المشروعات مثل فتح الرحمن البشير ، والدكتور خليل عثمان ، والدكتور خالد فرح ، وعائلة أبو العِلا ، وعائلة عبد المنعم ، (وهم يرغبون في الاستقرار والسلام) .

كما بحثنا العوامل الخارجية التي لها أثر في الأوضاع الداخلية السودانية وفي رأسها مصر . فقد كان السادات ينظر إلى نميري على أنه شيء أساسي بالنسبة لمصر ، وهو لن يسحب تأييده لنميري إلاّ حين تقرر مصر أن نميري يشكّل عائقاً ، وأن أي نظام حكم يخلفه لن يكون تهديداً لمصر بأية حال . كذلك كان هناك النفوذ الليبي على المعارضة السودانية وبخاصة علي شريف حسين الهندي وإلى درجة أقل على الصادق ، إذ أن القذافي على التأكيد سوف يسعى إلى إبعاد السادات عن دائرة السودان حيث يجد ذلك ممكناً . وكان من رأيي أن عقدة المشكلة هي نميري نفسه . وكما أبلغتُ

صادق بعد اتفاقية بور سودان : أن نميري لا يحتاج أكثر من انتهاج سياسة عدم فعل شيء ، فالمقاومة ستنقسم على نفسها . لكن نميري لا يزال يمسك بقرني مشكلة عويصة : فهو لا يستطيع الإنفكاك عن مصر ولا التخلي عن « أبو القاسم » والاتحاد الاشتراكي السوداني ، لماذا يا ترى ؟ لأن البديل الوحيد في تلك الحال هو الأنضمام إلى الصادق والأنصار ، وبذلك يغدو عالة عليهم بالكليّة فلا تبقى له أية قاعدة للسلطة خاصة به . وكان مما لا يتصور في حالة الصادق أن يلجأ إلى استخدام الانقلاب العسكري مع أنه قد يهدد مجرد تهديد . ومن الممكن (من باب الاحتمال) أن يقبل الصادق ببقاء الوضع الراهن ويقوم ببناء قوة للأنصار مالياً واقتصادياً (وقد فعل ذلك بالفعل منذ ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٥) . ولو أن الصادق تخلى عن فكرة الدولة ذات الحزب الواحد (وقد عارضتُ تلك الفكرة على الدوام) وتقدّم بطلب انتخابات ديمقراطية حرة فإن ذلك سيحظى باحترام كبير وتأييد خالصين في أوساط الاتحاديين القدامى والشيوعيين ،وربما الإخوان المسلمين ، والجنوب ، والمثقفين ، والطبقة المتوسطة . في تلك الحال وبضربة واحدة سينمحي ويزول تأييد القوات المسلحة وتضطر إلى الوقوف في موقع الدفاع . هذا ما حدث بالفعل وما كان يمكن أن يحدث من قبل ، كما أرى ، لو أن الصادق كان حازماً واتخذ قراره في هذا الشأن .

وكما توقعت فقد ظلّ الصادق على الدوام عرضة للهجوم عليه من زاوية الاتحاد الاشتراكي السوداني ودوائر الحكومة ، وأن يُطعن من الخلف في المجلس الأعلى . فالعقيد أبو القاسم كان معادياً له على طول الخط ويحتقره شخصياً . وأعضاء الاتحاد الاشتراكي السوداني ما كانوا يوفرون فرصة للحط من شأنه ، وهم يعرقلون ما يسعى إليه في كل اتجاه . كان نميري غير راغب في استبعاد دلاديله القدامى ومحالفة الصادق ، لأنه يخشى الأنصار ولا يثق فيهم ، وله بعض الحق في ذلك . فأولاً وأخيراً لم يكن صاحبنا يرغب في تقليص سلطاته المطلقة ولا تسليمها . وفي نوفمبر رأى

الصادق فرصته بأن يستقيل من المجلس الأعلى فأفصح علناً عن عدم موافقته لنميري في تأييد معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل ، وعن عدم رضاه من أداء الاتحاد الاشتراكي السوداني .

بعد ذلك بأسبوعين أقامت وزارة الخارجية البريطانية ، في شخص فرانك جود عضو البرلمان ، حفلة غداء على شرف سعادة تجوزيف لاقو رئيس المجلس التنفيذي لجنوب السودان ، وكان معه أيضاً إل مول وول وجوزيف طمبره (وزير التجارة والطرق والنقل) ، وعمر الشيخ (القائم بالأعمال) ، وتومكيس (رئيس مكتب شمال افريقيا في الوزارة) وبيتر توريه (من مكتب السودان) وكيث كايل ، وجيمس جونسون وأربعة أعضاء برلمان آخرون يرافقهم بيرس رايت من جريدة التايمز .

يومذاك مررت على جوزيف لاقو في هايدبارك واصطحبته إلى النادي الذي اشتركُ فيه حيث بحثنا الموقف بكامله في السودان . كان لاقو على قناعة بأن الصادق قد أخطأ في تقديره حين استقال من المجلس الأعلى . وقال : نعم ، لقد أقام نميري لجنة لتقصي أوضاع الاتحاد الاشتراكي السوداني ، لكنه في الواقع ، يود من ذلك أن يعالج بروز « أبو القاسم » ، الذي تخوف من تلك اللجنة . وكان لاقو مقتنعاً أنه لو لم يستقل الصادق لكان أبو القاسم قد أزيح من منصبه ، وربما نُقل إلى وظيفة في هيئة الأمم . كان الجنرال لاقو شديد النقمة على (التكنوقراطيين في الشمال) كما سمّاهم ومن ضمنهم رشيد الطاهر ، ومنصور خالد ، ومأمون بحيري الذي قال عنه أنه يتعمد إعاقة أي شيء يخص الجنوب . وقال لاقو أيضاً : هو متأكد من أن نيات الرئيس حسنة ، لكنه قلق أشد القلق بخصوص حسن الترابي . وذكر أنه حث الصادق أكثر من مرة (لأن يلطّف من دعوته الإسلامية) . كما كشف أنه كان هنالك تسّرب من إثيوبيا ، وأن الحكومة البريطانية على وشك أن ترسل مفرزة من سلاح الهندسة الملكية إلى الجنوب للمساعدة في بناء جسور هناك . كذلك قال لاقو أنه هو نفسه غير مرتاح وصحته معتلّة ، فقد هاجمته الملاريا بعنف فبات منهكاً للغاية . هذا ما

فهمته منه . لكني شعرت أن الرجل كان مكتئباً وأنـه غير واثق مـن نفسـه ولا مـن ثبـات منصبـه . وكـانت كلماته الأخيرة أن طلب إلـيَّ اسـتخـدام نفـوذي لدى الصـادق لاقناعـه بالعـودة إلى السودان ، وكان هذا قد عاد إلى بريطانيا منذ وقت قصير .

وحـين أرجـع بـذاكـرتي إلى أحـداث سـنة ١٩٧٨ أجـد في نهاية تلك السنة أن جميع الآمـال المتـعلّقـة بإجـراء مـصـالحة ناجحة قد تبخرت ، وأن الـسـودان سـوف يـسـتـمـر في انزلاقـه إلى الانحـدار والفـوضى . وفي السنة الجـديـدة كـان الصـادق محبطاً تمامـاً ويظن أن المصـالحـة قد ماتت إلى غير رجـعـة . وراودني الشك في أن الرجل قـد أخـذ يفكّر في أن الطريق الوحيد لإزالـة نـظـام نـمـيري هو الانقـلاب العسكري لا غيره . وقـد زارني عـدة مـرات ، إحداها كانت مع عبد الرسول النور . ولم يكن في وسعي مساعدته آنذاك ، لأن مـتـاعـبي الصـحـيـة كـانت خطيرة . كـان ذلك الشتاء (شتاءَ المتـاعب وعـدم الرضى) فـفي الوطن بريطانيـا كـانت البلاد في قبضة الثلج والإضرابات . وكـانت الحكومـة ضـعـيـفة ورئيس وزرائها وهو جيم كالاهان يترنـح ، وبخـاصـة أنه يوم عودته من جزر الهند الغربية أجاب في مساءلة في البرلـمـان بكل شرود ، وقال: (عن أية أزمات تسألون !) وفي الخارج كان الأميركـيـون قـد أخـفـقـوا في إبقـاء الشـاه ، وكان الشاه في إيران ، منذ فترة قـصيرة قـد احتفل بذكرى مرور ألفي سنة على تأسيس الحضارة الامبراطورية في مـدينة بيرسـيـبـولس (اصطخـر) . وبعـد سـفك دمـاء كثيرة وفوضى لا حـدود لها اسـتطاع الخـميني أن يقـيم (جمهـوريتـه الإسلامية) . وبين من عـادوني في مـسـتـشـفى سـانت جـورج كـان الصادق والسفير السوداني أمير الصـاوي ، وكلٌّ منهما يريدني أن أذهب إلى الخرطوم للنقاهة . كان الصادق نفسـه مـصـمماً على البـقـاء خـارج البـلاد إلى أن يتـحـرك نميري في إيجاد الإصـلاح . وفي فبراير توجـه الصادق إلى ليبيا للتشاور مع القذافي ، فأرسل الـقـذافي طـائرة لجـلب شريف حـسين الهندي كـيما يجتمع زعـيما المعـارضـة السـودانيـة ويحاولا التعاون فيما بينهما ، وكانا قد اختلفا في أمر المصالحة ، إذ

انتهج شريف سياسة عنيفة ضدها . ولقد تواجد الرجلان بالفعل في بيت واحد لكن الصادق رفض أن يلتقي بالهندي وكان متمسكاً برأيه بصلابة في أن الحل العسكري ليس هو الطريق الوحيد للتقدّم . لقد أخبرني الصادق أن وجوده في ليبيا كان مجرّد سبعة أيام من الضيق ، إذ كان القذافي يوقن أن لدى الصادق تفهّماً أفضل للموقف في السودان مما لديه هو . وحين دعا القذافي (أبناءه) للانضمام إليهما قال للصادق (طالما كنت صادقاً وصريحاً في حديثك معي فأنت تفعل ما تراه أصوب وأحسن) . يومذاك رفض الصادق أن يلتقي بشريف حسين الهندي وعاد إلى بريطانيا ، لكنه كان يشعر بالطمأنينة ويودّ أن يذهب إلى بغداد ، وأن يقابل ياسر عرفات .

في تلك الأيام جاء فرانسيس دينق إلى لندن وكان الموقف شديد الإحباط ، لأن الرجل لم يكن يؤيد إجراء المصالحة ، بل سلك نفس النهج الذي اختطه بونا مول وول . كان يرغب في أن ينضم الصادق إلى الوزارة في السودان ، بصفة (صاحب منصب من عِدّة) فاعتبرتُ ذلك منه مثيراً للسخرية والضحك . والواقع أن الصادق كان زعيم ٣٠ إلى ٣٥٪ من السودانيين الشماليين ، لكن فرانسيس كان يشكُ في ذلك . وكنتُ مقتنعاً بأن هذا الرجل (فرانسيس) لا يحظى بثقة نميري ، ولكنه إنما يشير إلى قوة المعارضين للمصالحة . وقد قابل الصادق فيما بعد كلا الرجلين : فرانسيس ، وبونا مول وول ، في لندن ، لكن الحديث بين الثلاثة كان قصيراً والاجتماع عقيماً غير مثمر .

في هذا الوقت بالذات تغير الوضع بصورة مأساوية ، إذ أُعلن أن المصريين والإسرائيليين قد وافقوا على معاهدة سلام . وكانت ردات الفعل على ذلك الاتفاق عظيمة جداً لا في عموم العالم العربي فحسب ، بل في السودان على الخصوص .

يومذاك تسبب نميري في إثارة ضجة في الخرطوم في اجتماع للجمعية العامة حين انبرى للدفاع عن وزيرين من وزرائه ، وإذا بالحاضرين يسخرون منه فانفجر باكياً . كل هذا بثته محطة أم درمان على الهواء

مباشرة . وكان من الواضح أن الرجل يعاني توتراً شديداً في أعصابه ، لذا وجدناه في أوائل شهر ابريل يقدم إلى ليفربول لإجراء فحوص طبية تحت إرشاد صديق له يعمل طبيباً .

وخلال تغيبه عن البلاد أُبلغ عن محاولة انقلاب تم اكتشافها وشارك فيها بعض أفراد قبيلة النوبة ورجال شريف حسين الهندي . ولربما كان أكثر أهمية ودلالة من هذا أن تم لقاء سريّ خاص بين نميري والصادق في شدويك (في منتصف الطريق بين ليفربول ولندن) . وللمرة الثانية أيضاً تم الوصول إلى اتفاق بينهما . وكان الاتفاق يتضمن أن يظل الصادق بعيداً عن النظام ، وفي موقف المعارض المسؤول (لا المعارضة العسكرية) ـ ريثما يتمكن نميري من التحرك لإجراء إصلاح ما في النظام نفسه ، ولبقاء ذلك يقوم الصادق (بمساعدة) نميري حين تدعو الحاجة . كانت هذه الكلمات تنبىء عن الكثير وبخاصة عبارة (يستطيع التحرك) وكلمة (مساعدة نميري) . يومذاك تأكد لي صواب الاستنتاج الذي توصلت إليه شخصياً من قبل ، في أن الجناح المحافظ في الاتحاد الاشتراكي السوداني هو والتكنوقراطيين الشباب ، يعارضون تماماً أي تقارب من نميري تجاه الصادق . كما اتفق الرجلان على أن يُبعد الصادق نفسه عن القذافي فيما يأخذ نميري موقفاً محايداً أكثر مما سبق ، تجاه السادات . وقد أخبر نميري الصادق أنه بصفته رئيساً للجمهورية قد أصدر تعليماته إلى السفير السوداني في واشنطن ألاّ يحضر توقيع الاتفاقية بين السادات وبيغن وكارتر ، والذي كان سيتم في ١٨ سبتمبر . وكان قد سبق له أن سحب السفير السوداني من القاهرة ليتحاشى بذلك وجود السفير حين يزور بيغن العاصمة المصرية . لذا عبرّ السادات عن غضبه على نميري بعبارات قاسية ، لكن الرئيس نميري أخبر الصادق أنه قد سئم المصريين الذين يحصلون على مساعدات سخية من أمريكا لصالحهم ، ولا يحصلون على شيء لصالح السودان . وذكر الصادق لمحدثه أنه يريد وقتاً لإعادة توطين الأنصار ، لأنهم قد عانوا الكثير من الإذلال والفقر . كما أكّد لنميري أنه لن يحالف لا الشيوعيين ولا

شريف حسين الهندي في أية معارضة غير مسؤولة .

بلغني كل ذلك فشعرت بالارتياح ، إذ كنت مقتنعاً أن المعارضة العسكرية ستكون غير ذات جدوى بالنسبة للصادق . وقد أخبرني الصادق بكل ما سبق آنفاً بصورة خاصة . وقد تحدّثت عن ذلك فيما بعد مع الدكتور عبدالحميد صالح الذي قابل نميري في ليفربول ولم يكن حاضراً في شدويك . إذ انعقد اللقاء بين الصادق ونميري وفتح الرحمن البشير وحدهم ، حتى أن أمير الصاوي ، وهو السفير ، والذي قاد بهم السيارة ، إلى مكان الاجتماع لم يحضر . وقد نقل إليَّ المستر توم كيز ، من رجال وزارة الخارجية البريطانية ، بعد ذلك أن الخارجية كانت تعلم عن اللقاء ، وأن رجالها شاركوا في الترتيبات المتعلّقة به ، وبخاصة ترتيبات الأمن . وخلال حديثي مع عبد الحميد صالح طمأنني الرجل إلى أن نميري قد أفصح له عن أنه مستعد لتسليم كل شيء إلى الصادق ، حتى منصب الرئاسة ، فتطابق ذلك مع ما أطلعني عليه نميري خلال زيارتنا الأخيرة . وكان عبدالحميد على قناعة تامة بأن نميري كان صادقاً مخلصاً ، في قوله . أما الصادق فلم يُشر إلى ذلك بأي تلميح أو ملاحظة ، ومع هذا فقد سجّلته في دفتر يومياتي وعلّقت عليه : إن هذا يتفق مع رأي الصادق في تصنيف الأنصار . واستمر نميري في الحكم سنة أو حوالي ذلك . وكنت قد شعرت منذ بعض الوقت أن الرجل كان منهكاً ، ويعاني مرضاً خطيراً على الأغلب ، وأنه مستعدٌ للتخلي إذا تمت طمأنته على مكانته في التاريخ ، وعلى حياته وضمان نظام معيشي معقول له ، بما في ذلك ضمان من يخلفه في الحكم بطريقة سلمية . لكنني ظللت أشكُ في كل ذلك .

في الثالث من مايو فاز المحافظون بنتيجة الانتخابات البريطانية العامة وأصبحت المسز تاتشر ، وبأغلبية مريحة ، أول إمرأة ترأس الوزارة .

كان نجاحها يعود الفضل فيه إلى سلسلة من الإضرابات التي شارك فيها حتى جامعو القمامة وحافرو القبور وعمال المستشفيات وأدت تلك

الإضرابات إلى زيادة الشعور بالضيق والتذمر بين المواطنين .

عاد الصادق لزيارة ليبيا من جديد ليضمن عودة الأنصار إلى السودان ، وكانوا لا يزالون في مخيماتهم . وعند عودته أكّد أن نميري قد تحدّث معه عن (خلافةٍ مرتّبة) ، ووعد بشكل قاطع بإجراء إصلاحات في السودان . وقال الصادق أنه عرض على نميري شروطه بوضوح . ورغم ذلك فقد ظل لديّ انطباع واضح مفاده أن الصادق لا نية له من أن يكون مديناً للرئيس نميري أو نظامه الذي تلطخ بالدم وبالفساد . وكنت أنا على قناعة بأن الصادق يريد أن يأتي طلب استدعائه من قبل الشعب ، لكنه كان يثق في نميري في ذلك الوقت ولا يزال .

وفي التاسع من شهر يونيو كان لدينا في المنزل اجتماع عائلي كبير جلب إليه الصادق هيفاء ، وبشرى ، وكان معهم حسن الترابي زوج اخته الذي كان لا يزال يشارك في الحكم وقال : بصراحة إن الإخوان المسلمين يكسبون قوة في كل مكان ولديهم ١٤ خلية مختلفة في أوساط الجيش السوداني .

غادر الصادق بريطانيا ليقوم بجولة في البلدان العربية ، السعودية ، الأردن ، العراق ، وفي ايران . وقد أمر الملك السعودي خالد بفرش البساط الأحمر إكراماً له كما ترك السعوديون في نفس الصادق انطباعاً بأنهم يعتبرون نميري شيئاً لا غنى لهم عنه . هناك رفض الصادق الحديث عن شؤون السودان الداخلية وركّز على الشؤون الخارجية فقط . فغضب من ذلك الملك خالد وأفراد العائلة المالكة ، وكان غضبهم عظيماً على السادات وعلى كارتر . ثم إنه سافر إلى عمّان حيث قابل الملك حسين وشقيقه الأمير حسن ، وكانت اجتماعاتهم ودية . وقد ترك الأمير حسن انطباعاً قوياً في نفس الصادق وانعقدت بينهما صداقة حميمة منحت الصادق عزماً جديداً في أشد الأيام صعوبة . أما بخصوص آيات الله والقادة الإيرانيين فقد كانت وجهة نظر الصادق أنهم : لا يفقهون الشؤون الدولية في العالم ،

وأنهم جيّدون لكن نظرتهم إقليمية صرفة . وهو يرى أن (باشي) (الأمين العام) وصادق الخميني هما رجلا المستقبل ، وأن حفيد الخميني وعمره حينذاك ٢٢ سنة (متطرف جداً) في آرائه . وقد ساءني إلى درجة كبيرة آنذاك أن لاحظت أن الصادق قد أخذ يغدو مغترّاً ومنخدعاً بنميري وتوقعت انفصاماً كاملاً عنه في بلاده فيما بعد .

وفي أغسطس ذهب الصادق إلى السودان ، على غير رغبة منه ، وإنما مضطراً لأن يذهب بحكم وفاة محمد نقد الله آنذاك . وكان نقد الله هذا ركيزة عظيمة لحزب الأمة منذ الأيام الأولى ، وسيكون فقدانه خسارة كبيرة . وكان الصادق مقتنعاً بأنه قد يسحب النظام ثقته منه أو يقوم بتصفيته ، ومع هذا فهو مجبرٌ على أن يقدّم احتراماته وعزائه لعائلة نقد الله الفقيد .

وفجأة ، وبصورة غامضة عزل نميري كبار وزرائه ، وفي اليوم التالي عينّ عسكرياً يحظى بكل احترام ، وهو عبدالمجيد خالد ، نائباً له ووزير دفاع في حكومته . هذا مع أن نميري كان قد اقترح سابقاً على الصادق أن يكون هو رئيس وزرائه ، لكن الصادق أكّد لي في حينه أنه سيرفض المنصب ، لكنه (سيقترح اسم رجلٍ يسمّيه لذلك) . . وقبل أن يذهب إلى السودان وضعت أنا وإياه نظاماً للشيفرة نستخدمه في حدوث أي طارىء .

كان الوضع شديد التوتر ، فقد أخبرني السفير أمير الصاوي أن (النظام كله في حالة انهيار كامل) . لقد تظاهر طلبة الجامعة في الخرطوم وأثاروا الاضطرابات في كل مكان ، ونقل إليّ السفير أن شخصين اثنين قد قُتلا في منطقة الخرطوم ـ شمال . لذا قدّر الصادق أنه من الضروري أن يبقى في أم درمان (لتهدئة الأوضاع) .

الفصل السابع

السلطة المطلقة والتفسخ

« تميل السلطة إلى خلق الفساد أما السلطة المطلقة فيكون فسادها مطلقاً » .

اللورد اكتون

على الرغم من الحماسة المندفعة للمصالحة أول الأمر فإنها واجهت عقبات خطيرة فيما بعد . ذلك أن نميري لم يضع موافقته على ما تضمّنته المصالحة موضع التحقيق ، وزادت المعارضة من قِبل زعماء الاتحاد الاشتراكي السوداني بقيادة العقيد « أبو القاسم » . ونتيجة لذلك انسحب الصادق تكتيكياً إلى بريطانيا .

ولم أقابله كثيراً خلال شهر يناير سنة ١٩٨٠ لأنني دخلت المستشفى للمرة الثانية . وفي أواخر ذلك الشهر قرر الصادق أن يقابل آية الله الخميني مرة أخرى ، ومن ثَم يذهب إلى واشنطن حيث خطط أن يقابل وزير الخارجية الأميركي فانس . وفي اليوم الذي سبق مغادرته بريطانيا وصل من الخرطوم وفدٌ يتألف من عمه أحمد عبدالرحمن ، والدكتور عبدالحميد صالح ، والدكتور خالد فرح ليحثوه على العودة فوراً إلى السودان ، إذ كانت الحاجة تتطلّب ذلك بعد أن أصبحت المشكلات المحلية خطيرة وحادة . وحين بحث أفراد الوفد ذلك معي نصحت أن يعود إلى السودان خدمة للأنصار ، الذين بدأوا يشعرون بأنه لا قيادة لهم كما أدخل غيابه الفوضى في صفوفهم . وهكذا قرر الصادق العودة إلى الوطن ، لكنه طمأنني إلى أنه لن يشترك في الحكومة على الإطلاق رغم شيوع حكاية روجّتها السفارة السودانية في لندن . وعاد الصادق مع الوفد إلى الخرطوم .

وفي الرابع من فبراير ، بعد إعادة انتخاب نميري رئيساً للاتحاد الاشتراكي السوداني في الشهر السابق جرت انتخابات في ذلك الاتحاد من جديد ، فانتُخب العقيد أبو القاسم ، أما الدكتور عبد الحميد صالح وشريف التهامي اللذان يمثلان المعارضة فقد انهزما . عند ذلك عكس نميري موقفه الحيادي وكشف صراحة عن تبنّيه موقف السادات في مصر . فأصدر الصادق تصريحاً أعلن فيه أن نميري لم يفِ بالجانب الذي يخصّه من اتفاقية المصالحة . فرد نميري على ذلك بأن أعلن أن الاتفاقية قد ماتت وأن أعضاء الاتحاد الاشتراكي السوداني فقط هم الذين لهم الحق في الانضمام إلى الحكومة . وأتبع نميري ذلك بأنه خلق عقبات كثيرة أمام الصادق ضد حصوله على جواز سفر دبلوماسي جديد . يومذاك بدت السيدة سارة مقتنعة أن زوجها قد اعتقل .

لهذا أجريت حديثاً مطولاً مع المستر جيمس باكستون من جريدة الفيننشال تايمز والذي عاد مؤخراً من السودان ، وعلمت منه أنه إضافة إلى الفوضى العادية في البلاد فإنه لا وقود فيها ، وأن الصادق كان مصيباً في تحليله للموقف في حفلة عشاء أقامها لوسائل الإعلام في أم درمان . وكانت إحدى تعليقاته التي تثير الاهتمام والمتعلّقة بوجهة نظر بشير محمد سعيد ، والذي كان يُمثل مثقفي الطبقة المتوسطة وأخبر بها المستر جيمس هي : إن المثقفين لا يريدون لا نميري ولا الصادق ، فهم يعتبرون نميري غير مثقف وغير مهذب ، وهم يقيمون مسلكه وتصرفاته تجاه وزرائه ، وعزله بعضهم عن طريق الإعلان بالراديو . ومقابل ذلك فإنهم معجبون بمواهب الصادق الثقافية لكنهم غير راغبين في العودة إلى قيادته للبلاد في الستينات . كان المستر جيمس يخشى جداً مما قد يحدث بعد حلول الصيف الحار وسقوط الأمطار حين تغدو الحاجيات غير متوفرة في البلاد .

وانقضى ما بين مارس وسبتمبر سنة ١٩٨٠ دون أن تحدث أية تطورات في وضع البلاد العام . وكان الحدث الوحيد الذي يستحق الاهتمام هو إصدار تقرير من لجنة أنشأها نميري سنة ١٩٧٧ (بعد المصالحة بقليل)

وكلّفها بتقديم اقتراحات تتضمن الوسائل التي تراها مناسبة للاستمرار في إصلاح الوضع . فنشر تقريرها في شهر أغسطس . كانت تلك اللجنة تتألف من النائب الأول لرئيس الجمهورية ، عبدالمجيد حامد خليل واللواء عمر الطيب من طرف الحكومة ، ومن عمر نورالدين وشريف التهامي من جانب الصادق ، وقد أوصت في تقريرها بحل الاتحاد الاشتراكي السوداني وإنشاء مؤتمر وطني يقوم بتفحص الإصلاحات الضرورية . ومن الطبيعي أنه لم يتم تنفيذ أي من توصياتها هذه .

وخلال فصلي الصيف والخريف من ذلك العام كرّس الصادق نفسه للكتابة وإلقاء المحاضرات والسفر ، بما في ذلك زيارة قام بها إلى روسيا بدعوة من السوفييت ، حيث حضر المؤتمر الإسلامي في طشقند . وفي ذلك المؤتمر وبشجاعته المعهودة رفض الصادق الموافقة على قرار يخدم مصلحة السوفييت ، واستبدله بقرار يدعو إلى حرية المسلمين في أن يزوروا مكّة ومساندة الإسلام في الاتحاد السوفييتي . وكان مما أرضى الحكومة السوفييتية والسوفييت من غير المسلمين أن أُجيز كلا القرارين . وقد تأثر الصادق بعمق بالمسلك العام للموظفين الرسميين في المؤتمر وأدهشه جداً أن يجد كثيراً من العلماء فيهم يتكلّمون العربية ويقرأونها بدرجة من الاتقان . كانت تحيته من قِبل هؤلاء تتم بحماسة ، وكثيراً ما أخبره الروس أنهم مسلمون أولاً ثم روس بعد ذلك . وقُبيل عودته إلى بريطانيا بوقت قصير تم زواج ابنتي ريانون ، فأثار دهشتنا أن وصلتها هدية ثمينة من الرئيس نميري . وفي ضوء الحوادث الأخيرة كانت تلك الهدية مجموعة مختارة مع طقم كامل من أقداح كريستال لتقديم الخمور . وقد تمثّل السودان في حفلة الزفاف بشخص عمر الشيخ الوزير السوداني في لندن ، وأخت السيد الصادق شامة . وحين عاد الصادق إلى لندن عقد مؤتمراً صحفياً ، لكنه لم يكن ناجحاً ، لأن الرجل كان في وضع غير مرتاح أبداً .

كانت الحكومة السودانية تتهاوى أكثر فأكثر وتفقد زمام السيطرة في البلاد . ففي سنة ١٩٨١ أعلن القضاة الإضراب ، فطلب نميري من مصر

من يحل محلهم ، إلاّ أنه لا الحكومة المصرية ولا القضاة الذين تم الاتصال بهم بصورة ضرورية استجابوا لطلبه . كان الفساد العام وعدم الكفاءة ، والتضخم . . كل ذلك يزداد بشدة ويستشري ، وكان الاقتصاد يتآكل زيادة عما قبل . واستمر الصادق يستنكر برامج نميري الاقتصادية وإجراءاته المالية ، ويُعلّق أنها (خاطئة ومدمرة اجتماعياً للبلاد) . وقد بذل جهداً كبيراً في الدعوة لتطبيق إصلاحات فعّالة في ذلك الشأن ، بل إنه في أواخر فبراير بعث مذكرة عنيفة يحتجّ فيها على ذلك إلى الرئيس نميري . وبعد فترة قصيرة قابل نميري السيد الصادق ليبحث معه المذكرة التي تسلّمها بروح طيبة فتوصل الرجلان إلى الاتفاق حول بعض الإصلاحات ، التي (كانت ستغدو فعّالة) . وواقع الحال أن نميري من جانبه لم يعتبر تلك الإصلاحات المقترحة إلاّ واجهة يكسب بها الوقت ، لأن سياسته كانت هي كسب الوقت لا أكثر .

وفي جنوب السودان كانت التوترات آخذة في الازدياد . فالجنرال جوزيف لاقو جُعِلَ رئيساً للمؤتمر الإقليمي للجنوب بعد آبيل آلير الذي ظلّ رئيساً لذلك المؤتمر ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، لكن نميري أقنعه الآن كما أقنع المؤتمر نفسه ، بأن ينزاح ، فألغى لاقو كامل القيادة واستبدل أعضاءها بالأشخاص الذين سمّاهم هو . ولم يجتمع ذلك المؤتمر من بعد على الإطلاق . إذ حلّه رئيس الجمهورية ، وطلب إلى لاقو أن يطلب منصباً جديداً . إلاّ أن لاقو الذي كان يعرف حاجته إلى المساندة والتأييد تخلى عن المنافسة فأُعيد انتخاب آبيل آلير وفاز بـ ٦٧ صوتاً فيما نال صموئيل آرو ٣٥ صوتاً فقط . عند ذلك ظهر عدم الارتياح في الجنوب فيما يتعلّق بإعلان نميري أن كوستي هي التي ستكون مركزاً لإدارة مصفاة آبار البترول المكتشف حديثاً في الجنوب ، والتي اكتشفتها شركة ستاندرد أويل - كاليفورنيا - تحت اسم شيفرون . كان ينُظر إلى انتاج البترول المنتظر بصفته إسهاماً ثميناً في برنامج تطوير الجنوب ولتوفير نفط منتج محلياً . . يتم بفضله الاستغناء عن البترول المستورد ويزيد من قدرات الشحن في السكة

الحديدية . كذلك كان هنالك حديث واسع عن تغيير حدود الولايات في الجنوب بحيث يتم إتباع بعض مناطق الجنوب إلى شمال البلاد . وساء ذلك السودانيين الجنوبيين بطبيعة الحال .

وطوال معظم سنة ١٩٨١ كان الصادق منشغلاً في إعادة توطين اللاجئين السودانيين الذين كانوا لا يزالون في ليبيا وإثيوبيا منذ فرّ الأنصار إلى هناك . وقد قضينا (أنا وازماي) عدة شهور في السودان خلال الشتاء . يومذاك أعطاني الصادق بيتاً في خرطوم ـ شمال ، فاستطعت أنا وزوجتي تجديد معارفنا وتقدير الموقف الراهن في البلاد في ذلك الحين كانت الأمور صعبة جداً ، فالسمك الذي هو متوفر عادة في السودان لم يكن متيسراً الآن إلاّ بزيارات مفاجئة إلى ضفة النهر تتم قبل الفجر ، وبأسعار عالية جداً . والغذاء الرئيسي للسوداني وهو الذرة قد ارتفعت أسعاره أربعة أضعاف في الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، أما السكّر فكان نادر الوجود . وكانت أهم مشكلة واضحة للعيان هي فقدان البترول . فكان المرء يرى صفوفاً طويلة من السيارات عند كل محطة وقود ، وتستمر ربما لأربع عشرة ساعة أو أيام لينال صاحب السيارة أربعة جالونات لا أكثر . هذا كله إحباط . وقد تفجّر هذا الإحباط في أوائل يناير من سنة ١٩٨٢ . يومذاك قام طلاب المدارس بشغب في أم درمان والخرطوم ، فقلبوا الحافلات والسيارات التي وجدوها ، كما أحرقوا الدكاكين في الأسواق وأشعلوا محطات الوقود أيضاً . وفي ٥ يناير كان الجيش بكامل قوته قد قرر سحق الإضطرابات التي انتشرت في طول السودان وعرضه . وعُرفت أعداد المصابين فكانوا ٧ في واد مدني و ١٤ في عطبرة ، و ١٩ في بور سودان ، وأكثر من ذلك في أمكنة أخرى حتى بلغ مجموعها ٢١٨ إصابة خلال أسبوع واحد . واستمر العنف . لكن الأنصار لم يشاركوا فيه ، لأن غياب الصادق المهدي أربكهم فلم يتخذوا قراراً بشأن ذلك .

لم يكن لديّ شك آنذاك في أن البلاد على وشك الوقوع في كارثة ، وكان مما يزيد في الأمر تُعساً أن برزت الخلافات ، لا بين أفراد الشعب فقط

بل فيما بين الوزراء أيضاً . وقابلت بعضهم في تلك الأيام ، فبدا لي أن وضعاً من الشلل يسود الإدارة العامة . كانت التغيرات الدائمة في السياسة المطبّقة ، وإعادة تشكيل المجلس والدوائر الحكومية أيضاً بصورة متكررة ، مع تكرار التغيير في مناصب الوزراء ، وكل ذلك من تكتيكات نميري (تحاشياً لتشكيل مراكز قوى داخلية) ـ كل هذه تترك آثاراً مدمرة في البلاد .

وفي يناير ذهبت أنا وزوجتي لمقابلة الرئيس نميري في مكتبه في مجلس الوزراء . فبدا أن الرجل قد تقدّم به العمر ، بل شاخ فعلاً ، منذ لقيناه في المرة الأخيرة . . وجدته الآن يجد صعوبة في تذكّر أسماء الأشخاص ، حتى أسماء الشخصيات العالمية الكبرى . في السنوات السابقة كان نميري يتناسى بقصد منه اسم كل شخص يريد أن يحط من قيمته ، ذلك صحيح ، أما الآن فهو لا يتظاهر بذلك بل إنه ينسى فعلاً . فبعد الترحيب العادي الحار والكريم من طرفه ، بدا لنا واضحاً أنه ليس لدى الرجل أية رغبة في بحث اقتصاد البلاد ، ولا في بحث أيّ من المشكلات الضخمة التي تواجه وطنه .

وفيما كنا نتحدث اتصل به الجنرال عمر الطيب ليقول : إن السعوديين على الهاتف ، وهم يسألون ما إذا كان الرئيس سيسمح بإدخال جثة شريف حسين الهندي (الذي توفي فجأة في أحد فنادق أثينا في اليونان قبل بضعة أيام) وجلبها إلى السودان لإقامة مراسيم الدفن . وأنا أعلم أن من عادة المسلمين وتقليدهم أن يتم دفن الموتى خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى بعد الوفاة ، لكن جثة شريف الهندي كانت قد نقلت بصورة غير لائقة وغير كريمة من بلد إلى بلد . وكان السعوديون غير راغبين في دفن الرجل في بلادهم . ووافق نميري بسرعة على ذلك ، لكنه طلب إلى الجنرال عمر الطيب أن يؤكد له عدم حدوث مظاهرات متعلّقة بذلك ، ويطمئنه إلى أن احتياطات أمن فعّالة ستتخذ أيضاً . وقد بيّن عمر أن عائلة المتوفى قد وافقت على إجراء الدفن بشكل متواضع خالٍ من أي مظاهر

سياسية على الإطلاق . بعد هذه المحادثة التفت نميري إلينا وقال : (لم يكن شريف الهندي صديقاً لي . كان عدواً ، لكني لا أود حرمانه من أن يُدفن في وطنه) . وقد شيع الجنازةِ ألوف من السودانيين ولم تقع أية مشكلات أمنية أثناء ذلك .

تابعت من طرفي الإلحاح على الرئيس أن يبحث ويعالج عدة قضايا ، لكن الجواب الوحيد الذي سمعته منه (لديَّ وزير جديد ، وسرعان ما يعالج الأمور وتكون هذه القضايا تحت السيطرة) . كان نميري راضياً تماماً عن المشاكل الحادة القائمة في جنوب البلاد وعلى علم بها ، ويقول (إن الأمر في يدي جوزيف لاقو) . ثم إنه أثار قضية الصادق المهدي وبيّن عدم رضاه بل انزعاجه الظاهر من ذلك . وكثيراً ما كان يكرر سؤاله لي (لماذا ذهب إلى ذلك الرجل ؟) يعني القذافي . لم يكن ينتظر جواباً على سؤاله حتى حين قال : (لماذا لم يأتِ الصادق إليَّ ؟ أنا سوداني مثلهُ وهو سوداني : أنا من الأنصار) ثم قال بشكل يثير الدهشة : (كان المهدي أحد أجدادي) .

فقلت : أظن أن ميل الصادق إلى ليبيا إنما هو ليقابل في الميزان ميل الرئيس الشخصي إلى مصر . وانتظرتُ أن ينفجر نميري عند ذلك من الغيظ نظراً للعنف الذي أعرفه عنه ، لكنه أجاب بهدوء غير متوقع قائلاً : (أنا لست حراً تمام الحرية على الدوام فهناك عوامل تحكمني . ألا تعلم أن هنالك ١٨ ألف طالب سوداني في مصر يقدّم لهم السادات كل مساعدة ! . ليس من الممكن امتصاص هذا العدد من الطلاب في أي مكان آخر . بشأن هؤلاء سألت المملكة العربية السعودية كما سألت غيرها لكن الجميع رفضوا قبولهم) . كان من الواضح أن الرئيس يخشى عودة هؤلاء الـ ١٨ ألف طالب غير المضمون ولاؤهم إلى بلدانهم في السودان فيما لو طردتهم مصر ، وكان السادات قد هدد بذلك فيما لو حدث أي توتر أو انقطاع في العلاقات بين الخرطوم والقاهرة .

قضينا حوالي ساعتين معاً ـ أنا وازماي والرئيس ، وقُبيل نهاية المقابلة قال نميري فجأة : « تعرفون أنني سأزور الولايات المتحدة مع زوجتي بثينة . إننا لم نرزق بأي طفل وكان هذا خيبة أمل عظيمة لنا ، من ثم فإننا ذاهبان لإجراء فحوصات طبية حول هذا الأمر » . وطيلة حوالي نصف ساعة تابع الرئيس الحديث عن مشكلاته العائلية ، فتناول ظروفه العائلية بكل تفصيل . لقد ذكر عدد أطفال بعض أقاربه ، وأخيراً قال (أما أنا فلا إبن لديّ) . وقد خجلنا من ذلك تماماً مع أننا تعوّدنا قدراً كبيراً من الصراحة المطلقة عند السودانيين والعرب في أمورهم الشخصية . لكننا لم نتوقع أن نجد مثل ذلك لدى رئيس دولة : وأنا أعتقد أن خوضه في مثل هذه الأمور يكشف مقدار شعوره بالعزلة وبالوحدة المربكة لمثل من هو في موقعه .

وبعد أقل من أسبوع عَقِبَ حديثنا معه وقع حادث عجيب . فقد استدعى نميري النائب الأول للرئيس (عبدالمجيد) ، واثنين وعشرين ضابطاً من كبار الضباط إلى اجتماع ، وبلّغهم أن أمور الدولة آخذة في التردي ، وأن عليهم جميعاً وفي فترة لا تتعدى يومين اثنين أن يبحثوا فيما بينهم وبصراحة تامة كل هذه المشكلات دون حضوره معهم . وأياً كان الحال وبدون أن يعرفوا جميعاً كان نميري يراقب أحاديثهم من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة . وفي نهاية اليوم الثاني دخل عليهم فجأة وعزل عبدالمجيد والاثنين وعشرين ضابطاً كبيراً ، مرة واحدة . وهذا عمل وحشي ، إذ أنه جرّد الجيش ، بل قطع رأسه تقريباً بضربة واحدة . وبدا لي للمرة الثانية أن السياسة الوحيدة للرئيس هي استمراره شخصياً في التمتع بسلطة مطلقة ، وجعله جميع المناصب والوزارة تخدم تلك الغاية فقط ، بحيث لا يتم تكوين أي قاعدة قوية للمعارضة ولا تعطى لها أية فرصة . إن غياب سياسة متماسكة لدى النميري هي التي أورثت نتائج مدمرة .

كان الرئيس على الدوام يواجه حركات انفصالية في داخل السودان ، إضافة إلى احتمال قيام تدخل من أي من الثمانية أقطار المجاورة للبلاد .

وكـان على الدوام ينشـد أن يوازن تلك الانقسامات الداخلية بتفكيك المركزية في حكومـته ذاتها . وبالرّغم من قيام نميري بعمليات طرد جماعية ضخمة ، فـقـد ظلّت القـوات المسلّحـة في البـلاد ، وإلى حـد كـبير ، على درجـة من التماسك .

أمـا مع زيادة التردي في الوضع الاقـتـصادي فإن التهديد لبقاء حكمه كان عنيفاً .

ومن الطبيـعي أنه كـان للأحـداث العالمية خارج السودان سنة ١٩٨٢ أن تترك أثراً على شـؤونه . فـفي لبنان اشـتـعلت نار الأحداث من جديد ، وانتـهـز الإسرائيليون فرصة تركيز الاهتمام العالمي على أحداث جزر فولكلاند وانـقـضـوا عـلى مـطار بيروت والمرتفـعـات المحـيطة به . وقـد أذاع الصليب الأحمر أنه كـان هناك عشرة آلاف قـتـيل وعشرين ألف إصـابة نتـيـجة لهجوم قـامـــت بـه إسرائيـــل ردّاً على إطلاق الرصـاص على السـفير الإسرائيلي في لندن . وفي هـــذا الوقت ويا للصـدفة مات الملك خالد ملك المملكة العربية السـعـودية . . وعندمـا بحـثت هذه العـوامل والظروف مع الصـادق المهدي الذي كـان في زيارة مطوّلة في بريطانيـا ـ علّق بعض تعليقات تثير الاهتمام . كـان الرجل مقتنعاً أن بيغن في إسرائيل ، والخميني في إيران ، قد بعثهما الله عـقـوبة للمسلمين وتوبيخاً لهم علّهم يعودون إلى دينهم الحنيف . وكان غير راغب في الذهاب إلى المملكة السـعـودية في ذلك الوقت ، لأنه يعـتـقد (أن الوصـاية على الأمـاكن المقـدّسـة في السعودية قد باتت مجرد سخرية) . وقد شـعـر العـالم بالفـزع والرعب للمـذبحـة الهائلة التي تمت في صبرا وشاتيلا ، المخـيـمين اللذين يقطنهما اللاجئون الفلسطينيـون قـرب بيروت ، كما اشمأز من المناظر المرعـبـة التي سـجّلتـهـا شـاشـات التلفـزيون . وسيظل يتذكرها العرب لفترة طويلة فتثير حنقهم .

وقـد اسـتطعنا خـلال تلك السنة أن نضـغط على كـثير من السياسيين النشـيطين في بريطانيـا كي يهـتـمـوا بمحنة السـودان ، كما قمنا بإلقاء كثير من

الخطب في عدة لقاءات ، وتابعنا ذلك في مصر فيما بعد حيث ذهبنا إلى هناك في اليوم الثلاثين من شهر اكتوبر . وكان لقاؤنا ودياً جداً مع اللواء كمال حسين علي وزير الخارجية المصري ، وكنا قد عرفناه منذ عشرين عاماً ، فتحدثنا معه بكل حرية وثقة . كان الرجل مهتماً اهتماماً عميقاً بتدهور الأوضاع في السودان ، وقد رجانا ما دمنا سنطير إلى هناك ، أن نزوده بانطباعاتنا عن الموقف وبرأينا في طريقة معالجته . كان التضخم اللولبي المتصاعد واضحاً جداً لحظة هبوطنا في مطار الخرطوم وانتقالنا إلى فندق هيلتون . هناك كانت زجاجة المياه المعدنية تكلّف خمسة جنيهات ، وأبريق الشاي ستة جنيهات ونصف . وكانت فاتورة ليلة وظُهرية مع تقديم وجبة واحدة هي ٣٧٥ جنيهاً . فانتقلنا على الفور إلى فندق غراند هوتيل حيث الأسعار أرحم قليلاً .

هناك كان الصادق ، والذي سبق وأن عاد إلى الخرطوم ، هو الذي أطلعني بصورة مقتضبة على التطورات الأخيرة في البلاد ، وكان أهمها أن الدكتور عبدالحميد صالح قد طار إلى القاهرة لرؤية رئيس الوزراء فؤاد محيي الدين ، ومقابلة رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك . وقد نقل الدكتور صالح إلى المصريين أنهم لن يستطيعوا المضّي في التعامل مع السودان دون الوصول إلى تفاهم مع الصادق ، كما أبلغهم أيضاً بأنه شخصياً قد استقال من منصبه . وحين نقل ذلك إلى نميري استشاط غضباً ورفض الاعتراف بتسلّمه كتاب الاستقالة ، وأرسل عزالدين السيّد إلى القاهرة للتحدّث إلى الدكتور فؤاد محيي الدين والدكتور صالح . لم يكن من حق أي وزير أن يستقيل من حكومة نميري ، فقد جرت العادة أن يتم عزله لا أن يعزل نفسه . وكان الدكتور عبدالحميد خائفاً من أن يعود إلى السودان كما هو خائف أيضاً من البقاء في القاهرة ، فانسحب إلى لندن ليستقر هناك .

وقد أخبرني أحمد عبدالرحمن وزير الداخلية السوداني ، وشريف التهامي وزير الطاقة السوداني ، أن الأوساط الحكومية تعتقد أنني أنا شخصياً قد مهدت الطريق لفرار الدكتور عبد الحميد صالح إلى بريطانيا عند

زيارتي الأخيرة لمصر في يناير الماضي . وهذا غير صحيح إطلاقاً .

في هذه الآونة قضيت أنا وازماي قدراً كبيراً من الوقت ونحن نجمّع المادة الإخبارية لسيرة ذاتية مصوّرة للسيد عبدالرحمن المهدي كنت أعدّ نفسي لتأليفها . إلاّ أن الوضع السياسي الحالي فرض نفسه على عملنا . كان السيد أحمد عبدالرحمن ، والذي يمتلك معظم الصور الفوتوغرافية المطلوبة ، على علاقة غير حسنة مع ابن أخيه الصادق المهدي ، زعيم المعارضة السودانية . بل كانت علاقاتهما متوترة جداً ، إلى درجة أنه حدث يوم الجمعة الماضي أن رفض الأنصار استقبال أحمد هذا ، وطردوه من القبة عندما حاول أن يقوم بإمامة الصلاة . يومذاك ارتفع بين الأنصار المتواجدين صوت يقول « لقد جئنا لنستمع إلى سليل المهدي » . وهذه إهانة بالغة لحفيد المهدي . كان الصادق وهو أحد أحفاد المهدي عندما سمع أن أحمد في القبة ترك المكان بكل تعقّل وأمّ الصلاة في جامع واد نوباوي . وقد هجر المؤمنون المتمسكون بدينهم ، أفواجاً وبالمئات ، الموقع تاركين أحمد مع نفر لا يتجاوز عشرين شخصاً . يومها قيل أن رجلاً واحداً قد أصيب بجرح في مؤخرته بسكين .

بعد بضعة أيام من ذلك أرسل نميري ١٢ جندياً وشرطياً في الساعة ٣٠ر١ صباحاً لاحتلال مكاتب الأنصار في منزل المهدي المجاور للقبة كتصرف منه لاستفزاز الصادق . وحين أوقظ الصادق ليُبلَّغَ ذلك وسُئل : ماذا يفعل حراس الأنصار ؟ أجاب : عليهم أن يقدموا الفراش والبطانيات ويُعِدُّوا أقداح الشاي للمفرزة المحتلة . ولقد سرّني أن يأخذ الصادق بنصيحتي في معالجة الأمر بكل برود وعدم الرد على مثل هذه التصرفات الاستفزازية . وتابعنا (أنا وازماي) نشاطنا الاجتماعي ومباحثاتنا السياسية طيلة الأسبوع الرابع من هذه الزيارة . وفي اليوم الذي دعانا فيه شريف التهامي وزوجته فاطمة (ابنة السيد عبدالرحمن) إلى دارهما ، أرسل نميري إشعاراً إلى كل فرد من عائلة المهدي يعلن فيه أن ممتلكات آل المهدي ستعاد إليهم . كان كل شيء قد تمت مصادرته قبل المصالحة ، فكانت إعادة

الممتلكات إجراءً طبيعياً . كانت ديرة المهدي التي بُنيت في عهد السيد عبدالرحمن نفسه قد غدت الآن بحكم التضخم تسوى عدة ملايين ، وكان من شأنها أن يتم اقتسامها إلى أنصبة شرعية بين الصادق المهدي الذي يستحق ٢٠٪ منها كما أوصى بذلك السيد صدّيق تنفيذاً لوصية جدّه . إن تسلّم هذه الثروة سيستغرق وقتاً طويلاً ، ويتم اتخاذ إجراءات معقدة ، ويورث ضغينة وحنقاً فيما بين أفراد عائلة المهدي . كما أن الثروة بطبعها منحت أعداء السيدّ صادق فرصة القول بأنها قد جاءت ثمناً لموافقته على المصالحة مع نميري !!

كذلك برز وضع عويص ومحير خلال لقاء لي مع السيد عمر الطيب نائب الرئيس . كان الحديث بيني وبينه صريحاً ومتحرراً لا مجاملة فيه ، وفجأة وجّه إليَّ السؤال التالي : « ماذا ستفعل لو كنت في مثل موقفي ؟ . إنني أكاد أتمزق وأنقسم على نفسي ما بين الرئيس وبين الصادق . أيهما اختار ؟ » . وبصراحة ، شعرت أن في الأمر فخاً يراد إيقاعي فيه . وظننت أن محادثتنا مراقبة . لذلك حاولت الإلتواء عليها علّني أكسب قليلاً من الوقت ، فحوّلت الحديث ليكون عن السيد عبدالرحمن . لكن سائلي قاطع حديثي بقوله « لقد وجهت إليك سؤالاً مباشراً » . عندئذ أجبت (حسناً ، سيّدي ، لقد أقسمتَ اليمين أن يكون ولاؤك للرئيس وعليك الآن أن تحافظ على شرف قسمك ، هذا إلاّ إذا كنت تعتقد أن هنالك أسباباً أكثر وجاهة تحلّلك منه . إن القضية الآن محصورة بينك وبين الله) . لم أكذب في تلك اللحظة ، ولست فخوراً بتلك الإجابة الآن . لقد كانت إجابة رجل دبلوماسي لا أكثر . وحين أتذكر ذلك في الوقت الحاضر ، أجد نفسي متأكداً من أن الرجل كان صادقاً حين عرض أنه ممزق منقسم على ذاته . لقد أخبرني عمر الطيب أن الرئيس كان على قناعة تامة بأن الصادق يتآمر ضده . وقال : إن نميري كان يتسلّم إخباريات من طرف المصريين ، والمخابرات المركزية الأمريكية ، وجهاز مخابرات خاص به أنشأه هو ـ وأكثر من مرة أن الصادق يحيط به رجالٌ عسكريون ، وأنه

ينتقل في قافلة من السيارات يرافقها مسلحون ، وأن بيته في أم درمان كان معسكراً مسلّحاً ، وعلى هذا رددت قائلاً : كل هذا هراء سخيف يُقصد به الأذى . عندما جاء الصادق لمقابلتي في الفندق لم يكن معه إلاّ حارس شخصي واحد ، وهذا معقول نظراً للوضع القائم في البلاد الآن . لقد زرت بيت الصادق في أم درمان فوجدته مليئاً بأشخاص متقدّمين في السن يتقاضون معونات منه ، وشباب من ذلك القبيل أيضاً . إنني مطمئن تماماً إلى أن الصادق لا يخدعني ، ومتأكد جداً من أنه لا يحوك أية مؤامرة ضد الرئيس . ثم أضفتُ محتجاً بعنف : الواقع ، أن الصادق يتحاشى أية إمكانات قد تفضي إلى المواجهة مع الرئيس . ثم رجوت محدثي السيد عمر أن يُطمئن الرئيس بخصوص ذلك ، وأضفت : (إن الصادق ليس في وضع يمكّنه من الانتصار ،لكنه بحكم وجوده خارج السودان يغدو عُرضة للاتهام بالتآمر ، وحتى حين يكون في السودان نجد خصومه يتهمونه بتنظيم مؤامرة أيضاً . وبذلك أشرت إلى الأحداث التي حصلت مع أحمد عبدالرحمن في مسجد القبة ، وإلى احتلال العسكر السوداني مكاتب الأنصار . ثم سألت فيما إذا كان يمكنني أن أقابل الرئيس . ولم يتم ذلك ، إما لأنه كان غير ممكن لاكتظاظ جدول مقابلات الرئيس ، أو وهذا أكثر احتمالاً ـ لأن الرئيس ودّ الانتقاص من قدر الصادق برفضه مقابلتي . وقبل مقابلتي لنائب الرئيس (السيد عمر) كان السفير المصري في السودان ، واسمه أحمد عزت عبداللطيف ، قد طلب مقابلتي شخصياً . وبعد المجاملات المعتادة سألني السفير فجأة « أين صديقك ؟ » . فوجدت في تعبيره هذا نَفَساً عدوانياً ، وظننت أنه يعني الصادق ، لكنه تبينّ لي فيما بعد. أن السفير كان يشير إلى الدكتور عبدالحميد صالح وزيارته الأخيرة إلى القاهرة ، وكان سعادته بظُن أنني شخصياً الذي رتبتها . وانزعجت من السؤال وبينّت بكل قوة واقع الخطأ في تقديره ذاك ، وقلت « لا علاقة لي البتة بتلك الزيارة ، بل أنا لم أعلم أبداً شيئاً عن أهداف الدكتور صالح منها » . واستطردت « إنني شديد الأسف أن تكون محادثاتي الشخصية في

القاهرة ، والتي تمت بصورة سرية في يناير الماضي ، قد روقبت وتم الكشف عنها من قبل المصريين إلى الحكومة في الخرطوم » . بعد ذلك تحدّثنا عن الصادق فقال السفير « يسرني أن أتحدّث إليه ، لكن الموقف شديد الحساسية » . وأشرت من جانبي أن هدفي الوحيد ، والغرض الذي أسعى إليه ـ هو انجاز مصالحة حقيقية وفعّالة ما بين مصر والسودان ، وأنني بخصوص ذلك قد ساعدت مصر بقدر ما ساعدت السودان .

وفي آخر أمسية قضيناها في الخرطوم ذهبت لأودع السيد الصادق ، فوجدته يجلس بين مجموعة من الجنوبيين ، وانتحينا أنا وهو جانباً طلباً لسريّة الحديث ، وتحدّثنا لأكثر من ساعة . كانت هنالك أشياء أود أن أنقلها إليه ، قد يشعر بحرج فيها ، وقد يلحقه منها أذى ، لكنني شعرت أن من واجبي أن أقولها . وكان أهم تلك الأشياء حقيقة أن عدداً من أبناء الطبقة الوسطى والنخبة المثقفة في السودان ـ يعتبرون الصادق بعيداً عنهم ، كما أنه فظ في تصرفاته . وأنه حتى أولئك المقربون إليه ينفرون من طريقته في بحث الأمور بصراحة معه . وقد بيّنت له بكل وضوح أنه ليس بمستطاعه شخصياً ، كما يميل على الدوام ، أن يقوم بكل شيء بنفسه ، وأنه في حاجة مستمرة لأن يفوض من يقوم بتلك الأشياء نيابة عنه ، كما ذكرت له (أي الصادق) أنه يفتقد موهبة جده الكبير في اختيار الرجال الموثوقين المحيطين به . وأخيراً حذّرته من أنه يعتمد أكثر مما يجب على أشخاص لا شك في إخلاصهم وولائهم إلاّ أن قدراتهم محدودة . ولاحظت أنه شعر بامتعاض مما قلت ، كما بدا ذلك مؤلماً لي أنا أيضاً ، لكنني كنت أحس بأن من واجبي أن أقدم تلك النصيحة . وقد تقبلها الصادق على أساس أنني إنما أتكلّم من قلبي وملء مشاعري ، وأن ٢٥ سنة من الصداقة تسند موقفي في ذلك . والحق ، كما أظن ، أن صورة الصادق لدى الجمهور ليست هي صورة الصادق الحقيقية ، الصادق الطيب ، الودود ، الإنساني ، والعطوف . لقد خفّت حدة (الصادق القديم) بفعل الزمن ، وهو الآن يتصّرف برويّة وبيسر . وكان الرجل ينوي العودة إلى

لندن فرجوته أن لا يغادر السودان بسرعة ، لأن كثيراً من الأنصار الشباب يشعرون أن السياسة التي يتبعها ، سياسة سلبية أكثر مما ينبغي) ، وهم في حاجة إلى من يقودهم ، فعليه أن يطمئنهم من جديد ، وأن يؤكد لهم أنها السياسة الأصح في الظروف الراهنة .

كان عشاؤنا الختامي في السودان في بيت حسن الترابي وزوجته وصال (اخت السيد الصادق) . والترابي هذا هو زعيم الإخوان المسلمين ، والمدعي العام في حكومة نميري . وكان معنا على العشاء أحمد عبدالرحمن ، وإخوان مسلمون آخرون . وكانت المناقشات بين الحاضرين سريعة وفيها احتداد ، مع أنها على التأكيد كانت خالية من امتداح الرئيس نميري حتى من قِبل وزرائه أنفسهم . وقد روى أحدهم القصة التالية :

« كان نميري مرة تحت مرش الحمام (الدوش) ، وانقطع عنه الماء فنادى على زوجته وطلب إليها الاتصال بالمهندس المختص بالمياه لوصل الماء من جديد . وأجابت بثينة أنها ستفعل ذلك لولا أن التلفونات عاطلة عن العمل . فقال : هاتي لي ورقة لأكتب مذكرة بذلك ، وأجابت بثينة ، أفعلُ ذلك لو كان التيار الكهربائي متوفراً ، لكني لا أستطيع ذلك الآن ، لفقدانه . عند ذلك أمرها الرئيس أن تستدعي سائق سيارته وترسله مع الرسالة فأجابت : « ذلك مستحيل ، لأن السائق واقف في الصف طوال اليوم ليحصل على وقود ، فاستشاط نميري غضباً وقال : حسناً ، لدينا طباخ ، أليس كذلك ، أرسليه هو . فقالت بثينة : إنني شديدة الأسف ، لأنه بدوره واقف في الصف منذ الصباح للحصول على جرة غاز . فهز نميري كتفيه متأففاً ثم قال : أية بلاد هذه ! لو لم أكن رئيسها لقمت بانقلاب ! » .

كانت القصة مناسبة للموقف وبخاصة لأن تُسجّل في آخر زيارتي للسودان .

وفي اليـوم التـالي طرنا مع زوجتي إلى القاهرة ومنها إلى لندن ، وهناك قُدر لنا أن نستـمع إلى الدكتور عبدالحميد صالح في نفس اليوم الذي وصلنا فيـه إلى بيتنا . وفي لندن وجدنا الدكتـور عبدالحميد ينتظر بفارغ الصبر أن ينقل إلينا تعاقب الأحداث التي خلفناها وراءنا . وكما قال : « لقد وصلت الأوضـاع إلى نقطة أن نميري لم يعـد يؤمن بالمصـالحـة التي تمت ، ولا أعتقد من جـانبي أنه سيـسـتطيع المضي قـدماً دون توسيع قاعدة حكومته . لذلك ذهبت إلى مصر لمقـابلة الدكتور فؤاد محي الدين » . وأضاف أن الدكتور محي الدين قـد صـحـبه لمقابلة الرئيس مبارك حيث انضم إليهما اللواء كمال حسن علي وزير الخـارجـية . كذلك بينّ الدكتور عبدالحميد أنه استقال من حكومة نميري وعـرض الأسـبـاب التي دعـته لذلك . والتقينا بعد ذلك عدة مرات حضر بعـضـهـا مـعنا شربيني ، رئيس مـصلحـة الاسـتـخبارات في الدولة . وحين وصل عـزالدين السـيـد لندن كـشف لنا أنه لم يتم إسـتـلام اسـتـقـالة الـدكـتـور صـالـح فـقـط وإنما لم يـكـن له الحق في الذهاب إلى مصر ولا في التـحـدّث بالشـؤون الخـارجـيـة للبـلاد وقد بذل عزالدين جهده للوصول إلى مـصـالحة بين نميري والدكتور عبدالحميد ، لكن عبدالحميد قال له : « لقد انسحبت إلى لندن لأعتزل فيها وأتجنب أي ضغط مثل هذا » . كذلك ادّعى أن الصـادق أرسل مـبـارك العـبـد الله إلى القـاهرة كي يقنع الدكـتـور صالح بالعـودة إلى السـودان ، لأن الصادق في حاجة إليه . والحق أنني شككت في ذلك ، لكن الدكتور عبدالحميد أكّد لي أنه قرأ استقالته على الصادق قبل أن يرسلها إلى القصر الجمهوري . وبعد ذلك عاد إلى القاهرة .

اتـفـقـت الحـكومـتـان المصرية والسـودانيـة ، (أن تندمجا) ، وأُقِرت الحـفـلات إحـيـاء لمناسـبة ذلك الاندماج ، وكان مخططاً لها أن تتم في أواخر شـهـر ديسـمبر ، لكنه تم تأجيلهـا . وقـد برر نميري التأجـيل بأنه مضطر لـلـذهـاب إلى الجـنوب ، لكنني أشك في ذلك انطلاقـاً من الأحـاديث التي أجـريتـهـا بنفسي في القـاهرة . فلقـد أبدت الحكومة المصرية تراخياً مقصوداً تجـاه ذلك المشروع . كما أنني مـتأكـدٌ تمامـاً من أن كمال حسن كان يرى أن

على نميري أن يستشير السودانيين ، ويعني الصادق ، قبل الاستمرار في مشروع الاندماج . وكنت أشعر آنذاك أن نهاية عهد نميري قد بدأت في ذلك الوقت .

والواقع أن سنة ١٩٨٣م جاءت لتكون علامة واضحة تشير إلى بداية نهاية نميري ، فمع بداية السنة وصلت الأخبار من السودان بوصول السيد أحمد عبد الرحمن وزير الداخلية إلى لندن قادماً في زيارة له إلى المغرب ، وقال إن الصادق قد ألقى خطاباً ممتازاً وبنّاءً حول الاقتصاد في البلاد ، وأن السودان بقي على حاله السابقة إلاّ أن الوضع (بات أسوأ مما كان) . وهذا ما أكده الصادق حين عاد إلى لندن في شهر فبراير . لقد باشر الجنوب مرة أخرى الثورة المسلحة وهاجم بعض رجال القبائل الدنكا مخفراً للشرطة فقتلوا أحد عشر شخصاً . وذكر أن وحدة عسكرية رفضت أن تنتقل من موقع حاميتها ، كما أن قتالاً قبلياً قد نشب في موقع بانتو على مقربة من آبار البترول المكتشفة حديثاً . وربما كان أكثر خطورة من ذلك أن انغمست قبائل ريزيقات وقبائل مسيارا من جديد في خصوماتها التقليدية وبدأت في محاربة بعضها البعض . لقد فقدت الحكومة السيطرة وعجزت عجزاً كاملاً عن إعادة النظام . وخلال هذه الفترة ناشد الرئيس مبارك في مصر الولايات المتحدة أن تمنع القذافي من غزو السودان فاستجاب الأمريكيون لتلك المناشدة بأن أرسلوا سفينة حربية إلى البحر الأبيض المتوسط لترسو قبالة الساحل الليبي ، كما أرسلوا قوة جوية (أواكس) للإنذار المبكر إلى مصر . لم يكن الصادق يعلم شيئاً على الإطلاق عن الحشود الليبية المتجمعة على الحدود ولا عن محاولة تلك الحشود تنظيم انقلاب في السودان . كانت هذه التقارير صادرة عن واشنطن . وبعد بضعة أيام أنكرت مصر تلك التقارير ونفتها ، فيما أعلن نميري أنه لا علم له البتة بذلك الأمر . هذا بينما تصرف وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز من جانبه ، وأعلن أن السفينة الحربية التي تحمل اسم نيميدز قد أُرسلت إلى شرق البحر المتوسط للقيام بواجباتها العادية هناك ولم تُرسل إلى ليبيا ، لكنه أكّد أن طائرات

الإنذار المبكّر (أواكس) قد أُرسلت فعلاً . أما جريدة التايمز اللندنية فقد نقلت أن مصر منزعجة جداً مما تم ، وأنها اقترحت سحب تلك الطائرات . وقال ناطق رسمي مصري (نحن العالم الثالث غير منحازين لأحد) .

في تلك الأثناء كان الصادق المهدي لا يزال ينتقل ويلقي المحاضرات أو يحضر المؤتمرات الإسلامية . فبعد حضوره مؤتمراً إسلامياً في باكستان قرر أن يعود إلى السودان ، وقد بلغتنا أخباره من عثمان ميرغني الذي عاد من الخرطوم في أول شهر أغسطس . كانت الأوضاع هناك تبدو أكثر سواداً ، بل تدعو إلى الاكتئاب والإحباط . وعاد الصادق إلى بريطانيا في شهر أغسطس ، وفي ٦ سبتمبر حضر إلى منزلنا لمقابلتنا قبل أن يعود إلى بلاده . وقد شرح الموقف والأوضاع في السودان بتفصيل واف . كانت آفاقه معتمة ، فقد أخبرني أن البلاد تراوح حيث كانت من قبل فالخدمات العامة قد انهارت بالكامل تقريباً ، وماء الشرب كان عكراً وأميل إلى السواد (أطلق عليه السودانيون اسم شربات نميري) ، وكانت الكهرباء تقريباً غير موجودة ، وجميع المدارس مغلقة تقريباً ، وصفوف التعليم المهني مضطربة تماماً ، وحتى القضاة أنفسهم كانوا مضربين . وذكر الصادق أنه كان هنالك نشاط كبير تبذله جبهة المعارضة ، وتتم الاجتماعات واللقاءات التي يعقدها الصادق مع جماعات المعارضة الأخرى ، وفيها يجري العمل على وضع ميثاق وطني . وأيّد عمر الطيب ، نائب الرئيس عمل المعارضة ، بل إن الصادق نفسه كان يشعر بأن الجيش السوداني مشوش مضطرب غير ثابت الولاء ، ومجمل القول ، كان الوضع مأساوياً ، وبخاصة أن الاخوان المسلمين قد انقسموا على أنفسهم . وذكر الصادق أيضاً أنه قد تحدّث إلى زعماء المعارضة في مصر فاعتبروا الرئيس مبارك غير كفؤ لمهمة انجاز الوحدة بين القطرين ، وتلمّسوا أنه لو تُرك الأمر للشعب المصري وشعب السودان فإنهما يستطيعان أن يتعاونا على قدم المساواة .

ذلك مسح شامل للواقع وكانت النقطة الأخيرة منه تهم طائفة الأنصار . فقد قدّموا منصب الإمامية إلى الصادق ، إلاّ أنه رفض ذلك مستشعراً أن انتخاب زعيم روحي لأتباع المهدي يجب أن يكون أساسه صفات ذلك الرجل وقدراته أكثر من ارتباطاته الأسرية وموقعه العائلي . وعلى كل حال فقد أقسم الأنصار يمين الولاء والإخلاص له . ولا شك أن الأزمة كانت حادة ، وأن نميري قد وقع في فخ نصبته له سياساته الفردية أو عدم وجود سياسة ثابتة . كان الرجل الآن مضطراً للتفتيش عن تكتيك آخر يتيح له البقاء في سُدة الحكم ، لكن الخيارات أمامه كانت آخذة في النفاذ . لقد ألقى مسؤولية حال السودان المتردية أول الأمر على فساد السياسيين البرلمانيين ، ثم على أتباع المهدي ، ثم على الشيوعيين آخر الأمر ، وقد سعى إلى حلول لتلك الأوضاع بمباشرة مشاريع عملاقة ، فمثلاً : كان على السودان أن يكون سلة خبز للشرق الأوسط . وكل هذه المغامرات كانت مغامرات لا واقعية ، كما أنها أثبتت أن توفير الأموال اللازمة لها أمرٌ يورث النكبة ، وإلى درجة أن نعمة اكتشاف البترول كانت عاجزة تماماً عن توفير مليارات الجنيهات التي تم انفاقها على البنايات غير المستكمَلة والهائلة الحجم ، والمعامل والطرق ، والجسور ، وكان أحد هذه المشروعات الأشد تبذيراً هو مجمع كنانة للسكر ، والذي أعلن نميري أنه سيكون قادراً على انتاج سكر يكفي العالم بأسره . ولقد قدرت تكاليف هذا المجمع المبدئية بمئتي مليون جنيه ثم رفع ذلك التقرير مرة أخرى حتى تجاوز ألف مليون جنيه . وجال (فرعونُ) السودان في مختلف أنحاء البلاد وهو يضع أحجار الأساس لبنايات لم يقدّر لها أبداً أن ترتفع إلى أعلى من الأساس الأولي .

لقد أدى الفساد وعدم الكفاءة ، وسوء الإدارة إلى تضخم خطير . فزادت عزلة نميري ، ولم يعد أحد يجرؤ على إسداء النصيحة اليه . وكان يفتش عن سبيل آخر يدفعه إليه اليأس ، مثل استشارة (الفقير (رجل الدين) الذي ينصحه) ، فحثه ، (فقيره) ذاك على أن ينشد حلاً لعزلته

بالعودة إلى الله ، وبإدخال الشريعة الإسلامية إلى البلاد . وقد قيل آنذاك أن حسن الترابي كان أحد الذين وضعوا الفكرة في ذهن الرئيس ، لكنني شخصياً أشكُ في ذلك ، مع أن الترابي بكل تأكيد ، لم يحاول ثني نميري عن اتباع ذلك النهج ولا عن سلوك تلك الطريق . وفجأة وفي ليلة ما ، وسعياً للاهتداء إلى حل ممكن للمشكلات التي كانت تجابه الرئيس نميري أعلن أن السودان ، وثلثه غير مسلمين ، سيغدو دولة إسلامية ، وسيجري تطبيق قوانين الشريعة ويتم تنفيذها في البلاد بالقوة . حدث ذلك يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٣ . ومثل كل دكتاتور يجد نفسه محشوراً في الزاوية رتب نميري منظراً دراماتيكياً . لقد سكب بنفسه قنينة بعد أخرى من زجاجات الويسكي في مياه النيل . وكما هو معتادٌ في مثل هذه المواقف انقلب الرجل على الفقراء وذوي الحاجة الذين تضطرهم ظروفهم إلى السرقة للبقاء على قيد الحياة .

يومذاك بدأت فترة قطع الأيدي لا في سجن كوبر وحده حيث أقيمت ساحة للمتفرجين الذين يشهدون ذلك ، بل في عرض السودان كلها . لقد جُلد غير المسلمين لمعارضتهم ما سُمي بقوانين الشريعة ، بما في ذلك قسيس كاثوليكي وُجد في حوزته زجاجة من نبيذ القربان . كما أقيمت محاكم عشوائية نُفذت عقوباتها بصورة فورية . لقد انقلب السودان المتسامح في نظرته والمنصف في معاملته للغير ، فغدا دمية لطاغية متجبر كل اهتمامه ينصب على صرف الانتباه عن الحالة البائسة للدولة التي جرّ إليها الشعب السوداني .

وارتأى بعضهم أن نميري كان يؤرقه سماع أن الأنصار قد حلفوا يمين البيعة والولاء لصادق المهدي ، فقبل منهم الصادق ذلك لكنه رفض لقب الإمام . وأياً كان الأمر فإن نميري فيما بعد طلب ذلك اليمين من وزرائه ومن البلاد ككل ، بل أعلن نظامه بكامله (نظام خلافة) . وعلى الفور وبعد إعلان تطبيق قانون الشريعة الإسلامية غادر نميري الخرطوم فوراً إلى دنقلة ، وتقدّم الأنصار بطلب عقد اجتماع لهم في أم درمان ،

فـوافق على ذلك نائب الرئيس عـمـر الطيب . وفي الاجتماع الذي تم في ٢٤ سـبتمبر سنة ١٩٨٣ وحضره أكثر من ٥٠ ألف شخص ألقى الصادق المهـدي كلمـة عنيـفـة هاجم فيها إعلان نميري الأخير . وفي تصريحه العلني لمعـارضـة القـوانين التي تم سنّهـا أخيراً قـال الصادق « إذا كان توزيع الثروة غير عـادل ولا مُنصف ، وإذا كـانت أبواب الحـلال مـغلقـة في وجه الفقراء والـعـاطلين عن العـمل بينما أن الانتـهـازيين قـد جمعـوا ثرواتهم بوسـائل غير مشروعـة ، فإن تطبـيق العـقوبات في مجتمع مثل هذا لن يؤدي إلاّ إلى تعزيز الظلم الاجتماعي وتقوية المستفيدين منه » .

هذا كما استنكر بشـدة ، وبصراحـة تامة ، الفساد الذي كان معشّشاً في حـاشـيـة نميري . واسـتطرد ليـقول : إن (الحدود) الإسلامية لا يمكن فـصلهـا عن النظام السـيـاسي ، والذي يجب أن يكون نظاماً يوفّر العدالة في مختلف مجالات الحياة : « إن قطع يد السارق في مجتمع لا عدالة فيه لهو مثل إلقـاء شخص في البحر بعد تقييده بالحبال والطلب إليه أن لا يبتلّ » . وكان هذا تحدياً شـجـاعـاً للنظام القـائم ، وتحـدياً مكشوفاً لا يستطيع نميري أن يتـجـاهله . لقـد أعلن الصـادق بكل تشديد أن التطبيق الجزئي للشريعة لهو بكامله نقيض حقيقي لروح الإسلام .

وعـلى الـفـور وبشكل فظ تماماً تم إلقـاء القـبض على الصـادق دون توجـيـه تهـمـة مـعـينة إليه ولا تحديد وقت للمحاكمة . كما أُلقي القبض على مـبـارك العـبـد الله ، وعمر نور الدين ، ونصرالدين الهادي ، والقاضي عبد الـرحمن النور ، وعشرات من زعماء الأنصـار أيضـاً . لكن ذلك قـد تم بعـد أن أعـاد الأنصار البيعة للصادق في ختام خطبة له . وكان غريب المصادفة أن وقع ذلك يوم كنّا نحـيي حـفلة بعـيـد ميلاد زوجتي ازماي ، حضرتها السيدة سـارة زوجـة الصادق ، والسيد فيصل أخوه ، كما حضرها ابراهيم النور .

وفـيما كان الرئيس نميري يذيع إعلان تطبيق قوانين الشريعـة ، مـات

السيد جيمس روبرتسون (المعروف) . في ذلك اليوم شعرنا بالأسف العميق على وفاة الرجل العظيم . وتذكرنا شجاعته والتزامه العظيمين اللذين قدّرهما السودانيون تقديراً عظيماً . لقد سّرني فعلاً أن الرجل لم يطل به العمر حتى يرى تلك الهوة والجحيم الذي غاص فيه السودان . وفي صلاة الشكر على روح الفقيد والتي حضرها كثيرٌ من السودانيون كان يمكن اقتباس :

« انظر إلى الوراء بكل امتنان ،

وإلى الأمام بكل أمل ،

وانظر إلى الأعلى بكل ثقة » .

ولا أعتقد أن هذه الكلمات كانت تلائم السودان في أحلك الساعات التي كان يعيش فيها ، ويوم كنا جميعاً ننتظر أن يبزغ عليه فجر جديد وتزول عنه تلك الغمة المؤقتة .

كانت الثمانية عشر شهراً التالية أشدّ فترات حياتنا اضطراباً ، أنا وازماي ، لإن كِلينا ألقى بنفسه وروحه في حملة محاولة اطلاق سراح الصادق ، وقلب نظام نميري الشائن . لم يكن هناك أي تفكير في المصالحة معه ، ولم يكن في مقدور أي رجل ذي ضمير حي أن يؤيد ذاك الديكتاتور الذي تخطّى نقطة اللارجوع .

لقد نشرنا بمساعدة من مارغريت مورغان إعلاناً في جريدة الجارديان في أوائل شهر اكتوبر عن ذلك . وكان شعاره :

سجناء الضمير

سجناء نميري

احتجّت منظمة العفو الدولية والمجلس الإسلامي إلى الرئيس نميري ، رئيس السودان ، على الاعتقالات العشوائية وتوقيف الصادق المهدي ، رئيس الوزراء السابق وقائد وزعيم طائفة الأنصار ، وعلى حبس

مئة وخمسين شخصية دينية بارزة في السودان ، إن إسهام الصادق في الفكر الإسلامي وفي تطبيقه أمرٌ يعرفه الجميع . إن السجناء هؤلاء يناشدون كل إنسان يهتم بمعتقلي الضمير أن يبرْق أو يوجه احتجاجاً خطياً إلى : الرئيس النميري ، الخرطوم ـ السودان .

السودانيون وأصدقاء السودان

اكتوبر ١٩٨٣

كما نشرت جريدتا الجارديان والأبزرفر مقالات ضافية عن الوضع في السودان ، وتم إقناع منظمة العفو الدولية أن تعلن اعتبارها المعتقلين السوادنيين معتقلين لتحرر ضميرهم . كذلك تم توجيه نداء عام جماعي ومناشدة عامة لصالح أولئك المعتقلين من قبل المجلس الإسلامي ، كما كتبت أنا وازماي شخصياً سبعين رسالة وجّهناها إلى الزعماء السياسيين وكبار رجال الكنيسة في بريطانيا طالبين تأييدهم في إدانة نميري واستنكار أفعاله . وكانت الاستجابة العامة لكل ذلك مُرضية جداً . فالجزيل الاحترام ديفيد أوين تبنّى أن يناقش القضية مع وزير الخارجية البريطاني ، فيما كتب الجزيل الاحترام روي جنكنز إلى وزير التنمية لما وراء البحار بخصوص ذلك ، أما ديم جوديث هارت فقد كتب رسالة احتجاج شديدة وجهّها مباشرة إلى الرئيس نميري في الخرطوم .

وفي نهاية اكتوبر استطاع الصادق أن يهرِّب رسالة من داخل سجن كوبر إلى زوجته سارة في بريطانيا . ولم يستغرق وصول الرسالة إلاّ ١٤ يوماً . وفي تلك الرسالة أورد الصادق جميع الأخبار التي اعتبرها جديرة بأن تُنقل ، كما ذكر أن ١٧ شخصاً كانوا معتقلين معه في نفس السجن ، و ٣٠٠ شخص آخرين محبوسين في سجون أخرى . وقد علمت من كبار الرسميين في وزارة الخارجية البريطانية أن الرئيس حسني مبارك قد طار إلى الخرطوم في ١٨ اكتوبر ، وأنه تم إصدار بيان بالقضايا التي بحثها الرئيسان ، وكان يدعو إلى تهدئة الأوضاع . بعد ذلك قامت ازماي بزيارة

مجلس العموم البريطاني لاستشارة مختلف الأحزاب فيا وإعلامهم عن الوضع في السودان . وتحدثت إلى عضو البرلمان ديفيد أوين الذي تساءل عن الحكمة في إرسال مئة جندي بريطاني إلى السودان ، وأبلغني أن السير جيفري هاو قد أيد اتخاذ مثل هذا القرار على أساس أنه إجراء مناسب لأغراض التدريب كما طمأن السير ديفيد أوين إلى أن التدريبات المزمعة لن يقام بها بالاشتراك بين السودان والقوات البريطانية ، كما زعم نميري . كذلك أكّد لي ريتشارد لوس هذه المعلومات الأخيرة ، ونصحني صديق قديم لي هو أمين حسّون أن لا أقوم بزيارة السودان في ذلك الشتاء ، وقال ملمحاً « أن معظم أصدقائنا لن يكونوا في الخرطوم آنذاك » .

تابعت مع ازماي حملتنا العنيفة في الاحتجاج ، بل ذهب بنا الأمر أن قمنا بزيارة السفير المصري نفسه ، وكان هذا خصماً عنيداً للصادق ، ويتهمه بأنه يتقاضى أموالاً طائلة من كل من السعودية وليبيا ، فيما أن المصريين لا يمنحون نميري إلاّ قليلاً من النقود . يومذاك نفيت المزاعم الرائجة عن الوشائج الحميمة بين الصادق والقذافي ، ودحضت تسلّم الصادق أية أموال أو تأييد من المملكة السعودية . ونتيجة لمناقشة حامية بينّ لي فيها السفير موقفاً معادياً للسعودية ، وللأمريكان ، أقر سعادته بصراحة أن نميري (ليس بالأفضل ولكن ماذا بإمكان مصر أن تفعل) .

كذلك أكّدَ لي أوليفر مايلز من مكتب الشؤون الخارجية البريطاني أن المصريين كانوا محبَطين ، وأن السعودية مصممة على أنه يجب ألاّ تعود مصر إلى تزعم العالم العربي من جديد . وكان يعتقد أن الرئيس مبارك لم يستطع السيطرة على بلاده بعد . وقد ظل السفير المصري هذا على اتصال قويّ معنا تنفيذاً لأوامر صدرت إليه من القاهرة على ما أعتقد . وبناء على ذلك تمت دعوتنا إلى حفلة عشاء في السفارة المصرية ، كنت أنا وازماي المدعوّين البريطانيين الوحيدين فيها . كانت الحفلة خليطاً عجيباً ، ضمّت المندوبين السامين من سيريلانكا وسنغافورة وجزر موريشيوس كما ضمت سفيري السنغال والسودان . وكان السفير السوداني آنذاك هو عبدالله الحسن ، وهو

الذي سبق أن حكم بالإعدام غيابياً على الصادق ثم نُقل بصورة اعتباطية ليغدو حاكماً إقليمياً قبل دعوته لتولي منصب السفير . وقد ضحكتُ من الطريقة التي هاجم بها ذاك الرجل وسائل الإعلام البريطانية والتي قال (إنها كلها إعلامٌ لا أهمية له) . وحين سألته : ما الداعي إلى غضبه ما دام الأمر كذلك ؟ أجاب : « لقد قام بهذه الحملة الدعائية نفر معدود من الناس ومن المناوئين للحكم » .

وكان سعادة السفير قلقاً شديد الاهتمام بأن يعرف ما إذا كنت قابلتُ الصادق قبل عودته الأخيرة إلى السودان ، وكيف كان مزاجه وحالته النفسية يومذاك ، فأكّدت له أن الصادق كان يريد إعادة حركة الأنصار إلى البلاد والمضّي في طريق إنجاز الإصلاحات الدستورية هناك . لكنه (السفير) نحّى ذلك جانباً وانفجر غاضباً ليقول : لقد عاد الصادق إلى البلاد بنفسيّة عدوانية ، وهو يلقي خطباً تحريضية ضد النظام في الوقت الحاضر . ومن أجل تخفيف حدة النقاش التي كانت آخذة في التزايد سألتُ السفير ما إذا كان يعرف : ما الذي دعا نميري لإدخال تطبيق (الحدود) ، وهل كان ذلك بغية الحصول على بعض الذهب من السعوديين . فأجاب السفير منهكاً : « الواقع بكل أمانة أنني لا أعرف السبب الذي دعاه لفعل ذلك » . استمرت الإحتجاجات التي ينظمها الأنصار في العالم خارج السودان وفي داخله أيضاً : وكان الأفراد والجماعات تعلن وبكل شجاعة عن عدم موافقتها على القوانين الجديدة . كما رُفعت عريضة إلى المحكمة العليا في السودان من رئيس مجلس القضاء في أم درمان بهذا الخصوص . ومثل ذلك فعل مجلس قضاء الأبيض . (اعتدال محمد فضل ، والرياح حسن خليفة) . وفي العريضتين كان يُطلب إلى المحكمة العليا أن تعلن أن قوانين الشريعة تلك هي قوانين غير دستورية . كان الأنصار حقاً رجالاً شجعاناً ولم يكونوا وحدهم في الساحة أبداً . وبعد ذلك وجّهت منظمة طلاب الجنوب في جامعة الخرطوم رسالة احتجاج مفصلة إلى رئيس الجمهورية ، لكن أشد احتجاج تلقاه الرئيس كان تصريحاً قوامه ١٥ صفحة

نشرته الحركة الإسلامية ، وأعلنت فيه أن الأوامر الرسمية المشار إليها كانت مجرّد محاولة احتكار للإسلام واستغلالاً له . وقد ناشد أصحاب التصريح السودانيين قاطبة أن يبادروا إلى (إنقاذ دين الله من التزوير) . كما أرسلوا رسالة مفتوحة إلى الحكومة البريطانية ونسخاً منها إلى جميع أعضاء البرلمان البريطاني .

بعد ذلك لم نتسلّم أخباراً جديدة من الصادق ، فقررت الذهاب إلى القاهرة للقيام بضغط على أصدقائي المصريين هناك . وكان اللواء كمال حسن علي متعاطفاً ، إذ تحدثت أنا وازماي معه طوال ساعتين فأكد لنا : (إننا نفعل كل ما نستطيع . لقد ذهبت إلى السودان بعد إعلان الرئيس نميري عن تطبيق قوانين الشريعة بثلاثة أيام ، كما ذهب الرئيس مبارك إلى هناك بعد يومين) . وقد أخبرنا نميري حول ذلك بقوله « كنت مجبراً على أن أفعل ذلك . أنا أعرف هؤلاء الناس . إنهم يذهبون إلى المسجد ، ثم يشربون حتى يتعتهم السُكر ، ولا يفعلون شيئاً ، ولا يقومون بأي عمل مفيد » .

لم يكن الوزير كمال حسن علي مرتاحاً مما سمع ، وكان يرى أن نميري إنما تصرف على هذا النحو سعياً لاجتذاب مساعدة مالية من السعودية . وكان من رأي الوزير أيضاً أن نميري يهدف من فعلته تلك أن يتفادى الاخوان المسلمين والأنصار .

وفي نهاية محادثاتنا المطولة مع معالي الوزير قال : القضية صعبة وحسّاسة ، فاذهب إلى نميري بنفسك وأضاف (نحن وأنتم ننقل إليه الحقيقة ، لا أحد غيرنا يفعل ذلك) . فأخبرت الوزير بأنني سأفعل لو تسلمت دعوة من نميري ، لكنني لن أفعل ذلك بمبادرة من طرفي ، لأن نميري سوف يُفسرّ ذلك بأنني أذهب إليه كمبعوث من قِبل الصادق . فأخبرني الوزير أنه ينتظر قدوم نميري خلال بضعة الأيام التالية ، وأنه هو سيبلغه ذلك . لكن نميري أجّل زيارته إلى القاهرة ولم يتم شيء مما اقترحه الوزير المصري .

قضينا فترة في مصر تجولنا أثناءها في البلاد ، فسافرنا من الاسكندرية إلى أسوان . وفي طريق عودتنا مررنا بالقاهرة إذ كان مرتباً لنا أن نقوم بمباحثات مع رئيس الوزراء المصري محي الدين . وكانت الرحلة بالقطار من أسوان كابوساً مرعباً ، إذ تأخر وصول قطارنا بفعل إجراءات تغيير في جدول مواعيد السكك الحديدية ؛ ولهذا السبب حان موعد المقابلة ونحن لا زلنا على بُعد عدة أميال من مصر العليا ، وليس لدينا أية واسطة اتصال نخبر بها رئيس الوزراء عن ورطتنا . وعلى كل حال فما أن وصلنا القاهرة متأخرين بعد ظهر ذلك اليوم حتى أُبلغنا أن الاجتماع قد أُجّل . وقد أصغى الدكتور فؤاد محي الدين بكل صبر حين سألته أطلب المساعدة . كان مهذباً جداً ، تصرفاته رفاقية لطيفة (وكان في أصله طبيباً ممارساً فهو رفيق للمرضى وصديق لهم) . والواقع أنني لا أستطيع القول أن حديثه معي ترك في انطباعاً محبباً وإن اقتنعت بأنه رجل ذكي فعلاً . لقد شعرت أنه لم يكن هنالك عمق ولا قوة لدى الرجل وإنه إنما استطاع البقاء في المناصب المتدرجة في مصر رغم المياه الموحلة في السياسة المصرية ، بفضل صبره ودماثته . لقد حاول جلب الانتباه إلى واقع أن (السيد محمد عثمان الميرغني وأخاه السيد أحمد جاءا إلى القاهرة بصورة متكررة وكانا كل مرة يطلبان مقابلته فيها) ، (أما السيد الصادق المهدي وأي من جماعته فلم يسعوا إلى ذلك مرة واحدة) . عند ذلك طمأنت رئيس الوزراء إلى أنه لو دعي السيد الصادق لما تأخر عن الزيارة بكل تأكيد ، لكن لّما كان الرجل في السجن فإن قيامه بالزيارة شيء مستحيل تماماً . ثم سألت رئيس الوزراء أن يستخدم مساعيه الطيبة لمساعدة الصادق وجماعته ،ولم ألح عليه لأن يعطيني جواباً .

كذلك قابلنا مصطفى خليل ، رئيس الوزراء السابق ، والذي كان يحتل منصب نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في مصر ، (والرئيس مبارك هو رئيس ذلك الحزب) ورئيس مجلس إدارة البنك العربي الدولي . وكان الرجل صريحاً تماماً فيما يتعلّق بنميري وشديد الانتقاد لشخصيته

وتصرفاته . وكان عميق الغور في تقديره للوضع السياسي والاقتصادي في السودان ، كما لمست في تعليقاته التي أبداها صراحةً كبيرة ليست من سمة المصريين . وحين عدت إلى مصر في فبراير ١٩٨٤ وجدت أن زيارتي لمصر في السنة السابقة لم تؤتِ إلاّ ثماراً قليلة ، إذ كان المزاج العام في مصر ما يزال كما كان من قبل ، لم يتغير إلاّ أقل القليل . كانت التعليقات في معظمها نسخاً متنوعاً مضمونها هو السؤال نفسه « ماذا بوسعنا نحن المصريين أن نفعل ؟ » كذلك كانت الأوساط الرسمية في لندن لا تستطيع أن تساعد . وفي مصر وفي لندن على السواء كنت أتلقى الإجابة التالية : لا يمكن أن يكون نميري سيئاً بالكلية ما دام هناك رجالٌ محترمون مثل شريف التهامي والدكتور عبد الحميد صالح لا يزالون يؤيدونه . وحين عدت للمرة الثانية إلى مناشدة مكتب الخارجية البريطاني أن يتدخل في الأمر أكّد لي ريتشارد لوس (وكان وزير دولة للشؤون الخارجية في ذلك الحين أنه كان « قانطاً من عمل أي شيء مع نميري » .

بعد ذلك تحدّثت إلى المستر ريتشارد طويلاً فأبلغني أن مكتب الوزارة قد فكر في عدد كبير من الاحتمالات الممكنة ، بما في ذلك إنقاص المعونة المقدّمة له ، بل حتى في القيام بزيارة شخصية إلى السودان ، ولكنه من الصعب جداً فعل الشيء الكثير من ذلك .

ثم حدثت واقعة غوغائية في السودان حوالي نهاية شهر مارس ، يومذاك قامت طائرة واحدة بمفردها بإسقاط القنابل على محطة أم درمان للتلفزيون وعلى منزل الصادق المهدي في الجهة المقابلة من الطريق . وقد سقطت قنبلة واحدة على غرفة المطالعة للسيد الصادق ، لكنها لم تنفجر . لم يصب أحد بأذى في حقيقة الأمر ، لكن الشائعات التي انطلقت والتي لا يمكن تصديقها ـ روت أن نميري هو الذي قام بترتيب تلك الغارة ، غير أن الوكالة السودانية للأخبار قالت إنها طائرة روسية جاءت من واحة الكفرة في ليبيا .

وبخصوص ذلك تسلّمت السيدة سارة رسالة ذكرت أن الرئيس مبارك قد طار إلى أسوان ليقابل الرئيس نميري هناك ، وأن نميري قد أُبلغ صراحة أن عليه أن يتوصل إلى تفاهم مع الصادق ، بل أكثر من ذلك . . فقد ذكرت الرسالة أنه قد تمت زيارة الصادق في سجن كوبر حيث أُبلغ بنبأ إطلاق سراحه حالما يتوصل هو إلى الاتفاق مع نميري . وكان جواب الصادق أن قال : « إنني ملتزم بالوفاء باتفاقية بور سودان للمصالحة بمجرد أن يفي نميري بما وعد يومذاك » . وأكثر من هذا ، فقد صرّح الصادق أنه لن يغادر السجن إلاّ إذا تم إطلاق سراح جميع المعتقلين ، مذكراً نميري بأن الأخير سبق أن وافق على إصدار عفو عام يوم اجتمعا في بور سودان . كان الصادق صلباً كالحجر في رفضه مغادرة السجن وحده في حين يظل محبوساً من هم أسنّ منه وأحق منه بالسراح .

وقد رُوي يومذاك أن نميري استشاط غضباً من مسلك الصادق ومن إجابته هذه ، وكان رده أن أرسل قاذفات قنابل انطلقت من مطار سيدنا . كانت هنالك جوانب غريبة متعددة للقضية بكاملها . إذ سرّب الأمريكيون أخباراً عن تلكم الغارة من واشطن ، حيث ذكرت الرواية التي سرّبوها أن اللواء أبو غزالة وزير الدفاع المصري كان في الخرطوم يوم الغارة ، إلاّ أن التقارير الرسمية أوردت : نعم كان أبو غزالة هناك ، لكن بعد الغارة . وقال شهود عيان قابلتهم بنفسي وتحدّثت إليهم أن نميري وصل إلى موقع الحادث في (مفتي) هو وجميع الآخرين (بما في ذلك أبو غزالة) ، وهو يرتدي الزي الرسمي ، وكانوا جميعاً يقهقهون ضحكاً . كان هنالك بضعة أسئلة لم تتوفر الإجابة عنها بعد . فإذا كانت الطائرة أجنبية فلماذا لم يتم إنذار بذلك . ولم تتم تعبئة عامة ولم تعلن حالة الطوارىء ؟ هذا ومع أن مدينة الخرطوم مطوّقة بمدافع ضد الجو !! إن لدى حكومة جلالتها شكوكاً جدّية حول تلك الغارة . لكن الرسميين البريطانيين يؤكدون اجتماع مبارك ـ نميري ، ويضيف كريستوفر لونغ أن موظفاً رسمياً كبيراً قد سافر ومعه ملخص عما تم في الاجتماع ، إلى واشنطن .

حول تلك القضية أوردت جريدة التايمز مقالاً رئيسياً كتبه إدوارد مورتايمر ، كما نشرت في اليوم التالي وصفاً مسهباً لتلك الغارة كتبه إدوارد السابق نفسه ، وعلّقت عليه وسائل الإعلام منتقدة بشدة . وكان ريتشارد هول يقوم بمساهمة فعّالة في جريدة الأوبزرفر كما كان كولين لينغوم يقدم مساعدة كبيرة في كتاباته في الصحافة . كذلك قام الدكتور كريس تيريل من هيئة الإذاعة البريطانية / قسم افريقيا ، بتسجيل مقابلة معي دارت حول وضع السودان ونميري ، وتم بث مضمونها يوم الأول من ابريل ، فأثارت حنق السفير السوداني في الذكرى السنوية الأولى لمجلة التضامن . وكان منصور خالد في حفلة ذلك العيد السنوي فصّرح للحضور أنه يعمل على تأليف كتاب سيعرّي فيه نظام نميري ويكشف مساوئه . وبالفعل أنجز الرجل ذلك العمل وسمى الكتاب (نميري وثورة الخزي والعار) . في تلك الأثناء نظّمت مع ازماي مجموعة من اللقاءات وحفلات الغداء للسيدة سارة للالتقاء بممثلي وسائل الإعلام والدكتور كريس تيريل ، وتشارلز مينيل (مؤتمن الشؤون الإفريقية) وريتشارد هول ، وإدوارد مورتايمر ومالِيز راثوفن ، وكانوا جميعاً متعاونين معنا .

وفي تلك الأثناء أيضاً وصل إلى لندن أحمد عبدالرحمن ، وزير الداخلية السوداني آنذاك ، هو وعضو سوداني آخر في الاخوان المسلمين ، وتم إقناع الوزير أحمد أن تجري له مقابلة مع مندوب من هيئة الإذاعة البريطانية . ولم يكن صاحبنا على قدر من الحكمة فضمن حديثه عدة نقاط ، لا شك أن نميري سيحتاط لها . وقد حذّرت أحمد بأنه من المحتمل أن يُطرد من منصبه حال عودته إلى السودان بمجرد أن يسمع الرئيس نميري الشريط المسجّل لحديثه . فقال لي : لولا أن الأطباء في حالة اضراب لأُطلق سراح الصادق ، لكنه استطرد مضيفاً أن الأرض قد نُزعت من تحت أقدام الصادق ، وأن إدخال تطبيق الشريعة قد وحّد جميع أهل السودان المسلمين خلف نميري . وعلى كل حال فقد كان أحمد هذا قلقاً جداً بخصوص الحرب في جنوب البلاد .

وانقضت بضعة أيام ، ثم جاء شريف التهامي لزيارتي في ساعة متأخرة ذات مساء . كان يبدو تعباً فاقد روح العمل ، وقد شاخ قبل أوانه . كل مرحه كان قد فارقه الآن . وفي حديثنا معه زعم أنه قضى ساعتين كاملتين مع الصادق في سجن كوبر ، وأنه مجرّد مفاوض ووسيط ما بين نميري والصادق . وأخبرني أن الصادق وافق على نقطتين : أنه لن يحدث تقسيم في السودان ، وأن لا يتم تدخل أجنبي (من اثيوبيا ، أو ليبيا ، أو مصر) . وعرضت من طرفي أن أذهب إلى الخرطوم بصفة وسيط غير متحيز ، واقترحت أن يتم ترتيب للقاء بين الصادق ونميري والرئيس مبارك ، لكن شريف التهامي أفادني بأن الرئيس نميري « لن يستجيب لهذه الفكرة أو يتقبلها » . وكان التهامي شخصياً شديد العداوة لمصر ، ومثله مثل أحمد عبدالرحمن شديد الاكتئاب في ما يتعلّق بالجنوب ، وبخاصة فيما يتعلّق بأحد زعماء الجنوبيين جون أودوهو ، الذي ساعده التهامي كثيراً وبأكثر من طريقة واحدة .

يومذاك ألححت على الشريف تهامي أن يتخلى عن نميري وينسحب من الحكومة ، لكنه ترك فيَّ انطباعاً بأنه رجل شديد الخوف . فبلّغته بكل صراحة أن يديه ملوثة بالدماء بعد إدخال نظام (الحدود) . ودعوته إلى الفرار من الورطة ، مضيفاً إلى ذلك أنه مؤّمن شخصياً من الناحية المالية ، وأن ما لديه من أموال يكفيه لأن يعيش مرفهاً في الخارج . غير أنه أنكر ذلك بطبيعة الحال ، وترك في نفسي انطباعاً بأنه متأكد أن تغييراً في وضع السودان بات شيئاً لا مناص منه ، وإن كان هو نفسه عاجزاً عن اتخاذ قرار التخليّ ربما بفعل خوفه من عواقب ذلك . وعاد شريف التهامي إلى السيدة رحمة ، أم الصادق ، وإلى سارة ، زوجته ، فسأل الوالدة أن تكتب إلى نميري رسالة ترجوه فيها إطلاق سراح ولدها ، وقال : وصال قد رتبت ذلك على الهاتف . أما سارة فقد جن جنونها ، وهددت بمغادرة البيت فيما لو تمت كتابة تلك الرسالة . وكانت موقنة أن زوجها سيغضب أشد الغضب . وبدا لي أن نميري أو شريف إنما كانا يريدان أي عذر يبرران به

إطلاق سراح السجين .

كان معروفاً تماماً لدى الجميع في ذلك الحين أن مصر كانت قلقة أشد القلق حول الأوضاع في السودان ، أن المصريين لا يتوقعون استمرار نميري في الحكم ، بل إنهم (ينتظرون بديلاً مناسباً ليحل محله) . أما الدول الغربية فلم تكن راغبة في أن تتخذ أي إجراء ، ولم تستطع حادثة محاصرة السفارة الليبية وإطلاق الرصاص ، والذي أدى إلى قتل شرطية بريطانية شابة ـ أن تقدّم أية مساعدة للقضية العربية ، بل عكّرت مزاج الناس العاديين في الغرب تجاه العرب بصورة عامة .

في ذلك الحين جلبت السيدة شامة الصدّيق (أخت الصادق) أخباراً من الخرطوم مفادها أن الصادق قد وافق على الإجراءات التي اتخذتها سارة وأنا . وقال « لقد فعل المصريون ما استطاعوا ، وهم يودون القيام بحوار معي قد وافقت عليه حينما تسنح الفرصة بذلك » . كانت أحزاب المعارضة في السودان تكاد تتوصل إلى تفهم موحّد للوضع ، وقد أبلغ محمد ابراهيم خليل من الكويت أن المعارضة الآن ، (باتت شاملة تضم أهل الجنوب كما تضم الشيوعيين) . وفي أواخر شهر ابريل ، كان نميري مستمراً في تصعيد القمع . لقد تم إعلان الأحكام العرفية ، وأنشئت محاكم اعتباطية بعضوية قاضٍ واحد وبرئاسة رجل عسكري أيضاً . يوم ذاك تم إنشاء عشر محاكم من هذا النوع في الخرطوم ، بما في ذلك محكمة لشؤون جوازات السفر ، وأخرى تختص بمخالفات التموين . كذلك طُبق نظام التموين بالبطاقات ، وتم القبض على وحيد ، وهو صاحب بقالة معروف ، بعد أن وجدت في حوزته زجاجتا خمر ، فتم اتهامه على العجل وحكم عليه بالجلد ٢٥ جلدة وبغرامة بلغت ١٠٠٠ جنيه ، ونُفذت العقوبتان على الفور . وبعد فترة تم الكشف على أن الرجل كان قبطياً . كذلك أصدرت الأوامر إلى جميع العمال بأن يغادروا مكاتب عملهم في أوقات الصلاة ويؤدوا الصلاة جماعة لمدة نصف ساعة . وفي نفس الوقت عزل نميري أعضاء وزارته ، وحلّ البرلمان ، وتولى بنفسه كامل السلطات في الدولة ، ولّما كان نميري دكتاتوراً

أصـلاً ، فـإن إعـلانه الأخير كـان مجرد (كلمات على الورق) . وكما تنبأت مـن قـبل ، تم طرد أحمد عـبـدالرحمن هو وبهاء الدين أحـد دلاديل الرئيس المقـربين . وهكذا لم يبقَ إلاّ عـزالدين السـيد ، وحسن الترابي وشريف تهامي في مناصـبهم . وقد نَقل تقرير من الخرطوم أن نميري كان (حانقاً إلى درجة الجنون على غـراهام تومـاس ، (أنا شـخـصـيـاً) ، مـفترضاً أنه هو مصدر الحملة الإعلامية عليه .

أخبرني تشـارلز مـينيل أن تيني رونالد أقنع الرئيس الكيني آراب موي بمـقـابلة نميري في الخـرطوم ووضع طائرته الخـاصـة تحت تصرفه . كما أكّد المـسـتر هولمز ، من مـوظفي مكتب شـؤون الخـارجـيـة البريطاني ، أن تلك المحـادثة قـد حـصلت وأن الرئيس نميري قـد أصـدر تعليمات إلى وزرائه أن يكونوا (مـستعدين لأداء الصلاة في أي وقت) .

والآن بدا اهتمام جـدي بالحـالة الصـحـيـة للرئيس نميري واحتمالُ أن يكون مـصاباً بخلل عقلي . لقد غدت تصرفاته يتعذر التنبؤ بها أكثر فأكثر . وفي مـقـابلة أجراها معه السيد فؤاد مطر (رئيس تحرير التضامن) سأله مطر مـا إذا كـان سـيـتم إطلاق سراح الصـادق لـيـصوم شهر رمضان بين أهله في بيـتـه ، فكان الجـواب قـصيراً وحـازماً « كلا » سأقدمه للمحاكمة في محكمة الشريعـة لعدم تأييده تطبيق قوانين الشريعة » . فدفعنا ذلك من جديد للقيام بحـملة دعائية عنيفة من خلال مكتب الشؤون الخارجية البريطاني ، والسفير المصري ، ووسائل الإعلام المحلية .

كـان الـوضـع المـالي والاقـتـصـادي في السـودان يثير المخـاوف بشكل مـتزايد . ها هو ابراهيم محمد خليل ، والذي كان في مركز يتيح له الإطلاع عـلى ذلك الموقف وأوضـاع السـودان الماليـة ـ بحكم مـركـزه الرفـيع في بنك الاستـثمار الكويتي ـ يقـول : ارتفع دَيـن السودان الخارجي إلى رقم مذهل ، إذ بلغ تسـعـة بلايين دولار أميركي . وها هو الدكـتـور تيـجاني الإبراهيم ، مـن الـبـنـك الـدولي يـقـول : إن نميري في حـاجـة إلى ١٫٠٩ مليـار دولار

أمريكي للاستمرار في الحكم اثني عشر شهراً أخرى ، ثم يمضي قائلاً : أن الولايات المتحدة ستزود السودان بـ ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار ، والسعودية بمئتي مليون إلى ثلاثمائة مليون دولار لتغطية احتياجات السودان الفورية ، لذلك فهو (الدكتور التيجاني) يعتقد أن الأميركيين يجهّزون عمر الطيب للحلول محل نميري ، ومن المؤكد أن بعض المعنيين الجدد من الموظفين في الحكومة قد تم تعيينهم عن طريق عمر الطيب . والحق أنني وجدت من الصعب أن أتقبّل ذلك ، لأنني كنت أخشى أن يكون عمر ليس قوياً بما فيه الكفاية ، رغم أن الأمريكيين ، كما أعتقد قادرون على أي شيء . كذلك أخبرني كريستوفر لونغ ، من مكتب الشؤون الخارجية البريطاني ، أن تشستر كروكر المفوض الثاني الأمريكي ، قد أعلم حكومة صاحبة الجلالة أن الأمريكيين وجدوا نميري كبقية الحكام العرب ، كل ما يقوله صحيح . كذلك مرّر الأمريكيون إلى حكومة صاحبة الجلالة أن نميري يشكو إليهم مرّ الشكوى من الصحافة البريطانية ، والإذاعة البريطانية ، ومن المسلك غير المتعاون الذي تسلكه الحكومة البريطانية . وقد ألح كريستوفر على الأمريكيين أن يؤيدوا نميري بصورة أقوى ، وكان لونغ هذا قانطاً من تصرفات واشنطن .

في هذه الأثناء عيّن نميري في الخرطوم لجنة لتنقيح الدستور وجعل رئيسها الدكتور عبد الحميد صالح . فقلت لنفسي : ها قد بدّلت الحرباء لونها من جديد . كان صاحبنا لا يزال يغيّر وزرائه كما يبدّل قبعته . حيث أذاع القصر الرئاسي عزل ضيف الله الحاج يوسف ، وكمال حسن أحمد ، والضابط البنّا (وهو ضابط ذو رتبة عالية في الجيش) ، وكان أحد المذكورين هؤلاء قد تقلّد منصبه منذ عشرة أيام لا أكثر . كانت عملية (الأسلمة) مستمرة ، ونميري يصّرح بأنه يسعى لإعلان نفسه (خليفة المسلمين) ، فيما كانت التقارير الواردة من (المدينة) في المملكة السعودية ، ومن أبو ظبي عن مقابلة أجراها حسن الترابي ـ تُفيد أن جامعة مفصلة للبنات سيتم افتتاحها في السودان ، وأن الفصل بين الجنسين في

مكاتب الدولة إجراء سيتم تطبيقه بعد قليل . ولربما أهم من ذلك كله أنه أعلن أن مئتي سجين سياسي ، بما فيهم الصادق المهدي ، سيتم إطلاقهم بعد فترة قصيرة . كانت درجة الحرارة في مجال السياسة ترتفع بصورة طبيعية ، وبخاصة في أوساط جيل جديد من السودانيين ذوي الثقافة الرفيعة الذي أخذ نشاطهم يتعاظم من خلال شبكة من الاتصالات غطّت العالم بأسره .

في ذلك العام قضيت شهر رمضان بالمغرب ، وهناك بحثت قضية السودان مع عدد من المغاربة الرفيعي الشأن والمقربين عند الملك الحسن . وكان قد عرّفني عليهم الدكتور كينت سينكلير لوتت . وفي عودتنا أنا وازماي إلى بريطانيا ، كثفنا ضغوطنا في الحملة التي كنا نقودها لإطلاق سراح الصادق المهدي من السجن . إذ كنا قلقين جداً على سلامته ، وبخاصة أننا سمعنا أنه قد أُدخل إلى المستشفى العسكري لإجراء عملية فتق مزمنة كان يعاني منها . كانت زوجته سارة تُظهر أمارات التوتر والإعياء خشية على زوجها . وكان المحترم روي جنكنز مفيداً إلى أقصى الحدود لنا فيما يتعلّق ببحث قضية السودان مع مكتب الشؤون الخارجية البريطاني ، وتسطيره مجموعة من الرسائل وجّهها إلى ذلك المكتب .

وفي أواخر يوليو وصل الدكتور عبدالحميد صالح إلى لندن وأعلن أنه لم يبايع نميري ، وأنه لم يشهد أي حالة من قطع الأيدي ، ولا يؤيد نظام الحكم القائم أبداً ، بل إنه (بكل جوانحه يقف في صف المعارضة) . وأخبر عبد الحميد السيدة سارة أنه قد تمكن من رؤية الصادق في سجن كوبر ، وأقنعها أن الصادق يثق به وذلك بأن أخبرها بأشياء أثناء حديثه معها ، لا يعلمها إلاّ هي والصادق . وقالت لي السيدة سارة بأن الأشياء التي ذكرها صحيحة ولا يعرفها غيرهما إلاّ إذا تم فك الشيفرة التي يستعملانها ، وقد شرحت لَي السيدة سارة الشيفرة التي تستخدمها للاتصال مع زوجها فحذّرتها من أن جميع الشيفرات يمكن أن يتم تفكيكها وتكتشف

وفي أوساط عائلة المهدي كانت التوترات تتزايد على المكشوف . فها هي فاطمة عبدالرحمن في زيارة لها إلى بريطانيا تخبر السيدة رحمة (والدة الصادق) أن سارة واللجنة التي تتعاون معها يتآمرون لاغتيال حسن الترابي * من ثمَ انفجر نزاع عائلي في آل المهدي . ومن أجل أن تكتسب التصريحات ، التي كنت أصرح بها باسم الصادق ، صفة شرعية ، قام الصادق بتهريب تصريح من السجن وصل إلينا بأعجوبة . وكان هذا التصريح يقول : « إن المستر غراهام توماس شخصية موثوقة وصديق حقيقي للمرحوم جدي (السيد عبدالرحمن) وللمرحوم والدي (السيد صدّيق) وأنه ظلّ صديقاً موثوقاً لديّ طوال الستة والثلاثين عاماً الأخيرة . فليباركه الله ويمنحه مزيداً من العمر وصحة جيدة . صادق المهدي » .

أحضرت السيدة سارة الدكتور عبد الحميد صالح لمقابلتنا فأخبرتُه كما أخبرت شريف التهامي بأن يديه ملطختان بالدماء . لقد جلدت (الدكتور صالح) بكلماتي جزاء على نشاطاته ، كما قامت ازماي (وبصورة أرقّ) بصراحة جارحة وأخبرته أن تناقضه بغيض يبعث على الاشمئزاز . عند ذلك حاول الدكتور صالح أن يُبرر ، ودون نجاح ، استمرار علاقته مع نميري . وكانت لديه الوقاحة لأن يدّعي أنه هو الذي أبقى الصادق على قيد الحياة ، وأنه هو أيضاً يقف إلى جانب الصادق من كل قلبه .

كنت في ذلك الحين لا أزال على اتصال مع أصدقائي في مصر ، وأعطيت الدكتور عبدالقادر حاتم الذي كان في لندن رسالة إلى اللواء كمال حسن علي ، كما نقل إليَّ خبر موت محمد نجيب الرئيس الأول للنظام الجمهوري في مصر عن عمر بلغ ٨٢ عاماً . وكان المرحوم نجيب لطيفاً جداً معي في سنة ١٩٥٤ يوم استقبلني في قصر عابدين . وكان من الطرافة أن يستغرب المرء أن محمد نجيب قد مات بعد كل من الملك فاروق ، وجمال عبدالناصر ، وأنور السادات .

---

* أكدت لي فاطمة عبدالرحمن في ما بعد أنّ ذلك الأمر ليس صحيحاً .

استمر الصادق يبعث برسائل من السجن كلما أمكن ذلك ، وكانت الرسالة هذه المرة شريطاً ترجمته لنا السيدة سارة . وقد أبهجنا أن نسمع صوته وأن يكون لدينا دليل حيّ على أنه قد حافظ على شجاعته وجرأته ، وأنه استطاع أن يكيّف نفسه مع ظروف السجين السياسي ، واليك نص هذا الشريط .

« يا غراهام ، إنني آمل أن تكون قد أكملت السيرة المصوّرة (للسيد عبدالرحمن) . هل تصدق أنني عاكف الآن على كتابة مسوّدة لرواية سيرة ذاتية سوف ترسم التاريخ المليء بالأحداث والمتعدد الألوان لأسرتنا من أيام (لباب) حتى هذه اللحظة . إنها مغامرة في مجال الأدب ، وهي سلاح آخر في ترسانة قتل الوقت . على كل حال ، إن الأحداث في البلاد هذه الأيام تصور مسرحاً ضخماً يتم عليه تمثيل مأساة هزلية مخيفة . ليس هنالك لحظة مملة . إن أهل السودان الباكين ينزفون دماءهم الآن ، يعانون ، ويضحكون ، ولا معنى لهذه الأوضاع (القائمة) إلاّ بصفتها فصلاً في عملية نضوجهم السياسي ، ونحن جميعاً نأمل ألاّ يذهب هذا الدرس سدى مثل الصمت الذي تتلقاه زهرة تطلع في البرية . وما أكثر الزهور التي تولد ثم تذبل دون أن يراها أحد وتضيع حلاوتها في هواء الصحراء » .

كان هذا الكلام مثيراً جداً حتى سالت دموعنا أنا وازماي لسماع صوته والتفكير في أنه كان يشهد عمليات قطع الأيدي . ومن ثَم زدنا في نشاطاتنا فيما كانت السنة الأولى من سجنه تقترب من نهاياتها ، وأقنعنا الدكتور كريس تيريل أن يذيع نبذة عن حياة الصادق على الشبكة المخصصة لافريقيا في نشرة هيئة الإذاعة البريطانية .

ومع حلول سبتمبر من ذلك العام حدث انشقاق بين نميري والاخوان المسلمين في السودان ، لأن نميري كان يخشى تسّربهم ونفاذهم إلى دوائر الحكومة ، واعتبرهم الآن قد باتوا أقوى مما ينبغي . وكان أحد المراسلين في جريدة القوات المسلحة قد أشار في مقابلة له مع حسن الترابي

إلى أن نميري أخذ يبتعد (عن قوانين الشريعة) فأجاب حسن الترابي عن ذلك بأن قال « إذا كان يفعل ذلك ، فنميري غير مؤمن ، فمن الواجب قتله » . وأضاف أنه : إنما يقول هذا لغير النشر ، لكن المراسل شعر بالفزع حين بحث الأمر مع سكرتير التحرير بابكر عبدالرحيم ، الذي بلّغ نميري عن الأمر . وكان رد فعل نميري أن شهّر بحسن الترابي وبالإخوان المسلمين بعبارات (وقحة) وقال أنه سيظل يحتقرهم ويهينهم كيما يردوا على إهاناته لهم بشكل علني ، ومن ثم ينتقم منهم ، هنالك شيء من الحقيقة ، في سياق شخصية وبناء نميري النفسي .

كان سلّم التضخم اللولبي ترتفع درجاته ويستمر ، كما أدى انحباس المطر في ذلك العام إلى تضاعف أسعار الحبوب ، وغدا اللحم والسمك مرتفعي الثمن جداً لعدم توفرهما في الأسواق . كانت الجامعات والمدارس والمستشفيات كلها تعاني من عدم توفر الخدمات الضرورية فيها ومن عوزها الشديد للتجهيزات والأدوية والعلاجات . وتابعت أنا وازماي تسعير حملتنا ، وصعّدناها بعد أن انضم إلينا الدكتور عبد الكريم الجوني الذي عمل كضابط ارتباط .

وفي حركة غير متوقعة أخرى صّرح الرئيس السوداني إلى برنامج « أنباء العالم » الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية : إن قوانين الشريعة قد نظّفت البلاد ، ووضعت حداً للفساد ، وأن الرئيس يقوم حالياً بتنقيح القانون وإعادة النظر في الهيئة القضائية في السودان . وبخصوص ذلك اتصل بي كريس تيريل هاتفياً ليعلمني عن رسالة تلكس صادرة من الخرطوم تُفيد أن نميري قد علّق تطبيق قوانين الشريعة ، وأنهى حالة الطوارىء في البلاد . وبدا لي غريباً فعلاً أن نميري في انقلابه قبل خمسة عشر عاماً قد برّر استيلاءه على السلطة بأنه وسيلة لقطع دابر الفساد العام في بلاده !!

وكان واضحاً أن كلاً من أميركا ومصر تباشر ضغطاً كبيراً على نميري كي يقوم بـ (ترتيب البيت) (السودان) كيما يمكن تقديم معونة

نقدية من الولايات المتحدة إليه تيسر له الوفاء بمستحقات (نادي الدائنين في باريس) . ففي العام الماضي قدمت الولايات المتحدة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لتسديد قرض صندوق النقد الدولي . وفي هذه الفترة كان المؤتمر الإسلامي قيد الانعقاد في الخرطوم ، ولا شك أن هذا ترك أثراً على نميري إذ نقل إليه كثير من القادة المسلمين في المؤتمر ما سمّاه (قوانين الشريعة) بالكاد تكون « إسلامية » في روحها .

وفي هذه الآونة بعث لي الصادق وثيقة مطولة تدحض نقطة فنقطة كل ما زعمه نميري وسمّاه الأسلمة (العودة إلى الإسلام) . وخلال بضعة إيام عين نميري ، فؤاد الأمين ، وهو رجل طريقة صوفية في منصب القاضي الأعلى في البلاد .

هربنا من شتاء بريطانيا القاسي إلى المغرب ، وهناك وفي بلدة « أصيلة » المغربية تلقينا اتصالاً هاتفياً من السيدة سارة في الساعات المبكرة من صباح ٢٠ ديسمبر ، بلّغتنا فيه بكل جذل أن السيد الصادق قد أُطلق سراحه . كان حديثها رسالةَ عيد ميلاد مبهجة لنا ، لكن الأمور في السودان لم تكن مرضية بشكل عام . ففي الثامن عشر من يناير ١٩٨٥ حصلت واقعة أراني الآن مقتنعاً أنها هي البداية الحقيقية لنهاية عهد نميري ، تلك هي واقعة شنق محمود محمد طه ، وهو رجل سوداني متقدّم في السن ومسالم .

لقد أُطلق سراح محمود هذا في نفس اليوم الذي أُطلق فيه سراح الصادق . وكان هو شيخ (الإخوان الجمهوريين) ومتضلعاً في الدراسات الإسلامية . وقد ظل طوال سنوات عديدة يؤيد حقوق المرأة ويعلن جازماً أنه يؤمن بأن جنوب السودان نفسه هو الذي يجب أن يقرر مستقبله . لقد نشر تفسيراً جديداً للقرآن أزعج الأصوليين في البلاد لكن صاحبه ظل يحظى باحترام واسع ومودّة عظيمة باعتباره أستاذاً ، ومفكراً ، وكاتباً ، على السواء .

وعند إطلاق سراح طه هذا مع أربعة من رفاقه قاموا بتوزيع نشرات صغيرة تستنكر سوء استعمال نميري للشريعة الإسلامية . وكان التوزيع سلمياً . ومع ذلك تم إلقاء القبض عليهم فوراً ، واتهم الرجل بالمروق من الدين ، (وهي جريمة كبرى في الإسلام) وحُكم عليه بالإعدام شنقاً . يومذاك منح نميري أولئك الأشخاص مدة شهر لأن يتوبوا إلاّ أنه الآن وبصورة اعتباطية ، قصرّ تلك المدة فجعلها ثلاثة أيام . وفزع معظم السودانيين من هذه الخطوة ، وسرعان ما أذيعت في مختلف أنحاء العالم . فطالب السفراء في السودان بما فيهم سفراء الدول العربية بالرحمة . بل إن وزارة الخارجية الأميركية بعثت برسالة خاصة إلى نميري تسأله زيادة المهلة قبل تنفيذ الحكم . . كل هذا دون طائل حيث تم التنفيذ في سجن كوبر وبصورة علنيه ، أمام حشد كبير من الناس .

في تلك المناسبة حثنا السودانيون الموجودون في لندن مثل الدكتور خليل عثمان ، والدكتور منصور خالد أن ننظم من طرفنا احتجاجاً إلى الخرطوم ، فاستجبنا لتلك الدعوة على الفور ونظّمنا اجتماعاً للاحتجاج في مجلس العموم البريطاني وفي قاعة اجتماع اللجنة العليا فيه . وقد أيّدتنا في ذلك الأحزاب السياسية في بريطانيا . وكان المشرفون على ذلك هم ديم جوديث هارت (من حزب العمال) ، وسيريل تاونسند ، عضو البرلمان (من حزب المحافظين) ، وديفيد التون (من التحالف الليبرالي) . وكان ممن تكلموا في الاجتماع اللورد كارادون ، ودون اندوسون (عضو البرلمان) ، واللورد ماكنير ، وكانت القاعة التي تتسع لمئتي شخص مزدحمة جداً في ذلك ليوم . ومن الكرسي المخصص للناطق الرسمي في القاعة قرأت في ذلك الاجتماع رسائل وردت من المحترم روي جنكنز ، والمحترم ديفيد ستيل وأسقف سالزبري ، والأسقف جيمس أوبراين ممثلاً للكاردينال هيوم . يومذاك ألقى زميل لمحمود طه ، واسمه مالك بشير مالك كلمة مشحونة بالتعاطف مع طه ، كما ألقى المستر ميشيل سميث من منظمة العفو الدولية كلمة أيضاً عَقَبه فيها الدكتور خليل عثمان الذي شرح بصورة تستثير

العاطفة التأثير الذي تركه في نفسه طه ، والعون الذي بذله طه لمساعدته حين كان الإثنان رفيقي سجن واحد طيلة تسعة شهور . كان الاجتماع كله تجربة عاطفية مررنا بها فتركت انطباعاً عميقاً لدى جميع الذين شاركوا فيه وبينهم عدد ليس بالقليل من النواب في البرلمان البريطاني . وعن ذلك كتب ماليز روثفن تقريراً لهيئة الإذاعة البريطانية / القسم العربي والإذاعة البريطانية / قسم افريقيا ، وقد علمت فيما بعد أنه تم إذاعة نسخة عن ذلك التقرير بالعربية ، وبلغة الهاوسا ، واللغة السواحلية ، كما تم نشره في جريدة الأوبزرفر يوم الأحد التالي . وبعد انفضاض الاجتماع دعا دون اندرسون إلى إقامة حفل عشاء في قاعات هاركورت من مبنى البرلمان البريطاني حضره كل من الدكتور منصور خالد ، والدكتور خليل عثمان ، وجيفري ثوماس وازماي وأنا . وعن ذلك كتبت .

انني حزين لك يا طه .

فمن هو طه هذا .

كان طه رجلاً

لم يقم بإيذاء أحد

ولم يكن عدواً لأحد

في حياته كلها .

سبعاً وسبعين سنة عاش طه

محباً للآخرين يمنحهم الخير ، ويعلّمهم الاستقامة .

وكان عطوفاً ، ومسالماً ، وداعيةً

كان يدعو أن تكون حقوق الإنسان لجميع الناس

ماذا كانت خطيئته !

بضع وريقات ، نشرها عن رأيه .

وعلى ذلك شنقوه

أمام الجميع في سجن كوبر

١٨ يناير ١٩٨٥

منذ عيد الميلاد ظَلَلْتُ أتسلم تقارير تفيد أن نميري سيتوجه إلى واشنطن ، وأنه لن يُسمح له بالعودة إلى السودان . ولم يصدق لا مكتب الشؤون الخارجية البريطاني ولا أصدقائي في وسائل الإعلام البريطاني شيئاً من ذلك . لكن التقارير كانت متتالية وملحة وتصل إليه من قطاع عريض من السودانيين . وكان الدكتور خليل عثمان الذي يُكثر من اتصالاته بالخرطوم يؤكد هذا الأمر ، كما يؤكده عدد كبير من الأصدقاء السودانيين الموثوقين .

وفي شهر مارس من ذلك العام بدا النميري منزعجاً وخائفاً جداً من نفوذ الإخوان المسلمين ، فاحتجز مائتين من قادتهم وسجن بعضهم في سجن الفاشر . يومذاك راجت في السودان شائعات تقول إن الإخوان المسلمين قد تسلموا أسلحة من إيران ، وأن نميري اتهمهم بخلق كوادر شبه عسكرية وكتائب ، وحظائر ، وخلايا لهم ، في المناطق الاستراتيجية من البلاد . كان حبس حسن الترابي والقادة الآخرين هو آخر لدغة سامة يقوم بها نميري ، في ذلك الحين ، فحينما استلم المجلس العسكري الانتقالي مقاليد السلطة كان من أول أعماله اطلاق سراح الموقوفين السياسيين .

ولربما كان نميري يأمل عن طريق تخلصه من الإخوان المسلمين أن يتوصل إلى نوع من التواؤم ، أما مع الختمية طائفة الميرغني وحدها أو معهم ومع الصادق المهدي والأنصار . لقد أصبح حينذاك معزولاً تماماً ، وعاجزاً عن تحسس واقع الحال . .

كان يحيط به مجموعة من المطبّلين الفاسدين . وقد استنكر نميري ذلك بمرارة حين قال عن حلفائه هؤلاء (إني أطلب ملاذاً ، حتى من

الشيطان) . وصّرح أن الإخوان (ما هم إلاّ مجموعة شيطانية) . والحق ، أن الاعتقالات الكبيرة العدد في صفوفهم بيّنت مقدار تسّرب الاخوان المسلمين ومدى نفاذهم إلى المراكز البارزة والقوية النفوذ في الأوساط القانونية ، والأكاديمية ، ونطاق أصحاب الأعمال والمشروعات . فإضافة إلى حسن الترابي نفسه ، ضم الإخوان المسلمون رئيس الجمعية العامة (علي محمد طه) ، وأحمد عبدالرحمن (وزير داخلية سابق) ، ورئيس محكمة الجنايات العليا (أحمد مجيد حاج نور) ، وقاضيين آخرين ، وعدداً من كبار المحامين ، وعبدالرحيم حميد (مدير بنك بخارى) .

وخلال شهر مارس زار جورج بوش ، نائب رئيس الولايات المتحدة ، الخرطوم . وهناك قابل الرئيس نميري وعقد أكثر من لقاء مع نائبه جوزيف لاقو ، وكان هذا قد كتب مذكرة إضافية ينتقد فيها نظام نميري . كذلك التقى بوش وفداً من جنوب السودان ، وآبيل آلير (أحد وزراء الجنوب) ، والصادق المهدي ، وعدداً من السودانيين البارزين في المجال الأكاديمي وجمعيات رجال الأعمال في البلاد . ولا شك أن بوش لمس كراهية الشعب للنظام القائم والوضع الذي يبعث على التخوف من أحوال الاقتصاد السوداني ، وأحوال البلاد العامة أيضاً . وقد انتقد لاقو بصورة علنية تطبيق (قوانين الشريعة) في سبتمبر ١٩٨٣ وأعلن أن تلك القوانين قد جعلت السودانيين الجنوبيين (مواطنين من الدرجة الثانية) ، وهذا وضع غير مقبول البتة لديهم . ولقد حذر الصادق المهدي الزائر الأميركي ، بوش ، من أن (التأييد الأميركي لنظام الحالي قد أبعد الشعب السوداني عنه . وكانت القاهرة بدورها تدرك الوضع ، وكتحذير إلى نميري ولطمأنة الجبهة المعارضة له وبخاصة السودانيين الجنوبيين ، سحب المصريون ثلاثمئة فرد من الحامية المصرية في السودان كانوا قد بعثوهم استجابة لطلب من نميري الذي اعتبر القذافي في ليبيا تهديداً مباشراً له ولنظامه .

في هذا الوقت نشر الدكتور منصور خالد كتابه الساخط (نميري

وثورة الخزي والعار) فساعد مضمونه في تأكيد ما كان معروفاً من قبل عن انتشار الفساد العام في البلاد . فقد أعلن منصور في نهاية كتابه أن (السودان قد بلغت نقطة النظير في الأفق الفلكي « الحضيض ») . وكان مما يلفت النظر حقاً أن رجالاً متميزين مثل الدكتور منصور هذا قد استمروا طيلة تلك المدة في تأييدهم لنميري .

وفي أوائل شهر مارس ، قصد الرئيس السوداني واشنطن لإجراء محادثات رسمية فيها والقيام بفحوصات طبية هناك . يومذاك قابل الرئيس ريغان وغيره وأعلن أن الـ ٥٤ مليون دولار التي حُجبت عن السودان قد سُمح بتقديمها الآن .

وفي اليوم الذي تلا سفر نميري إلى الولايات المتحدة انفجرت الاضطرابات في الخرطوم ، وقد نُقل إليّ أن تصرف القوات المسلحة السودانية كان ودّياً ، لكن بعض الأشخاص قتلوا في مناوشات صغيرة . كما نقلت التقارير الواردة من الخرطوم أن مكبرات الصوت كانت ناشطة في كل من الخرطوم وأم درمان معلنة للناس أن أفراد الشرطة السودانية ، سيقفون في صف الشعب . كان مكتب الشؤون الخارجية البريطاني متردداً في تصديق ما أبلغتُهم به عن ذلك . وجاء اليوم التالي هادئاً ، نسبياً ، إلاّ أن الدكتور خليل عثمان اتصل بي على الهاتف ليقول أن التجمعات المهنية في السودان في مرحلة تنظيم نفسها ، وسوف تقوم بعمل ما . وقد فعلوا ذلك ، ودعوا إلى إضراب عام يوم الأحد ثم أجّلوه إلى يوم الأربعاء ، الخامس من ابريل . كذلك بلغني مكتب الشؤون الخارجية البريطاني أيضاً أن اللواء عمر الطيب لا يتولى المسؤولية فقط بل إنه يمسك زمام الأمر كله . ومن واشنطن أعلن الرئيس نميري أنه غير قلق أبداً ما دامت القوات المسلحة موالية . وبعد ذلك سمعت أن بهاءالدين ادريس قد وصل إلى لندن وأن رئيس الاتحاد السوداني الاشتراكي قد طار إلى الصين في نفس اليوم الذي دعي فيه الاتحادُ الاشتراكي السوداني للقيام بمظاهرة تأييد لنميري . وكان ذلك الاتحاد فقاعة كبيرة جوفاء ـ حوالي ثلاثة آلاف لا أكثر ، فقاموا

بالتظاهر في ٤ ابريل . يومذاك تبين بوضوح أن السلطة تنساب بسرعة من بين يدي الدكتاتور . وفي اليوم التالي وبالرغم من جميع الجهود التي بذلت وإغلاق جسور خرطوم شمال والنيل الأبيض ـ فقد تجمع أكثر من ثلاثين ألف إنسان حول القصر الجمهوري يطالبون باستقالة نميري . وتصرّفت القوات المسلحة بغير حماسة ، إذ اكتفت بالقاء بضع قنابل مسيلة للدموع ، وتفرقت الحشود بسلام . وفي يوم الخميس السادس من ابريل أبلغني كريستوفر لونغ أنه تلقى معلومات من السودان تُفيد أن الأوضاع هادئة على العموم وأن البلاد تحت سيطرة الخرطوم على الإجمال . ومع أنه ربما كان ذلك صحيحاً فقد بدا واضحاً آنذاك أن تغيراً كبيراً في مركز القوى آخذ في الحدوث . لذا أعلن نميري أنه سيغادر واشنطن قبل الموعد بيوم واحد لمقابلة الرئيس مبارك وعقد مؤتمر صحفي في القاهرة قبل أن يطير إلى الوطن . وفي مساء يوم الخميس سمعت أن الجيش قد عزل الخرطوم وأن الشغب آخِذ في الانتشار . إذ شاركت الأبيض وغضارف في الاضطرابات ، وبدا أن الجيش يؤيد المظاهرات . وفي يوم الجمعة الموافق ـ السابع من إبريل تم قطع جميع الاتصالات مع السودان وإغلاق جميع المطارات فيها .

ووصل نميري القاهرة . . وهناك قابل مجموعة من ضباط الأمن المصريين ، ثم عاد إلى الطائرة . أُجبر على العودة إلى الطائرة . وهكذا لم يعقد أي مؤتمر صحفي . وقد نقل مخبر في القاهرة إلى السيدة سارة على الهاتف أن الطيّار رفض السفر إلى الخرطوم ، إلاّ أني أشك بل أُرجح أن المصريين ، إما أنهم طلبوا منه أن لا يفعل أو رفضوا تقديم تصريح للإقلاع . وأياً كان الحال فإن سيارات الأمن المخصصة للمحافظة على نميري غادرت المكان ، فصعد نميري في طائرة هليوكوبتر كلّفت أن تنقله إلى أحد القصور المصرية ، ولم يكن واضحاً أي قصر هو .

بعد هذا جاء اللواء سوار الذهب ، والذي كان نميري قد عيّنه رئيساً للأركان قبل ثلاثة أسابيع ، ليعلن أنه قد تم عزل نميري وأن القوات

المسلحة السودانية قد تولت السلطة وشكّلت مجلساً عسكرياً من خمسة عشر عضواً ، سيقومون في القريب العاجل (بإعادة السلطة إلى يدي الشعب) وتشكيل حكومة مدنية في البلاد . وطبيعي أن يعمّ الفرح والبهجة الخرطوم في تلك اللحظة ، وأن احتفل بها أنا وازمـاي بهدوء ، كيف لا ، ولا زالت لديّ تحفظات على الخمسة عشر عسكرياً الجدد ! إنهم في الواقع رجال نميري ، وهل يمكن أن يكونوا غير ذلك بعد ستّ عشرة سنة من الخدمة في حكمه !

وفي جنوب السودان أعلن جون قرنق رئيس جمعية تحرير الشعب السوداني أنه سوف يعلّق نشاطاته العدائية لمدة سبعة أيام كي يتيح للجيش إقامة إدارة مدنية في البلاد، إلاّ أن ذلك كان عملاً مستحيلاً ، فتجدد القتال .

أما في شمال السودان فإن فورة الحرية قد خلقت واحداً وعشرين حزباً سياسياً واتحاداً مهنياً . كل هؤلاء أخذوا يطالبون بتمثيلهم في الحكومة . لقد وُلدت الديمقراطية من جديد ، لكن الفوضى والانقسامات كانت مريرة . وقد اتصل بنا الصادق هاتفياً مهنئاً لنا على جهودنا كلها ، لكنه لم يستطع في تلك الفورة من الشعور بالحرية إلاّ أن يقول القليل .

عند عودة بهاء الدين ادريس إلى الخرطوم ضربوه ، كما اعتقل اللواء عمر الطيب وآخرون ، وتم سجنهم في سجن كوبر نفسه . أما الدكتور عبد الحميد صالح وكما توقعت ، فقد كان موجوداً في القاهرة . وأما السفير السوداني في لندن ، عبد الله الحسن ، فقد طُرد من منصبه . وكان أسعد الجميع حظاً هو حسن الترابي الذي تم حبسه هو وأعضاء آخرون من الإخوان المسلمين قبل وقوع الأحداث بثلاثة أسابيع ، فتم إطلاقهم الآن باعتبارهم (سجناء نميري) .

الفصل الثامن

نحو الديمقراطية

« الديمقراطية هي حكومة عموم الشعب . من عموم الشعب لخدمة عموم الشعب » .

ثيودور باركر

لا شك أن تنفيذ حُكم الشنق بصورة علنية في محمود محمد طه أزال آخر أثر من مصداقية نميري في أوساط الشعب السوداني . يومذاك أدرك أشد مؤيديه ولاءً أن فعلته تلك كانت أزمة حرجة . ومن ثم وقفوا موقف التردد في اتخاذ أي إجراء لصالحه ، واعتقدوا أن مثل ذلك سوف يخلّف نتائج عكسية وتخوفوا من البديل . كانوا على يقين من أن القوات المسلحة يجب أن تبقى متماسكة لكن على أن يظل موقفها سلبياً ، ويدركون أن من الضروري بالنسبة إليهم أن يحولوا دون انضمام المنظمات الشيوعية في الشمال إلى الشيوعيين ككل ، لئلا يستولوا على السلطة . لذا تمت مفاوضات ومحادثات ما بين جماعات المعارضة السودانية وكبار قواد الجيش . وبفضلها تم الإتفاق على أن تتولى القوات المسلحة شؤون البلاد فتعزل النميري وتشكّل حكومة انتقالية . هكذا برز اللواء عبدالرحمن سوار الذهب كقائد وزعيم يتفق عليه الجميع . وكان الرجل مسلماً ملتزماً من أتباع طريقة الختمية ، وقريباً لصديقي المرحوم ميرغني حمزة عن طريق المصاهرة . وكان الرجل عسكرياً يحظى بالاحترام لكونه جندياً من الطراز الأول ، بيد أنه كان أحد الذين عينهم نميري ، وقبل شهر واحد لا أكثر رفّعه الرئيس المعزول من منصب رئيس أركان الجيش فيما بقي (نميري) نفسه القائد

الأعلى للقوات المسلّحة . وفي العاشر من نيسان أُعلن أن حكومة انتقالية ستتشكّل من مجلس عسكري عدد أعضائه ١٥ عضواً . والواقع أنني كنت متشككاً في تلك الخطوة ولي تحفظات جدّية على ذلك ، فالحقيقة أنني ما كنت أثق بالمجلس العسكري الانتقالي أبداً . وكيف والخمسة عشر رجلاً فيه قد تولوا مناصبهم الرفيعة في الجيش بتعيين من نميري ! ولقد كرر اللواء الذهب والمجلس العسكري الذي يرئسه التصريح بأنهم سيسلمون الحكم إلى إدارة مدنية في السودان ، لكن أحداً ما لم يصدّقهم على الإطلاق . من ثَم جرى عقد لقاءات متكررة ومستمرة بين المجلس الانتقالي وجماعات المدنيين التي عارضت النميري . وفيها كان عمر نورالدين يمثّل السيّد الصادق فيما كان الناطق باسم حزب الأمة هو صلاح عبدالسلام . وقد أوفد الاتحاديون إليها كلاً من الحاج مدّاوي ومبارك شداد ، كما اشترك الحزب الشيوعي السوداني ، والبعثيون ، وحزب الإسلاميين الاشتراكي أيضاً . وحين هاجمتُ عمر نورالدين منتقداً موافقته على مجلس عسكري انتقالي أجابني (لو لم نتفق على ذلك لانشقّت القوات المسلحة على نفسها ، ونشبت في البلاد حرب أهلية مريرة) .

بسقوط نميري برز على جلد السودان طَفَح من الأحزاب السياسية ، كان ضمنها أحزاب الجماعات التقليدية مثل حزب الأمة (المهديين) وحزب الاتحاد الديمقراطي (المرغنية) بزعامة محمود حسناية ، والشيوعيون يتزعمهم محمد ابراهيم نقد ، لكنه بدا هنالك تماسك ضعيف تماماً بين هذه الكثرة المتزاحمة من الأحزاب الجديدة . وانقسم الاخوان المسلمون قسمين : أحدهما تزعّمه حسن الترابي والآخر تزعّمه صادق عبدالمجيد . وكان حزب الاشتراكيين الإسلامي بزعامة نصر السيّد يريد إقامة حكم إسلامي ، لكن تحت ظروف معاصرة . كذلك كانت هنالك فئة معارضة للمصريين تطلق على نفسها اسم : منظمة الاشتراكيين العرب الناصريين ، فيما تزعّم علي أبو سِنّ الحزب الديمقراطي الوطني الذي كان يحبّذ سوداناً يشكل جزءاً من

مجتمع افريقي - عربي . كل هؤلاء معاً مع الشيوعيين ، وحزب البعث العربي الاشتراكي (الوثيق الصلة بالعراق) ، ومكتب السكرتيرية العامة للمهنيين والنقابيين برزوا إلى السطح الآن . هذا علاوة على حركة تحرر الشعب السوداني التي يتزعّمها قرنق ، والتي رفضت المشاركة في إدارة البلاد إلى أن يتم تأسيس حكم ديمقراطي كامل فيها .

ظهر كل ما سبق في حين لم يكن لدى المثقفين السودانيين الشباب رغبة حقيقية في العودة إلى فئوية ما قبل نميري ، بل إن فئة من هؤلاء ، مثل منصور خالد كانت قد وقعت في حبائل الدكتاتورية السابقة . وكان منصور هذا نموذجاً لكثيرين من أمثاله . فبعد سقوط نميري وجد منصور ، ويا للأسف أنه ليس له جذور شعبية بين الناس ، وكان قد تخلى عن حلفائه الطبيعيين (حزب الأمة) بحكم ارتباطه الوثيق بنميري . لقد جعلته موهبته الرفيعة واعتداده بتفوقه شخصيةً غير محبوبة لدى الجميع في الفترة الانتقالية ، فكان هذا مأساة شخصية له وللسودان ، إذ كان بمقدوره أن يسهم بالكثير في خدمة بلده وقد سألني النصيحة بعد سقوط نميري ، لكنّي لما كنت أعرف مشاعر كثير من السودانيين تجاهه فقد نصحته أن يظل خارج السودان ويدع جراحات البلاد تلتئم بهدوء ، وبصورة طبيعية . غير أن الرجل ، وهو فتيّ نسبياً ، كان قليل الصبر فاندفع في مناقشات حامية مع جون قرنق زعيم حركة التحرر ، وجاء خصوم منصور فعلّقوا على كلامه بتحيز وبالغوا في رأيه وزوقوه فجعلوا ملاحظاته غير مقبولة لدى السودانيين الشماليين أيضاً .

ومع نهاية شهر ابريل تم تشكيل حكومة مدنية برئاسة الدكتور غزالي ضيف الله (وهو مهنيّ من جماعة اتحاد النقابات) وكان عليها أن تواجه مطالب ٢٩ حزباً سياسياً و ٧٧ نقابة مهنية ، أما الجيش فكان عليه أن يفاوض ١٤ جماعة مدنية . ومع تقدّم ذلك العام حاول كل من المجلس العسكري الانتقالي والحكومة المدنية أن يتوصلا إلى بعض التفاهم مع جماعة قرنق وأثيوبيا ، ولكنهما أخفقا في ذلك . ومن ثَم أبرز المتشددون في الجيش

مـواقـفـهم وزادوا حـضـورهم العـسكري في الجنوب . وفي هذه الأثناء كانت الجماعـات السـيـاسـيـة في الشمال كما هي الأحزاب تناضل دون نجاح لإفراز منظمات كـفؤة ورسم سياسات متماسكة تعتمدها في الإدارة .

يومـذاك كان سؤال : هل سيسلّم الجيش الحكم إلى حكومة مدنية ، أم أنه سـيتم استخدام انشقاق قرنق والحرب في الجنوب لتطويل مدة سيطرته هو السـؤال الرئيسي في ذهن كل سـوداني . لم يكن هناك مناص من أن يمـر القـادة العـسكريون الجـدد والسـيـاسـيـون الذين تحـرروا منذ وقت قـصير ، والـشـعب السـوداني ككل ـ بفترة من الفـوضى : فأولاً وأخيراً كـانت البـلاد قـد قـضت ١٦ سنة في ظل دكـتـاتور مـتـسلط قـاسٍ ، ظلّ يتخذ القرارات وحـده دون مشاركة من أحد .

وعلى كل حـال ورغم التردّي المستـمـر في مجال الاقـتصاد ، والإنهيار الكامل تقـريباً في البنية التحتانية التي ورثتها البلاد ، كرر المجلس العسكري الانتـقالي تصريحاته بأن أعضاءه مصممون على إجراء انتخابات حرة في ابريل ١٩٨٦ . وكـان واضـحـاً تمامـاً أن قـادة الجـيش يودّون أن يضـمنوا استمرار سـيطرتهم ، شريطة أن يتم ذلك بموافقة الأحزاب الرئيسية في البلاد .

كـانت المشكلات الكبرى التي تجابه مـصـداقـيـة الإدارة الحكومية في البـلاد تـتـمـثّل في الحـصـول على عـون من المنظمات العـالمية ؛ وضرورة إنهاء القـتـال في الأقاليم الثلاثة في الجنوب . هاتان هما المشكلتان اللتان كانت لهما الأولوية في نظر الجميع .

في ذلك الظرف كـان عـددٌ من قـدة الأنصـار يتـمـتعون بحريتهم ، ويستطيـعـون المجيء إلى لندن ، وكـان واضـحاً جداً أن هنالك عدم اتفاق حتى بين عـائلة المهـدي أنفسـهم . فـقد تحدّى السيد أحمد عبدالرحمن عم الصـادق زعـامـة السـيد الصادق وإمامته ، وأخذ يتآمر مع ولي الدين الهادي لإمـالة الأنصـار إلى جـانبـه ، مع أن الدكـتـور أحمد أ . أ . يعقوب أكّد لي أن حـوالي ٥٪ مـن الأنصـار ، لا أكـثـر ، هـم الذين يؤيـدون تلك الشرذمـة

فـيـهم . كـذلك كان هنالك تذمر فيها بين السودانيين الشباب من نفوذ عمر نورالدين ومـبـارك العـبدالله على السيد الصادق المهدي . وكنت لا زلت غير مـرتاح إلى النظام العـسكري الجـديد ، لكن عـمر ظلّ يكرر لي الوعود التي صّرح بها المجلس العـسكري الانـتـقـالي مؤكداً أنهم سيفون بها كامل الوفاء ، وإن كـان يحُتـمل أن يقوم عقيد شاب ، بل حتى رقيـب ، مثـل لنسـون في (افريقيـا الغربيـة) فيحـاول القيـام بانقلاب . وقد أصّر عمر على أنه هو والـصـادق قـد أجـريا مـفـاوضـات مع جميع (رُتب الجـيش ، وأن القـوات المسلحـة قـد تصرفت بناء على طلبـهم) . هذا كما أخبرني عـمر أن الصادق المهـدي سـوف يتـولى الأمر (إذا رغب فيه الشعب) . وكان ذلك ما كرره الصـادق باسـتـمـرار . وكان عمر على يقين تام بأن الصادق هو (الشخص القوي الوحيد) المتوفر آنذاك لتلك المهمة .

كنت من جـانبي أُعارض فكرة أن يتولى الصادق الحكم ، وكان أخوه صـلاح الصدّيق يتفق معي في ذلك . أما المناقشة التي سُقتها في الوصول إلى هذا الرأي فكانت كما يلي : أياً كـان الذي سيتولى الحكم فإنه سيجد نفسه مـضطراً لمجابهة شبكة مخيفة ومعقّدة في مجال الاقتصاد وكل مجال آخر ، ومن ثـم فإن أي رجل بمـفـرده لن يسـتطيع النجـاح في ذلك . وأنا أخـشى على الصـادق أن يتـشوش ويضطرب أمام تعقيدات الحكم ثم يجري إسقاطه بعد ثمانيـة عشر شـهـراً ويغـدو ملومـاً لعـدم القـدرة على محو فساد ١٦ عاماً من الديكتـاتورية . وكـان الاقتراح الذي دعـوت إليـه أن يوضع شخص آخر في سـدّة الحـكـم ، فـيما يركّز الصـادق تفكيره على مـدى أوسع من « بالوعـات وادي مـدني » . وهذه هي العبارة التي استعملتها آنذاك .

كـانت تلك الأيام أيّام احـتـفـال ومناسـبـات فدعت السيدة سارة إلى إقـامـة حفلة غداء في مطعم فخرالدين في بيكاديللي لتشكر الصحفيين الذين سـاعـدوا في نشر فظائع عـهـد نميري ، وللدعـوة إلى إعـادة تطبـيق حـقوق الإنسـان في البـلاد . وكـان بين المدعـوّين كلّ من تشـارلز ميشيل ، وإدوارد مـورتـايـمـر ، وريتـشـارد هول ، وجـون رايل ، ومـاليـز روثوين ، وديبـورا

بوغ ، ونك كيتر ، وكولن ليجوم ، وهؤلاء جميعاً قد شاركوا بصورة شجاعة في إطلاع العالم على الموقف الحقيقي في السودان من خلال وسائل الإعلام والصحافة . كذلك حضر الاحتفال مارتن هيل من منظمة العفو الدولية ، والذي فَعَلَ الكثير في إعلان أن السجناء السودانيين هم سجناء حرية الضمير أيضاً .

وبعد أداء الصلاة التذكارية عن روح اللورد جورج براون في كنيسة القديسة مارغريت بـ وستمنستر هنأني ديفيد أوين بهذه الكلمات : (حسناً ، لقد أسقطته في آخر الأمر (يعني نميري) ، ثم أضاف أنه (ديفيد) قد قابل الرئيس مبارك في القاهرة ، قبل فترة ، وسأله : « لماذا لم تسحب السجادة من تحت أقدام نميري ؟ » . واتصل بي الصادق هاتفياً من جنيف ، حيث قصدها علّه يحصل على مساعدة من المنظمة الدولية لإغاثة اللاجئين ينفقها في توطين اللاجئين السودانيين في إثيوبيا وليبيا وإعادتهم إلى بلدهم . ثم إنه حضر إلى بريطانيا بعد ذلك بفترة قصيرة ، فبدأنا معاً أسبوعاً من النشاطات المكثّفة . وفي ١٥ يوليو ١٩٨٥ تم إجراء مقابلة معه في برنامج (أخبار المساء) كما قمت بترتيب عدة حفلات غداء في أيام متعاقبة من أجل أن يتسنى للصادق مقابلة الجزيل الاحترام روي جنكنز ، وكانت لديه بضعة استفسارات مهمة ، واللقاء مع الدكتور كريس تيريل ، وإدوارد مورتايمر ، وريتشارد هول ، والسيد علي باحجوب (رئيس وكالة الإعلام المغربية) . ولقد قابل الصادق دينيس هيلي في مجلس العموم البريطاني لكن المقابلة جاءت مخيبة للآمال ، إذ كان هيللي قد استقال لأن حزب العمال خسر الانتخابات العامة التالية . من بعد ذلك ذهبنا إلى التجمع المركزي للمشاركين ، حيث رحّب بنا بكل حفاوة كل من ديفيد أوين وديفيد ستيل اللذين كانا ينتظراننا في مجلس العموم وأخذانا إلى غرفة تناول الشاي لأعضاء البرلمان . وقد اضطر ديفيد ستيل أن يغادر الاجتماع بعد فترة قصيرة لأنه كان مرتبطاً بلقاء آخر ، أما ديفيد أوين الذي كان على اطلاع حسن بقضية السودان ولامعاً في عرضه تفصيلاتها ، فقد قال

للصادق (أن غراهام توماس قد أبقاني على اطلاع كافٍ بكل الأمور) وكرر من جديد أنه سبق أن طلب من الرئيس مبارك (أن يتخلّص من نميري) .

كانت مقابلة تيد هيث في منزله بشارع ولتون هي اللقاء التالي على برنامجنا . وكان هيث متعاطفاً جداً مع العالم الثالث ومشكلاته ، فجاءت الأسئلة التي وجّهها عميقة فعلاً ، تنفذ مباشرة إلى قلب المشكلة التي يريدها . في ذلك الاجتماع كانت المناقشات التي جرت بين الصادق وتيد هيث تتّسم بالعمق ، بما في ذلك بحثهما في المشكلات الاقتصادية ، لا في السودان فحسب ، بل على نطاق العالم كله . لم يكن فيها ثرثرة اجتماعية ولا مجاملات ، وإنما هي أسئلة ملحّة عن الواقع الراهن بيّنت أن هيث كان (مهتمّاً شخصياً بالسودان أكثر مما توقعت) . وحين نهضنا للمغادرة وجدتُ صعوبة كبيرة في النهوض من كرسيه الواطىء جداً ، فكان مما يسلّي في تلك اللحظة أن يسندُني للقيام من مقعدي إثنان رؤساء وزارة سابقين . وكان الرجل شخصاً أكثر شعبية ولطفاً من الصورة التي تشيعها وسائل الإعلام عنه . وفي يوم الجمعة ١٩ يوليو حدثت واقعة بارزة ، ففي ذلك اليوم صحبتُ السيد الصادق في زيارة إلى صاحب السيادة الكاردينال بازيل هيوم في منزله قبالة دير وستمنستر ، فوجدنا المنزل قصراً بالمعنى الرفيع للكلمة ، حتى أن سلّم درجه كان من الرخام . كانت صور الإكليريكيين والكاردينالات السابقين بأرواحهم الأرجوانية ذات الأشرطة الوافرة تُطلّ علينا من على كل جدار . وقد أُدخلنا إلى قاعة كبيرة انضم إلينا فيها رئيس الأساقفة الكاردينال . كان سيادته لا يرتدي ملابسه الأرجوانية الكهنوتية ، لا هو ولا الحاشية التي حضرت معه . ومع هذا كانت هنالك هالة من القداسة والتواضع تتبدى حيّة من شخصه الناحل المنحني قليلاً إلى الأمام ، والذي بينّ تفهماً عطوفاً تجاه السودان . وكان الحديث بين الرجلين واضحاً أحسّ فيه كلٌ منهما بروحانية الآخر . وكان الكاردينال هيوم شديد التقدير والاحترام للصادق كمسلم ، سعى إلى مقابلته . وقد ترك سيادته انطباعاً جيداً وودوداً لدى الصادق وبدا منه ذكاء حاد دون أي تلميح بالتفوق أو الاستعلاء . كان

اهتمامه الآني منصباً على الاستفسار (ما الذي أستطيع أن أفعله لتقديم المساعدة ؟ إنني راغب في أن أزور السودان بشخصي إذا كنت يا عزيزي (الصادق) تعتقد أن ذلك قد يكون عوناً) . كما طلب أن يُبلَغَ بالتطورات اللاحقة ، وكشف عن أنه منذ عدة سنوات لديه عضو بين حاشيته الرسمية يقوم بمهمة ضابط ارتباط مع المسلمين ، وأن التطورات الأخيرة غير المكشوفة والتي شرحها الصادق كانت مفيدة له جداً . وفيما كان يشيّعنا على سُلم المقر داعبته بالإشارة إلى فخامة منزله الذي تم بناؤه على يد أسلافه في عهد الملكة فكتوريا . فضحك سيادته قائلاً : (كان ذلك للوقوف على قدم المساواة مع الإخوة جون على الضفة المقابلة للنهر) ، وهو يعني بذلك قصر رئيس أساقفة كانتربري في لامبث . بذلك تبدّى الجانب الدنيوي فيه بصورة محبّبة .

وفيما كنت أنا والصادق نتناول طعام الإفطار في منزله في هولي بورت في اليوم التالي استعرضنا البرامج التي أنجزناها من قبل ، وعرضنا آمالنا في المستقبل . هناك عبرّ الصادق عن رغبته في مماشاة العسكريين الجدد ، فأبديت له تحفظاتي عليهم من جديد وشرحت مخاوفي من أن الحرب في جنوب السودان لهي عذرٌ كافٍ لهم في عدم تقدّمهم إلى إجراء انتخابات حرة في البلاد . وأضفْت أنه : مع أنني غير راغب في أن أقول ما قلت إلاّ أنني أشعر أن الحقيقة هي كذلك ، وأن الصادق قد يجد نفسه مضطراً للتفكير في انقلاب استباقي ، وأظن أنه قد فكّر فيما قلته جيداً . وعلى كل حالٍ ، فإن الصادق في الوقت الحاضر كان ينوي الاستمرار في الإتفاق ، وهو شديد الاهتمام والقلق بخصوص قضية الجنوب . وبخصوص ذلك قال إنه يحاول الاتصال بالسودانيين الجنوبيين ، وطلب إليّ أن أفعل مثل ذلك معهم في لندن . وقد حاولتُ ، غير أنني لم ألقَ تجاوباً من طرفهم مع أن المقيمين منهم في لندن أيّدوا الاجتماع يوم ذكرى محمود طه في مجلس العموم البريطاني .

وخلال أيام وفي الحادي عشر من أغسطس اتصل بي الصادق هاتفياً

ليخبرني إنه وزوجته سارة سيطيران إلى نيروبي لمقابلة الرئيس آراب موي رئيس كينيا وجون قرنق ، ويبحثا بشأن الجنوب . وكان الرجل غير جازم ما إذا كانا سيعودان إلى بريطانيا أو ينتقلان من كينيا إلى السودان . وقد تلمست يد تيني رونالد لوندو في هذا التحرك وتحسّستُ يدَ تشستر كروكر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً . فقد كنت متأكداً من أنهما كانا يريدان لالتزاماتهما في السودان أن تستمر . . ذلك أن مشروعات التنقيب عن البترول من طرف شيفرون والعمل في قنال جنفلي ـ كانا متوقفين ، وكانت ملايين الجنيهات في هذين الاستثمارين مهددة بالضياع . وسافر الصادق مباشرة إلى السودان بعد زيارته لكينيا ، وكان من الواضح أنه قرر أن عهد بقائه في المنفى يجب أن ينتهي ، فكلّفني أن أبيع منزله في هولي بورت وغادر أفراد عائلته جميعاً إلى السودان ، للتحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في السنة القادمة . واستمرت الحرب في الجنوب تجرجر أذيالها ، وواجه المجلس العسكري الانتقالي والوزارةُ السودانية ذلك الحشد الهائل من المشكلات التي وجدوه ، وبدا أنه لم تكن هناك سياسة منهجية تتبعها الحكومة باستثناء تصميم أعضائها على إجراء الانتخابات في ابريل ١٩٨٦ (أي بعد مرور عام واحد على إسقاط نميري) . ولقد بذل المجلس العسكري جهده في إقناع الأثيوبيين أَو يوقفوا مساندتهم لِـ جون قرنق ، وأرسل اللواء تاج الدين عبد الله ، وهي ثاني ضابط في الجيش السوداني من حيث الرتبة ، إلى موسكو ، يطلب الضغط على ماغنستو مريام في أديس أبابا أن يوقف تلك المساندة . لكن عبثاً . .

ومع حلول عام ١٩٨٦ كان في السودان معمعة من النشاط قامت بها الأحزاب السياسية في البلاد ، فإضافة إلى الأحزاب التقليدية : حزب الأمة ، وحزب الاتحاديين الديمقراطي ، والحزب الشيوعي السوداني ، وحزب الإخوان المسلمين ، ظهرت مجموعة من أهل الجنوب (كانت على صلة بالنميري قبل دعوته إلى تطبيق قوانين الشريعة) فشكّلت جبهةً أطلقت عليها اسم : جبهة تحرير السودان ، وتمتعت بتقدير رفيع . كذلك كان

هناك مجموعات متشرذمة مثل : حركة السودان الثورية ، وتساندها ليبيا ؛ وحزب العمال والفلاحين . وهو حزب ماركسي لكنه غير مرتبط بالشيوعيين السودانيين . وكانت الأحزاب في الجنوب تعكس مصالح متضاربة : فحزب المؤتمر الإفريقي ـ السوداني أعضاؤهم الجنوبيون المقيمون في الخرطوم ، واتحاد جبال النوبة (على صلة وثيقة مع جون قرنق) ، والحزب الوطني السوداني ، حزب القسيس فيليب غبوش (للنوبيين غير المسلمين) . . وكل هذا سنورده على سبيل الذكر لا الاستقصاء والحصر . وكانت الجماعة الأكثر عدوانية وميلاً إلى العنف ، هي التي اتخذت أسم منظمة الجهاد الإسلامي .

ولقد وقّع ١٨ حزباً ، واتحاداً نقابياً ، ومجموعة حِرفية ، ميثاقاً لحماية الديمقراطية وأطلق عليها جميعاً اسم : التحالف الوطني لخلاص السودان . ورفض الإخوان المسلمون التوقيع . ووفقاً لنوايا الحكومة ، المعلنة آنذاك ، دُعي إلى الانتخابات في شهر نيسان . وقد جاءت ، ويا للعجب ، حرّة وخالية من العنف . ولم يستطع عدد من النواحي التي مزقتها الحرب في الجنوب الاقتراع بصورة كاملة ، لكن التصويت جرى بنسبة معقولة . يومذاك برز حزب الأمة بصفته الحزب الوحيد الكبير في البلاد ، وفاز بـ «١٠٠» مقعد . وفي مايو من ذلك العام تم انتخاب الصادق رئيساً لوزارة ائتلافية تشكّلت من حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي ، وهو حزب الطائفة الختمية (الميرغني) . وهكذا تولت السلطة في السودان أول وزارة تم انتخابها بحرية وديمقراطية منذ الستينات في هذا القرن . وكان عليها أن تواجه عقابيل عهد جرّ الدمار الكامل على اقتصاد السودان ، كما أفسد كل شيء وقسّم الأمة وانحط بمعنوياتها إلى الحضيض .

خاتمة وتذييل

بمجيء حكومة ديمقراطية منتخبة إلى سدة الحكم في السودان حلّقت مطامح السودانيين إلى أعلى مما يمكن تحقيقه بكثير . ذلك أن سبعة عشر عاماً من الفساد والديكتاتورية الوحشية والحكم الاعتباطي كانت قد دمرت نسيج المجتمع السوداني وبنيته بالكامل . لقد بات الوضع الاقتصادي ميئوساً منه إلى درجة أن الاكتفاء بقول « السودان بلد مفلس » ، أقل من الواقع . كانت البنية التحتية في البلاد قد انهارت ، فالطرق الصالحة للسير عليها طوال السنة قليلة ، والسكك الحديدية (قضبان السكة والقاطرات وعربات الشحن) ، والنقل الجوي ، لا تجد تمويلاً كافياً لأن تعمل ، وفي حال عملها يكون الوضع فيها مأساوياً بالكامل . واستمر السودان يواجه ثورة مرعبة في جنوب البلاد . كل هذا واقع قائم ، لكن الأشد خطورة منه أن الحكومة الجديدة كانت تواجه نقصاً كبيراً في الكوادر الكفؤة من رجال الإدارة والموظفين ، حتى ليكاد حل هذه المشكلة يكون مستحيلاً . كان الآلاف من السودانيين المثقفين والأكفاء قد حكموا على نظام نميري منذ سنوات عديدة ، وفي غير صالحه ، فغادروا البلاد ، ووفدوا على دول الشرق الأوسط الأخرى للعمل فيها أو تسربوا إلى البلدان الغربية أيضاً . وهم الآن يحتلون مناصب رفيعة في تلك الدول في مجالات التعليم والتجارة . هناك رسّخوا جذوراً لهم خارج السودان . لقد دفعت المشاعر بعضهم إلى العودة ، لكن عدد العائدين كان غير كاف لإعادة بناء إدارة جديدة في البلاد . وهكذا كانت الحاجة إلى موظفين كبار أكفاء في العمل قائمة في كل مجال .

ولا مناص بعد عهد طويل من الديكتاتورية ، وفي وضع ثوري يعقبها أن يتوهم كل فرد في الشعب أن في جعبته جواباً معداً لكل الشرور التي يعاني منها المجتمع . ومن ثم برزت جمهرة من الأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط ، والفِرق ، إلى الظهور من جديد ، وأخذت جميعها تتصارع على السلطة .

كان على التاريخ أن يعيد نفسه . ومثلما حدث في ١٩٥٣ أيام الجمعية التشريعية في السودان . لم تكن الآن أية جماعة سياسية ولا أي حزب يتمتع بأغلبية حاسمة تجعله يتولى مقاليد السلطة بمفرده . لقد مهد المجلس العسكري الانتقالي لإجراء الانتخابات ، وتّمت الانتخابات بالفعل في شهر ابريل ١٩٨٦ ، بكل نزاهة وحرية تبعث على الإعجاب والذهول ، ودون أية مظاهر للعنف (إلاّ في الأقاليم الجنوبية الخاضعة للحرب) . وكانت نتيجة تلك الانتخابات بأن فاز حزب الأمة بـ ١٠٠ مقعد ، والاتحادي الديمقراطي بـ ٦٣ مقعداً ، والجبهة الإسلامية الوطنية بـ ٥١ مقعداً . كذلك فاز حزب الشعب التقدمي بـ ١٠ مقاعد ، وحصل اتحاد الأحزاب السياسية لجنوب السودان على ٨ مقاعد فقط ، كما حصل الحزب الوطني السوداني على ٨ مقاعد ومؤتمر الشعوب الإفريقية في السودان على ١٣ مقعداً . أما الـ ١٣ مقعداً الباقية فقد كانت من نصيب المرشحين المستقلين .

وكنتيجة لذلك تشكلت في البلاد حكومة ائتلافية من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي أحتل فيها الصادق المهدي (من حزب الأمة) منصب رئيس الوزراء ، وأحمد الميرغني (من الحزب الاتحادي) منصب رئيس الدولة . وكما حدث في الفترات السابقة من حكم الأحزاب في السودان فقد تقاسم الحزبان الرئيسيان الحقائب الوزارية بينهما حيث تم تخصيص ٩ وزارات لحزب الأمة و ٦ مقاعد للحزب الاتحادي . أما الحقائب الوزارية الثانية فقد تقاسمتها التجمعات الحزبية الصغرى مثل اتحاد الجنوبيين . يومذاك بقيت الجبهة الوطنية الإسلامية خارج الحكومة ،

وكـذلك جماعـة قـرنق ، ومثلهم فعل الحزب الشيوعي السوداني ، وهو حزب قليل العـدد لكنه على درجـة عـاليـة من التنظيم وذو أثر فعّال لا يتناسب مع عـدد المقـاعـد التي حـصل عليـهـا في البرلمان ولا مع عـدد أعضائه الحزبيين بـالـفـعـل . وكـان ذا نـفـوذ كـبـير في أوسـاط النقـابات واتحـاد العمال على الخصوص .

ومـا عـدا رئيـس الـوزراء في هـذه الحـكومـة ونفرٍ قليل من رفـاقـه في حـزب الأمـة ، فإن ذلك الحـزب كانت تنقصه زعامة قوية ورجال ذوو خبرة مـتبؤون الحكم ، في حين كان الحزب الاتحادي الديمقراطي يعاني انقسامات جـديه في صـفـوفـه . لم تكن هناك سياسة واضحة تنتهجها الحكومة ، بل لم يـكن هناك اتجـاه إلى هدف مـعين . ومما يـبـعث على الحُزن هو أن الأحـقـاد الحـزبيـة واعـتبـار المصالـح الشخصية قد تغلبـت على واقع الحاجة الوطنية للبـلاد . لقـد نشـبـت المشاحنـات العلنيـــة والانقسامـــات بيـــن الـــوزراء وأدت، وبشكل مـتـواصل ، إلى مسلك لعبة الكراسي الموسيقية ، في حكومة إتسـمت بكثـرة تغـيير الوزراء . وقد زاد من تفاقم الوضع أن استمرت الثورة الدمـوية في الجنوب بقـيـادة جـون قـرنق وحـركة تحرير الجنوب اللذين رفضا المشـاركـة في الانتخابات وفضّلا التعامل بالرصاص على التعامل مع صندوق الاقتراع . ويجب أن لا يغـيب عن البـال أن ثورة الجنوب هذه قـد انفجرت في سـنـة ١٩٨٣ قـبـل أن يطرح الرئيس نميري مـا سماه قـوانين الشريعـة ، ببـضعة شهور ، ولم تكن أصولها ذاتَ علاقة بالدين أصلاً .

وفي شـهـر نوفـمبر ١٩٨٥ ، وبمبادرة من المجلس العسكري الانتقالي قـابل كل من الدكـتـور محمـد علي والبروفـيـسور محمد عمر بشير جون قرنق بهدف المصـالحة ، غير أنه لم يستجب لذلك ، إذ جاء ردّه توجيه إنذار نهائي غير مـعـقـول إلى المجلس العسكري يطلب فيه من المجلس أن يقوم بالتخلي عن السلطة خـلال سـبـعـة أيام . ونظراً للوضع الراهن في البلاد بعد سقوط نميري ، كـان هذا الطلب غير عـملي على الإطلاق ، بل إن حـركـة تحرير جنوب السـودان كـانت تعـرف ذلك تمام المعـرفـة . وفي خلال بضعة شهور

وجّه قرنق أوامره بمقاطعة الانتخابات مع أنها كانت ديمقراطية حقاً ، والأولى من نوعها خلال سبعة عشر عاماً .

ولا يفوتنا أن نذكر أن الصادق المهدي ، حتى قبل إجراء الانتخابات ، كان قد طار إلى كينيا لمقابلة الرئيس آراب موي في محاولة منه للتفاوض بشأن حلّ دائم في جنوب السودان ، لكن دون جدوى . كذلك وبعد الانتخابات ، تم إرسال مبعوثين كثيرين إلى إثيوبيا لمقابلة جون قرنق ومانغستو مريام . وفي العاشر من أغسطس ١٩٨٥ تابع الصادق المهدي مسعاه ، وعرض أن تتقدم حكومة السودان خطوتين لقاء خطوة واحدة من طرف إثيوبيا ، لكن ذلك لم يجد أبداً .

كان قرنق يطالب بإلغاء قوانين سبتمبر ، وكان هذا الإلغاء مستحيلاً على الحكومة الائتلافية ، وهي عاجزة عن أن تقوم به على الفور .

كانت حكومة السودان قد سبق وأوقفت تنفيذ الحدود بِنيّة إعادة النظر في تلك القوانين ، وكان الجميع يرى أن تتم إعادة النظر هذه بصورة دستورية ، لأن ذلك أفضل من إعادتها بصورة اعتباطية .

ومن سوء الحظ لكل من السودان وإثيوبيا أن جاءت قوى الطبيعة لِتُفاقم بصورة مأساوية المشكلاتِ البالغة الخطورة من قبل ، إذ داهمت المجاعة إثيوبيا والسودان على السواء . لقد فزع العالم مما حدث في ذلك الحين ، وتم جمع أموال ضخمة جداً لمساعدة الجوعى هناك . وتداعت الفرق الموسيقية في المملكة المتحدة والرياضيون في العالم أجمع إلى جمع ملايين الجنيهات لذلك الغرض . وقامت وكالات الإغاثة بتقديم الأموال وإرسال العاملين للإشراف على تقديم المساعدات ولكن برزت مشكلات جديدة بفعل تعدد الوكالات المساهمة . وكان بعض هذه الوكالات قد ظهر إلى الوجود لأغراض سياسية وليس لأغراض إنسانية .

وقد أثبتت معالجة الشؤون الخارجية في السودان أنها مشكلة رئيسية تواجه الديمقراطية الجديدة في البلاد . وكانت بعض هذه المشكلات ،

مشكلات تاريخية في جزء منها لكنها ذات علاقة بارتباطات شخصية ، ومنها العلاقات بمصر وليبيا والولايات المتحدة .

كنت على الدوام أعتقد أن لمصر مصالح مشروعة في السودان بسبب مياه النيل . وكنت أدعو بصورة ثابتة لأن تلقى تلك المصلحة تفهماً حقيقياً . غير أن المصريين ، بتصرفهم المتعالي تجاه السودانيين ، كانوا يعتبرونهم تقريباً في منزلة العبيد ، فاقموا التوترات الموروثة بين البلدين . فاستاء السودانيون من ذلك الاعتبار .

كان قد سبق أن تم بحث ذلك في الاتصالات ما بين الولايات المتحدة والسودان . وكان يدعى أنه في الأيام الأخيرة من عهد نميري علّق الرئيس ريغان أمام سياسي بريطاني بارز قائلاً : « نحن نعرف أن نميري ابن حرام ، لكنه أحد أبناء الحرام الكثيرين الذين نتعامل معهم » .

وبالرغم من ممارسة ضغط شديد على الصادق المهدي كي يقوم بتحسين العلاقات مع مصر فقد ظل الرجل عنيداً تجاه ذلك . لقد رفض القيام بزيارة إلى القاهرة في حين أنه قام بزيارات متعددة خارج بلاده : إلى ايران والشرق الأوسط وأوروبا . بل لقد زار موسكو في سنة ١٩٨٦ قبل مجيئه إلى لندن ، حيث استقبلته المسز تاتشر في زيارته الرسمية للبلاد . وفي حفل غداء أقيم على شرفه في ١٠ داوننغ ستريت قالت رئيسة الوزراء : (إن عودتك إلى منصبك لهو إشارة واضحة إلى أن السودان قد عاد إلى الديمقراطية . وهذا إنجاز يحق للشعب السوداني أن يعتزّ به ويفتخر . إنه مَثَلٌ تضربه بلادكم لافريقيا ، بل إلى أبعد من افريقيا ، فحواه إنه : حتى في حال المعاناة ، تظل الديمقراطية قادرة على أن تنجح وتنفذ . أنا أعرف أن كلاً منا . واثق عظيم الثقة بشجاعتك وإصرارك على التغلّب على المشكلات التي يواجهها السوادن . أنا أعِدُكَ بكل تأييد ورغبة صادقة ، في المساعدة ، من الحكومة البريطانية والشعب البريطاني وأنت تواجه هذا التحدي » . ثم علّقت إليَّ فيما كنت أغادر مكان الاحتفال قائلة « إنه

بالفعل رجل متميز يترك انطباعاً جيداً في من يقابله » .

وعلى كل حال فقد وجدت الحكومة السودانية من الصعب أن تفهم التناقض الظاهر بين الاستقبال الحار من رئيسة الوزراء البريطانية للسيد المهدي ثم التصرّف الفاتر وغير المتعاون الذي تلا ذلك من قبل حكومة صاحبة الجلالة .

كان رئيس الوزراء السوداني يعتقد أن بريطانيا ليس لديها سياسة متميزة عن الإمريكيين مع أنه عبرّ عن أن الهولنديين والفرنسيين والألمان والإيطاليين قد أبعدوا اعتبار الرئيس ريغان فيما يخص العلاقات مع الشرق الأوسط . وتحسّنت العلاقات بين بريطانيا والسودان أيام قيام جون بيفن بمنصب سفير المملكة المتحدة هناك . وقد وُصِفَ إليَّ ذلك السفير في إحدى زياراتي الحديثة للخرطوم بأنه « صريح جداً ، وودود . وأن بريطانيا قد وُفِقَتْ في اختياره » .

كنتيجة للإلحاح المتكرر على الصادق المهدي بصدد تحسين علاقته بمصر وعدَ الصادق المهدي أخيراً بالتفكير في الأمر من جديد . فبادر إلى ارسال مبارك العبدالله مبعوثاً إلى القاهرة . وكان مبارك هذا ونصرالدين إمام الهادي على الدوام يتفقان معي حول هذا الموضوع .

وفي شهر فبراير ١٩٨٧ قام رئيس الوزراء السوداني بزيارة لندن لإجراء محادثات مع السير جيفري هاو في وزارة الخارجية البريطانية ولإلقاء كلمة في جمعية خريجي أكسفورد ، حيث لقي استقبالاً حاراً بصفته أحد خريجي تلك الجامعة . وخلال المحادثات الطويلة التي تمت بيننا أخبرني الصادق أنه قد خطط لزيارة القاهرة في ١٦ فبراير من ذلك العام . واقترح أن يتم الحديث بين مصر والسودان (من شعب لشعب لا من حكومة لحكومة) . كان يقترح أن يُلقي خطابات ومحاضرات في القاهرة وأخبرته من جانبي وبصورة شخصية أنه يجب أن يكون أكثر ميلاً للمصالحة ، مع جارته الكبيرة ، ونبهته إلى أنه بقيامه بزيارة بلدان كثيرة قبل زيارة أقرب

جيران السودان إليه قد وجّه إهانة إلى المصريين مما يجعلهم يشعرون بالمرارة والحنق . وكانت نصيحتي « قدّم القليل من التنازلات ، والكثير من البشاشة » . وقبل مغادرة الصادق بريطانيا في اليوم التالي اتصل بي على الهاتف ليخبرني أنه قبل ما نصحته به . وفي اليوم نفسه كانت السفارة المصرية قد اتصلت بي تطلب أن أقابل السيد أنور جلال ، المدير الإعلامي فيها وأحد أصدقائي القدامى . يومذاك طلب السيد أنور مشورتي بصدد زيارة الصادق المهدي فقلت له « دعه يتكلّم على أساس الشعب السوداني للشعب المصري » .

وهذا ما فعله المصريون ، ولم تمض إلاّ بضعة أيام حتى سمعتُ أن الزيارة نجحت نجاحاً كبيراً . ومن سوء الحظ أن العلاقات سريعاً ما عادت إلى التوتر بعد قليل ، بل إلى التدهور الخطير أيضاً .

وخلال زيارتي إلى السودان في شهر فبراير ١٩٨٨ جرى حديث طويل بيني وبين الصادق المهدي في منزل الرئيس نميري القديم ، في رئاسة أركان القوات المسلحة . وفي حديثنا ذاك وافق الصادق أن يلتقي بالرئيس مبارك مرة ثانية ، لكنه ألحّ كثيراً على أنه يتوجب على مصر أن تعامل السودان كدولة مستقلة كاملة السيادة . وكانت حكومة السودان حانقة على (حيادية) مصر فيما يخص علاقات إثيوبيا بالسودان ، فهي ترى أنه : بما أن السودان ومصر منتفعان بمياه النيل لهذا يتوجب عليهما العمل معاً ، وذلك عن طريق تشكيل فريق عمل مشترك بهذا الخصوص .

وبعد تفكير دقيق ، ذهبتُ لمقابلة سعادة السفير المصري في الخرطوم ، السيّد الشربيني ، لبحث هذه الأمور . ثم تعاقبت الأحداث بسرعة ففاجأني ذلك . وفي حفلة الشاي التي أقامها الصادق المهدي احتفالاً بعيد زواجي التاسع والثلاثين في الاستراحة الرسمية ، والتي حضرها المستر جون بيفن ، وعضو البرلمان جيم ليستر ، والذي كان رئيس لجنة برلمانية تقوم بزيارة السودان ، والسفير الأردني وكثير من أصدقائنا القدامى من

السودانيين ، تسلّم الصادق المهدي برقيّة . فاستدار إليّ وقال « منذ لحظة سمعت أن الرئيس مبارك قادمٌ غداً . هذا أمر غير متوقّع جداً ـ وهو ما ظللتَ ترغب فيه من زمان » .

ومما يثير الحزن أن الاجتماع الذي استغرق أقل من ساعة ونصف آنذاك نُقل إليَّ فيما بعد أنه (لم يكن مجدياً) . ولم يظهر على العلاقات المصرية ـ السودانية أي علاقات تحسن على الإطلاق .

ومن الجدير بالتنويه أنه بالإضافة إلى المشاكل الهائلة في مجال الشؤون الخارجية للسودان برز الآن عبء جديد على عاتق السودان البائس الفقير . فبعد المجاعة جاءت الفيضانات . ومع أنها لم تخلّف إلاّ عدداً قليلاً من الوفيات فإن أضراراً مادية هائلة لحقت بالمساكن والمباني والطرق العامة ؛ كما عطلت الزراعة في البلاد . وقد ولّدت هذه المشكلات ضغوطاً كبيراً على الإدارة في السودان . وأدت إلى مشكلات داخلية أكثر تعقيداً .

كان المستقبل العاجل يفرض على الحكومة السودانية النظرَ في حل مشكلتين رئيسيتين متشابكتين . وهما إنهاء الحرب في الجنوب ، وإعادة بناء الاقتصاد من جديد في السودان ككل : أقاليم الشمال ، وأقاليم الجنوب على السواء . وكان حلّ هاتين المشكلتين يعتمد في نجاحه على استقرار الحكم . وهذا بدوره يتضمن توفير إدارة كفؤة خلوٍ من الفساد . وعادلة أيضاً . هذا هو العامل الثالث الذي يبدو أكثر مخادعة من غيره .

كانت المكائد والمنازعات قد أعاقت تشكيل حكومة متماسكة . وكانت الصعوبات التي تواجهها الحكومة الائتلافية قد تم تحديدها وتوضيحها من قبل . فبعد مدة قصيرة من زيارتنا للخرطوم تم تشكيل ائتلاف يضم حزب الأمة . والحزب الاتحادي الديمقراطي وأحزاب الجنوب . وللمرة الأولى يضم الجبهة الوطنية الإسلامية أيضاً .

كان شيئاً محتوماً منذ البداية أن التناقض في وجهات نظر المشاركين في الائتلاف الحكومي حول الشؤون السياسية يكفل أمثالهم جميعاً . وليس

هناك شك في أن المصريين قد أزعجهم جداً أن تضم الحكومة السودانية الجديدة فئة المسلمين الأصوليين ، غير أن هذه الحكومة لم تعمّر طويلاً .

ففي ديسمبر ١٩٨٨ أثار السيد محمد عثمان الميرغني ، وباقتراح من الصادق المهدي ، قضيّة المباحثات مع جون قرنق في أديس أبابا ، فرأت مصر فرصتها المناسبة لأن تتدخل ، فشجّعت الحزب الاتحادي الديمقراطي ، والذي كان قد توصل إلى اتفاق مع جون قرنق لأن ينسحب (الحزب) من الحكومة الائتلافية . يومذاك لعبت مصر دوراً في المفاوضات بين الأحزاب ، ورغبت في إزاحة الصادق المهدي من منصب رئيس الوزراء . وهكذا وللمرة الثانية واجه السودان حكومة منقسمة على نفسها ، ففكر الصادق المهدي في الحصول على موافقة جميع الأحزاب لمساندته .

وفي يناير ١٩٨٩ استقال اللواء عبدالحميد حامد خليل من منصب وزير الدفاع متهماً رئيس الوزراء (الصادق) بالفشل في تعزيز الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين حزب الاتحاد الديمقراطي وحركة تحرير الجنوب . كان النزاع والاختلاف بين رئيس الوزراء والجيش السوداني قد انكشف إلى الملأ . فقدم ضباط الجيش إنذاراً نهائياً إلى رئيس الوزراء بضرورة المسارعة إلى السلام ، وبتغيير سياسته الخارجية على أن يُدخل الحزب الاتحادي في الحكومة من جديد ، وأمهلوه سبعة أيام فقط . وكانت هذه هي المرة الرابعة التي تتدخل فيها القوات المسلحة في السياسة منذ استقلال البلاد .

ومرةً ثانية ومن وراء الكواليس تمت المفاوضات بين الصادق وبين القوات المسلّحة ، وكان الجيش غير راغب في العمل ، ودافع رئيس الوزراء عن سياسته الخارجية وطلب أن يسحب الجيش إنذاره إليه . وبعد شهر من المناقشات والبحث تم التوصل إلى مصالحة أخرى : عاد الحزب الاتحادي إلى الحكومة ، وانسحبت الجبهة الوطنية الإسلامية من الحكومة ، وبقي الصادق رئيساً للوزراء . وللمرة الثانية تم توزيع الحقائب الوزارية

على أساس نسبي بين الأحزاب . ولا حاجة إلى القول بأن الاستقرار يظل وهماً وسيبقى كذلك في تلك الحال ، وسيظل كذلك حتى يتم تأليف حكومة على أساس تعيين الوزراء انطلاقاً من كفاءتهم وصلاحهم لاحتلال المنصب لا انطلاقاً من إخلاصهم وولائهم لحزب بذاته أو طائفة بعينها . إذا لم يتم تحقيق هذا الاستقرار فإن الهدفين الأساسيين المنشودين : تحقيق السلام وإعادة بناء الاقتصاد السوداني لا يمكن إقرارهما . هذه أخطار جدّية يؤدي إليها تشرذم السودان .

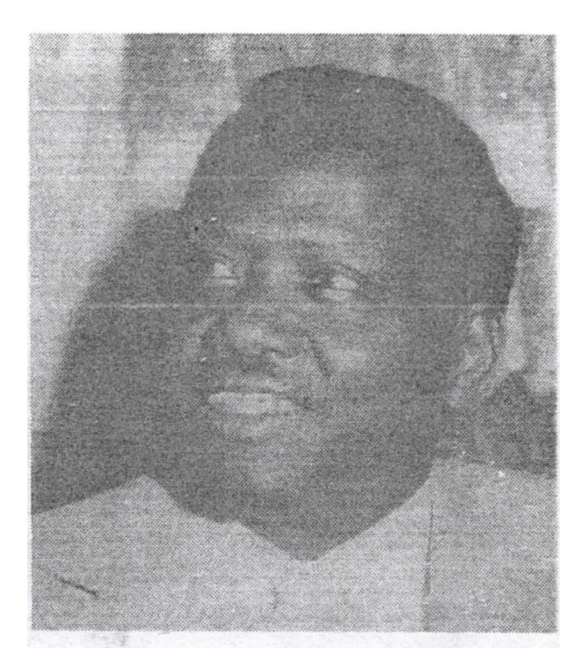
وأنا أدعو الله أن يتوصل السودان إلى وحدة في الهدف ووحدة في السياسة لمستقبل أهاليه*.

---

* منذ تمت كتابة ما سبق قامت القوات السودانية المسلحة من جديد في الثالث عشر من يونيو سنة ١٩٨٩ بإقصاء حكومة ديمقراطية منتخبة عن طريق الانقلاب العسكري . وتم حجز جميع قادة الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية في البلاد . وبين هؤلاء كان رئيس الوزراء الصادق المهدي (من حزب الأمة) ومحمد عثمان الميرغني (من الحزب الاتحادي الديمقراطي) . وحسن الترابي (من الجبهة الوطنية الإسلامية) وابراهيم نقد (من الحزب الشيوعي) . ومعظم هؤلاء محتجزون الآن في سجن كوبر السيء السمعة ، ودون أن توجه إليهم تهمة معيّنة ، أو تتم محاكمتهم



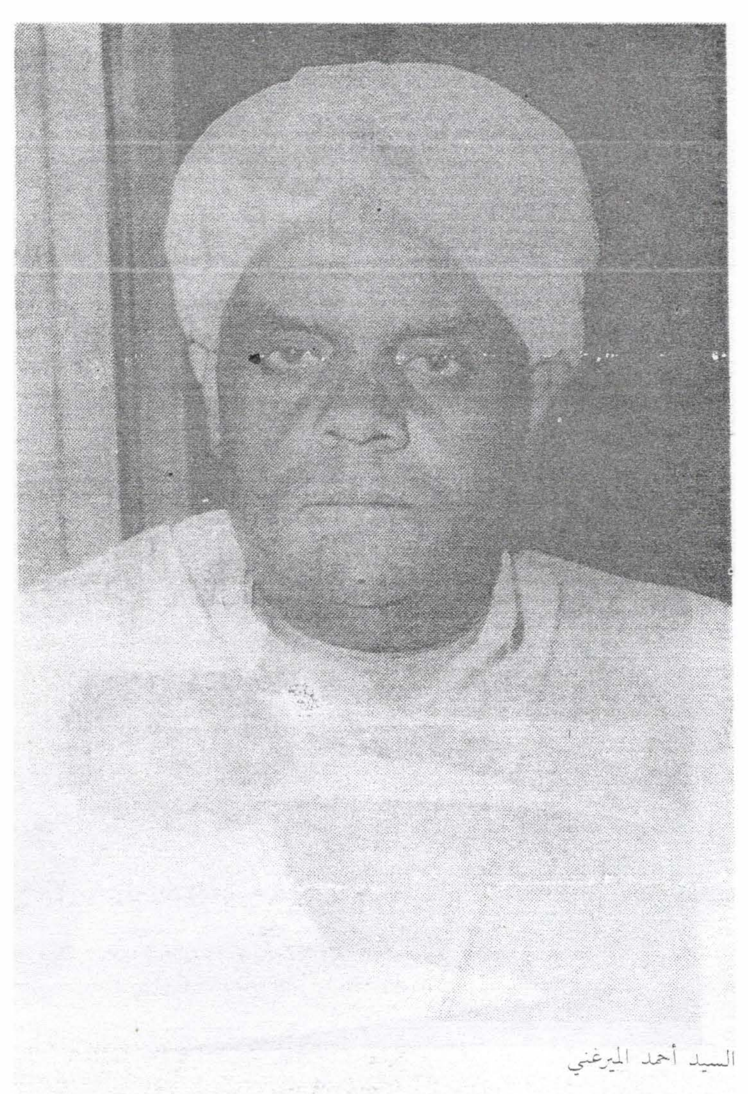
المؤلف



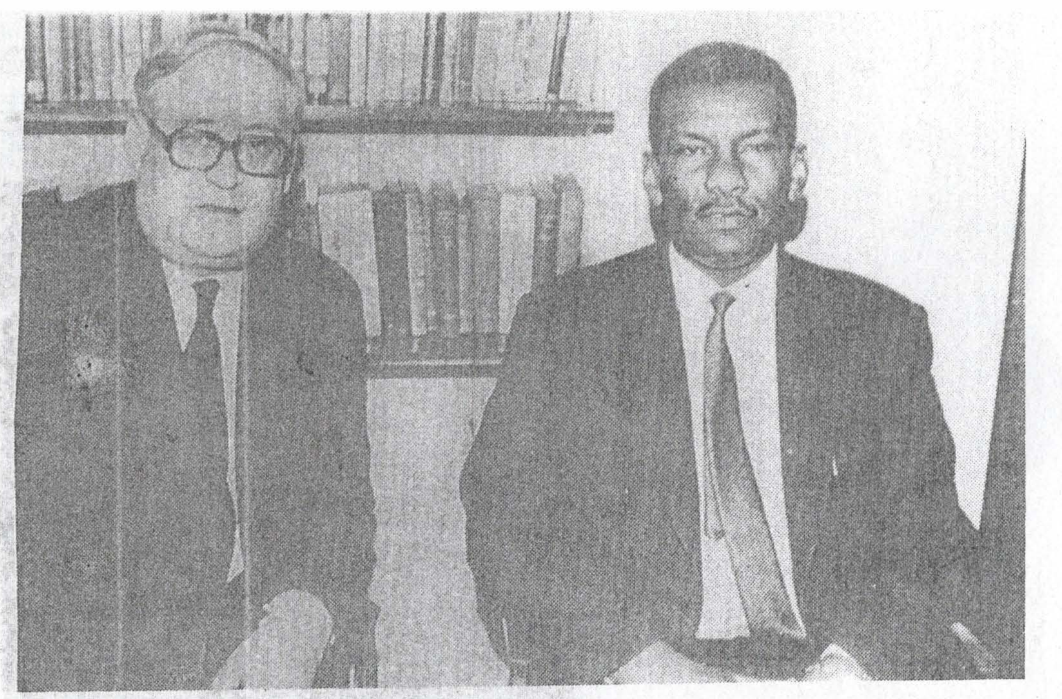
الجنرال جوزيف لاقو نائب الرئيس لشؤون جنوب السودان



شريف حسين الهندي



السيد أحمد الميرغني



اللواء محمد الباقر ، نائب رئيس الجمهورية وإلى يساره المؤلف



الصادق المهدي



حسن الترابي



محمد محمد طه


السودان
موت حلم

الفهـــرست